

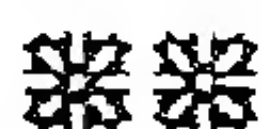
سلسلة الأعمال الكاملة  
للإمام الحسن اليوسي في الفكر الإسلامي

③

# البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع في أصول الفقه

للإمام الفقيه الأصولي النظار  
أبي المواهب الحسن بن مسعود اليوسي  
المتوفى سنة 1102 هـ

الجزء الرابع



تقديم وفهرسة وتحقيق: حميد حماني اليوسي

دكتور الدولة في العلوم الإسلامية والحديث

مجاز في العلوم القانونية

أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الحسن الثاني عين الشق

1424 هـ / 2003 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا  
وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا هُدَاؤُهُ  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا  
وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا هُدَاؤُهُ

البدور واللوامع في شرح جمع الجوامع

عنوان الكتاب	البدور واللوامع في شرح جمع الجوامع
المؤلف	أبو المواهب الحسن بن مسعود اليوسي
المحقق	محمد هانسي
الطباعة والنشر	مطبعة دار الفرقان للنشر الحديث الدار البيضاء
الطبعة	الأولى
الجزء	الرابع
تاريخ النشر	أكتوبر 2003
رقم الإيداع القانوني:	2003/1317
ردمك	10/81-1982-4-2
الحقوق	جميع الحقوق محفوظة للمحقق.

قال الله تعالى في محكم كتابه العزيز:

﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾

البقرة: 269.

﴿... وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾

الحشر: 7.

## {الكَلَامُ فِي وَقْعِ الْمُتَرَادِفِ فِي اللُّغَةِ}

382

"مَسْأَلَةٌ: الْمُتَرَادِفِ" الْمُتَقَدِّمُ بَيَانُهُ فِي تَقْسِيمِ الْأَلْفَافِ "وَأَقْعٌ" فِي الْكَلَامِ، نَحْوُ الْبُرِّ وَالْحَنْظَةِ وَالْقَمَحِ، وَالْإِنْسَانِ وَالْبَشَرِ "خِلَافًا لِتَعْلَبِ"<sup>1</sup> مِنْ النَّحْوِيِّينَ، "وَأَبْنُ قَارِسٍ"<sup>2</sup> مِنْ اللَّغَوِيِّينَ فِي تَفْهِيمَا وَقْعُهُ "مُطْلَقًا"، أَيْ لَا فِي اللُّغَةِ وَلَا فِي الْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ، وَمَا أُوْهَمَ ذَلِكَ عِنْدَهُمَا يَتَكَلَّفُونَ لِكُلِّ مِنَ الْأَلْفَافِ فِيهِ مَعْنَى غَيْرَ مَعْنَى الْآخَرِ، كَالْإِنْسَانِ وَالْبَشَرِ. فَالْأَوَّلُ سُمِّيَ<sup>3</sup> بِذَلِكَ مِنَ الْأَنْسِ أَوْ النَّسِيَانِ، وَالثَّانِي مِنْ ظُهُورِ الْبَشَرَةِ أَيْ الْجِلْدِ.

"وَيُخِلَافًا لِلْإِمَامِ"<sup>4</sup> فِي تَفْهِيمِ وَقْعِهِ "فِي الْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ"، ذَكَرَ ذَلِكَ فِي آخِرِ مَبَاحِثِ الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ فَقَالَ: «لَا شَكَّ فِي ثُبُوتِ الْأَلْفَافِ الْمُتَوَاطِئَةِ فِي الْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ. وَأَمَّا الْمُتَرَادِفُ، فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ، لِأَنَّهُ ثَبَتَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ فَيَقْدَرُ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ»<sup>5</sup> انْتَهَى.

"وَالْحَدُّ وَالْمَحْدُودُ" كَالْحَيَوَانَ الْفَاطِقِ وَالْإِنْسَانِ، "وَتَحْوِ حَسَنَ بَسَنٍ" وَغَيْرِهِ مِنْ الْأَلْفَافِ الْأَتْبَاعِ، كَعَطْشَانٍ وَنَطْشَانٍ "غَيْرِ مُتَرَادِفِينَ" أَيْ الْحَدَّ غَيْرَ مُرَادِفٍ

<sup>1</sup> - أبو العباس بن يحيى بن زيد النحوي الشيباني بالولاء، إمام الكوفيين في النحو واللغة. كان ثقة وحجة ومقدما عند الشيوخ. له: "اختلاف النحويين"، و"معاني القرآن" الأعلام/1: 267.

<sup>2</sup> - أبو الحسين بن فارس بن زكرياء الرازي اللغوي (.../390 هـ). كان إماما في علوم شتى خصوصا اللغة. من كتبه: "المجمل"، و"حلية الفقهاء" شذرات الذهب/3: 132.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة أ: تسمى.

<sup>4</sup> - انظر ترجمته في الجزء الثالث ص: 56.

<sup>5</sup> - نص منقول بتصريف من الحصول/1: 130.

<sup>6</sup> - وردت في نسخة ب: الألفاظ.

لِلْمَحْدُودِ، وَحَسَنَ الْمُتَّبِعِ غَيْرُ مُرَادِفٍ لـ «بَسَن» التَّابِعِ «عَلَى الْأَصَحِّ» بَلْ لِكُلِّ مَعْنَى يَخْصُهُ.

أَمَّا فِي الْأَوَّلِ، فَالْحَدُّ يَدُلُّ عَلَى أَجْزَاءِ الْمَاهِيَةِ مُفَصَّلَةً، وَالْمَحْدُودُ الْمُرَادُ بِهِ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَيْهِ يَدُلُّ عَلَى الْمَاهِيَةِ مُجْمَلَةً، وَالْمُجْمَلُ خِلَافُ الْمُفَصَّلِ. وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ أَنَّهُمَا مُتْرَادِفَانِ، فَإِنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ وَلَا نَظَرَ إِلَى الْإِجْمَالِ وَالتَّفْصِيلِ.

وَأَمَّا فِي الثَّانِي، فَالْمُتَّبِعُ يَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى مُسْتَقْبَلًا، وَالتَّابِعُ لَا يَدُلُّ. وَشَأْنُ الْمُتْرَادِفِينَ أَنَّ يَدُلَّ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى الْمَعْنَى، وَلَئِنَّ التَّابِعَ فِيهِ تَوْكِيدٌ لَيْسَ فِي الْمُتَّبِعِ. وَلِذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ: «وَالْحَقُّ إِفَادَةُ التَّابِعِ» فِي حَسَنِ بَسَنٍ، وَكُلُّ مَا أَشْبَهَهُ «النَّقْوِيَّة» لِلْمَعْنَى الْأَوَّلِ، وَذَلِكَ مُدْرِكٌ بِالدُّوْقِ، وَهُوَ فَائِدَةُ اللَّفْظِ، وَإِلَّا كَانَ عَبَثًا.

وَمُقَابِلُ الْأَوَّلِ أَنَّهُمَا مُتْرَادِفَانِ، إِنْ لَا يَدْلَانِ إِلَّا عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ شَأْنُ التَّرَادُفِ.

وَمُقَابِلُ الثَّانِي، أَنَّهُ لَا يُفِيدُ تَقْوِيَةً، فَلَا يُفِيدُ شَيْئًا أَصْلًا، وَهُوَ الْوَاقِعُ فِي كَلَامِ الْآمِدِيِّ<sup>1</sup> قَالَ فِي الْإِحْكَامِ: «أَنَّهُ أَيُّ التَّابِعِ لَا يُفِيدُ مَعْنَى أَصْلًا، كَقَوْلِهِمْ حَسَنٌ بَسَنٌ وَشَيْطَانٌ لَيْطَانٌ، وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ<sup>2</sup>: سَأَلْتُ أَبَا حَاتِمٍ<sup>3</sup> عَنْ مَعْنَى قَوْلِهِمْ «بَسَنٌ» فَقَالَ: لَا أَذْرِي مَا هُوَ»<sup>4</sup> انْتَهَى.

<sup>1</sup> - انظر ترجمته في الجزء الثالث ص: 16.

<sup>2</sup> - محمد بن الحسن بن دريد الأزدي من أزد عمان من قحطان (321/223هـ) من أئمة اللغة والأدب. له: "المقصورة الدريدية"، "الاشتقاق" و"المقصور والمدود" الأعلام/6: 80.

<sup>3</sup> - سهل بن محمد، كان كثير الرواية عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي. عالم باللغة والشعر. له: "المذكر والمؤنث"، "كتاب الطير". الفهرست: 46.

<sup>4</sup> - نص منقول من الإحكام/1: 25.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ لَمْ يُوضَعَ لِمَعْنَى بِالِاسْتِقْلَالِ أَصْلًا، فَلَا يَمْتَنِعُ إِفَادَتُهُ التَّأْكِيدَ، غَيْرَ أَنَّ هَذَا يُبْعِدُهُ جَعْلُهُ مُخَالَفًا لِلتَّأْكِيدِ كَمَا سَنَذْكُرُهُ<sup>1</sup> وَوَقَعَ أَيْضًا فِي عِبَارَةِ الْمُنْهَاجِ<sup>2</sup> وَهُوَ مُحْتَمَلٌ.

وَالْحَقُّ "وُقُوعُ كُلِّ مِنَ الرَّدِّيْقَيْنِ" عَلَى فَرْضِ وُجُودِهِمَا الَّذِي هُوَ الصَّحِيحُ "مَكَانَ الْآخَرِ"، بِأَنْ يُؤْتَى بِكُلِّ مِنْهُمَا فِي مَوْضِعِ الْآخَرِ، كَأَنْ تَقُولَ فِي مَوْضِعِ ظَنَنْتَ 383 زَيْدًا قَائِمًا، / حَسِبْتُ زَيْدًا قَائِمًا، "إِنْ لَمْ يَكُنْ" أَيْ يُوجَدُ "تَعَبَّدَ بِلَفْظِهِ" أَيْ الْآخَرُ مِنَ الشَّارِعِ.

فَإِنْ تَعَبَّدْنَا بِلَفْظِهِ، بِحَيْثُ طَلَبَهُ مِمَّا بِخُصُوصِهِ، فَصَارَ عِبَادَةُ كَأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَكَأَلْفَاظِ الْأَذَانِ وَلَفْظِ التَّكْبِيرِ فِي الصَّلَاةِ، لَمْ يَجُزْ حِينَئِذٍ إِقَامَةُ مُرَادِفِهِ مَقَامَهُ، كَأَنْ يُقَالَ اللَّهُ أَجَلٌ أَوْ أَعْظَمَ وَذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ لَا اللَّغَةِ، فَإِنَّهُ لَا مَانِعَ فِيهَا..

"خِلَافًا لِلْإِمَامِ" الرَّازِي فِي مَنْعِهِ ذَلِكَ "مُطْلَقًا"، أَيْ سَوَاءٌ فِي لُغَتَيْنِ أَوْ فِي لُغَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَخِلَافًا لِلْيَيْضَاوِيِّ<sup>3</sup> وَالصَّفِيِّ الْهِنْدِيِّ<sup>4</sup> فِي مَنْعِ ذَلِكَ، "إِذَا كَانَا" أَيْ الْمُتَرَادِفَيْنِ "مِنْ لُغَتَيْنِ". أَمَّا مِنْ لُغَةٍ وَاحِدَةٍ فَلَا مَانِعَ مِنْهُ.

<sup>1</sup> - ورد في نسخة ب: سيذكر ذلك.

<sup>2</sup> - انظر الإلهاج في شرح المنهاج/1: 238 وما بعدها.

<sup>3</sup> - انظر ترجمته في الجزء الثالث ص: 55.

<sup>4</sup> - انظر ترجمته في الجزء الثالث ص: 127.



تَنْبِيهَاتُ: {فِي مَزِيدِ تَقْرِيرِ التَّرَادُفِ وَوُقُوعِهِ وَتَمْيِيزِهِ عَمَّا يَلْتَبِسُ بِهِ}

الأول: بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِيمَا مَرَّ التَّرَادُفُ وَالِاشْتِرَاكُ وَغَيْرَهُمَا، وَبَيَّنَّ حَقِيقَةَ كُلِّ بَمَا يُفِيدُ تَصَوُّرَهُ أَخَذَ الْآنَ فِي التَّصْدِيقِ، وَهُوَ الْبَحْثُ عَنْ وُقُوعِ ذَلِكَ. فَذَكَرَ أَنَّ "الْمُتَرَادِفَ وَاقِعٌ" وَفِيهِ مُسَامَحَةٌ كَمَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ قَبْلُ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: التَّرَادُفُ أَوْ الْمُتَرَادِفَانِ، أَوْ الْأَلْفَاظُ الْمُتَرَادِفَةُ، وَفِيهِ مَطْلَبَانِ:

أحدهما، فِي جَوَازِ وُقُوعِهِ، وَنَحْنُ إِذَا بَرَّهْنَا عَلَى الْوُقُوعِ حَصَلَ الْجَوَازُ، وَالْخَصْمُ إِذَا بَرَّهَنَ عَلَى عَدَمِ الْجَوَازِ حَصَلَ عَدَمُ الْوُقُوعِ.

{أَدِلَّةُ الْقَائِلِينَ بِالتَّرَادُفِ عَلَى وُقُوعِهِ}

فَنَقُولُ: الدَّلِيلُ عَلَى وُقُوعِهِ الْاسْتِقْرَاءُ كَأَسَدٍ وَسَبْعٍ وَإِنْسَانٍ وَبَشَرٍ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَنَظْمُ الْقِيَاسِ عَلَيْهِ مِنَ الشَّكْلِ الْقَالِثِ أَنْ يُقَالَ: أَسَدٌ وَسَبْعٌ مُتَرَادِفَانِ، أَسَدٌ وَسَبْعٌ<sup>1</sup> وَاقِعَانِ فِي اللُّغَةِ، فَيَنْتُجُ بَعْضُ الْمُتَرَادِفِ وَاقِعٌ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

أَمَّا الثَّانِيَةُ فَوَاضِحَةٌ، لِأَنَّ ثُبُوتَ الْأَسَدِ وَالسَّبْعِ فِي اللُّغَةِ مَعْلُومٌ بِالنَّقْلِ لِأَشْكَ فِيهِ. وَأَمَّا الْأَوَّلَى فَبَيَانُهَا أَنْ يُقَالَ: أَسَدٌ وَسَبْعٌ دَالَّانِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، وَكُلُّ لَفْظَيْنِ كَذَلِكَ مُتَرَادِفَانِ<sup>2</sup>، فَيَنْتُجُ مِنَ الْأَوَّلِ أَسَدٌ وَسَبْعٌ مُتَرَادِفَانِ. أَمَّا الْأَوَّلَى، فَمَعْلُومَةٌ بِتَفْسِيرِ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَأَنَّهُمْ مَا فَسَّرُوا الْأَسَدَ إِلَّا بِمَا فَسَّرُوا بِهِ السَّبْعَ. وَأَمَّا الثَّانِيَةُ، فَمَعْلُومَةٌ مِنَ الْقَوَاعِدِ السَّابِقَةِ فِي حَقِيقَةِ الْمُتَرَادِفِينَ، فَثَبَتَ الْمَقْصُودُ وَهَذَا فَرَضٌ مِثَالٌ، وَإِلَّا فَالسَّبْعُ قَدْ يُجْعَلُ أَعَمُّ مِنَ الْأَسَدِ، وَلَكِنْ لَا يَنْحَصِرُ التَّمَثِيلُ فِي ذَلِكَ، فَالْأَسَدُ وَاللَّيْثُ مُتَرَادِفَانِ بِلَا شَكٍّ.

<sup>1</sup> - ورد في نسخة ب: أسدا وسبعا.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: مترادفين.



## {أَدَلَّةُ الْمَانِعِينَ التَّرَادُفَ عَلَى عَدَمِ وَقُوعِهِ}

وَاحْتِجَّ الْمَانِعُونَ بوجهين: الأول لو وَقَعَ لَعَرِيَ الْوَضْعُ عَنِ الْفَائِدَةِ، وَبَيَانُ الْمُلَازِمَةِ أَنَّ مَا يُفِيدُهُ أَحَدُهُمَا قَدْ أَفَادَهُ الْآخَرُ، فَأَحَدُهُمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ. وَالثَّانِي بَاطِلٌ، وَبَيَانُهُ أَنَّهُ لَوْ انْتَفَتِ الْفَائِدَةُ، لَانْتَفَى الْوَضْعُ، إِذْ مُوجِبُ الْوَضْعِ الْفَائِدَةُ وَانْتِفَاءُ الْمُوجِبِ يُوجِبُ انْتِفَاءَ الْمُوجِبِ، وَأَيْضاً الْوَاضِعُ حَكِيمٌ لَا يَضَعُ بِلَا فَائِدَةٍ.

## {فَوَائِدُ التَّرَادُفِ}

وَالْجَوَابُ: مَنَعَ الْمُلَازِمَةُ، فَإِنَّ فَائِدَةَ الْوَضْعِ لَيْسَتْ مَحْصُورَةً فِي فَهْمِ الْمَعْنَى، فَلِلتَّرَادُفِ فَوَائِدُ جَمَّةٌ:

384 مِنْهَا فِي فَهْمِ / الْمَعْنَى بِنَفْسِهِ، وَهِيَ تَوْسِيعُ طُرُقِ الدَّلَالَةِ، فَإِذَا نُسِيَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ، ذُكِرَ الْآخَرُ. وَإِذَا جُهِلَ أَحَدُهُمَا عُرِفَ الْآخَرُ، وَبِذَلِكَ تَتَأْتَّى<sup>1</sup> التَّعْرِيفَاتُ.

وَمِنْهَا فَوَائِدُ أُخَرُ: كَتَيْسِيرِ الرُّوْيِ أَوْ الْوِزْنِ، بِحَيْثُ يَتَأْتَّى بِأَحَدِ اللَّفْظَيْنِ دُونَ الْآخَرِ، فَفِي نَحْوِ قَوْلِهِ: «لِمَنْ طَلَّلَ أَبْصَرْتَهُ فَشَجَانِي»<sup>2</sup> لَوْ قَالَ رَأَيْتَهُ فَأَحْزَنْنِي لَفَسَدَ النَّظْمُ.

وَفِي قَوْلِهِ:

أَلَا عِمَّ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَّلُ الْبَالِي \* \* \* وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي<sup>3</sup>  
لَوْ قَالَ الْمَاضِي لَفَسَدَ الرُّوْيُ.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة أ: نأت.

<sup>2</sup> - ديوان امرؤ القيس: 82.

<sup>3</sup> - ديوان امرؤ القيس: 139.

وَكَذَا فِي السَّجْعِ نَحْوُ: مَا أَبْعَدَ مَا فَاتَ، وَمَا أَقْرَبَ مَا هُوَ آتٍ، لَوْ قَالَ مَا مَضَى  
فَسَدَّتِ السَّجْعَةُ.

وَكَثِيرٌ مِنَ التَّجْنِيسِ وَالْقَلْبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَدِيعِ<sup>1</sup>، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى:  
﴿وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾<sup>2</sup> لَوْ قِيلَ يَظُنُّونَ لَمْ يَحْصُلِ الْجِنَاسُ. وَنَحْوُ  
قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَبُّكَ فَكَبِيرٌ﴾<sup>3</sup> لَوْ قِيلَ وَاللَّهِ فَكَبُرَ لَمْ يَحْصُلِ الْقَلْبُ.

وَقَدْ يَتَعَدَّرُ لَفْظٌ أَوْ يَتَعَسَّرُ عَلَى الْأَلْتِغِ<sup>4</sup> وَنَحْوَهُ فَيُغْنِي بِمُرَادِفِهِ، كَمَا لَوْ كَانَ  
هَاجِرُ الرَّاءِ، فَيَسْتُغْنِي عَنِ الْبُرِّ بِالْقَمَحِ.

وَمِنْ أَغْرَبِ مَا وَقَعَ فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ بْنُ حَبْرٍ<sup>5</sup> فِي كِتَابِهِ اقْتِطَافُ<sup>6</sup> الزُّهَرِ  
قَالَ: «كَانَ وَاصِلُ بْنُ عَطَاءٍ الْغَزَالِ<sup>7</sup> رَئِيسَ الْمُعْتَزِلَةِ مِنَ الْفُصَحَاءِ، وَكَانَ أَحَدَ  
أَعَاجِيبِ<sup>8</sup> الدُّنْيَا، لِأَنَّهُ كَانَ الْأَلْتِغِ فِي الرَّاءِ فَأَسْقَطَهَا مِنْ كَلَامِهِ وَخُطْبِهِ، لِأَنَّهُ كَانَ إِمَامَ  
مَذْهَبٍ وَدَاعِيًا إِلَى نِحْلَةٍ، فَكَانَ يَحْتَاجُ إِلَى جَوْدَةِ الْبَيَانِ وَفَصَاحَةِ اللَّسَانِ.

<sup>1</sup> - انظر علم البديع في "منظومة الحلبي" و"تلخيص المفتاح" ضمن مجموع مهمات المتون: 614 و689

<sup>2</sup> - الكهف: 104.

<sup>3</sup> - المدثر: 3.

<sup>4</sup> - ألتغ: من لثغ لثما: كان بلسانه لثغة فهو ألتغ. واللثغة: التطق بالسين كالثاء أو بالراء كالغين.

<sup>5</sup> - سقطت من نسخة ب. ابن يري هذا هو: أبو الحسن عل بن محمد بن علي الرباطي المالكي (.../

709 هـ). من كتبه: "الدرر اللوامع في قراءة نافع" وهي منظومة معروفة. هدية العارفين/5: 716.

<sup>6</sup> - وردت في نسخة أ: انتصاف.

<sup>7</sup> - أبو حذيفة مولى بني ضجة، ويقال مولى بني مخزوم، (131/80 هـ) سمي بالغزال لملازمته سوق

الغزل. كان ألتغ من حرف الراء، وكان فصيحاً لسنا. له: "المزلة بين المزلتين" الفهرست: 202.

<sup>8</sup> - وردت في نسخة أ: أعاجب.

قَالَ: وَلَمَّا هَجَاهُ بَشَّارٌ<sup>1</sup> قَالَ: أَمَّا لِهَذَا الْأَعْمَى الْمُلْحِدِ الْمُشْنَفِ الْمُكْتَنِي بِأَبِي مُعَاذٍ مَنْ يَقْتُلُهُ، وَاللَّهِ لَوْلَا أَنَّ الْغِيلَةَ مِنْ سَجَايَا الْغَالِيَةِ، لَبَعَثْتُ إِلَيْهِ مَنْ يَبْعُجُ بَطْنَهُ مِنْ<sup>2</sup> جَوْفِ مَنْزِلِهِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا عَقِيلِيًّا وَسَدُوسِيًّا.

قَالَ الْجَاحِظُ<sup>3</sup>: فَانْظُرْ إِلَى كَثْرَةِ تَرْدَادِ الرَّاءِ فِي هَذَا الْكَلَامِ، وَكَيْفَ<sup>4</sup> أَسْقَطَهَا مِنْهُ، فَقَالَ: الْأَعْمَى وَلَمْ يَقُلِ الضَّرِيرُ، وَالْمُلْحِدُ وَلَمْ يَقُلِ: الْكَافِرُ، وَالْمُشْنَفُ وَلَمْ يَقُلِ: الْمُرْعَثُ<sup>5</sup>، وَالْمُكْتَنِي بِأَبِي مُعَاذٍ وَلَمْ يَقُلِ: بَشَّارٌ وَلَا ابْنُ بُرْدٍ، وَقَالَ: الْغَالِيَةِ وَلَمْ يَقُلِ: الْمَغِيرَةِ وَلَا الْمَنْصُورِيَّةُ<sup>6</sup> وَهُمْ الَّذِينَ أَرَادَ، وَقَالَ: لَبَعَثْتُ وَلَمْ يَقُلِ: أُرْسَلْتُ، وَيَبْعُجُ وَلَمْ يَقُلِ: يَبْقُرُ، «وَفِي جَوْفِ مَنْزِلِهِ»<sup>7</sup> وَلَمْ يَقُلِ: فِي دَارِهِ» انْتَهَى.

وَالرَّعْثَةُ<sup>8</sup> بِالْمُثَلَّثَةِ الْقُرْطُ، وَكَانَ لِبَشَّارٍ رَعْثَةٌ فِي أُذُنِهِ، فَكَانَ يُقَالُ لَهُ الْمُرْعَثُ وَهُوَ الْقَائِلُ فِي نَفْسِهِ:

---

<sup>1</sup> - أبو معاذ البصري الضرير (167/95هـ) من مخضرمي شعراء الدولتين الأموية والعباسية. بلغ شعره نحو ثلاثة آلاف بيت. اقم بالزندقة، فمات من تعزيز المهدي له. سير أعلام النبلاء: 64-65.  
<sup>2</sup> - وردت في نسخة أ: عن.

<sup>3</sup> - عمرو بن بحر بن محبوب الكيناني (163/...هـ). كان واسع العلم بالكلام، وغيره من علوم الدين والدنيا. إليه تنسب "الجاحظية" له: "البيان والتبيين" و"الحيوان" وفيات الأعيان/3: 470.  
<sup>4</sup> - وردت في نسخة ب: وقد.

<sup>5</sup> - المرعث: الذي جعل في أذنيه الرعاث وهي القرطة.

<sup>6</sup> - وردت في نسخة ب: المنصورة.

<sup>7</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>8</sup> - وردت في نسخة ب: الرعثة.

أَنَا الْمُرْعَثُ لَا أَخْفَى عَلَى أَحَدٍ \* \* \* ذَرَرْتُ كَالشَّمْسِ لِلْقَاصِي وَلِلدَّانِي<sup>1</sup>

وَالشَّنْفُ هُوَ الْقَرْطُ الْأَعْلَى، فَلِذَلِكَ أَقَامَ مُشْنَفٌ مَقَامَ مُرْعَثٍ<sup>2</sup>، وَلَمْ يَقُلْ مَقْرَطٌ لِأَنَّ فِيهِ رَاءً أَيْضًا.

الثَّانِي: لَوْ وَقَعَ التَّرَادُفُ لَكَانَ تَعْرِيفًا لِلْمُعْرِفِ، وَالثَّالِي بَاطِلٌ، وَبَيَانُ الْمُلَازِمَةِ أَنَّ الْمَعْنَى مُعَرَّفٌ بِاللَّفْظِ الْآخَرِ، فَيَكُونُ هَذَا تَعْرِيفًا لِمَا كَانَ مُعَرَّفًا. وَبَيَانُ بُطْلَانِ الثَّالِي<sup>3</sup> أَنَّ تَعْرِيفَ الْمَعْرِفِ هُوَ تَحْصِيلُ حَاصِلِ.

385 وَالْجَوَابُ مَنَعَ الْمُلَازِمَةَ، فَإِنَّ / اللَّفْظَ عَلَامَةً، وَلَا بَأْسَ بِتَعَدُّدِ<sup>4</sup> الْعَلَامَاتِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْوَجْهُ قَرِيبٌ مِنَ الْأَوَّلِ أَوْ هُوَ هُوَ، فَالْكُلُّ دَائِرٌ عَلَى أَنَّ التَّرَادُفَ يُوجِبُ كَوْنَ أَحَدِ اللَّفْظَيْنِ لَا فَايِدَةً لَهُ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ.

وَالْجَوَابُ دَائِرٌ عَلَى مَنَعِ ذَلِكَ، وَأَنَّ الْفَوَائِدَ مُتَنَوِّعَةً<sup>5</sup> إِنْ فَاتَ شَيْءٌ مِنْهَا حَصَلَ شَيْءٌ آخَرٌ، وَلَيْسَ الْخَبَرُ<sup>6</sup> كَالْعِيَانِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ اسْتِدْلَالَ الْخُصُومِ بِهِذَيْنِ الْوُجْهَيْنِ، إِنَّمَا هُوَ لَامْتِنَاعِ وَقُوعِ التَّرَادُفِ لِمَا هُوَ مِنْهُمَا لَا لِمَجْرَدِ انْتِفَاءِ وَقُوعِهِ.

<sup>1</sup> - ديوان بشار بن برد: 240.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: أقام مرعث.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: الثاني.

<sup>4</sup> - وردت في نسخة أ: بتعديد.

<sup>5</sup> - وردت في نسخة ب: متبوعة.

<sup>6</sup> - وردت في نسخة أ: العبر.

وَدَلِيلُ الْاِمْتِنَاعِ لَوْ كَانَ نَاهِضًا لِأَغْنَى عَنْ دَلِيلِ عَدَمِ الْوُقُوعِ، إِذِ الْمُنْتَنِعُ لَا يَقَعُ.  
وَلَكِنْ حَيْثُ أوردْنَا أَمْثَلَةً تَدُلُّ عَلَى الْوُقُوعِ، فَلَا بُدَّ لَهُمْ مِنَ الْجَوَابِ عَنْهَا، وَذَلِكَ بِأَنْ  
يُبَيِّنُوا لِكُلِّ لَفْظٍ مَعْنَى غَيْرَ مَعْنَى الْآخَرِ، كَمَا مَرَّ فِي الْإِنْسَانِ وَالْبَشَرِ. وَكَقَوْلِهِمْ فِي  
الْقُعُودِ وَالْجُلُوسِ، فَقَالُوا: يُقَالُ لِلْوَاقِفِ اقْعُدْ لَا اجْلِسْ، وَلِلْمُضْطَجِعِ اجْلِسْ.

وَجَعَلُوا غَيْرَ ذَلِكَ خَارِجًا عَنِ الْفَصَاحَةِ، وَقَدْ تَأْتَى لَهُمْ ذَلِكَ <فِي><sup>1</sup> الصِّفَاتِ،  
كَالصَّارِمِ وَالرُّسُوبِ، فَالْأَوَّلُ بِمَعْنَى قَاطِعٍ، وَالثَّانِي بِمَعْنَى نَزَلَ فِي اللَّحْمِ، فَاخْتَلَفَ  
الْمَفْهُومُ. وَإِنْ كَانَ الْمُؤَدَّى وَاحِدًا، وَكَذَا فِي الصِّفَاتِ وَصِفَاتِ الصِّفَاتِ، وَتَحْوِ نَاطِقٌ  
وَفَصِيحٌ، وَكَذَا فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ نَحْوُ سَيْفٍ وَصَارِمٍ.

وَلِذَلِكَ لَمَّا قَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ<sup>2</sup>: «أَعْرِفْ لِلسَّيْفِ خَمْسِينَ اسْمًا، قَالَ لَهُ أَبُو عَلِيٍّ: مَا  
أَعْرِفُ لَهُ إِلَّا اسْمًا وَاحِدًا وَهُوَ السَّيْفُ. فَقَالَ: أَيْنَ الْمُهَنْدُ، وَالصَّارِمُ، وَالرُّسُوبُ  
وَالْمُخْدَمُ، وَجَعَلَ يُعَدِّدُ، فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ تِلْكَ أَوْصَافُ»<sup>3</sup>

قُلْتُ: وَجَوَابُهُ أَنَّهَا كَذَلِكَ فِي الْأَصْلِ، ثُمَّ تُنَوِّسِيَّتِ الْوَصْفِيَّةُ، فَجَرَتْ أَسْمَاءُ دَالَّةٌ  
عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ. وَلَا نَعْنِي بِالتَّرَادُفِ إِلَّا هَذَا وَمِثْلَهُ، وَلَا سِيَّمَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ اللُّغَاتِ  
اصْطِلَاحِيَّةٌ.

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه أصله من همدان (.../370هـ). النحوي اللغوي دخل  
بغداد وأدرك جلة العلماء بها مثل أبي بكر بن الأنباري. من كتبه: "كتاب ليس"، "كتاب الآل"،  
و"كتاب الاشتقاق" وفيات الأعيان/2: 178.

<sup>3</sup> - هذه القصة رواها القاضي أبو بكر بن العربي بسنده عن أبي علي الفارسي. انظر حاشية العطار  
على شرح جمع الجوامع للمحلي/1: 379.

ثُمَّ إِذَا رَجَعُوا إِلَى الْأَسْمَاءِ الْجَامِدَةِ كَالْأَسَدِ وَاللَّيْثِ، وَالْقَمَحِ وَالْحِنْطَةِ، وَالْحِمَارِ وَالْعَيْرِ، وَالْهَرِّ وَالسَّنُورِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَكْثُرُ، لَمْ يَتَأَتَ لَهُمْ مَا يَتَكَلَّفُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا التَّرَادُفُ وَإِنْكَارُهُ مُكَابَرَةً.

### {الاختلاف والاحتمال في وقوع الترادف يُمكن في لغة واحدة}

الثاني: ما يقع من الاختلاف والاحتمال في الوقوع، إنما يُمكن أن يكون في لغة واحدة، وأما باعتبار لغتين فلا إشكال في وقوعه<sup>1</sup>، إذ لكل قوم ألفاظٌ يعبرون بها مع اتِّحاد المقاصد.

ونبّه عليه الإمام فقال في المحصول فقال: «الكلام معهم -أي الخصوم- إما في الجواز، وهو معلوم بالضرورة، أو في الوقوع، وهو إما في لغتين، وهو أيضاً معلوم بالضرورة، أو في لغة واحدة مثل الأسد والليث»<sup>2</sup> إلى آخر كلامه. وانظر قوله في «الجواز معلوم بالضرورة» لا يُسلم، وإلا لما منعه الخصم.

### {الترادف في الأسماء الشرعية واقع}

386 الثالث: / قد علمت من عبارة الإمام التي حكيناها في التقرير، أنه لم يجزم بانتفاء الترادف في الأسماء الشرعية، بل حكم بمقتضى وجدانه. فقال: «الأظهر أنه لم يوجد». وعُلِّلَ ما ظهر له «بأنه خلاف الأصل، فيقدر بقدر الحاجة»<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - انظر الكاشف على المحصول: 180 والبحر المحيط/2: 107.

<sup>2</sup> - نص منقول من المحصول/1: 93.

<sup>3</sup> - انظر المحصول/1: 130.



فَيُقَالُ لَهُ: وَالْحَاجَةُ قَدْ وُجِدَتْ فِي مَقَاصِدِ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَلِذَلِكَ وَقَعَ التَّرَادُفُ فِيهَا بِاعْتِرَافِكَ، فَأَيُّ مَانِعٍ مِنْ وُجُودِ مِثْلِهَا فِي الْمَقَاصِدِ الشَّرْعِيَّةِ حَتَّى يُوجَدَ التَّرَادُفُ؟.

وَلَهُ أَنْ يُجِيبَ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ حَتَّى يَثْبُتَ. وَقَدْ اعْتَرَضُوا عَلَيْهِ بِالْفَرَضِ وَالْوَاجِبِ، فَإِنَّهُ مِمَّنْ يَقُولُ بِتَرَادُفِهِمَا.

وَأُجِيبَ بِأَنَّ هَذِهِ أَسْمَاءُ اصطلاحية، وَلَيْسَتْ هِيَ الْمُرَادُ بِالْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ. وَالْحَقُّ أَنَّهُ إِنْ ادَّعَى انْتِفَاءً جَازِماً لَمْ يَنْتَهِضْ لَهُ إِلَّا بِاسْتِقْرَاءٍ تَامٍ، وَهُوَ مَفْقُودٌ<sup>1</sup>، وَمَنْ ادَّعَى ثُبُوتاً جَازِماً لَمْ يَنْتَهِضْ لَهُ إِلَّا بِإِحْضَارِ صُورَةٍ تَشْهَدُ لَهُ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْإِحْتِمَالُ مَعَ تَيَقُّنِ الْجَوَازِ، وَاللَّهُ الْمُوفُّ.

### {الْاِخْتِلَافُ فِي الْأَفَاطِ الْحَدِّ وَالْمَحْدُودِ وَالتَّابِعِ وَالْمَتَّبِعِ}

الرَّابِعُ: بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ التَّرَادُفَ، وَأَنَّهُ وَقَعَ فِي الْجُمْلَةِ، ذَكَرَ الْأَفَاطَ بِأَعْيَانِهَا اخْتَلَفَ فِيهَا، وَهِيَ "الْحَدُّ وَالْمَحْدُودُ، وَالتَّابِعُ" وَالْمَتَّبِعُ.

أَمَّا الْأَوَّلُ، فَالْخِلَافُ فِيهِ خِلَافٌ فِي حَالٍ كَمَا مَرَّ فِي التَّقْرِيرِ. وَاعْلَمْ أَنَّ الَّذِي يُنْظَرُ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ الْحَدُّ الدَّائِي الْمُرَكَّبُ مِنَ الْجِنْسِ وَالْفَصْلِ. فَمِنْ النَّاسِ مَنْ لَا يُلَاحِظُ التَّفْصِيلَ وَالْإِجْمَالَ، فَيَقُولُ كَمَا قَالَ الْقَرَّافِيُّ فِي التَّنْقِيحِ: «هُوَ غَيْرُهُ إِنْ أُريدَ اللَّفْظُ

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: مقصود.

وَنَفْسُهُ<sup>1</sup> إِنْ أُرِيدَ الْمَعْنَى<sup>2</sup> وَمِنْ النَّاسِ مَنْ لَا يُلَاحِظُ ذَلِكَ فَيَتَّبِعُ التَّبَايُنَ. وَلِذَلِكَ اشْتَرَطَ فِي الْمَحْصُولِ<sup>3</sup> وَفِي الْمِنْهَاجِ<sup>4</sup> لِتَحَقُّقِ<sup>5</sup> التَّرَادُفِ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفَاظُ كُلُّهَا مُفْرَدَةً.

أَمَّا مَا هُوَ مِنَ التَّعْرِيفَاتِ اللَّفْظِيَّةِ كَتَفْسِيرِ الْحِنْطَةِ بِالْبُرِّ، فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا التَّرَادُفُ. وَأَمَّا الرَّسْمُ الْمُرَكَّبُ مِنَ الْعَرَضِيَّاتِ فَلَيْسَ فِيهِ تَرَادُفٌ وَلَا هُوَ هُوَ، بَلْ مُبَايِنٌ فِي الْمَفْهُومِ مُبَايِنَةُ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ.

وَأَمَّا الثَّانِي، فَوَجْهُ الْاِخْتِلَافِ فِيهِ هُوَ الْاِشْتِبَاهُ أَيْضًا، فَإِنَّ التَّابِعَ لَوْ اسْتَقْلَ بِإِفَادَةِ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ، لَكَانَ مُرَادِفًا بَلَا شَكٍّ، وَلَوْ اسْتَقْلَ بغيرِهِ لَكَانَ مُبَايِنًا، فَلَمَّا لَمْ يَسْتَقِلْ بِشَيْءٍ اِشْتَبَهَ، وَمَنْ تَمَحَّلَ لِلتَّابِعِ<sup>6</sup> مَعْنَى آخَرَ أَخْرَجَهُ عَنِ التَّرَادُفِ، وَلَمْ أَرِ مَنْ تَصَدَّى لِذَلِكَ أَكْثَرَ مِنْ أَبِي عَلِيٍّ الْقَالِي<sup>7</sup> فِي نَوَادِرِهِ، فَإِنَّهُ أَوْرَدَ فِي كِتَابِهِ كَمَا قَالَ فِي خُطْبَتِهِ مِنَ الْإِبْدَالِ مَا لَمْ يُورِدْهُ أَحَدٌ، وَفَسَّرَ فِيهِ مِنَ الْاِتِّبَاعِ مَا لَمْ يُفَسِّرْهُ بَشَرٌ<sup>8</sup>

وَجَعَلَ يَتَمَحَّلُ لِلأَلْفَاظِ اِشْتِقَاقًا وَمَعْنَى، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي «بَسَنَ»: «يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ النُّونُ فِيهِ زَائِدَةٌ كَمَا<sup>9</sup> زَادُوا فِي قَوْلِهِمْ: امْرَأَةٌ خَلْبُنُ وَهِيَ الْخَلَابَةُ، فَأَصْلُهُ

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: من نفسه.

<sup>2</sup> - انظر شرح تنقيح الفصول: 6.

<sup>3</sup> - انظر المحصول/1: 93.

<sup>4</sup> - انظر الإمهاج في شرح المنهاج/1: 238.

<sup>5</sup> - وردت في نسخة ب: فتحقق.

<sup>6</sup> - ورد في نسخة ب: بشيء أشبهه ومن تحمل للثابت.

<sup>7</sup> - انظر ترجمته في الجزء الثالث، ص: 117.

<sup>8</sup> - انظر الأمالي/1: 3.

<sup>9</sup> - وردت في نسخة أ: كهي.

387 «بَسَن» مِنْ قَوْلِكَ: يَسُسْتَ السُّوَيْقَ بَسًّا إِذَا لَتَّته بِسْمَنْ / أَوْ زَيْتٍ لِتَكْمُلَ لَدَّتُهُ، فَحَذَفْتَ إِحْدَى السَّيْنَيْنِ وَزِدْتَ النُّونَ وَمَعْنَاهُ حَسَنٌ كَامِلٌ الْحُسْنُ. - قَالَ: - وَالْأَفْضَلُ أَنْ تَكُونَ النُّونُ بَدَلًا مِنْ إِحْدَى السَّيْنَيْنِ، كَمَا يُبَدَّلُ الْيَاءُ مِنْ حَرْفِ التَّضْعِيفِ فِي نَحْوِ تَظَنَّنَيْتَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ النُّونَ<sup>1</sup> مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ فَأَشْبَهَتْ حُرُوفَ اللَّيْنِ<sup>2</sup> انْتَهَى بِمَعْنَاهُ.

### {الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُرَادِفِ وَالتَّابِعِ وَالْمُؤَكَّدِ}

الخامس: ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ الْمُرَادِفَ وَالتَّابِعَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُؤَكَّدَ، وَالْأَصُولِيُّونَ يَذْكُرُونَ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ، وَيُفَرِّقُونَ بَيْنَهَا لِاشْتِبَاهِهَا كَمَا فَعَلَ صَاحِبُ الْمُنْهَاجِ<sup>3</sup> وَغَيْرِهِ. وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ الرَّدِيفِ وَغَيْرِهِ، فَهُوَ أَنَّ الرَّدِيفَ يُفِيدُ الْمَعْنَى مُسْتَقْلًا، وَغَيْرُهُ لَا يُفِيدُ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ التَّابِعِ وَالْمُؤَكَّدِ، فَعِنْدَ الْآمِدِيِّ<sup>4</sup> وَظَاهِرِ عِبَارَةِ الْمُنْهَاجِ، <هُوَ><sup>5</sup> أَنَّ التَّابِعَ لَا يُفِيدُ شَيْئًا، وَالْمُؤَكَّدُ يُفِيدُ التَّقْوِيَةَ.

وَالْحَقُّ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ التَّابِعَ أَيْضًا يُفِيدُ التَّقْوِيَةَ، فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ التَّابِعَ لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ بِزَنَةِ الْأَوَّلِ كـ «حَسَنٌ بَسَنٌ»، وَ«عَطُشَانٌ نَطُشَانٌ»، وَ«شَيْطَانٌ لَيْطَانٌ»، وَنَحْوَ ذَلِكَ، بِخِلَافِ الْمُؤَكَّدِ وَبِهَذَا فَرَّقَ الْإِسْنَوِيُّ<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: القول.

<sup>2</sup> - نص منقول بتصريف من الأماي / 2: 216-217، انظر الكلام على الاتباع.

<sup>3</sup> - انظر الإيهاج في شرح المنهاج / 1: 239.

<sup>4</sup> - انظر الإحكام / 1: 25.

<sup>5</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>6</sup> - انظر نهاية السؤل / 2: 110-112. وانظر ترجمة الإسنوي في الجزء الثالث ص: 324.

قُلْتُ: وَيَكُونُ الْإِفْتِرَاقُ مِنْ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ: أَحَدُهُمَا بِإِعْتِبَارِ الْمَعْنَى، وَهُوَ أَنَّ التَّابِعَ يُفِيدُ قُوَّةً فِي مَعْنَى الْمَتَّبِعِ بِنَفْسِهِ. وَالتَّأْكِيدُ مَا كَانَ مِنْهُ مِنَ التَّوَابِعِ فَإِنَّمَا يُفِيدُ أُمُوراً أُخْرَى، وَذَلِكَ إِمَّا إِثْبَاتِ الْحَقِيقَةِ وَرَفْعِ الْمَجَازِ، أَوْ رَفْعِ السَّهْوِ وَالْخَطَأِ كَمَا فِي التَّوَكِيدِ اللَّفْظِيِّ، وَفِي النَّفْسِ وَالْعَيْنِ مِنَ الْمَعْنَوِيِّ. وَإِمَّا الْإِحَاطَةَ وَالشُّمُولَ كَمَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ. وَمَا لَمْ يَكُنْ مِنَ التَّوَابِعِ كَالْقِسْمِ وَكَانَ فَهُوَ يُفِيدُ تَقْوِيَةَ النَّسْبَةِ <لَا الْمُقَرَّدِ، وَلَيْسَ يَشْتَبَهُ بِالتَّابِعِ مَعْنَى وَلَا وَضْعاً. الثَّانِي بِإِعْتِبَارِ اللَّفْظِ، وَهُوَ أَنَّ التَّوَكِيدَ<sup>1</sup> إِمَّا بِإِعَادَةِ اللَّفْظِ بَعَيْنِهِ، وَإِمَّا بِالْفَازِ أُخْرَى مَعْلُومَةٌ مَحْصُورَةٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ التَّابِعِ الْمَذْكُورُ.

### {أَحْكَامُ التَّرَادُفِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ}

السادس: عَادَتُهُمْ أَيْضاً أَنَّ يَتَعَرَّضُوا بَعْدَ بَيَانِ التَّرَادُفِ لِأَحْكَامِهِ، وَهِيَ ثَلَاثُ<sup>2</sup> مَسَائِلَ، تَعَرَّضَ الْمُصَنِّفُ لِوَاحِدَةٍ مِنْهَا فَقَطْ.

### {الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: سَبَبُ التَّرَادُفِ}

الأولى: سَبَبُ التَّرَادُفِ، إِمَّا مِنْ وَاضِعٍ وَاحِدٍ تَكْثِيراً لِلُّغَةِ<sup>3</sup> وَتَوْسِيعاً لِبُطْرُقِ الدَّلَالَةِ، لِتَحْصِيلِ الْفَوَائِدِ السَّابِقَةِ فِي الشَّعْرِ وَالنَّثْرِ. قَالَ الْإِمَامُ وَغَيْرُهُ: «وَيُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا هُوَ السَّبَبُ الْأَقْلَى.

وَإِمَّا مِنْ وَاضِعَيْنِ كَأَن يَصْطَلِحَ قَوْمٌ عَلَى لَفْظٍ وَيَصْطَلِحَ غَيْرُهُمْ عَلَى لَفْظٍ آخَرَ، قَالُوا وَيُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا هُوَ الْأَكْثَرُ»<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: ثلاثة.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: يكثر اللغة.

<sup>4</sup> - عن الحصول بتصرف/1: 94.

قُلْتُ: وَهُوَ ظَاهِرٌ، إِلَّا أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَتَأْتَى عَلَى أَنَّ اللُّغَةَ مِنْ وَضْعِ الْبَشَرِ.

### {المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: التَّرَادُفُ عَلَى خِلَافِ}

388 الثَّانِيَّةُ: / التَّرَادُفُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْرِيفِ الْمَعْرِفِ. وَقَائِدَةُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا احْتَمَلَ التَّرَادُفَ وَغَيْرَهُ، فَلْيَحْمَلْ عَلَى غَيْرِهِ مَا أُمِكنَ لِأَنَّهُ هُوَ الرَّاجِحُ.

### {المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: هَلْ يُقَامُ كُلُّ مِنَ الْمُتَرَادِفِينَ مَقَامَ الْآخَرِ؟}

الثَّالِثَةُ: هَلْ يُقَامُ كُلُّ مِنَ الْمُتَرَادِفِينَ أَوْ الْمُتَرَادِفَاتِ مَقَامَ الْآخَرِ؟ وَهِيَ الَّتِي ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ. وَفِيهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: الْجَوَازُ مُطْلَقًا<sup>1</sup>، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ كَابْنِ الْحَاجِبِ<sup>2</sup> الْمَنَعُ مُطْلَقًا<sup>3</sup> وَالتَّفْصِيلُ<sup>4</sup>

فَإِنْ كَانَ مِنْ لُغَةٍ وَاحِدَةٍ جَازَ، وَإِلَّا امْتَنَعَ.

حُجَّةُ الْأَوَّلِ: أَنَّ ذَلِكَ فِي الْأَفْرَادِ، كَتَعْدَادِ الْأَلْفَاظِ بِلَا عَامِلٍ لَا بِأُسْ بِهِ، فَيَجُوزُ فِي التَّرْكِيبِ أَيْضًا، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْمَعْنَى، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ <أَفْرَادِ><sup>5</sup> الْأَلْفَاظِ يُؤَدِّيهِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ يَنْوِبُ مَنَابَ الْآخَرِ.

<sup>1</sup> - ورد في نسخة ب: ثلاثة أقسام لا يجوز مطلقا.

<sup>2</sup> - انظر مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد/أ: 137. وانظر ترجمته في الجزء الثالث ص: 24.

<sup>3</sup> - انظر المحصول/1: 95.

<sup>4</sup> - انظر الإيهاج في شرح المنهاج/1: 243. نهاية السؤل/1: 217.

<sup>5</sup> - سقطت من نسخة ب.

وَحُجَّةُ الثَّانِي: أَنَّهُ قَدْ يُلاحِظُ اللَّفْظُ. قَالَ الْإِمَامُ: «لَأَنَّ صِحَّةَ الضَّمِّ قَدْ تَكُونُ مِنْ عَوَارِضِ الْأَلْفَاظِ، فَالْمَعْنَى الَّذِي يُعْبَرُ عَنْهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ بِلَفْظٍ مَنْ يُعْبَرُ عَنْهُ بِالْفَارِسِيَّةِ بِلَفْظٍ آخَرَ، فَلَوْ قُلْتُ: خَرَجْتُ مِنَ الدَّارِ اسْتِقَامَ الْكَلَامِ، وَلَوْ أَبْدَلْتُ لَفْظَةَ «مِنْ» بِمُرَادِفِهَا مِنَ الْفَارِسِيَّةِ لَمْ يَجُزْ. فَلَمْ يَأْتِ هَذَا إِلَّا مِنَ الْأَلْفَاظِ، وَإِذَا عَقِلَ ذَلِكَ فِي لُغَتَيْنِ فَلَمْ لَا يَجُوزُ مِثْلُهُ فِي لُغَةٍ وَاحِدَةٍ؟»<sup>1</sup> انْتَهَى.

قُلْتُ: وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، لَأَنَّ الْفَسَادَ فِي اللَّغَتَيْنِ ظَاهِرٌ، وَذَلِكَ مُنْتَفٍ فِي اللُّغَةِ الْوَاحِدَةِ وَالْقِيَاسُ بَاطِلٌ.

وَحُجَّةُ الثَّلَاثِ: أَنَّ ذَلِكَ فِي اللَّغَتَيْنِ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ ضَمِّ الْمَهْمَلِ إِلَى الْمُسْتَعْمَلِ، فَإِنَّ اللَّفْظَ الْعَجْمِيَّ عِنْدَ الْعَرَبِ كَالْمَهْمَلِ، وَالْعَرَبِيَّ عِنْدَ الْعَجْمِيِّ كَذَلِكَ، بِخِلَافِ اللُّغَةِ الْوَاحِدَةِ، فَلَا مَانِعَ فِيهَا لِتَسَاوِي الْأَلْفَاظِ، وَهَذَا التَّفْصِيلُ هُوَ الْوَاقِعُ فِي الْمُنْهَاجِ<sup>2</sup> وَهُوَ أَظْهَرَ مِنَ الْقَوْلِ الَّذِي اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ.

### {تَحْقِيقُ مَسْأَلَةِ وَقُوعِ كُلِّ مِنَ الْمُتَرَادِفِينَ مَقَامَ الْآخَرِ}

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ يُورِدُونَهَا كَمَا تَرَى مُطْلَقَةً، وَهِيَ مُفْتَقِرَةٌ إِلَى تَحْقِيقٍ، فَإِنَّ الْبَحْثَ إِنْ كَانَ [فِي مَن] <sup>3</sup> يَرُومُ التَّعْبِيرَ عَنِ الْمَعْنَى ابْتِدَاءً، فَكَوْنُهُ يُعْبَرُ بِأَيِّ الْمُتَرَادِفِينَ شَاءَ، فَكَأَنَّ<sup>4</sup> الْآخِرَ أَمْرٌ ضَرُورِي الْجَوَازَ لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ اثْنَانِ، وَلَا يَنْتَظِحُ عَنَزَانِ.

<sup>1</sup> - نص منقول بتصريف من الحصول/1: 95.

<sup>2</sup> - انظر الإيهاج في شرح المنهاج/1: 242.

<sup>3</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>4</sup> - وردت في نسخة ب: مكان.



نَعَمْ، الْأَمْرُ مُؤَكَّدٌ إِلَى نَظَرِهِ<sup>1</sup> فِيمَا هُوَ الْأَلْيَقُ بِكُلِّ مَحَلٍّ، فَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ، وَقَدْ يُصِيبُ وَقَدْ يُخْطِئُ، وَإِنْ كَانَ الْبَحْثُ فِيمَنْ يَرُومُ أَنْ يُزِيلَ لَفْظًا قَدْ وَقَعَ فِي كَلَامٍ وَيَجْعَلَ بَدْلَهُ آخَرَ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ كَلَامَهُ نَفْسَهُ أَوْ كَلَامَ غَيْرِهِ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ فَلَا بَأْسَ مَا لَمْ يَغْرُضَ مَانِعٌ مِنْ خَارِجٍ. وَإِنْ كَانَ كَلَامَ غَيْرِهِ، فَإِنْ كَانَ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ مَا تَعَبَّدَ بِلَفْظِهِ مِنْ كَلَامِ الرَّسُولِ ﷺ، فَلَا يَجُوزُ لَا مِنْ / جِهَةِ اللُّغَةِ بَلْ لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ.

389

وَلِذَلِكَ مَنْ لَا يَعْرِفُ الشَّرْعَ أَوْ لَا يَأْتَمُرُ بِهِ مِنَ الْعَرَبِ، يَسْتَعْمِلُ ذَلِكَ فِي نَفْسِ الْقُرْآنِ قَصْدًا مِنْهُ لِّلْمَعْنَى، كَمَا وَقَعَ لِعُقَيْلِ بْنِ عُلْفَةَ الْمُرِّي<sup>2</sup>، وَكَانَ مِنَ الْجَفَاةِ مَعَ عِزَّةٍ لَهُ وَشَرَفٍ، دَخَلَ عَلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ رضي الله عنه، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: إِنَّكَ أَغْرَابِي جَافٍ لَا تَقْرَأُ، فَقَالَ عُقَيْلٌ: بَلَى أَقْرَأُ، فَقَالَ: مَا تَقْرَأُ؟ قَالَ: إِنَّا بَعَثْنَا، يُرِيدُ إِنَّا أَرْسَلْنَا، فَقَالَ عُمَرُ: أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ جَاهِلٌ، إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا﴾<sup>3</sup>، فَقَالَ عُقَيْلٌ:

خُذَا جَنْبَ هَرَشَى أَوْقَفَاهَا فَإِنَّهُ \* \* \* كِلَا جَانِبِي هَرَشَى لَهْنٌ طَرِيقٌ<sup>4</sup>

يُرِيدُ أَنْ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَرْسَلْنَا وَبَعَثْنَا، كَمَا أَنَّ السُّلُوكَ مِنْ كِلَا جَانِبِي هَرَشَى<sup>5</sup> وَهُوَ جَبَلٌ بِالْحِجَازِ يُوصَلُ إِلَى الْمَنْزِلِ الْمَقْصُودِ وَالْبَيْتِ مَثَلٌ.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة أ: نظرة.

<sup>2</sup> - عقيل بن علفة بن الحارث بن معاوية المري الديلمي (100/...هـ)، من بيت شرف في قومه، شاعر مجيد من شعراء غطفان. كان صهرا للخليفة يزيد بن عبد الملك. الأعلام/4: 242.

<sup>3</sup> - القمر: 31.

<sup>4</sup> - لسان العرب المجلد 3: 796.

<sup>5</sup> - قال الجوهري: «هَرَشَى: ثنية من طريق مكة قريبة من الجحفة يربى منها البحر، ولها طريقان لكل من سلكها كان مصيبا.

فَقَدْ فَهِمَ عُقِيلٌ أَنَّ أَحَدَ الْمُتَرَادِفِينَ يَقُومُ مَقَامَ الْآخَرِ، إِلَّا أَنَّهُ جَاهِلٌ بِالْآدَابِ  
الشَّرْعِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْخِلَافِ الْآتِي مِنْ نَقْلِ  
الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى، وَذَكَرَ هُنَاكَ أَنَّ الْأَكْثَرَ عَلَى الْجَوَازِ وَلَكِنْ لِلْعَارِفِ، وَالْمَنْعُ فِيهِ  
مَشْهُورٌ عَنِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّ <مِنْ><sup>1</sup> فَوَائِدَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، أَعْنِي وَقُوعَ كُلِّ مِنَ الْمُتَرَادِفِينَ  
مَقَامَ الْآخَرِ: «نَقَلَ الْحَدِيثَ بِالْمَعْنَى»<sup>2</sup> فَإِنْ أَرَادَ أَنْ مُرَادَ الْأُصُولِيِّينَ ذَلِكَ، وَأَنَّ هَذِهِ  
الْمَسْأَلَةَ يَجْعَلُونَهَا أَصْلًا لِقَتْلِكَ فَلَيْسَ بِظَاهِرٍ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يُجْرُوا الْخِلَافَ هُنَاكَ عَلَى  
الْخِلَافِ هُنَا كَمَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ، حَتَّى إِنْ الْإِمَامَ هُوَ الَّذِي مَنَعَ هُنَا مُطْلَقًا، وَقَدْ أَجَازَ  
هُنَاكَ نَقْلَ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى، وَأَطَالَ فِي الْاِخْتِجَاجِ لَهُ فِي بَابِ الْأَخْبَارِ مِنَ الْمَحْصُولِ<sup>3</sup>،  
حَتَّى زَعَمَ أَنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَى آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أَصَبْتُمُ الْمَعْنَى فَلَا بَأْسَ»<sup>4</sup>

وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي شِعْرِ الْعَرَبِ الْمَنْقُولِ للاِخْتِجَاجِ بِهِ فِي عُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ، فَلَا  
يَنْبَغِي أَنْ يَشْكُ مُسْلِمٌ فِي امْتِنَاعِ التَّبْدِيلِ فِيهِ، لِأَنَّ الْحَاجَةَ فِي الْفَاطَةِ، وَالشَّرِيعَةِ  
مَوْقُوفَةٌ عَلَيْهِ.

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - انظر نهاية السؤل/2: 112، المسألة الثالثة: هل يجب صحة إقامة كل واحد من المترادفين مقام  
الآخر؟.

<sup>3</sup> - انظر المحصول/2 231 وما بعدها، المسألة الخامسة: يجوز نقل الخبر بالمعنى.

<sup>4</sup> - نفسه/2: 232.

ولذلك عَابَ النَّاسُ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ<sup>1</sup> الْاِحْتِجَاجَ بِالْحَدِيثِ أحياناً فِي مَسَائِلِ  
 النَّحْوِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْحَدِيثَ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهِ النَّقْلَ بِالْمَعْنَى لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخِلَافِ،  
 390 وَلَا شِعْرَ لَمْ يَتَطَرَّقَ إِلَيْهِ ذَلِكَ، فَإِذَا لَمْ يَتَنَزَّلِ الْبَحْثُ الْمَذْكُورُ / فِي الْقُرْآنِ وَلَا الْحَدِيثِ  
 وَلَا شِعْرَ الْعَرَبِ، لَمْ يَبْقَ لَهُ قَرَارٌ يَكُونُ <لَهُ فِيهِ><sup>2</sup> طَائِلٌ، غَيْرَ مَا يَقَعُ مِنْ عِبَارَاتِ  
 النَّاسِ وَكَلَامِ الْمُصَنِّفِينَ، وَالْعَمَلُ جَارٍ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بِالنَّقْلِ بِالْمَعْنَى مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ. فَأَيُّ  
 مَحَلٍ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؟.

نَعَمْ الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ قَدْ جَرَى فِيهِ الْخِلَافُ، وَمَا تَقَرَّرَ فِيهِ <مِنْ><sup>3</sup> الْبَحْثِ  
 يُغْنِي عَنْ هَذِهِ. وَاللَّهُ الْمَوْفُقُ.

وَبَعْدَ كَتَبِي هَذَا رَأَيْتُ مَنْ ثَبَّهَ عَلَى الْفَرْقِ، وَهُوَ أَنَّ الْبَحْثَ هُنَا لُغَوِي وَهُنَاكَ  
 شَرْعِي.

قُلْتُ: وَهُوَ ظَاهِرٌ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُظْهَرْ لِهَذَا الْبَحْثِ طَائِلٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ. وَاللَّهُ  
 أَعْلَمُ.

السَّابِعُ: لَفْظَةُ "يَكُنْ" فِي الْمَثْنِ تَامَّةٌ، بِمَعْنَى يُوجَدُ كَمَا قَرَّرْنَا بِهِ، "وَتَعْبُدُ"  
 مَصْدَرٌ مَرْفُوعٌ بِهَا هَكَذَا ضَبْطُوهُ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نَاقِصَةً وَأَسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّانِ،  
 "وَتَعْبُدُ" فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَالْمَجْرُورُ بَعْدَهُ هُوَ النَّائِبُ وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ يَكُنْ.

<sup>1</sup> - انظر ترجمته في الجزء الثالث ص: 186.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>3</sup> - سقطت من نسخة ب.

## {الكَلَامُ فِي مَذَاهِبِ وَقُوعِ الْمُشْتَرَكِ}

"مَسْأَلَةٌ: الْمُشْتَرَكُ" الْمُتَقَدِّمُ ذِكْرُهُ "وَأَقْعٌ" فِي الْكَلَامِ عَلَى سَبِيلِ الْجَوَازِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ جَائِزُ الْوُقُوعِ وَهُوَ وَقْعٌ "خِلَافًا لِثَعْلَبٍ وَالْأَبْهَرِيِّ<sup>1</sup> وَالْبَلْخِيِّ<sup>2</sup>" فِي نَفْيِهِمْ وَقُوعَهُ "مُطْلَقًا"، أَيْ لَا فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي الْحَدِيثِ، وَلَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ. "و"خِلَافًا "لِقَوْمٍ" فِي نَفْيِهِمْ وَقُوعَهُ "فِي الْقُرْآنِ" دُونَ الْحَدِيثِ وَسَائِرِ الْكَلَامِ.

"وَقِيلَ: وَفِي الْحَدِيثِ" أَيْضًا، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي الْقُرْآنِ وَلَا الْحَدِيثِ، وَيَقَعُ فِي غَيْرِهِمَا إِنْ وَقَعَ.

"وَقِيلَ:" هُوَ "وَاجِبُ الْوُقُوعِ"، أَيْ هُوَ وَقْعٌ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ لَا الْجَوَازِ، كَمَا فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَهَذَا هُوَ الدَّالُّ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ أُرِيدَ بِهِ الْجَوَازُ.

"وَقِيلَ:" هُوَ "مُمْتَنِعٌ" الْوُقُوعُ فَلَا يَقَعُ بِحَالٍ. وَظَاهِرُ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ الْإِطْلَاقُ، أَيْ فِي الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ.

"وَقَالَ الْإِمَامُ" الْفَخْرُ الرَّازِيُّ: هُوَ "مُمْتَنِعٌ بَيْنَ النَّاقِضَيْنِ فَقَطْ"، كَوُجُودِ الشَّيْءِ وَانْتِفَائِهِ، وَيَجُوزُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ.

---

<sup>1</sup> - أبو بكر بن علوية الأهرري (.../375هـ-)، كان من الفقهاء والنظار المحققين وجملة أئمة المالكيين. أخذ عنه أبو سعيد القزويني وتفقه به، ونقل من كلامه كثيرا في كتبه. له: كتاب "مسائل الخلاف" و"شرح مختصر أبي عبد الله ابن عبد الحكم" الديباج/1: 317. طبقات الفقهاء: 168.

<sup>2</sup> - محمد بن سليمان بن الحسن جمال الدين البلخي المقدسي الحنفي (611/698هـ). أحد الأئمة الزهاد، عالم متواضع عديم التكلف. سمع منه البرزالي وابن شامة والذهبي. طبقات المفسرين: 32.

تَنْبِيهَات: {فِي مُنَاقَشَةِ أَقْوَالِ الْمَذَاهِبِ السَّبْعَةِ فِي الْمُشْتَرَكِ}

{الْمُشْتَرَكُ ثَلَاثُ مَسَائِلَ: فِي إِثْبَاتِهِ وَإِطْلَاقِهِ وَكَوْنِهِ خِلَافَ الْأَصْلِ}

الأول: المُشْتَرَكُ ثَلَاثُ<sup>1</sup> مَسَائِلَ، الأولَى فِي إِثْبَاتِهِ، الثَّانِيَةِ فِي إِطْلَاقِهِ حَتَّى مَعْنِيَتِهِ<sup>2</sup>، الثَّالِثَةِ فِي كَوْنِهِ خِلَافَ الْأَصْلِ. وَسَيَأْتِي التَّنْبِيهُ عَلَى الثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ، وَالْمَذْكُورُ هُنَا الْأُولَى.

{حَكَى الْمُصَنِّفُ فِي إِثْبَاتِ الْمُشْتَرَكِ سَبْعَةَ مَذَاهِبَ}

الثَّانِي: حَكَى الْمُصَنِّفُ فِي إِثْبَاتِهِ سَبْعَةَ مَذَاهِبَ. وَوَجْهُ تَفَرُّعِهَا أَنَّ الْمُشْتَرَكَ إِذَا أَنْ يَكُونَ جَائِزُ الْوُقُوعِ، أَوْ وَاجِبًا، أَوْ مُمْتَنَعًا، وَعَلَى أَنَّهُ جَائِزٌ إِذَا أَنْ يَقَعَ أَوْ لَا، وَعَلَى وَقُوعِهِ إِذَا مُطْلَقًا، أَوْ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ.

وَأِنْ شِئْنَا قُلْنَا وَعَلَى عَدَمِ وَقُوعِهِ إِذَا مُطْلَقًا > أَوْ فِي الْقُرْآنِ أَوْ فِيهِ وَفِي الْحَدِيثِ، وَعَلَى أَنَّهُ مُمْتَنَعٌ إِذَا مُطْلَقًا أَوْ بَيْنَ النَّقِیْضَيْنِ فَقَطْ، فَهَذِهِ سَبْعَةُ.

{الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ: الْمُشْتَرَكُ جَائِزٌ وَاقِعٌ وَدَلِيلُ ذَلِكَ}

الأول أنه جائزٌ وواقِعٌ<sup>3</sup> مُطْلَقًا<sup>4</sup>، ودَلِيلُهُ أَمَّا عَلَى / الْجَوَازِ فَمِنْ وَجْهَيْنِ:

391

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: ثلاثة.

<sup>2</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>3</sup> - اختار الصفي الهندي كما جاء على حد قوله في كتاب نهاية الوصول: «المشترك يجوز... لا قائل بالفصل».

<sup>4</sup> - ساقط من نسخة ب.

الأول، أَنَّ الْوَضْعَ رَاجِعٌ إِلَى قَصْدِ الْوَاضِعِ، فَإِنْ كَانَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى فَهُوَ فَاعِلٌ مُخْتَارٌ، وَوَضْعَ لَفْظٍ لِمَعْنَيْنِ لَا يَلْزَمُ فِيهِ مُحَالٌ لِدَاتِهِ. وَإِنْ كَانَ مِنَ الْبَشَرِ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ قَدْ يُقْصَدُ بِهِ الْإِبْهَامُ وَالْإِجْمَالُ لَوْجُودِ مَفْسَدَةٍ فِي التَّفْصِيلِ، أَوْ مَنُفَعَةٍ فِي الْإِجْمَالِ.

وَمِنْ هَذَا وَقَعَتِ التَّوْرِيَّةُ وَالتَّوْجِيهَةُ، وَنَاهَيْكَ بِفَوَائِدِهِمَا وَالتَّخْلُصِ مِنَ الْمَضَاقِقِ بِهِمَا، وَوَقَعَ الْإِبْضَاحُ بَعْدَ الْإِبْهَامِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَحَاسِنِ، وَقَدْ يَكُونُ جَاهِلًا بِالتَّفْصِيلِ.

الثَّانِي، أَنَّهُ قَدْ يَتَّفَقُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ وَاضِعَيْنِ، بِحَيْثُ يَصْطَلِحُ قَوْمٌ عَلَى لَفْظٍ لِمَعْنَى، وَيَصْطَلِحُ عَلَيْهِ آخَرُونَ لِمَعْنَى آخَرَ، ثُمَّ يَشِيْعُ الْوَضْعَانِ وَيَخْفَى السَّبَبُ. وَأَمَّا عَلَى الْوُقُوعِ، فَوُجُودُهُ فِي الْأَسْمَاءِ كَالْعَيْنِ وَكَالْقُرْءِ، وَفِي الْأَفْعَالِ كَعَسْعَسِ اللَّيْلِ<sup>1</sup> أَيْ أَقْبَلَ أَوْ أَدْبَرَ.

وَنَظْمُ الدَّلِيلِ أَنْ يُقَالَ مَثَلًا: الْقُرْءُ مُشْتَرِكٌ، الْقُرْءُ مَوْجُودٌ، فَنتَجُ مِنَ الثَّلَاثِ بَعْضُ الْمُشْتَرَكِ مَوْجُودٌ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ. أَمَّا الثَّانِيَةُ فَظَاهِرَةٌ بِالنَّقْلِ، كَيْفَ وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ. وَأَمَّا الْأُولَى فَدَلِيلُهَا أَنْ يُقَالَ الْقُرْءُ دَالٌّ عَلَى مَعْنَيْنِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ، أَوْ مَوْضُوعٌ لِمَعْنَيْنِ كَذَلِكَ. وَكَلَّمَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُشْتَرِكٌ، فَيَنْتُجُ مِنَ الْأُولَى<sup>2</sup> الْقُرْءُ مُشْتَرِكٌ، وَهِيَ الصُّغْرَى الْمَطْلُوبَةُ.

<sup>1</sup> - تضمين للآية 17 من سورة التكوين: «وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ».

<sup>2</sup> - وردت في نسخة أ: الأول.



## {المذهب الثاني: المشترك غير واقع}

القول الثاني أنه غير واقع<sup>1</sup> أصلاً ويكفي فيه الإنكار، لأن الأصل عدم الوقوع حتى يثبت، ولا بد فيه من الجواب عن الأمثلة التي يوردها الأولون، ليحصل بذلك القدح في صغرى دليلهم، فيقولون في القرء مثلاً أنه موضوع للقدر المشترك بين الطهر والحيض وهو الجمع، إذ يقال: قرأت الشيء إذا جمعته، وفي العين أنه موضوع للجارحة، وهو في باقي المعاني مجاز تشبيه.

فالحاصل عندهم أن كل لفظ دل على معنيين، فهو إما للقدر المشترك فهو من المتواطئ، وإما حقيقة في أحدهما مجاز في الآخر ولا اشتراك بحال.

ووجه الرد عليهم: أن ما ذكروه ممكن في بعض الألفاظ لا في كلها، فلاشتراك متقرر بما سيأتي من تحقق علامات الحقيقة في اللفظ مع كل معنى، فيجب كونه مشتركاً ولا وجه لدعوى كونها مجازاً، ولا لتكلف قدر مشترك، واتباع الاحتمالات البعيدة لا مساع له، لأن انقطاعها في الأمور اللغوية غير محتاج، فالظن يكفي.

392 وأيضاً إنما حملهم على ذلك / الفرار من الإجمال، وقد تقرر أنه لا محذور فيه، فبقي كون اللفظ<sup>2</sup> حقيقة في كل من المعنيين أصلاً لا معارض له فيرتكب.

<sup>1</sup> - وحكاها المصنف عن ثعلب وتابعيه كابن العارض المعتزلي. انظر الإلهاج في شرح المنهاج/2: 179.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: اللفظة.

### {المذهب الثالث: المشترك غير واقع في القرآن ودليله}

الثالث: أنه لم يقع في القرآن<sup>1</sup> ودليله أنه لو وقع فيه لوقع إما مبيناً أو غير مبين. والملازمة ظاهرة والتالي باطل بقسميه، لأنه إن بين طال بلا فائدة لصحة الاستغناء عنه ببيانه، وإن لم يبين لم يفد، لأن الفائدة في فهم المقصود وهو مع عدم البيان مفقود.

وجوابه اختيار أنه يقع غير مبين. ولا نسلم عدم الفائدة، بل تكون فيه فوائد، كحصول ثواب الاجتهاد في تعيين المراد، وثواب العزم على الامتثال بعد<sup>2</sup> البيان. وقد يؤدي ذلك إلى اختلاف العلماء الذي هو توسيع ورحمة. أو اختيار أنه يقع مبيناً. ولا نسلم أنه تطويل بل إطناب لفوائده المقررة في علم البيان.

### {المذهب الرابع: المشترك غير واقع في القرآن والحديث}

الرابع: أنه لم يقع في القرآن والحديث<sup>3</sup>، ودليله كالذي قبله.

وأعلم أن أصحاب هذين القولين يحتمل أن يقولوا بوقوعه في غير القرآن والحديث وهو الظاهر، أو يكونوا ساكتين.

### {المذهب الخامس: المشترك واجب الوقوع ووجوه الاستدلال له}

الخامس: أنه واجب الوقوع، واستدلوا له بوجهين:

<sup>1</sup> - ونسب هذا القول لابن داود الظاهري.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: فعلى.

<sup>3</sup> - انظر التحصيل للأرموي/1: 219-220.

## {الوجه الأول المستدل به على وجوب وقوع المشترك}

الأول، أنه لو لم يوضع المشترك لخلت أكثر المسميات من<sup>1</sup> الألفاظ، والثالي باطل. وبيان الملازمة أن المعاني غير متناهية والألفاظ متناهية، فإن وزعت<sup>2</sup> الألفاظ على المعاني لزم أن يدل اللفظ على أكثر من معنى واحد وهو نفي<sup>3</sup> الاشتراك المطلوب وإن لم توزع كذلك بقيت معاني لا ألفاظ لها، والاعتبار الثالث وهو أن توفي بها الألفاظ بلا اشتراك محال. وإلا لزم أن يكون ما لا يتناهى من المعاني متناهياً، أن يكون ما يتناهى من الألفاظ غير متناه.

والدليل على عدم تناهي المعاني وجهان:

أحدهما، أنها متعلقات علمه تعالى [وهو]<sup>4</sup> غير متناه، فيلزم أن لا يتناهى [ولا تناهى]<sup>5</sup> العلم وهو باطل.

الثاني، أن من جملتها الأعداد، وهي غير متناهية. والدليل على تناهي الألفاظ أنها مركبة من الحروف المتناهية أعني التسعة والعشرين، والمركب من المتناهي متناه.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: عن.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: وقعت.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: معنى.

<sup>4</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>5</sup> - ساقط من نسخة أ.

وَبَيَانُ بُطْلَانِ الْقَالِي، أَنَّ بَقَاءَ الْمَعْنِي بِلاَ أَلْفَاظٍ إِخْلَالَ بِفَهْمِهَا، وَلَا يَجُوزُ. فَمَا  
 393 أَدَّى إِلَيْهِ مِنْ عَدَمِ / الاشتراكِ بِاطِل <فَيَجِبُ الاشتراكُ><sup>1</sup> وَهُوَ الْمَطْلُوبُ. وَأُجِيبَ بِمَنْعِ  
 الْمُلَازِمَةِ.

قَوْلُهُمْ: «الْمَعْنِي غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ».

قُلْنَا: أَمَّا الْمُتَضَادَّةُ وَالْمُخْتَلِفَةُ وَحْدَهَا وَهِيَ الْمُحْتَاجَةُ إِلَى اللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ، فَلَا نُسَلِّمُ  
 لَا تَنَاهِيَهَا وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ. وَأَمَّا الْمُمَازِيَّةُ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى لَفْظٍ مُشْتَرَكٍ، لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَيْهَا  
 اللَّفْظُ الْمُتَوَاطِئُ وَلَوْ سَلِّمَ لَا تَنَاهِي الْمَعْنِي، فَالْوَضْعُ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْمُتَعَقِّلِ مِنْهَا وَهُوَ مُتَنَاهٍ.  
 وَلَئِنْ سَلِّمَ عَدَمَ ذَلِكَ فَلَا نُسَلِّمُ تَنَاهِي الْأَلْفَاظِ، وَكَوْنَهَا مُرَكَّبَةً مِنَ الْمُتَنَاهِي لَا  
 يُوجِبُ ذَلِكَ، بِدَلِيلِ الْأَعْدَادِ فَإِنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ اثْنَا عَشَرَ لَفْظًا وَلَا تَتَنَاهَى.

وَإِنْ سَلِّمَ جَمِيعَ ذَلِكَ فَوُجُودُ الْمُشْتَرَكِ لَا يُفِيدُ أَيْضًا، فَتَبْقَى أَكْثَرُ الْمَعْنِي مَعَ  
 وُجُودِهِ بِلاَ أَلْفَاظٍ. وَبَيَانُهُ أَنَّ اللَّفْظَ الْمُشْتَرَكَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنِي مُتَنَاهِيَةٍ، فَإِذَا تَنَاهَتْ  
 الْأَلْفَاظُ تَنَاهَتْ مَعَانِيهَا قِطْعًا، وَدَعَايَ أَنَّهَا أَوْ بَعْضُهَا تَدُلُّ عَلَى مَا لَا يَتَنَاهَى مُكَابَرَةً  
 لِلْعِيَانِ.

وَلَوْ سَلَّمْنَا جَمِيعَ ذَلِكَ مَنَعْنَا الْاِسْتِثْنَائِيَّةَ، فَقُلْنَا بَقَاءَ مَعَانٍ بِلاَ أَلْفَاظٍ لَا مَحْذُورَ  
 فِيهِ، لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ غَيْرُ مُحْتَاجَةٍ فَلَا إِشْكَالَ، وَإِلَّا فَيَكْفِي فِيهَا اللَّفْظُ الْعَامُّ كَأَنْوَاعِ  
 الرُّوَائِحِ وَالطُّعُومِ وَالْأَلَمِ.

<sup>1</sup> - ساقط من نسخة ب.

## {الوجه الثاني: المستدل به على وجوب وقوع المشترك}

الثاني، أنه لو لم يكن المشترك واجب الوقوع، لكان إطلاق لفظ الوجود على القديم والمحدث بالتواطئ والتالي باطل. وبيان الملازمة أن الوجود حقيقة فيهما، والأصح بعيد عن أحد الطرفين<sup>1</sup>، وهو باطل. وإذا كان حقيقة فيهما فلو لم يكن مشتركا لفظياً لكان مشتركا معنوياً وهو المتواطئ ولا ثالث لهما. وأما بيان بطلان التالي فهو أن الوجود لا يخلو أن يكون عين الذات في القديم والحادث، أو في أحدهما، أو زائداً على الذات فيهما.

أما الأول والثاني فظاهر أن لا تواطأ معهما، لأن ذات القديم مباينة لذات الحادث، وصفاته مباينة لذات الحادث والعكس أيضاً. فلو كان الوجود عين الذات فيهما لوقع التباين بين معنييه وهو الاشتراك اللفظي المدعى، ولو كان عين الذات أحدهما وعين صفة الآخر وهو أخرى.

وأما الثالث، فهو أنه لو كان <الوجود><sup>2</sup> صفة زائدة على القديم والحادث، لكانت إما بمعنيين فيهما وهو الاشتراك اللفظي المدعى، وإما بمعنى واحد، وحينئذ إما أن يكون واجب الوجود، فيلزم قدم العالم لوجوب وجوده والفرض أنه حادث. وإما أن يكون ممكناً فيلزم حدوث الواجب الحق تعالى عن ذلك والفرض قدمه<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - ورد في نسخة ب: والأصح نفيه عن أحد العرفين.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>3</sup> - قارن بما ورد في الإجماع في شرح المنهاج/1: 250.







”وَعَنْ” الْإِمَامِ ”الشَّافِعِيِّ وَالْقَاضِي” أَبِي<sup>1</sup> بَكْرٍ الْبَاقِلَانِي<sup>2</sup> ”وَالْمُعْتَزِلَةَ“، هُوَ ”حَقِيقَةُ زَادَ الشَّافِعِي“ فَقَالَ: هُوَ حَقِيقَةُ فِي الْمَعْنَيْنِ، ”وَضَاهِرٌ فِيهِمَا عِنْدَ النَّجْرَدِ عَنْ الْقَرَّائِنِ“ الْمَعْنِيَةِ لِأَحَدِهِمَا، وَكَذَا عِنْدَ الْاِقْتِرَانِ بِالْقَرَّائِنِ الْمَعْمَةِ لَهُمَا ”فَيُحْمَلُ عَلَيْهِمَا“، 395 أَيَّ فَيَنْصَرَفُ إِلَيْهِمَا / عِنْدَ الْإِطْلَاقِ.

”وَعَنْ الْقَاضِي“ هُوَ عِنْدَ النَّجْرَدِ عَنْ الْقَرَّائِنِ كُلِّهَا ”مُجْمَلٌ“ أَيُّ غَيْرُ مُتَّضِعٍ مَا يُرَادُ مِنْهُ ”وَلَكِنْ يُحْمَلُ عَلَيْهِمَا“ <أَيُّ><sup>3</sup> عَلَى الْمَعْنَيْنِ ”اِحْتِيَاطًا“

”وَقَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ“ الْبَصْرِيُّ ”وَالْإِمَامُ“ الْغَزَالِيُّ<sup>4</sup>: يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ” مَا ذُكِرَ مِنْ مَعْنِيَتِهِ، ”لَا أَنَّهُ“<sup>5</sup> <أَيُّ><sup>6</sup> حَمَلُهُ عَلَى ذَلِكَ ”لُغَةً“ لَا حَقِيقَةً وَلَا مَجَازًا، وَلَكِنْ إِطْلَاقًا مَعْنَوِيًّا.

”وَقِيلَ: يَجُوزُ“ فِي اللُّغَةِ أَيُّ يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْمَعْنِيَانِ ”فِي النَّفْيِ“، كَقَوْلِكَ: لَا عَيْنٌ عِنْدِي، تُرِيدُ نَفْيَهَا بِجَمِيعِ مَحَامِلِهَا، مِنْ بَاصِرَةٍ وَجَارِيَةٍ وَغَيْرُهُمَا. ”لَا“ فِي ”الْإِثْبَاتِ“، كَقَوْلِكَ: عِنْدِي عَيْنٌ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِهِ إِلَّا وَاحِدٌ مِنَ الْمَحَامِلِ.

”وَالْأَكْثَرُ“ مِنَ الْعُلَمَاءِ ”عَلَى أَنْ جَمَعَهُ“ بِصِغَةِ التَّنْيِيزِ أَوْ بِصِغَةِ الْجَمْعِ الْاِصْطِلَاحِيِّ ”بِاعْتِبَارِ مَعْنِيَتِهِ“ أَوْ مَعَانِيَتِهِ، ”إِنْ سَاعَ ذَلِكَ“ الْجَمْعُ أَيُّ جَازَ. وَهُوَ مَا اخْتَارَهُ الْإِمَامُ ابْنُ مَالِكٍ عَلَى مَا سَفْذَكُرُهُ.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: أبو.

<sup>2</sup> - انظر ترجمته في الجزء الثالث ص: 21.

<sup>3</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>4</sup> - انظر ترجمته في الجزء الثالث ص: 9.

<sup>5</sup> - في المتن المطبوع ورد: إلا أنه.

<sup>6</sup> - سقطت من نسخة ب.

”مَبْنِي عَلَيْهِ” أَي: عَلَى مَا ذَكَرَ فِي الْبَحْثِ<sup>1</sup> مِنْ صِحَّةِ الْإِطْلَاقِ، كَمَا أَنَّ الْمَنْعَ مَبْنِي عَلَى الْأَوَّلِ<sup>2</sup>، فَنَقُولُ عَلَى الْأَوَّلِ: عِنْدِي عَيْنَانِ، أَيْ نَقْدُ وَمَاءٌ. وَعِنْدِي عَيْنُونَ، أَيْ بَاصِرَةٌ وَنَقْدٌ وَمَاءٌ. وَعَلَى الثَّانِي لَا يَجُوزُ ذَلِكَ، وَغَيْرُ الْأَكْثَرِ مِنَ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ يَجُوزُ الْجَمْعُ، وَإِنْ لَمْ يَجُزْ إِطْلَاقُ الْمَفْرَدِ عَلَى الْمَعْنِيِّينَ، فَفِي جَمْعِ الْمَشْتَرَكِ الْخِلَافُ جَوَازًا وَامْتِنَاعًا.

وَعَلَى الْجَوَازِ الْخِلَافُ فِي اثْبَاتِهِ عَلَى الْمَفْرَدِ، وَلِذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ: ”إِنْ سَاغَ“، وَهُوَ مُحْتَمَلُ التَّقْدِيرَيْنِ، بَعْدَ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مِنْ خَارِجِ مُحْتَمِلَةِ لِأَمْرَيْنِ:

الأَوَّلُ، أَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي الْبِنَاءِ إِنَّمَا يُلَاحِظُهُ الْمُجَوِّزُونَ فَقَطْ، فَمِنْهُمْ مَنْ بَنَى الْجَوَازَ عَلَى جَوَازِ الْإِطْلَاقِ فِي الْمَفْرَدِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى ذَلِكَ فَجَوَّزَ مُطْلَقًا. وَالْأَوَّلُ قَوْلُ الْأَكْثَرِ.

الثَّانِي، أَنَّهُ يُلَاحِظُهُ الْفَرِيقَانِ، أَيْ الْمُجَوِّزُونَ وَالْمَانِعُونَ، [فَالْمُجَوِّزُونَ]<sup>3</sup> مِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَ عَلَى الْبِنَاءِ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَ بِلَا بِنَاءٍ. وَكَذَا الْمَانِعُونَ مِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ بِالْبِنَاءِ عَلَى الْمَنْعِ، وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ بِلَا ذَلِكَ.

فَعَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ، إِنْ اعْتَبَرَهُ الْمُصَنِّفُ يَكُونُ قَوْلُهُ ”إِنْ سَاغَ“ تَنْبِيهًا عَلَى مَحَلِّ الْاِخْتِلَافِ، وَهُوَ أَنَّهُ عِنْدَ الْقَوْلِ بِالْجَوَازِ فَالْقَيْدُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ.

<sup>1</sup> - ورد في نسخة ب: على ذكره من البحث.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: المنع.

<sup>3</sup> - سقطت من نسخة أ.

وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ تَصْرِيحاً بِمُجَرَّدِ الْخِلَافِ فِي الْجَمْعِ وَهُوَ مَفْهُومٌ مِنَ الْبِنَاءِ.  
فَلَوْ حَذَفَ الْقَيْدَ مَا ضُرَّه، فَافْهَم.

وَقَرَّرْنَا كَلَامَهُ عَلَى [أَنَّهُ أَرَادَ الْجَمْعَ اللَّغَوِيَّ فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى إِلْحَاقِ التَّنْبِيَةِ،  
فَإِنَّهَا دَاخِلَةٌ وَإِلَيْهَا أُشَارَ. وَعَلَى أَنَّهُ أَرَادَ]<sup>1</sup> الاصْطِلَاحِي فَالْمُتَنَّى لَاحِقٌ بِالْجَمْعِ، كَمَا  
مَشَى عَلَيْهِ الشَّارِحُونَ إِذْ لَا فَرْقَ.

«وَفِي الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ الْخِلَافُ» الْمَعْمُودُ فِي الْمَشْتَرَكِ، فَلِذَا أَدْخَلَ عَلَيْهِ «أَلِ»  
الْعَهْدِيَّةَ، فَيُقَالُ هُنَا أَيْضاً: هَلْ يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِاللَّفْظِ فِي آنٍ وَاحِدٍ حَقِيقَتُهُ وَمَجَازُهُ؟  
كَقَوْلِكَ: لَا تُبَارِزِ الْأَسَدَ أَيَّ بِمَعْنَيَيْنِهِ مِنَ الْمُفْتَرِسِ وَالرَّجُلِ الشُّجَاعِ. فَمَا تَقَدَّمَ مِنَ  
الْخِلَافِ جَارٍ فِيهِ، «خِلَافاً لِلْقَاضِي» أَبِي بَكْرٍ فِي جَزْمِهِ بِالْمَنْعِ هُنَا.

396 «وَمِنْ ثَمَّ»، أَيَّ مِنْ أَجْلِ مَا ذَكَرَ مِنْ جَرَيَانِ الْخِلَافِ / السَّابِقِ الْمُفِيدِ رُجْحَانَ  
الْإِطْلَاقِ «عَمَّ تَخَوُّ» قَوْلُهُ تَعَالَى: «﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾»<sup>2</sup> الْوَاجِبِ وَالْمَنْدُوبِ، حَمَلاً  
لِصِغَةِ أَفْعَلٍ<sup>3</sup> عَلَى مَعْنَاهَا الْحَقِيقِي وَهُوَ الْوُجُوبُ، وَمَعْنَاهَا الْمَجَازِي وَهُوَ النَّدْبُ،  
«خِلَافاً لِمَنْ خَصَّهُ بِالْوَاجِبِ» حَمَلاً لَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ فَقَطْ.

«وَخِلَافاً لِمَنْ قَالَ» هُوَ «لِلْقَدْرِ الْمَشْتَرَكِ» بَيْنَ الْوَاجِبِ وَالْمَنْدُوبِ، أُعْنِي  
مَطْلُوبَ الْفِعْلِ.

<sup>1</sup> - ساقط من نسخة أ.

<sup>2</sup> - الحج: 77.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: الفعل.

«وكذا المجازان» أي يجري فيهما الخلاف أيضاً، فيقال: هل يصح أن يُراد باللفظ الواحد في آن واحد معنيان مجازيان؟، كأن تقول: قُتل العامل، تريد أنه ضرب ضرباً <sup>1</sup> «شديداً» [أي] <sup>2</sup> وعزل، أم لا يجوز على ما مر من الخلاف؟.

تنبيهات: {في مزيد تقرير مسألة المشترك والخلاف فيه وفي الحقيقة والمجاز}

### {المشترك أقسام}

الأول: المشترك أقسام، لأن مدلوليه إما أن يكونا متباينين كالقرء للظهر والحیض، وإما أن يكون أحدهما جزءاً من الآخر كالممكن المشترك بين الممكن العام والخاص، فالإمكان العام سلب الضرورة عن أحد الطرفين، والخاص سلبها عن الطرفين معاً. والثاني أخص من الأول، والأول جزء من الثاني. قال الإمام: «وإطلاقه على الخاص وحده قولٌ بالاشتراك باعتبار ما فيه من المفهومين المختلفين»<sup>3</sup>

قلت: ولا يستقيم ذلك، لأن الخاص اسمٌ لمجموع المفهومين، فمتى اعتبر أحدهما فهو العام لا الخاص، فافهم. زاد في النهاج<sup>4</sup>: أن مدلولي المشترك قد يكون أحدهما لازماً للآخر كالشمس على القرص والضوء، فعلى الأول تقول: طلعت الشمس، وعلى الثاني تقول: جلسنا في الشمس، ومثله أيضاً الكلام على النفساني واللساني وهما متلازمان.

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>3</sup> - انظر المحصول/1: 100.

<sup>4</sup> - انظر الإيهاج في شرح النهاج/1: 254.

وَذَكَرَ الْإِمَامُ الْأَشْتَرَاكَ بَيْنَ الشَّيْءِ وَصِفَتِهِ، وَمَثَلُ لَهُ بِمَا إِذَا سَمَّيْتَ الرَّجُلَ  
الْأَسْوَدَ أَسْوَدًا<sup>1</sup>

قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ، أَنَّ الْمُشْتَرَكَ مَا يُوضَعُ لِمَعْنَيْنِ عَلَى أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً فِيهِمَا، وَإِطْلَاقُ الْعِلْمِ  
لَيْسَ بِحَقِيقَتِي وَلَا مَجَازِي. وَهَذَا الْوَجْهُ نَبَّهَ عَلَيْهِ الْإِسْنَوِيُّ<sup>2</sup>.

الثَّانِي، أَيُّ مُسَمًّى الْأَسْوَدَ الْوَصْفُ، هُوَ الْمَفْهُومُ الْكُلِّي الْجَامِعُ لَا شَخْصَ بَعِيْنِهِ،  
وَإِنْ كَانَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ تَبَعًا لِمَا فِيهِ مِنَ الْحَقِيقَةِ. وَلَمْ يَذْكُرِ الْإِمَامُ الْأَشْتَرَاكَ بَيْنَ  
النَّقِيضَيْنِ، لِأَنَّهُ لَا يَرَاهُ يَجُوزُ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَقَعَ. وَكَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْمِنْهَاجِ إِمَّا لِكَوْنِهِ  
لَا يَرَاهُ أَيْضًا تَبَعًا لَهُ وَلَا يَجِدُ لَهُ مِثَالًا، وَقَدْ مَثَّلَ لَهُ بَعْضُهُمْ بِ«إِلَى» عَلَى رَأْيٍ مَنْ زَعَمَ  
أَنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ إِدْخَالِ الْغَايَةِ وَعَدَمِهِ. وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ.

{ضَرُورَةُ مَعْرِفَةِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْوَضْعِ وَالْإِسْتِعْمَالِ وَالْحَمْلِ}

الثَّانِي: مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ قَبْلَ الْخَوْضِ فِي مَسْأَلَةِ إِطْلَاقِ الْمُشْتَرَكِ، الْفَرْقُ بَيْنَ  
الْوَضْعِ، وَالْإِسْتِعْمَالِ، وَالْحَمْلِ.

397 فَالْوَضْعُ: جَعَلَ اللَّفْظَ دَلِيلًا عَلَى الْمَعْنَى كَمَا / مَرَّ، [وَهُوَ أَمْرٌ<sup>3</sup> يَرْجِعُ إِلَى الْوَاضِعِ  
عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ.

وَالْإِسْتِعْمَالُ: إِطْلَاقُ اللَّفْظِ وَإِرَادَةُ الْمَعْنَى، وَهُوَ أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِالْمُتَكَلِّمِ.

<sup>1</sup> - انظر المحصول/1: 101.

<sup>2</sup> - انظر نهاية السؤل/2: 126.

<sup>3</sup> - سقطت من نسخة أ.



وَالْحَمْلُ: اعتقادُ مُرادِ المتكلم<sup>1</sup> باللفظ، وهو أمرٌ يتعلّق بالسّامع<sup>2</sup>

وَالْمُصَنَّفُ تَعَرَّضَ لِلْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ، فَذَكَرَ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ الْوَضْعَ، وَذَكَرَ فِي هَذِهِ الْأَسْتِعْمَالَ، وَذَكَرَ فِي أَثْنَائِهَا الْحَمْلَ.

{مُخْتَلَفُ الْمَذَاهِبِ فِي صِحَّةِ إِطْلَاقِ الْمُشْتَرَكِ عَلَى مَعْنِيهِ}

الثَّالِثُ: ذَكَرَ الْمُصَنَّفُ فِي إِطْلَاقِ الْمُشْتَرَكِ عَلَى مَعْنِيهِ مَذَاهِبَ:

{الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ: الْجَوَازُ مُطْلَقًا}

الأوّل، الجوازُ مُطْلَقًا<sup>3</sup>، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالْقَاضِيَانِ أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ وَعَبْدُ الْجَبَّارُ<sup>4</sup> حَبْنٌ<sup>5</sup> أَحْمَدُ الْمُعْتَزَلِيُّ، وَاخْتَارَهُ الْبَيْضاوِيُّ<sup>6</sup> وَابْنُ الْحَاجِبِ<sup>7</sup> وَالْمُصَنَّفُ، وَنَسَبَهُ الْقَرَّافِيُّ<sup>8</sup> لِإِمَامِنَا مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

{الْأُمُورُ الْمُحْتَاجُ بِهَا لِهَذَا الْمَذْهَبِ}

وَاحْتَجَّ لِهَذَا الْمَذْهَبِ بِأُمُورٍ:

---

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: متكلم.

<sup>2</sup> - راجع لمزيد التفصيل شرح تنقيح الفصول: 20.

<sup>3</sup> - انظر هذا المذهب والقائلين به في: اللمع: 5، المستصفى/2: 71، المحصول/1: 102، الإحكام/2: 352، المختصر بشرح العضد/2: 111، الإهراج/1: 251 ونهاية السؤل/1: 224.

<sup>4</sup> - انظر ترجمته في الجزء الثالث ص: 153.

<sup>5</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>6</sup> - انظر الإهراج في شرح المنهاج/1: 251.

<sup>7</sup> - انظر المختصر مع شرح العضد/2: 111.

<sup>8</sup> - انظر ترجمته في الجزء الثالث ص: 100.

أَوَّلُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾<sup>1</sup> الْآيَةُ،  
 قَدْ اسْتَعْمَلَ فِيهِ لَفْظَ الصَّلَاةِ [فِي مَعْنَيَيْنِ]<sup>2</sup>، أَحَدُهُمَا الرَّحْمَةُ أَوْ الْمَغْفِرَةُ، وَهُوَ الْمُرَادُ فِي  
 جَانِبِ اللَّهِ تَعَالَى. الثَّانِي: الْاسْتِغْفَارُ وَهُوَ الْمُرَادُ فِي جَانِبِ الْمَلَائِكَةِ، فَثَبَتَ الْمُرَادُ<sup>3</sup>  
 وَاعْتَرِضَ بِأَوَّلِهِ: الْأَوَّلُ، أَنَّ الْفِعْلَ مُسْتَدُّ إِلَى ضَمِيرٍ مُتَعَدِّ، لِأَنَّهُ قَدْ أُرِيدَ اللَّهُ  
 تَعَالَى وَالْمَلَائِكَةُ، وَتَعَدُّ الْفَاعِلِ كَتَعَدُّ الْفِعْلِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ اللَّهَ يُصَلِّي وَمَلَائِكَتُهُ  
 يُصَلُّونَ. وَإِذَا تَعَدَّدَ لَفْظُ الْمُشْتَرَكِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُرَادَ بِهِ هَاهُنَا مَعْنَى، وَهُنَاكَ مَعْنَى آخَرُ،  
 وَلَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ.

الثَّانِي، أَنَّهُ يُقَدَّرُ خَبَرُ الْأَوَّلِ، فَالْمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ يُصَلِّي وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ، فَوَقَعَ  
 الْحَذْفُ<sup>4</sup> لِلْفِظِ مُتَعَدِّ كَالَّذِي قَبْلَهُ.

الثَّالِثُ، أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَفْظُ الصَّلَاةِ مُسْتَعْمَلًا [فِي قَدَرٍ مُشْتَرَكٍ]<sup>5</sup> بَيْنَ  
 الْمَغْفِرَةِ وَالْاسْتِغْفَارِ وَهُوَ الْاِعْتِنَاءُ بِالشَّرَفِ.

وَأَجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ بِالْمَنْعِ، فَإِنَّ تَعَدُّ الْفَاعِلِ لَا يُوجِبُ تَعَدُّ الْفِعْلِ، وَعَنِ الثَّانِي  
 بِأَنَّ الْإِضْمَارَ خِلَافَ الْأَصْلِ فَلَا يُرْتَكَبُ.

وَنُوقِشَ بِأَنَّ إِطْلَاقَ الْمُشْتَرَكِ أَيْضًا عِنْدَ أَوَّلِكَ مَجَازٌ وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ، فَمَا  
 مُوجِبُ التَّرْجِيحِ؟.

<sup>1</sup> - الأحزاب: 56.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>3</sup> - انظر المحصول/1: 103.

<sup>4</sup> - وردت في نسخة أ: الحد.

<sup>5</sup> - ساقط من نسخة أ.

قُلْتُ: يُرْجَحُ بَأَنَّ كَوْنَ الْإِضْمَارِ خِلَافَ الْأَصْلِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ  
 <كَوْنَ><sup>1</sup> إِبْطَاقَ الْمُشْتَرَكِ عَلَى مَعْنَيَيْهِ مَجَازاً<sup>2</sup> وَعَنِ الثَّالِثِ بَأَنَّ إِبْطَاقَ الصَّلَاةِ عَلَى  
 الْإِعْتِنَاءِ مَجَازٌ لِعَدَمِ تَبَادُّرِهِ فَلَا يُرَادُ.

وَنُوقِشَ أَيْضاً بَأَنَّ الْإِبْطَاقَ الْمَذْكُورَ أَيْضاً مَجَازٌ.

قُلْتُ: وَيُجَابُ بِنَحْوِ مَا قَبْلَهُ، وَلَوْ سَلَّمْ فَالْمَجَازُ الْمَفْهُومُ أَوَّلَى مِمَّا يُدَّعَى.

وَأَعْلَمُ أَنَّ تَفْسِيرَ الصَّلَاةِ هَاهُنَا فِي جَانِبِ اللَّهِ تَعَالَى بِالرَّحْمَةِ أَوْ التَّرْحِمِ يَجْعَلُ  
 اللَّفْظَ مُطْلَقاً عَلَى حَقِيقَةٍ وَمَجَازٍ، لِأَنَّ الرَّحْمَةَ فِي جَانِبِ اللَّهِ تَعَالَى <مَجَازٌ>، وَلَيْسَ مِمَّا  
 نَحْنُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ وَاحِداً كَمَا سَيَأْتِي. فَلَذَا عَدَلَ فِي الْمُنْهَاجِ<sup>3</sup> إِلَى التَّفْسِيرِ  
 398 بِالْمَغْفِرَةِ، لِصَحَّةِ / الْمَغْفِرَةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى <<sup>4</sup> حَقِيقَةٌ.

قُلْتُ: وَهُوَ حَسَنٌ إِنْ ثَبَتَ وَضْعُ الصَّلَاةِ لِلْمَغْفِرَةِ لُغَةً وَمَا أَظْنُّهُ يَثْبُتُ.

ثَانِيهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ نَكْرِجْ أَنْ اللَّهُ يَسْجُدْ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ  
 وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾<sup>5</sup> الْآيَةُ، فَقَدْ أُطْلِقَ هُنَا السُّجُودُ عَلَى مَعْنَى  
 الْخُضُوعِ، وَهُوَ الْمُتَصَوِّرُ مِنَ الدُّوَابِّ وَالْجَمَادَاتِ، وَعَلَى وَضْعِ الْجَبْهَةِ عَلَى الْأَرْضِ  
 <وَهُوَ الْمُرَادُ فِي حَقِّ النَّاسِ وَإِلَّا فَلَا فَايِدَةَ فِي ذِكْرِهِمْ<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة أ: مجاز.

<sup>3</sup> - انظر الإيهام في شرح المنهاج/1: 251 وما بعدها.

<sup>4</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>5</sup> - الحج: 18.

<sup>6</sup> - انظر المحصول/1: 103.

وَأَعْتَرِضُ بِأَنَّ الْعَطْفَ بِمِثَابَةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي  
السَّمَاوَاتِ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي الْأَرْضِ<sup>1</sup> إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، فَقَدْ تَكَرَّرَ الْمُشْتَرَكُ وَاسْتُعْمِلَ فِي  
كُلِّ بِنَاءٍ يَلِيقُ وَلَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ.

وَأُجِيبَ بِالْمَنْعِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي الثَّانِي هُوَ [الْعَامِلُ فِي الْأَوَّلِ]<sup>2</sup> الْمَذْكُورُ  
بِوَسْطَةِ الْعَاطِفِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي الْعَطْفِ، وَبِأَنَّهُ لَوْ سُلِّمَ تَقْدِيرُ الْعَامِلِ لَكَانَ بِمَعْنَى  
الْأَوَّلِ وَهُوَ هُنَا بَاطِلٌ، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ سُجُودُ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَنَحْوَهُمَا، بِمَعْنَى وَضْعِ  
الْجَبْهَةِ عَلَى الْأَرْضِ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَقْبُومُ مِنَ الْأَوَّلِ<sup>3</sup>

قُلْتُ: وَلِلْبَاحِثِ أَنْ يُوْهِنَ الدَّلِيلَيْنِ مَعًا، أَمَّا الْأَوَّلُ، فَبِمَا قَالَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ  
أَنَّ الصَّوَابَ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ لُغَةً بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَهُوَ الْعَطْفُ، ثُمَّ الْعَطْفُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى  
بِمَعْنَى الرَّحْمَةِ، وَمِنَ الْمَلَائِكَةِ بِمَعْنَى الْاسْتِغْفَارِ، وَمِنَ النَّاسِ بِمَعْنَى الدُّعَاءِ، وَفِي هَذَا  
السَّلَامَةِ مِنَ الْإِشْتِرَاكِ وَمِنَ الْحَذْفِ.

وَأَمَّا الثَّانِي، فَبِأَنَّهُ يُرَادُ بِالسُّجُودِ الْخُضُوعُ وَالْإِثْقَادُ، إِمَّا طَاعَةً وَإِمَّا  
«تَسْخِيرًا»<sup>4</sup> الْقُدْرَةَ، وَهُوَ عَامٌّ فِي كُلِّ مَا ذُكِرَ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، وَإِنَّمَا وَقَعَ التَّفْصِيلُ فِي  
النَّاسِ مَعَ أَنَّ جَمِيعَهُمْ مُنْقَادٌ بِالْحَقِيقَةِ لِلْقُدْرَةِ وَالْمَشِئَةِ، لِأَنَّ الْكَافِرَ لَيْسَ بِمُنْقَادٍ فِي  
زَعْمِهِ فَوْصِفَ بِذَلِكَ، وَفِيهِ ضَرْبٌ مِنَ التَّهْدِيدِ كَمَا يُقَالُ لِلْعَبْدِ الْمُتَعَصِي: مَا أَنْتَ بَعِيدٌ،  
وَعِنْدَ الْمُفَسِّرِينَ تَوْجِيهَاتٌ بَعِيدَةٌ.

<sup>1</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>2</sup> - ساقط من نسخة أ.

<sup>3</sup> - قارن بما ورد في نهاية السور/2: 131-132.

<sup>4</sup> - سقطت من نسخة ب.

ثَالِثُهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾<sup>1</sup>  
أُرِيدَ الطُّهْرُ وَالْحَيْضُ، لِأَنَّ الْمَرَأَةَ إِذَا كَانَتْ مِنْ أَهْلِ الاجْتِهَادِ فَقَدْ طُلِبَ مِنْهَا الْاِعْتِدَادُ  
بِأَيِّهَا أَدَاهَا اجْتِهَادُهَا إِلَيْهِ<sup>2</sup>

### {جَوَابُ الْإِمَامِ الرَّازِي عَنْ أُدْلَةٍ هَذَا الْمَذْهَبِ}

وَأَجَابَ الْإِمَامُ فِي الْمَحْصُولِ<sup>3</sup> عَنْ الْأُدْلَةِ كُلِّهَا: بِأَنَّهُ إِنْ صَحَّ الْإِطْلَاقُ الْمَذْكُورُ، فَهُوَ  
دَالٌّ عَلَى أَنَّ اللَّفْظَ فِي كُلِّ مِنْهَا مَوْضُوعٌ لِمَجْمُوعِ الْمَعْنِيَيْنِ، فَيَكُونُ إِطْلَاقُهُ عَلَيْهِ إِطْلَاقاً لَهُ  
عَلَى مَا وَضَعَ لَهُ.

وَاعْتَرَضَهُ الْبَيْضاوي «بِأَنَّ السُّجُودَ مَثَلاً لَوْ كَانَ مَوْضُوعاً لِمَجْمُوعِ الْخُضُوعِ وَوَضَعَ  
الْجَبْهَةَ، لَكَانَ هَذَا الْمَجْمُوعُ رَاجِعاً إِلَى كُلِّ مِنَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهُوَ بَاطِلٌ»<sup>4</sup>

399 وَاعْتَرَضَهُ الْإِسْنَوِيُّ بِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ، إِذْ يَرْجِعُ كُلُّ مَعْنَى / إِلَى مَا يَلِيْقُ بِهِ.  
وَأَيْضاً هُوَ مُشْتَرَكُ الْإِذَازَامِ مَتَى ادَّعَى أَنَّ اللَّفْظَ مُسْتَعْمَلٌ فِي الْمَعْنِيَيْنِ مَعاً. قَالَ: «وَأِنَّمَا  
الْجَوَابُ الْمَنَعُ، وَهُوَ أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلْمَجْمُوعِ»<sup>5</sup>

قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ اللَّفْظَ إِذَا كَانَ مَوْضُوعاً لِلْمَجْمُوعِ، فَلَا يَصِحُّ التَّوْزِيْعُ لِعَدَمِ  
تَعَدُّدِ الْمَعْنَى الْمَذْكُورِ، فَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ صَادِقاً عَلَى كُلِّ مِنَ الْمَذْكُورَاتِ، وَهُوَ الْمَحْذُورُ

<sup>1</sup> - البقرة: 228.

<sup>2</sup> - قارن بما ورد في المحصول/1: 103 وما بعدها.

<sup>3</sup> - انظر المحصول/1: 104 والنقل منه بالمعنى.

<sup>4</sup> - انظر نهاية السؤل/2: 133. الإلهاج في شرح المنهاج/1: 261 والنقل منه بالمعنى.

<sup>5</sup> - انظر نهاية السؤل/2: 133.

المذكور، وإلزامه غير لازم، لأن استعمال المشترك في المعنيين إنما هو للدلالة على كل منهما فصح التوزيع، وفيه كلام سيأتي.

وأما الجواب بالمنع، فلا يكفي حتى يبين بأن الأصل عدم الاشتراك، فلا يتركب ما أدى إليه، وإن ثبت في معنيين فالأصل عدم الثالث، والله الموفق.

{اختلاف المجوزين هل هو حقيقة أو مجاز؟ على ثلاثة مذاهب فرعية}

ثم على جواز الإطلاق فهل مجاز أم حقيقة؟ وعلى الثاني فهل يحمل عليهما عند التجريد عن القرائن كما يكون في الألفاظ العامة، أم يكون مُحتملاً؟.

هذه ثلاثة مذاهب، اختار المصنف الأول كابن الحاجب<sup>1</sup> ووجهه أن الواضع إنما وضع المشترك لكل من المعنيين على الاستقلال، فاستعماله فيهما معاً استعمال في <غير><sup>2</sup> ما وضع له، فيكون مجازاً.

وذكر نسبة الثاني وهو كونه حقيقة إلى الإمامين الشافعي والقاضي<sup>3</sup>، وفي عبارته إيماء إلى عدم الجزم بذلك. ووجه كونه حقيقة أنه موضوع لكل منهما فاستعمل <فيه><sup>4</sup>، ولا التفات إلى اعتبار الحالة الاجتماعية.

ثم ذهب الشافعي إلى أنه عندما لا تكون معه قرينة تصرفه إلى بعض المعاني أو تصرفه إلى الجميع أرجح في كون الجميع مراداً منه، فمن الناس من قال إنه عنده

<sup>1</sup> - انظر مختصر ابن الحاجب في شرح العضد/2: 111 والبرهان/1: 236.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>3</sup> - انظر الإحكام/2: 357، المختصر بشرح العضد/2: 111 والبحر المحیط/2: 129.

<sup>4</sup> - سقطت من نسخة ب.



عَامٌّ وَبِهِ صَرَحَ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ فِي الْمُسْتَصْفَى<sup>1</sup>، فَيَكُونُ الْعَامُّ عِنْدَهُ قِسْمَيْنِ: قِسْمًا<sup>2</sup> مُتَّفَقٌ الْحَقِيقَةُ فِي مَصْدُوقَاتِهِ، وَقِسْمًا مُخْتَلَفًا هَكَذَا<sup>3</sup>

وَقَالَ آخَرُونَ هُوَ كَالْعَامِّ حُكْمًا وَلَيْسَ بِعَامٍّ، لِأَنَّ الْعَامَّ مُتَّفَقٌ الْمَعْنَى وَهَذَا مُخْتَلَفٌ.

وَذَهَبَ الْقَاضِي إِلَى أَنَّهُ عِنْدَ التَّجَرُّدِ عَنِ الْقَرَائِنِ مُجْمَلٌ مُحْتَمَلٌ، إِذْ لَا عُمُومَ وَلَكِنْ يُحْمَلُ احْتِيَاطًا، إِذْ تَرْجِيحُ بَعْضُهَا بِلَا مُرَجِّحٍ بَاطِلٌ، وَإِرَادَةُ الْكُلِّ تَكْثِيرٌ لِلْفَائِدَةِ فَهُوَ أَوْلَى، كَذَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ. وَعِبَارَةُ الْغَزَالِيِّ: «أَنَّ الْقَاضِيَ قَائِلٌ بِالْعُمُومِ كَالشَّافِعِيِّ سَوَاءً»<sup>4</sup> وَاعْتَرَضَ الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ عَلَى الْمُصَنِّفِ بِأَنَّ الَّذِي لِلْقَاضِي فِي «كِتَابِهِ التَّقْرِيبِ»<sup>5</sup> هُوَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَيْهِمَا وَلَا عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا بِقَرِينَةٍ<sup>6</sup>

قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَالْقَاضِي مِنْ وَجُوبِ الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنِيَيْنِ، عِنْدَ التَّجَرُّدِ عَنِ الْقَرَائِنِ عُمُومًا أَوْ احْتِيَاطًا لَا يَسْتَقِيمُ بِحَالٍ. وَبَيَانُهُ أَنَّا بَعْدَ تَجْوِيزِ / إِطْلَاقِ الْمُشْتَرَكِ عَلَى مَعْنِيَيْهِ، نَقُولُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ حِينَئِذٍ مَجَازًا كَمَا اخْتَارَ الْمُصَنِّفُ، أَوْ حَقِيقَةً كَمَا قَالَ غَيْرُهُ.

400

<sup>1</sup> - انظر المستصفي/2: 74.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: قسم.

<sup>3</sup> - انظر البرهان/1: 345، المستصفي/2: 74، الإحكام/2: 357 والمختصر بشرح العضد/2: 112.

<sup>4</sup> - انظر المستصفي/2: 71 والنقل منه بالمعنى.

<sup>5</sup> - انظر التقريب والإرشاد الصغير/1: 427.

<sup>6</sup> - انظر التشنيف/1: 430-431.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ قَرِينَةٍ لُجُوبِهَا فِي كُلِّ مَجَازٍ قَطْعاً، فَإِذَا فُقِدَتْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى ذَلِكَ وَبَقِيَ عَلَى أَصْلِهِ، وَهُوَ احْتِمَالُ كُلِّ مِنْ مَعَانِيهِ إِنْ لَمْ تَكُنْ قَرِينَةٌ تَعَيَّنْ شَيْئاً مِنْهَا.

وَإِنْ كَانَ الثَّانِي، فَلَا بُدَّ لَهُ أَيْضاً مِنْ قَرِينَةٍ، لِأَنَّ غَايَتَهُ حِينَئِذٍ أَنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ فِي الْمَجْمُوعِ.

وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ يُسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ مَعْنَى عَلَى الْإِفْرَادِ حَقِيقَةً. فَإِنْ كَانَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمَجْمُوعِ مِنْ جُمْلَةٍ مَحَامِلُهُ لِيَكُونَ حَقِيقَةً. فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْمُشْتَرَكَ لَا يُحْمَلُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ مَحَامِلِهِ عَلَى التَّعْيِينِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا مِنْ مَحَامِلِهِ كَانَ مَجَازاً وَبَطُلَ هَذَا الْقَوْلُ وَاحْتِجْنَا إِلَى الْقَرِينَةِ.

وَإِنْ قَالَ: إِنَّمَا هَذَا تَعْمِيمٌ لَهُ فِي أَفْرَادِهِ الَّتِي وُضِعَ لَهَا أَوَّلاً، كَمَا يُعَمَّمُ الْمُتَوَاطِي فِي أَفْرَادِهِ، وَلَيْسَ هُنَا مَحْمَلٌ آخَرٌ.

قُلْنَا: الْمُتَوَاطِي إِنَّمَا يُعَمَّمُ بِالْآلَاتِ الْمُعَمَّمةِ مَعَ اتِّفَاقِ الْحَقِيقَةِ، فَكَيْفَ يَعْمُ هَذَا الَّذِي اخْتَلَفَتْ حَقِيقَتُهُ بِغَيْرِ مُعَمِّمٍ، وَأَمَّا الْاِحْتِيَاظُ فَهُوَ وَإِنْ صُورَ فِي تَكْثِيرِ الْفَائِدَةِ فَهُوَ فِي الْأَخْذِ بِأَقْلٍ مَا يَتَحَقَّقُ أَتَيْنَ، وَلَوْ صَحَّ الْاِعْتِمَادُ عَلَى تَكْثِيرِ الْفَائِدَةِ بِلَا دَلِيلٍ لَمْ يَبْقَ مُجْمَلٌ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

{الْمَذْهَبُ الثَّانِي: يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ بِحَسَبِ الْمَعْنَى؟}

الْمَذْهَبُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ بِحَسَبِ الْمَعْنَى، وَلَيْسَ ذَلِكَ صَحِيحاً بِحَسَبِ اللُّغَةِ لَا حَقِيقَةً وَلَا مَجَازاً. وَنَسَبَهُ الْمُصَنِّفُ لِلْغَزَالِيِّ وَأَبِي الْحُسَيْنِ<sup>1</sup> وَلَفْظُ الْغَزَالِيِّ فِي

<sup>1</sup> - انظر المعتمد/1: 302، المستقصى/2: 73 وشرح العضد على المختصر/2: 12.

المُسْتَصْفَى لَيْسَ فِيهِ إِلَّا مَنَعُ الْإِطْلَاقِ، وَقَدْ أُورِدَ الْآيَتَيْنِ الْمُسَابِقَتَيْنِ، فَقَالَ: هَذَا يُعْضَدُ مَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الْأَظْهَرَ عِنْدَهُ أَنَّ كُلًّا مِنَ الصَّلَاةِ وَالسُّجُودِ لِلْقَدَرِ الْمُسْتَرَكِّ<sup>1</sup>

وَالْامْتِنَاعُ<sup>2</sup> هُوَ الَّذِي حَكَاهُ الْإِمَامُ فِي الْمَحْصُولِ عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ وَأَبِي هَاشِمٍ<sup>3</sup> وَالْكَرْخِيُّ<sup>4</sup>، وَهُوَ مُخْتَارُ الْإِمَامِ<sup>5</sup>

### {اِخْتِلَافُ الْمَانِعِينَ فِي وَجْهِ الْامْتِنَاعِ}

وَاخْتَلَفَ الْمَانِعُونَ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ وَجْهُ الْامْتِنَاعِ الْوَضْعُ، لِأَنَّ اللَّفْظَ لَمْ يُوضَعْ إِلَّا لِلْأَفْرَادِ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ، فَاسْتَعْمَالُهُ فِي الْجَمِيعِ اسْتِعْمَالٌ فِيْمَا لَمْ يُوضَعْ لَهُ وَلَا يَجُوزُ، وَهُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ<sup>6</sup> وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ الْامْتِنَاعُ مِنْ جِهَةِ الْقَصْدِ<sup>7</sup>، لِأَنَّ إِرَادَةَ أَحَدِ الْمَعْنَيْنِ تَقْتَضِي عَدَمَ إِرَادَةِ الْآخَرِ، فَلَوْ أُرِيدَا مَعًا لَزِمَ أَنْ لَا يُرَادَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَهُوَ مُحَالٌ<sup>8</sup>

<sup>1</sup> - انظر المستصفى/2: 76-77.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: الإجماع.

<sup>3</sup> - انظر ترجمته في الجزء الثالث ص: 257.

<sup>4</sup> - عبيد الله بن الحسن الكرخي أبو الحسن (.../340هـ-)، إليه انتهت رئاسة الحنفية بعد أبي حازم وأبي سعيد الرديعي. من مصنفاته: "المختصر" و"الجامع الكبير والصغير" الأعلام/4: 193.

<sup>5</sup> - انظر المحصول/1: 102، المعتمد/1: 324، أصول السرخسي/1: 126 نهاية الوصول/1: 35.

<sup>6</sup> - انظر المحصول/1: 102.

<sup>7</sup> - انظر البحر المحيط/2: 130 حيث قال: «أي لا يصح أن يقصد باللفظ المشترك جميع مفهوماته من حيث اللغة، لا حقيقة ولا مجازاً، ولكنه يمكن أن يقصد باللفظ الدلالة على المعنيين جميعاً بالمرّة الواحدة، ويكون خالف الوضع اللغوي وابتدأ بوضع جديد، ولكل أحد أن يطلق لفظاً ويريد ما يشاء».

<sup>8</sup> - انظر نهاية الوصول/1: 35 حيث قال: «أو نقول بعبارة أخرى: إن التكلم باللفظ المشترك إذا أراد أحدهما، فقد أراد ما وضع له اللفظ، فلو أراد معه المفهوم الآخر، فقد أراد العدول عما وضع له اللفظ لما سبق، فيلزم أن يكون مریداً لما وضع له، ومریداً للعدول عنه، وهو محال».

وَاحْتِجَّ الْإِمَامُ عَلَى الْمَتَحِ بِأَنَّ وَضْعَ اللَّفْظِ لِمَعْنَيْنِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ، >لَا يَلْزَمُ مِنْهُ وَضْعُهُ لِمَجْمُوعِهِمَا، لِتَحَقُّقِ التَّغَايُرِ بَيْنَ كُلِّ فَرْدٍ وَبَيْنَ الْجَمْعِ، قَالَ: «فَحِينَئِذٍ اللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لِمَعْنَيْنِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ»<sup>1</sup>، إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعاً لِلْمَجْمُوعِ أَيْضاً أَوْ لَا، وَعَلَى الثَّانِي اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمَجْمُوعِ اسْتِعْمَالٌ فِي غَيْرِ مَا وَضِعَ لَهُ وَلَا يَجُوزُ.

وَعَلَى الْأَوَّلِ أَنْ يَكُونَ مُشْتَرَكاً بَيْنَ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ: أَحَدُهَا، ذَلِكَ الْمَجْمُوعُ، فَإِذَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ، فَإِمَّا أَنْ يُقْصَدَ بِهِ إِفَادَةُ كُلِّ مَعْنَى عَلَى الْإِنْفِرَادِ أَيْضاً أَوْ لَا.

401

وَعَلَى الثَّانِي لَا يَكُونُ / مُسْتَعْمَلاً فِي مَعْنَيْنِ، بَلْ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ وَهُوَ الْمَجْمُوعُ.

وَعَلَى الْأَوَّلِ يَلْزَمُ الْجَمْعُ بَيْنَ مُتَنَافِيَيْنِ، لِأَنَّ الدَّلَالََةَ عَلَى الْإِنْفِرَادِ تَقْتَضِي الْأَكْتِفَاءَ بِكُلِّ مَعْنَى وَحْدَهُ، وَالدَّلَالََةُ عَلَى الْمَجْمُوعِ تَقْتَضِي عَدَمَ الْأَكْتِفَاءِ وَذَلِكَ مُحَالٌ»<sup>2</sup>

قُلْتُ: وَيَنْدَفِعُ بِتَسْلِيمِ أَنَّهُ لَمْ يُوَضَّعْ لِلْمَجْمُوعِ، وَلَكِنْ يُسْتَعْمَلُ فِيهِ مَجَازاً عِنْدَ الْقَرِينَةِ وَلَا مَحْذُورَ، أَوْ بِادِّعَاءِ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لَهُ وَهُوَ الْمَقَادُ وَحْدَهُ، وَلَكُونُهُ مَجْمُوعٌ مَعْنَيْنِ وَقَعَ التَّعْبِيرُ «بِالْإِطْلَاقِ عَلَى مَعْنَيْنِ» وَلَا مُشَاحَةَ فِي الْعِبَارَاتِ، وَسَتَزِيدُ هَذَا الْمَعْنَى بَيَاناً إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

{الثالث: لَا يَجُوزُ فِي الْإِثْبَاتِ وَيَجُوزُ فِي النِّفْيِ}

الْمَذْهَبُ الثَّلَاثُ: أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِطْلَاقُ فِي النِّفْيِ لَا الْإِثْبَاتِ، وَحُجَّتُهُ مَا عَلِمَ مِنْ عُمُومِ النُّكْرَةِ فِي سِيَاقِ النِّفْيِ<sup>3</sup> لَا الْإِثْبَاتِ.

<sup>1</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>2</sup> - نص منقول بتصريف من الحصول/1: 102-103.

<sup>3</sup> - انظر شرح العضد على المختصر/2: 12، المسودة: 506 والبحر المحيط/2: 131.

قُلْتُ: وَهَذَا قَوِيٌّ مِنْ حَيْثُ هَذَا التَّفْرِيقُ، لِأَنَّ دَعْوَى شُمُولِ اللَّفْظِ لِمَعْنَيَيْنِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: عِنْدِي عَيْنٌ تَعْسُفٌ، فَإِنَّ التَّنْكِيرَ لِلأَفْرَادِ، فَإِرَادَةُ فَرْدَيْنِ أَوْ أَكْثَرٍ مَعَ اتِّفَاقِ [تَحْقِيقٍ]<sup>1</sup> الْحَقِيقَةِ نَحْو: عِنْدِي بِرْهَمٌ لَا يَصِحُّ، فَكَيْفَ مَعَ اخْتِلَافِهَا؟

وَلَكِنْ هَذَا الْمَذْهَبُ ضَعِيفٌ مِنْ جِهَةِ تَخْصِصِ هَذَا بِالنَّفْيِ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ يُلَاحَظُ خُصُوصِيَّةُ النَّفْيِ عَلَى الْإِثْبَاتِ غَيْرَ مَا ذَكَرْنَا فَلَيْسَ بِظَاهِرٍ، وَإِنْ كَانَ مَا ذَكَرْنَا فَالْوَاجِبُ أَنَّ يُنَاطَ ذَلِكَ بِوُجُودِ الْمُعَمَّمِ مُطْلَقًا، كَ«النَّفْيِ» وَكَ«الْأَلْفِ» وَ«الْلامِ» وَكَ«الشَّرْطِ» عَلَى الْقَوْلِ بِهِ، وَكَ«الْقَرَائِنِ» الْخَارِجِيَةِ الْمُفِيدَةِ عُمُومِ النُّكْرَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### {تَحْرِيرُ مَحَلِّ النِّزَاعِ فِي إِطْلَاقِ الْمُشْتَرَكِ}

الرَّابِعُ: لَأَبْدُ مِنْ تَحْرِيرِ مَحَلِّ النِّزَاعِ فِي إِطْلَاقِ الْمُشْتَرَكِ، فَنَقُولُ إِنَّ لَهُ أَحْوَالَ أَرْبَعَةً:

أَحَدُهَا: أَنْ يُطْلَقَ عَلَى شَيْءٍ بِمَعْنِيَّتِهِ<sup>2</sup> أَوْ مَعَانِيهِ عَلَى التَّعْيِينِ، وَيَتَبَيَّنُ ذَلِكَ بِالْقَرِينَةِ، كَقَوْلِ الْفَقِيهِ: يَقُومُ الْعَرَضُ بِالْعَيْنِ فِي الزَّكَاةِ وَغَرْمِ<sup>3</sup> الْمُتَلَفَاتِ مَثَلًا، فَذِكْرُ الْعَرَضِ قَرِينَةٌ أَنَّهُ أُرِيدَ بِالْعَيْنِ الذَّهَبُ أَوْ الْفِضَّةُ، وَلَا نِزَاعَ فِي صِحَّةِ هَذَا وَكَوْنِهِ حَقِيقَةً.

ثَانِيهَا: أَنْ يُطْلَقَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لَا عَلَى التَّعْيِينِ، وَلَمْ يَقَعْ فِي كَلَامِهِمُ التَّعَرُّضُ لِهَذَا الْاِحْتِمَالِ.

قِيلَ: وَالظَّاهِرُ جَوَازُهُ وَأَنَّهُ حَقِيقَةٌ.

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: من معنيه.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة أ: وعدم.

قُلْتُ: وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْقِسْمَ هُوَ مَرْجِعُ الْمُشْتَرَكِ، وَلَكِنَّ التَّحْقِيقَ فِيهِ أَنَّ الْإِبْهَامَ يَحْسِبُ السَّامِعُ لَا إِشْكَالَ فِي صِحَّتِهِ عِنْدَ قَصْدِ التَّعْمِيَةِ، وَهُوَ مَحَلُّ التَّوْجِيهِ وَالتَّوْرِيَةِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ<sup>1</sup>. وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ: (نَحْنُ مِنْ مَاءٍ)<sup>2</sup>

وَأَمَّا بِحَسَبِ الْمُتَكَلِّمِ فَلَا يَلْزَمُ، إِذْ إِرَادَتُهُ تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ، وَلَكِنْ لَمْ يَنْصَبْ عَلَيْهِ قَرِينَةً قَصْداً لِلإِبْهَامِ، فَإِنَّ الْحُكْمَ يَنْصَبُ عَلَى مُعَيَّنٍ. وَجَائِزٌ أَنْ يُرِيدَ هُوَ أَيْضاً وَاحِداً لَا بَعِيْنَهُ عِنْدَمَا يَسْتَقِيمُ الْحُكْمُ بِهِ، كَمَثَلِ مَا مَرَّ فِي الْوَاجِبِ الْمُخَيَّرِ عِنْدَنَا، وَمِثَالُهُ هُنَا أَنْ تَقُولَ: أَلْبَسْ / جَوْنًا<sup>3</sup>، أَيْ ثَوْباً أَبْيَضَ أَوْ أَسْوَدَ مِنْ غَيْرِ تَعَلُّقِ الْغَرَضِ بِوَاحِدٍ بَعِيْنَهُ، وَلَا بِالْجَمِيعِ.

ثَالِثُهَا: أَنْ يُطْلَقَ عَلَى الْجَمِيعِ، بِحَيْثُ يُرَادُ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ كَمَا يُرَادُ عِنْدَ الْإِنْفِرَادِ. قَالُوا: وَهَذَا مَحَلُّ النِّزَاعِ الْمُتَقَدِّمِ.

رَابِعُهَا: أَنْ يُطْلَقَ عَلَى الْجَمْعِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَجْمُوعٌ. قَالُوا: وَلَا نِزَاعَ فِي امْتِنَاعِ هَذَا حَقِيقَةً، وَلَا فِي جَوَازِهِ مَجَازاً إِذَا كَانَتْ قَرِينَةً، هَكَذَا ذَكَرُوا.

وَقَدْ وَقَعَ فِي كَلَامِ الْإِسْنَوِيِّ ذِكْرُ الْخِلَافِ فِيْمَا هُوَ مَحَلُّ النِّزَاعِ، فَقَالَ: «مَحَلُّ الْخِلَافِ بَيْنَ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ فِي اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي كُلِّ مَعَانِيهِ، إِنَّمَا هُوَ فِي الْكُلِّيِّ الْعَدَدِيِّ، أَيْ فِي كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ، لَا فِي الْكُلِّيِّ الْمَجْمُوعِيِّ، كَاسْتِعْمَالِ الْعَشْرَةِ فِي أَحَادِهَا، وَلَا الْكُلِّيِّ الْبَدَلِيِّ.

<sup>1</sup> - انظر علم البيان في مفتاح العلوم: 161 وما بعدها.

<sup>2</sup> - لم أقف عليه في كتب الحديث التسعة التي تيسر لي البحث فيها.

<sup>3</sup> - ورد في نسخة أ: ثوباً.



تَدَّ دال: - وَنَقَلَ الْأَصْفَهَانِي<sup>1</sup> فِي شَرْحِ الْمَحْصُولِ أَنَّهُ رَأَى فِي تَصْنِيفِ آخِرِ  
لِصَاحِبِ التَّحْصِيلِ، [أَنْ الْأَظْهَرَ]<sup>2</sup> مِنْ كَلَامِ الْأَثْمَةِ وَهُوَ الْأَشْبَهُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْكُلِّيِّ  
الْمَجْمُوعِيِّ، فَإِنَّهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْمُشْتَرَكَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ كَالْعَامِّ<sup>3</sup> انْتَهَى.

قُلْتُ: وَهُوَ الْوَاقِعُ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ كَمَا مَرَّ مِنْ اسْتِدْلَالِهِ عَلَى الْمَنْعِ، وَلَكِنْ الظَّاهِرُ  
مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ التَّنْبِيهِ لِمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ قَبْلُ، فَإِنَّ إِرَادَةَ كُلِّ فَرْدٍ  
فَرْدٌ تَعْمِيمٌ، وَالتَّعْمِيمُ بِلَا آلَةٍ لَا وَجْهَ لَهُ، فَلَا بُدَّ مِنْ مَزِيدِ النَّظَرِ إِلَى التَّرَاكِبِ وَتَتَبُّعِ  
الْقَوَاعِدِ.

### {تَحْقِيقُ الْيُوسِيِّ لِلْمَسْأَلَةِ}

وَإِنْ أَرَدْتَ تَحْقِيقَ ذَلِكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُتْلَى عَلَيْكَ.

فَنَقُولُ: إِذَا قُلْنَا مَثَلًا فِي الْإِثْبَاتِ عِنْدِي عَيْنٌ، فَالْمَفْهُومُ مِنَ اللَّفْظِ إِنَّمَا هُوَ فَرْدٌ  
وَاحِدٌ عَمَلًا بِمُقْتَضَى التَّنْكِيرِ، مَا لَمْ تَعْرِضْ قَرِينَةً تُفِيدُ الْعُمُومَ، وَلَكِنْ يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ:  
أَحَدُهُمَا، أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ فَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِ بَعْضِ مَا يُسَمَّى عَيْنًا، كَفَرْدٍ مِنَ الْبَاصِرَةِ أَوْ  
مِنَ الْجَارِيَةِ مَثَلًا.

الْقَانِي، أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ وَاحِدٌ مِنْ أَجْنَاسِ مَا يُسَمَّى عَيْنًا، كَالْبَاصِرَةِ أَوْ كَالْجَارِيَةِ،  
وَكَأَنَّهُ قَالَ عِنْدِي بَعْضُ الْمُسَمَّى بِعَيْنٍ. وَلَا بُدَّ فِي كِلَا الْأَمْرَيْنِ مِنْ قَرِينَةٍ تُعَيِّنُ الْمُرَادَ.

<sup>1</sup> - انظر ترجمته في الجزء الثالث ص: 249.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>3</sup> - نص منقول بتصرف من نهاية السؤل/2: 128-129.

وَإِذَا قُلْنَا فِي النَّفْيِ لَا عَيْنَ عِنْدِي، فَالْعُمُومُ هُنَا ثَابِتٌ، إِذْ هُوَ حُكْمُ النَّكِرَةِ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ وَلَكِنْ يَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أُمُورٍ:

الأول، أَنْ يُرَادَ نَفْيُ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ بَعْضِ مَا يُسَمَّى عَيْنًا، كَأَفْرَادِ الْبَاصِرَةِ أَوْ أَفْرَادِ الْجَارِيَةِ.

الثاني، أَنْ يُرَادَ نَفْيُ كُلِّ جِنْسٍ مِمَّا يُسَمَّى عَيْنًا، كَجِنْسِ الْبَاصِرَةِ وَجِنْسِ الْجَارِيَةِ<sup>1</sup>

الثالث، أَنْ يُرَادَ نَفْيُ كُلِّ جِنْسٍ مَعَ نَفْيِ كُلِّ فَرْدٍ كُلِّ جِنْسٍ. وَلَا بَدْءٌ أَيْضًا مِنْ قَرِينَةٍ فِي كُلِّ مِنْهَا<sup>2</sup>، غَيْرَ أَنَّ الاحْتِمَالَ الْأَوَّلَ لَا نِزَاعَ فِي صِحَّتِهِ، إِذْ هُوَ مِنَ الْمُتَوَاطِئِ<sup>3</sup> الَّذِي يَعْمُ فِي أَفْرَادِهِ لَاتِّفَاقِ الْمَعْنَى مَعَ اللَّفْظِ. وَالنِّزَاعُ إِنَّمَا هُوَ فِي الثَّانِي، وَالْقَوَاعِدُ الْعَقْلِيَّةُ تَمْنَعُهُ، لِأَنَّ الْكُلِّيَّاتِ مُعْتَبَرَةً بِعُمُومِ الْمَعْنَى لَا بِعُمُومِ التَّسْمِيَةِ، وَمِنْ ثَمَّ اشْتَدَّ الْإِنْكَارُ عَلَى نُفَاةِ الْأَحْوَالِ كَمَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فِي مَحَلِّهِ.

أَمَّا الثَّلَاثُ فَلَا إِشْكَالَ فِي صِحَّتِهِ عِنْدَمَا يَصِحُّ الثَّانِي، وَيُسْتَعْمَلُ إِمَّا مَعْنَى، فَلَأَنَّ انْتِفَاءَ الْحَقِيقَةِ عُمُومًا يُوجِبُ انْتِفَاءَ جَمِيعِ أَفْرَادِهَا. وَإِمَّا لَفْظًا، فَلَأَنَّ الْأَسْمَ الْوَاقِعَ عَلَى الْجِنْسِ وَاقِعٌ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ، فَبِالْوَجْهِ الَّذِي يَنْتَفِي الْجِنْسُ تَنْتَفِي الْأَفْرَادُ.

وَيَشْبَهُ هَذَا وَالْحَدِيثُ شُجُونُ مَسْأَلَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا فِي هَذَا الْفَنِّ، وَهُوَ مَا يُقَالُ إِنَّ عُمُومَ الْأَشْخَاصِ يَسْتَلْزِمُ عُمُومَ الْأَحْوَالِ. الثَّانِيَةِ فِي فَنِّ الْحِكْمَةِ، وَهُوَ مَا يُقَالُ إِنَّ

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: كعين الباصرة أو كعين الجارية.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: منهما.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: التواطئ.

العنوان إذا كان جنساً، فالمراد من الموضوع أفراد النوعية والأفراد الشخصية جميعاً، كقولك: كل حيوان متحرك.

وبعد كتبي هذا وقعت على شيء من معناه في كلام الرضي<sup>1</sup> في شرح الحاجبية حين تعرض للمشترك. وأنه عند المصنف يعني ابن الحاجب- تردد في جواز تثنيته وجمعه باعتبار معانيه المختلفة، وأنه منع من ذلك في شرح الكافية<sup>2</sup>، لأنه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء. وجوزة على الشذوذ في شرح المفصل.

ثم قال: «وذهب الجزولي<sup>3</sup> والأندلسي<sup>4</sup> والمالكي إلى جواز مثله، -ثم قال:- وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي، وهو أن الأسماء المشتركة إذا وقعت بلفظ العموم نحو قولك: الأقراء حكمها كذا، وفي موضع العموم كالنكرة في غير الموجب، نحو: ما لقيت عينا، فإنها تعم في مدلولاتها المختلفة مثل ألفاظ العموم سواء». انتهى.

فانظر كيف فرض مذهب الشافعي فيما إذا وجدت أداة التعميم لا مطلقاً، وهو ما نبهنا عليه والله المستعان.

---

<sup>1</sup> - محمد بن الحسن بن الرضي الاسترأبادي نجم الدين، (.../686هـ). الإمام المشهور ونجم الأئمة. عالم بالعربية، من أهل استرأباد من أعمال طبرستان. اشتهر بكتابه "الوافية في شرح الكافية لابن الحاجب". شفرات الذهب/5: 395.

<sup>2</sup> - انظر شرح الكافية لابن الحاجب/1: 3-4 والنقل منه بالمعنى.

<sup>3</sup> - أبو عبد الله محمد بن عفان الجزولي أبو زيد (.../758هـ)، ويعتبر قاضياً وعالمها الفقيه العمدة الفاضل. كان يحضر مجلسه أكثر من ألف فقيه. الأعلام/3: 316. شجرة النور الزكية: 233.

<sup>4</sup> - أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي (745/654هـ). نحوي عصره ولغوي ومحدثه ومؤرخه وأديبه. له: "التذيل والتكميل في شرح التسهيل"، "الوهاج في اختصار المنهاج للنووي". طبقات الشافعية/5: 31-32. شجرة النور: 212.

## {اِخْتِلَافُ النُّحَوِيِّينَ فِي ثَنِّيَةِ الْمُشْتَرَكِ وَجَمْعِهِ}

الخامس: اِخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِي ثَنِّيَةِ الْمُشْتَرَكِ <وَجَمْعِهِ><sup>1</sup>

فَقِيلَ: لَا يَجُوزُ، وَهُوَ الَّذِي ارْتِضَاهُ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي شَرْحِ الْمُفَصَّلِ<sup>2</sup> وَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ اشْتَهَرَ مَنْ <نَحَا><sup>3</sup> اشْتَرَاطَ اتِّفَاقِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى.

وَقِيلَ: جَائِزٌ، وَهُوَ الَّذِي ارْتِضَاهُ ابْنُ مَالِكٍ، وَصَحَّحَهُ<sup>4</sup> بَعْدَ أَنْ حَكَى «أَنَّ أَكْثَرَ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى الْمَنْعِ، وَاحْتِجُّ عَلَى الْجَوَازِ بِأَنَّ الثَّنِّيَّةَ وَالْجَمْعَ اخْتِصَارٌ عَنِ الْعَطْفِ، فَكَمَا يَجُوزُ الْعَطْفُ فِي الْمُتَخَالِفِينَ مَعْنَى، يَجُوزُ فِيهِمَا مَا ذَكَرَ، قَالَ: «وَإِنْ خِيفَ <لَبْسٌ><sup>5</sup> أَزِيلَ بَعْدَ ذَلِكَ بِمَا يُزَالُ مَعَ الْعَطْفِ، فَكَمَا تَقُولُ رَأَيْتُ ضَارِبَ ضَرْبًا وَضَارِبًا ضَرْبَةً، تَقُولُ رَأَيْتُ ضَارِبَيْنِ ضَرْبًا وَضَرْبَةً».

«وَاحْتِجُّ بَعْضُهُمْ عَلَى الْمَنْعِ بِأَنَّ الثَّنِّيَّةَ وَالْجَمْعَ اخْتِصَارُ الْعَطْفِ كَمَا مَرَّ، فَكَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ ضَارِبٌ وَعَمْرُو، بِحَذْفِ خَبَرِ الثَّانِي. / يَجُوزُ إِنْ تَرَفَّقَ الْحِرَانِ مَعْنَى، وَلَا يَجُوزُ إِنْ تَخَالَفَا وَإِنْ اتَّفَقَ اللَّفْظُ. فَكَذَلِكَ يَجُوزُ فِي الثَّنِّيَّةِ ن تَقُولُ: الزَّيْدَانِ ضَارِبَانِ إِنْ تَوَافَقَا فِي الْمَعْنَى وَلَا يَجُوزُ إِنْ تَخَالَفَا»<sup>6</sup>

404

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: المحصل. وانظر الإيضاح شرح المفصل/1: 529 وشرح لعضد على المختصر/2: 112.

<sup>3</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>4</sup> - وردت في نسخة ب: وضح.

<sup>5</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>6</sup> - انظر شرح التسهيل/1: 63.

وَأَجَابَ ابْنُ مَالِكٍ بِأَوْجُهُ:

«الأول، إِنَّ حَذْفَ الْخَبَرِ الْمُخَالِفِ مَعْنَى لَمْ يَجُزْ، لِأَنَّهُ حَذْفٌ بِلَا عَوَظٍ فِي الَّلَفْظِ وَلَا دَلِيلٍ فِي الْمَعْنَى وَأَحَدُ مُفْرَدِي الْمُشْتَرَكِ مُعَوَّضٌ عَنْهُ عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ. وَمَقْدُورٌ عَلَى الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ بِقَرِينَةٍ<sup>1</sup>

الثاني، أَنَّ ذِكْرَ عَمَرُو فِي الْإِثَالِ الْمَذْكُورِ أَوْقَعَ فِي مَحْذُورَيْنِ، أَحَدُهُمَا تَوْهَمُ الْمَحْذُوفِ مُمَازِلًا لِلْمَذْكُورِ، وَالْآخَرُ تَوْهَمُ إِنْغَاءِ ذِكْرِ عَمَرُو، وَالتَّثْنِي لَا يُتَوَهَّمُ فِيهِ إِنْغَاءٌ.

الثالث، أَنَّ التَّخَالَفَ فِي الَّلَفْظِ لَا يَبْدُ مَعَهُ<sup>2</sup> مِنَ التَّخَالَفِ فِي الْمَعْنَى، وَلَمْ يَمْنَعْ مِنَ التَّثْنِيَةِ بَأَنَّ لَا يَمْنَعُ مِنْهَا التَّخَالَفُ فِي الْمَعْنَى مَعَ عَدَمِ التَّخَالَفِ فِي الَّلَفْظِ أَحَقُّ وَأَوْلَى.

—قَالَ:— وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِجَوَازِ ذَلِكَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ<sup>3</sup>، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (الْأَيْدِي ثَلَاثَةٌ<sup>4</sup>: يَدُ اللَّهِ الْعُلْيَا وَيَدُ الْمُعْطَى وَيَدُ السَّائِلِ السُّفْلَى إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)<sup>5</sup> وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾<sup>6</sup>

<sup>1</sup>— ورد في نسخة ب: ومدلول على القرينة.

<sup>2</sup>— وردت في نسخة ب: فيه.

<sup>3</sup>— عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن أبي سعيد بن سليمان الأنباري (.../577هـ). عرف بصلاحه وورعه، صار شيخ العراق في علم الأدب. له: "أسرار العربية"، "طبقات الأدباء"، "هداية الزاهب في معرفة المذاهب"، "الداعي إلى الإسلام في أصول الكلام" و"اللباب" طبقات الشافعية/4: 284.

<sup>4</sup>— وردت في نسخة أ: ثلاث.

<sup>5</sup>— أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: في الاستعفاف. وأحمد في مسند المكيين. بلفظ: (الْأَيْدِي ثَلَاثَةٌ فَيَدُ اللَّهِ الْعُلْيَا وَيَدُ الْمُعْطَى الَّتِي تَلِيهَا وَيَدُ السَّائِلِ السُّفْلَى فَأَعْطَ الْفَضْلَ وَلَا تَعْجِزْ عَنْ نَفْسِكَ).

<sup>6</sup>— البقرة: 133.

—قَالَ:— وَمِمَّا يُؤَيِّدُ<sup>1</sup> ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي [عَلِي] <sup>2</sup>الْقَالِي مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ: «خِيفَةُ  
الظُّهْرِ أَحَدُ الْيَسَارِينِ»<sup>3</sup>، وَ«الْقَلَمُ أَحَدُ اللَّسَانَيْنِ»<sup>4</sup>، وَ«الْخَالُ أَحَدُ الْأَبْوَيْنِ»<sup>5</sup>، وَمِنْ ذَلِكَ  
قَوْلُ بَعْضِ الطَّائِفِينَ:

كَمْ لَيْثٍ اعْتَنَى لِي ذَا أَشْبُلٍ غَرِثْتُ      \* \* \*      فَكَأَنَّنِي أَعْظَمَ اللَّيْثَيْنِ إِقْدَامًا<sup>6</sup>

وَقَوْلُ الْآخَرِ:

وَكَاثِنٌ سَفَكْنَا نَفْسَ نَفْسٍ عَزِيزَةً      \* \* \*      فَلَمْ يُقْضَ لِلنَّفْسَيْنِ مِنْ سَافِكٍ ثَأْرٌ<sup>7</sup>

وَقَوْلُ الْآخَرِ<sup>8</sup>:

يَدَاكَ كَفَّتَ إِحْدَاهُمَا كُلُّ بَائِسٍ      \* \* \*      وَإِحْدَاهُمَا كَفَّتَ أَدَى كُلِّ مُعْتَدٍ<sup>9</sup>

انْتَهَى الْغَرَضُ مِنْهُ.

<sup>1</sup>— وردت في نسخة ب: يزيد.

<sup>2</sup>— سقطت من نسخة أ.

<sup>3</sup>— ساقه اليوسي في زهر الأكم/2: 213.

<sup>4</sup>— نفسه/2: 12.

<sup>5</sup>— نفسه/2: 212.

<sup>6</sup>— البيت ورد عند ابن مالك في شرح التسهيل/1: 63-151، وكذا في شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسلي/1: 196.

<sup>7</sup>— البيت استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل/1: 63.

<sup>8</sup>— وردت في نسخة ب: ومثله.

<sup>9</sup>— نص منقول ببعض التصرف من شرح التسهيل/1: 62-63.



قلت: وكثير من هذا من باب الحقيقة والمجاز على ما سيأتي، ولكن الباب واحد.

وعلى الجواز جرى الحريري<sup>1</sup> في قوله:

جَادَ بِالْعَيْنِ حِينَ أَعْمَى هَوَاهُ      \* \* \* عَيْنُهُ فَأَنْتَنِي بِلَا عَيْنَيْنِ<sup>2</sup>

السادس: قد بين المصنف أن التثنية والجمع، مبني عند الأكثر على جواز الإطلاق في الأفراد وعدمه، ومقابل المشهور جواز التثنية والجمع، وإن لم يجر في الأفراد.

وقد صرح بذلك الإمام في المحصول وهو من المانعين مطلقاً، قال: «بعض من أنكر استعمال المفرد المشترك في جميع مفهوماته، جَوَزَ ذَلِكَ فِي لَفْظِ الْجَمْعِ، أَمَّا فِي جَانِبِ الْإِثْبَاتِ فَكَقَوْلُهُ لِلْمَرْأَةِ: اعْتَدِي بِالْأَقْرَاءِ. - قَالَ: - وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، لِأَنَّ قَوْلَهُ اعْتَدِي بِالْأَقْرَاءِ مَعْنَاهُ: اعْتَدِي بِقُرْبَى بَعْدَ قُرْبَى، وَإِذَا لَمْ يَصِحْ أَنْ يُرَادَ بِالْمُفْرَدِ كِلَا الْمَدْلُولَيْنِ<sup>3</sup> لَمْ يَصِحْ ذَلِكَ أَيْضاً فِي لَفْظِ الْجَمْعِ الَّذِي لَا يُفِيدُ إِلَّا عَيْنَ فَائِدَةِ الْإِفْرَادِ»<sup>4</sup> إلخ.

405 وفي جانب / النفي عنده تردد ما في الامتناع<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - أبو القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري الشهر بالصفار، عالم بالنحو. له: شرح كتاب سيويه إلى السفر 1. الأعلام/5: 178.

<sup>2</sup> - البيت ساقه صاحب شفاء العليل في إيضاح التسهيل/1: 135. وهو أحد الأبيات الثلاثة للحريري في المقامة العاشرة. انظر مقامات الحريري/1: 437.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: هذا المدلول.

<sup>4</sup> - نص منقول من المحصول/1: 104.

<sup>5</sup> - انظر نهاية السؤل/1: 104.

## {إِلْحَاقُ الْمُصَنَّفِ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ بِالْمُشْتَرَكِ فِي جَرَيَانِ الْخِلَافِ}

السَّابِعُ: الْحَقُّ الْمُصَنَّفُ الْحَقِيقَةُ وَالْمَجَازُ بِالْمُشْتَرَكِ فِي جَرَيَانِ الْخِلَافِ السَّابِقِ. وَوَجْهُهُ: أَنَّ كُلًّا مِنَ الْقِسْمَيْنِ فِيهِ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ الْوَاحِدِ فِي الْمَعْنَيْنِ، وَكَذَا فِي الْمَجَازَيْنِ، إِذْ لَا فَرْقَ.

قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: «الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ فِي اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ يُجْزَى فِي اسْتِعْمَالِهِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ، كَمَا قَالَ الْأَمْدِيُّ. وَفِي مَجَازِيهِ كَمَا قَالَ الْقَرَّافِيُّ»<sup>1</sup> انْتَهَى. وَقَدْ رَأَيْتَ الْأَمْثَلَةَ السَّابِقَةَ مِنْ بَابِ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ كَمَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ.

## {مِثَالُ لاسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ}

وَقَدْ اسْتَدَلَّ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ<sup>2</sup> لاسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ، بِحَدِيثِ الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي بَالَ فِي الْمَسْجِدِ. قَالَ: «وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: (صُبُّوا عَلَيْهِ ذُنُوبًا مِنْ مَاءٍ)<sup>3</sup> تَوَجَّهَ إِلَى صَبِّ الذُّنُوبِ، وَالْقَدْرُ الَّذِي يُغَيِّرُ النَّجَاسَةَ وَاجِبٌ فِي إِزَالَتِهَا، فَتَنَاوَلِ الصَّيْغَةُ لَهُ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ [الَّذِي]<sup>4</sup> هُوَ الْوَاجِبُ<sup>5</sup> وَالزَّائِدُ عَلَى ذَلِكَ

<sup>1</sup> - نفسه/2: 170 وما بعدها.

<sup>2</sup> - علي بن محمد بن وهب بن مطيع أبو الحسن (641/...هـ) شيخ الإسلام تقي الدين القشيري، المعروف بدقيق العيد. انتهت إليه رئاسة الفتوى بقوس. من كُتبه: "المغني" في فقه الشافعية، "تعليق على التجيز" وهو شرح جيد على قول الإسنوي. الأعلام/7: 325.

<sup>3</sup> - أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب: صب الماء على البول في المسجد بلفظ: (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ قَامَ أَعْرَابِيٌّ قَبَالَ فِي الْمَسْجِدِ فَتَنَاوَلَهُ النَّاسُ فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: دَعُوهُ وَهَرِّقُوا عَلَى بَوْلِهِ سَجَلًا مِنْ مَاءٍ أَوْ ذُكُوبًا مِنْ مَاءٍ فَإِنَّمَا بُعِثْتُ مُيسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ).

<sup>4</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>5</sup> - وردت في نسخة أ: الوجود.

مُستحبٌ. فَتَنَاوُلُ اللَّفْظَ لَهُ اسْتِعْمَالُهَا فِي الذَّنْبِ وَهُوَ مَجَازٌ فِيهِ عَلَى الصَّحِيحِ، فَقَدْ اسْتَعْمَلَ صِيغَةَ الْأَمْرِ فِي حَقِيقَتِهَا وَمَجَازِهَا» انْتَهَى.

قَالَ بَعْضُ الْأَثَمَةِ: «وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى زِيَادَةِ الذُّنُوبِ عَلَى الْقَدْرِ الْوَاجِبِ» انْتَهَى.

قُلْتُ: وَفِي الْاسْتِدْلَالِ الْمَذْكُورِ نَظَرٌ مِنْ أَوْجِهٍ:

الْأَوَّلُ، أَنَّ دَعْوَى بَقَاءِ اسْتِحْبَابِ بَعْدَ حُصُولِ الْوَاجِبِ مِنْ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ يَقِينًا مَمْنُوعَةٌ، كَيْفَ وَالزِّيَادَةُ سَرَفٌ وَبِدْعَةٌ فَلَا تُطْلَبُ بِحَالٍ.

الثَّانِي، أَنَّ الْمَقْصُودَ بِحَسَبِ مَا اقْتَضَاهُ الْمَقَامُ إِنَّمَا هُوَ غَسْلُ النَّجَاسَةِ، وَالتَّعْبِيرُ بِالذُّنُوبِ إِنَّمَا هُوَ لِرِعَايَةِ الْقَدْرِ الَّذِي يَكْفِي عُرْفًا، حَتَّى إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَكْفِ زَيْدٌ عَلَيْهِ، وَلِذَا قِيلَ: ذَنْبًا أَوْ ذَنْبَيْنِ، وَالْقَصْدُ بِذَلِكَ حُصُولُ الْوَاجِبِ عَلَى التَّيَقُّنِ لَأَمْرِ آخَرٍ.

الثَّالِثُ، إِنَّا لَوْ سَلَّمْنَا طَلَبَ شَيْءٍ آخَرَ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ فَلَا نُسَلِّمُ إِرَادَةَ التَّفْصِيلِ، بَلْ نَقُولُ الْمَطْلُوبُ هُوَ الْمَجْمُوعُ، وَهُوَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَى هَذَا الْفَرَضِ، فَلَمْ تُسْتَعْمَلِ الصِّيغَةُ إِلَّا فِي مَعْنَى وَاحِدٍ.

الرَّابِعُ، إِنَّ شَرْطَ صِحَّةِ إِطْلَاقِ اللَّفْظِ عَلَى مَعْنَيْنِ، أَنَّ لَا يَتَنَافَى عَلَى مَا تَسْمَعُهُ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَلَا نُسَلِّمُ عَدَمَ تَنَافِي الْوُجُوبِ وَالنُّدْبِ، إِلَّا إِذَا أُريدَ فِيهِمَا مُطْلَقُ الطَّلَبِ، وَمَتَى أُريدَ كَانَ قَدْرًا مُشْتَرَكًا وَخَرَجَ عَمَّا نَحْنُ فِيهِ، غَيْرَ أَنَّ هَذَا فِيهِ مَجَالٌ لِلْبَحْثِ عَلَى مَا سَنُقَرِّرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

{مِثَالُ آخِرِ لاسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ}

وَمِنْ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ لَفْظٌ <sup>1</sup> ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ <sup>2</sup> فِي  
الآيَةِ الْكَرِيمَةِ إِذَا أُريدَ بِهَا اللَّمَسُ بِالْيَدِ، <sup>3</sup> وَهُوَ الْحَقِيقَةُ وَالْوَطْءُ أَيْضاً وَهُوَ مَجَازٌ، وَلَمْ  
يَحْضُرْنِي الْآنَ شَيْءٌ <sup>3</sup> مِمَّا اسْتَعْمِلَ فِيهِ اللَّفْظُ فِي مَجَازِيهِ فِي كَلَامٍ / الْعَرَبِ وَلَا فِي  
كَلَامٍ <sup>4</sup> الشَّارِعِ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ فِي لَفْظِ حَدِيثٍ (إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ وَخَلَقَ جَنَّةَ عَدْنٍ  
بِيَدِهِ وَكُتِبَ التَّوْرَةُ بِيَدِهِ) <sup>5</sup> أَنَّ الْمُرَادَ الْقُدْرَةَ أَوِ النُّعْمَةَ أَيْ الْفَضْلَ وَالْجُودَ، أَوْ هُمَا مَعاً،  
وَكِلَاهُمَا مَجَازٌ، غَيْرَ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْمُرَادَ الْأَوَّلَ، وَإِلَيْهِ يَرْجِعُ تَفْسِيرُ الْكَلَامِ مِنْ أَنَّ اللَّهَ  
تَعَالَى أَوْجَدَ الثَّلَاثَةَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُجْرَى ذَلِكَ عَلَى يَدِ مَلَكٍ.

406

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: لفظاً.

<sup>2</sup> - تَضْمِينُ لِلآيَةِ 43 مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى  
تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا غَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ  
مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ  
إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾.

<sup>3</sup> - يَظْهَرُ مِنْ هَذِهِ الْإِشَارَةِ الَّتِي تَكَرَّرَتْ فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَكِتَابِ أَخَذَ الْجَنَّةَ عَنْ إِشْكَالِ نَعِيمِ الْجَنَّةِ أَنَّ  
الْيُوسَى كَانَ أَثْنَاءَ تَدْرِيسِ هَذَا الْكِتَابِ يَعْانِي مِنْ أَلَمِ الْمَنْفَى السَّحِيقِ، وَأَنَّ مَادَّةَ كِتَابِهِ إِثْمًا كَانَتْ حَصِيلَةً  
عَارِضَتَهُ الْقَوِيَّةَ فِي غَالِبِ الْأَحْيَانِ.

<sup>4</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>5</sup> - أَخْرَجَهُ صَاحِبُ كَرِ الْعَمَالِ عَنْ الدَّارِقُطِيِّ فِي الصِّفَاتِ. انْظُرْ كَرِ الْعَمَالِ فِي سِنَنِ الْأَقْوَالِ  
وَالْأَفْعَالِ/6: 130.

{يَجُوزُ تَثْنِيَةُ اللَّفْظِ وَجَمْعُهُ بِحَسَبِ حَقِيقَتِهِ وَمَجَازُهُ وَبِحَسَبِ مَجَازِيهِ}

الثَّامِنُ: اللَّفْظُ أَيْضاً يَجُوزُ تَثْنِيَتُهُ وَجَمْعُهُ بِحَسَبِ حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ، وَبِحَسَبِ مَجَازِيهِ عَلَى مَا مَرَّ فِي الْمُشْتَرَكِ، وَأَكْثَرُ الْأَمْثَلَةِ السَّابِقَةِ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ مِنْ بَابِ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ كَمَا مَرَّ، وَلَمْ يَحْضُرْنِي أَيْضاً شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي الْمَجَازِينَ.

وَقَدْ يُتَوَهَّمُ أَنَّ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَكْفُورُ بِحَبْلِ الْمُبَسُوطَيْنِ﴾<sup>1</sup> وَقَوْلُهُ: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بَيْطَاجٍ﴾<sup>2</sup>، وَقَوْلُهُ: ﴿كَجُرْحٍ بِالْعُيَيْنِ﴾<sup>3</sup> وَنَحْوِهِ، وَلَيْسَ بِهِ، لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ وَجُودَ مَعْنَيَيْنِ أَوْ مَعَانِ اللَّفْظِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا مَجَازٌ فَتَقَعُ التَّثْنِيَةُ أَوْ الْجَمْعُ، وَالْآيَاتُ الْمَذْكُورَةُ لَيْسَتْ مِنْ ذَلِكَ، إِذْ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا مَعْنَى وَاحِدًا، سَوَاءً عَبَّرَ عَنْهُ بِلَفْظِ الْمَفْرَدِ أَوْ بِلَفْظِ الْجَمْعِ أَوْ التَّثْنِيَةِ.

فَلَا فَرْقَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ بَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ: لِي عَلَى كَذَا يَدٌ وَلِي عَلَيْهِ يَدَانِ، وَكَذَا فِي النَّفْيِ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ: لَيْسَ لِي عَلَيْهِ يَدٌ أَوْ قُدْرَةٌ أَوْ طَاقَةٌ، أَوْ لَيْسَ لِي عَلَيْهِ يَدَانِ، كَمَا قَالَ عُرْوَةُ بْنُ حِزَامٍ<sup>4</sup>:

فَقَالُوا شَفَاكَ اللَّهُ وَاللَّهُ مَا لَنَا \* \* \* بِمَا حَمَلْتَ مِنْكَ الضُّلُوعَ يَدَانِ<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - المائدة: 64.

<sup>2</sup> - ص: 74.

<sup>3</sup> - القمر: 14.

<sup>4</sup> - عروة بن حزام بن مهاجر الضبي، شاعر من ميمى العرب من بني عذرة، كانت له قصة حب مع ابنة عمه "عفراء". له ديوان شعر صغير. الأعلام/4: 226.

<sup>5</sup> - انظر البيت في زهر الأكم/1: 210.

وَوَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ الْعَمَلَ الْوَاحِدَ يُعَالَجُ بِالْيَدِ الْوَاحِدَةِ وَبِالْيَدَيْنِ أَيْضًا، وَالشَّيْءُ يُرَى بِالْعَيْنِ الْوَاحِدَةِ وَبِالْعَيْنَيْنِ وَالْعُيُونِ، فَكَانَ الْمَجَازُ تَابِعًا لِذَلِكَ فِي الْإِطْلَاقِ. وَجَرَى كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ الْأُسْلُوبِ لِأَنَّهُ كَلَامٌ عَرَبِيٌّ.

{شُرُوطُ صِحَّةِ إِطْلَاقِ الْمُشْتَرَكِ عَلَى مَعْنِيهِ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ}

التَّاسِعُ: اشْتَرَطُوا لِصِحَّةِ إِطْلَاقِ الْمُشْتَرَكِ عَلَى مَعْنِيهِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِهِ، أَنْ لَا يَمْنَعُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، بِأَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى يَصِحُّ إِسْنَادُهُ إِلَى الْأَمْرَيْنِ، كَقَوْلِكَ الْعَيْنُ جِسْمٌ وَتُرِيدُ الْجَارِيَةَ وَالذَّهَبَ، <sup>1</sup> **«وَالْعِدَّةُ»** <sup>2</sup> بِثَلَاثٍ أَقْرَاءٍ وَتُرِيدُ الطُّهْرَ وَالْحَيْضَ، وَالْجَوْنَ مَلْبُوسَ **«زَيْدٍ»** <sup>3</sup> وَتُرِيدُ الْأَبْيَضَ وَالْأَسْوَدَ.

وَيَكُونُ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ مُتَعَدِّدًا فَيَصِحُّ التَّوْزِيعُ، نَحْوُ: **«إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ»** <sup>4</sup> فَإِنَّ الْمَغْفِرَةَ وَالِاسْتِغْفَارَ يَمْتَنِعُ عَوْدُهُمَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى **«هَكَذَا الْمَلَائِكَةُ، فَالْأُولَى إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالثَّانِيَةِ إِلَى الْمَلَائِكَةِ، فَإِنْ اِمْتَنَعَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا لَمْ يَجْزُ، كَأَسْتَعْمَالِ»** <sup>5</sup> صِيغَةِ أَفْعَلَ فِي الْأَمْرِ بِالشَّيْءِ وَالتَّهْدِيدِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ عِنْدَ مَنْ يَجْعَلُهَا حَقِيقَةً فِيهِمَا. وَكَقَوْلِكَ: هَذَا التُّوبُ جَوْنٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ، هَكَذَا قَالُوا.

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: بثلاثة.

<sup>3</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>4</sup> - تضمن للآية 56 من سورة الأحزاب: **«إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا»**.

<sup>5</sup> - ساقط من نسخة ب.



قُلْتُ: وَهُوَ<sup>1</sup> مُجَرَّدُ تَنْبِيهِ، وَإِلَّا فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ هَذَا / الشَّرْطِ، لِأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى أَمْرٍ خَارِجِيٍّ لَمْ يَأْتِ مِنْ ذَاتِ الْمُشْتَرَكِ، فَإِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ مُتَنَافِيَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ يَمْتَنِعُ مُطْلَقًا، وَمَعَ تَعَدُّدِ الْمَحَلِّ جَائِزٌ. وَبِذَا<sup>2</sup> تَعْلَمَ مَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ قَبْلُ، مِنْ أَنَّ اسْتِعْمَالَ صِيغَةِ أَفْعَلٍ فِي الْإِيجَابِ وَالنَّدْبِ لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ لَا يَصِحُّ، كَمَا لَا يَصِحُّ فِي طَلْبِهِ وَالتَّهْدِيدِ عَلَيْهِ، لِتَبَايُنِ الْحَقَائِقِ فِي الْجَمِيعِ، وَأَمَّا غُمُومُ نَحْوِ ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾<sup>3</sup> الْوَاجِبِ وَالْمَنْدُوبِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ لِتَعَدُّدِ الْمَحَالِ.

الْعَاشِرُ: عَلَى صِحَّةِ إِطْلَاقِ اللَّفْظِ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ، إِذَا أُطْلِقَ عَلَيْهِمَا يَكُونُ مَجَازًا، أَوْ يَكُونُ حَقِيقَةً وَمَجَازًا بِاعْتِبَارَيْنِ، عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَالْقَاضِي **<فِي>**<sup>4</sup> الْمُشْتَرَكِ، وَأَمَّا الْحَمْلُ فَإِنْ كَانَتْ قَرِينَةٌ لِإِرَادَةِ الْحَقِيقَةِ وَحْدَهُ فَلَا مَدْخَلَ لِلْمَجَازِ، وَكَذَا إِنْ لَمْ تُوجَدْ قَرِينَةٌ أَصْلًا عِنْدَ التَّحْقِيقِ، وَإِنْ وُجِدَتْ قَرِينَةٌ لِإِرَادَةِ الْمَجَازِ وَحْدَهُ حُمِلَ عَلَيْهِ فَقَطْ، وَإِنْ وُجِدَتْ قَرِينَةٌ لِإِرَادَةِ الْمَجَازِ مَعَ الْحَقِيقَةِ حُمِلَ عَلَيْهِمَا وَهُوَ مَحَلُّ الْكَلَامِ.

وَقَيَّدَ بَعْضُهُمْ<sup>5</sup> مَا ذَكَرْنَا فِي عَدَمِ الْقَرِينَةِ أَصْلًا، بِمَا إِذَا لَمْ يَشْتَهَرَ الْمَجَازُ بِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ اشْتِهَارًا يُوَازِي بِهِ الْحَقِيقَةَ.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: وهي.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: ولذا.

<sup>3</sup> - تضمين للآية 77 من سورة الحج: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.

<sup>4</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>5</sup> - قارن بما ورد عند ابن السمعاني في التشنيف/1: 435.

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ صَارَ اللَّفْظُ مُشْتَرَكاً فِي الْمَعْنَى وَلَهُ أَحْكَامُ الْمُشْتَرَكِ، وَلَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ.

وَبَعْضُهُمْ قَيَّدَ مَحَلَّ الْخِلَافِ بِهَذَا الْقِسْمِ نَفْسِهِ، لِأَنَّ الْمَجَازَ إِذَا لَمْ يَشْتَهَرَ فَلَا يُرَادُّ، إِذِ الْأَصْلُ هُوَ الْحَقِيقَةُ.

قُلْتُ: وَهُوَ صَحِيحٌ، وَلَكِنْ حَيْثُ لَا قَرِينَةٌ كَمَا مَرَّ، وَمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ مِنْ خِلَافِ الْقَاضِي فِي الْمَسْأَلَةِ قَدْ وَهَمَهُ الشَّارِحُ، وَقَالَ: «إِنَّ الْقَاضِي لَمْ يَمْنَعْ الِاسْتِعْمَالَ، وَإِنَّمَا مَنَعَ الْحَمْلَ عَلَيْهِمَا بِلَا قَرِينَةٍ، فَاخْتَلَطَتْ مَسْأَلَةُ الِاسْتِعْمَالِ بِمَسْأَلَةِ الْحَمْلِ»<sup>1</sup> وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْحَادِي عَشَرَ: عَلَى صِحَّةِ إِطْلَاقِ اللَّفْظِ عَلَى مَجَازِيهِ، يُقَالُ أَيْضاً: يُحْمَلُ عَلَيْهِمَا إِنْ قَامَتِ قَرِينَةٌ لِكُلِّ مِنْهُمَا، أَوْ تَسَاوَيَا فِي الشُّهُرَةِ وَلَا قَرِينَةَ، وَإِلَّا فَالرَّاجِحُ، أَوْ مَا قَامَتِ قَرِينَتُهُ هُوَ الْمُرَادُّ وَحْدَهُ عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ.

الثَّانِي عَشَرَ: فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ «وَفِي الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ»، وَقَوْلُهُ «وَكَذَا الْمَجَازَاتِ» أَنَّ اسْتِعْمَالَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ فِي الْمَعْنَى الدَّلُولِ تَجَوُّزُ تَسْمِيَتِهِ لِمَذْلُولِ الْحَقِيقَةِ حَقِيقَةً، وَلِمَذْلُولِ الْمَجَازِ مَجَازاً، وَيَصَحُّ أَنْ يُرِيدَ الْأَلْفَاظَ، عَلَى مَعْنَى أَنَّ اللَّفْظَ الَّذِي هُوَ حَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ بَاعْتِبَارَيْنِ، هَلْ يَصَحُّ إِطْلَاقُهُ عَلَى مَعْنِيهِ الْمَذْكُورَيْنِ؟

وَيُرِيدُ بِالْمَجَازَيْنِ: اللَّفْظَ الْوَاحِدُ بِحَسَبِ مَعْنِيَّتِهِ فَهُوَ مُتَعَدِّدٌ بِتَعَدُّدِ الْمَعْنَى، وَفِي هَذَا تَكْلُفٌ.

<sup>1</sup> - انظر التشنيف/1: 434.

{الكَلَامُ فِي تَعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ وَأَقْسَامِهَا وَمَذَاهِبِ الْمُثْبِتِينَ وَالنَّافِينَ لَهَا}

”الحَقِيقَةُ: لَفْظٌ مُسْتَعْمَلٌ فِيْمَا وَضَعَ لَهُ ابْتِدَاءً“.

408

فَخَرَجَ بِالْقَيْدِ الْأَوَّلِ وَهُوَ ”مُسْتَعْمَلٌ“ اللَّفْظُ / الْمُهْمَلُ وَمَا لَمْ يُوضَعَ أَصْلًا، وَكَذَا الْمَوْضُوعُ وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ، إِذِ اللَّفْظُ <الْبُيْهَمُ><sup>1</sup> قَبْلَ الاسْتِعْمَالِ لَا يُوصَفُ بِحَقِيقَةٍ وَلَا مَجَازٍ.

وَخَرَجَ بِالثَّانِي وَهُوَ ”مَا وَضَعَ لَهُ“ الْغَلَطُ<sup>2</sup>، كَقَوْلِكَ: خُذْ هَذَا الْفَرَسَ مُشِيرًا إِلَى كِتَابٍ، فَقَدْ اسْتَعْمَلْتَ اسْمَ الْفَرَسِ فِي الْكِتَابِ وَهُوَ غَيْرُ مَوْضُوعٍ لَهُ، وَيُسَمَّى غَلَطًا حَيْثُ أُطْلِقَ لِمَجْرَدٍ [سَبَقَ]<sup>3</sup> اللُّسَانَ بِالْعَلَاقَةِ.

وَخَرَجَ بِالثَّالِثِ وَهُوَ ”ابْتِدَاءُ“ الْمَجَازُ، كَقَوْلِكَ رَأَيْتُ أَسَدًا: تُرِيدُ رَجُلًا شُجَاعًا، فَإِنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ فِيْمَا وَضَعَ لَهُ وَلَكِنْ لَا ابْتِدَاءً، إِذِ الْأَسَدُ إِنَّمَا هُوَ مَوْضُوعُ ابْتِدَاءٍ لِلْحَيَوَانَ الْمُفْتَرِسِ، بَلْ ثَانِيًا عَلَى مَا سَيَأْتِي <حَبَائِثُهُ فِي><sup>4</sup> تَعْرِيفِ الْمَجَازِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

”وَهِيَ“ أَيِ الْحَقِيقَةِ الْمَذْكُورَةِ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ:

”لُغَوِيَّةٌ“: بِأَنْ وَضِعَتْ<sup>5</sup> فِي اللُّغَةِ أَوَّلًا بِتَوْقِيفٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ بِاصْطِلَاحٍ عَلَى مَا مَرَّ فِي مَبْدَأِ اللُّغَاتِ. وَمِثَالُهَا: الْأَسَدُ لِلْحَيَوَانَ الْمُفْتَرِسِ، وَالرَّجُلُ لِلذَّكَرِ الْآدَمِيِّ، وَالْفَرَسُ لِلْحَيَوَانَ الصَّاهِلِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يَكْثُرُ.

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - ورد في نسخة ب: غلطا حيث أطلق الغلط.

<sup>3</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>4</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>5</sup> - وردت في نسخة ب: وقعت.

”وَعَرَفِيَّةٌ“: بِأَنَّ وَضْعَهَا أَهْلُ الْعُرْفِ الْعَامِّ، كَالدَّابَّةِ لِذَاتِ الْأَرْبَعِ، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ لِكُلِّ مَا يَدْبُ عَلَى الْأَرْضِ حَتَّى النَّمْلَةِ، أَوْ الْخَاصِّ كَالْفِعْلِ لِلْكَلِمَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْحَدَثِ، وَالزَّمَانِ عِنْدَ النُّحَاةِ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى ضِدِّ التَّرْكِ.

”وَشَّرْعِيَّةٌ“: بِأَنَّ وَضِعَتْ فِي لِسَانِ الشَّارِعِ، كَالصَّلَاةِ لِلْعِبَادَةِ الْمَخْصُوصَةِ، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى الدُّعَاءِ أَوْ الرَّحْمَةِ.

”وَوَقَعَ الْأَوَّلِيَّانِ“ أَيِ اللُّغَوِيَّةِ وَالْعَرَفِيَّةِ بِقِسْمَيْهِمَا قَطْعاً ”وَتَقَى قَوْمٌ إِمْكَانَ“ الْحَقِيقَةِ ”الشَّرْعِيَّةِ“، فَقَالُوا: إِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقَعَ فَضْلاً عَنْ أَنْ تَكُونَ وَاقِعَةً.

”وَوَقَعَ الْقَاضِي وَابْنُ الْقَشِيرِيِّ<sup>1</sup> وَقَوَّعَهَا“ أَيِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلَمْ يَنْفِئَا إِمْكَانَهَا. قَالَا<sup>2</sup>: وَمَا يُتَوَهَّمُ مِنْ ذَلِكَ كَالصَّلَاةِ فَهُوَ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْنَاهِ اللُّغَوِيِّ كَالدُّعَاءِ مَثْلاً، وَاعْتُبِرَ لَهُ فِي الشَّرْعِ كَيْفِيَّةٌ مَخْصُوصَةٌ.

”وَقَالَ قَوْمٌ: وَقَعَتِ“ الْحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ ”مُطْلَقاً“ أَيِ فَرَعِيَّةٍ وَأَصْلِيَّةٍ.

وَقَالَ ”قَوْمٌ“ بِجَمِيعِ أَقْسَامِهَا ”إِلَّا الْإِيمَانَ“ مِنَ الْأَصْلِيَّةِ فَإِنَّهُ لَمْ يَقَعْ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ بِحَقِيقَةٍ شَّرْعِيَّةٍ، إِذْ هُوَ فِي الشَّرْعِ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْنَاهِ اللُّغَوِيِّ وَهُوَ التَّصْدِيقُ. غَيْرَ أَنَّهُ جَعَلَهُ فِي تَصْدِيقٍ خَاصٍّ، وَاعْتُبِرَ لِلْاعْتِدَادِ بِهِ الْقَلْفُظُ بِالشَّهَادَتَيْنِ عَلَى مَا سَيَجِيءُ.

<sup>1</sup> - محمد بن علي بن وهب بن أبي الطاعة القشيري، أبو الفتح تقي الدين (.../702هـ). قاضي من أكابر العلماء بالأصول. له: "الإلماع"، "العنوان" في أصول الفقه، وكتاب "الإمام" الأعلام/6: 283.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: قال.

"وَتَوَقَّفَ الْأَمْدِي" فِي وَقْعِهَا. "وَالْمُخْتَارُ وَفَاقًا لِأَبِي إِسْحَاق  
الشَّيرَازِي<sup>1</sup>، وَالْإِمَامَيْنِ" أَيِ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ<sup>2</sup> وَالْإِمَامِ الرَّازِي، "وَأَبْنِ الْحَاجِبِ  
وَقُوعِ الْقَرَعِيَّةِ" كَالصَّلَاةِ، "لَا الدِّينِيَّةِ" كَالْإِيمَانِ، فَإِنَّهَا فِي الشَّرْعِ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي  
مَعْنَاهَا اللَّغَوِي كَمَا مَرَّ.

"وَمَعْنَى الشَّرْعِيِّ" >أَيِ مَذْلُولِ هَذَا اللَّفْظِ إِذَا أُطْلِقَ، كَقَوْلِنَا هَذِهِ حَقِيقَةٌ  
شَرْعِيَّةٌ أَوْ مَجَازٌ شَرْعِيٌّ "مَا" أَيِ مَعْنَى "لَمْ يُسْتَلْزَمْ اسْمُهُ إِلَّا مِنَ الشَّرْعِ"<sup>3</sup>  
409 كَالْهَيْئَةِ الْمُسَمَّاةِ بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّهَا / شَرْعِيَّةٌ، بِمَعْنَى أَنَّ اسْمَهَا وَهُوَ الصَّلَاةُ مُسْتَفَادٌ مِنْ  
وَضْعِ الشَّرْعِ، لَا اللَّفْظِ وَلَا الْعُرْفِ.

"وَقَدْ يُطْلَقُ" الشَّرْعِيُّ "عَلَى الْمُنْدُوبِ"، فَيُقَالُ: هَذَا الشَّيْءُ مَشْرُوعٌ، بِمَعْنَى  
أَنَّهُ طَلِبُ طَلَبٍ غَيْرِ جَازِمٍ كَالْإِشْهَادِ عِنْدَ الْبَيْعِ، "وَعَلَى" الْمُبَاحِ "فَيُقَالُ هَذَا الشَّيْءُ  
مَشْرُوعٌ أَيِ لَا حَرَجَ فِيهِ كَالنِّكَاحِ.

تَنْبِيهَات: {فِي مَزِيدِ تَقْرِيرِ الْحَقِيقَةِ وَمُتَعَلِّقَاتِهَا}

{تَعْرِيفُ الْحَقِيقَةِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا}

الأَوَّلُ: الْحَقِيقَةُ لُغَةً: مَا يَحِقُّ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَحْمِيَهُ وَيُدَافِعَ عَنْهُ، وَيُقَالُ:  
رَجُلٌ حَامِي الْحَقِيقَةِ، كَمَا يُقَالُ: حَامِي الدَّمَارِ. قَالَ الشَّاعِرُ:

<sup>1</sup> - انظر ترجمته في الجزء الثالث ص: 179.

<sup>2</sup> - انظر ترجمته في الجزء الثالث ص: 109.

<sup>3</sup> - ساقط من نسخة ب.

أَنَا الْفَارِسُ الْحَامِي حَقِيقَةً وَالِدِي \*\*\* وَالْي كَمَا تَحْمِي حَقِيقَةً آلِكَ<sup>1</sup>  
وَقَالَ الْآخَرُ:

تَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْضُ الْقَو \*\*\* م يَنْقُطُ بَيْنَ بَيْنَنَا<sup>2</sup>  
قِيلَ: وَالْحَقِيقَةُ أَيْضاً الرَّأْيَةُ، قِيلَ: وَمِنْهُ قَوْلُ عَامِرِ بْنِ الطُّفَيْلِ<sup>3</sup>:

أَنَا الْفَارِسُ الْحَامِي حَقِيقَةً جَعْفَرُ<sup>4</sup>

وَلَا دَلِيلَ فِيهِ، وَمَنْ حَمَى الرَّأْيَةَ فَإِنَّمَا حَمَى أَهْلَهَا وَهُمْ حَقِيقَتُهُ، وَلِلْبَحْثِ فِي هَذَا  
وَاشْتِقَاقِهِ مَوْضِعٌ آخَرُ.

وَالْحَقِيقَةُ اصْطِلَاحاً خِلَافَ الْمَجَازِ، وَاشْتِقَاقُهَا أَيْضاً مِنْ حَقِّ الشَّيْءِ: بِمَعْنَى  
تُبِتَ وَوَجِبَ، فِعْلِيَّةٌ بِمَعْنَى فَاعِلَةٌ أَيْ ثَابِتَةٌ بِمَعْنَى أَنَّهَا لَمْ تُنْقَلْ عَنْ مَوْضُوعِهَا<sup>5</sup>، أَوْ  
بِمَعْنَى مَفْعُولَةٌ أَيْ مُثَبَّتَةٌ <فِيهِ><sup>6</sup>

<sup>1</sup> - انظر شرح التسهيل/3: 109.

<sup>2</sup> - البيت استشهد به ابن مالك في التسهيل/2: 167، 327 وصاحب شفاء العليل في إيضاح  
التسهيل/1: 381، وهو منسوب لعبيد بن الأبرص في ديوانه: 141.

<sup>3</sup> - عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامري ابن عم لبيد الشاعر، من بني عامر بن صعصعة، ولد  
سنة 70 ق.هـ. يعتبر فارس قومه وأحد شعراء العرب وسادتهم في الجاهلية. الأعلام/3: 252.

<sup>4</sup> - ديوان عامر بن الطفيل: 61، وشرط البيت الأول: لَقَدْ عَلِمْتَ عَلِيَا هَوَازِنَ أَغْنِي.

<sup>5</sup> - وردت في نسخة ب: أصلها.

<sup>6</sup> - سقطت من نسخة ب.



يُقَالُ: حَقَّ الشَّيْءُ فَهُوَ حَاقٌ، وَحَقَّقْتَهُ<sup>1</sup> إِمَّا لَازِمٌ وَمُتَعَدٍّ، ثُمَّ صَارَتْ اسْمًا عَلَى الْكَلِمَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِيمَا وُضِعَتْ لَهُ، وَالْهَاءُ فِيهَا إِمَّا لِلْمُبَالَغَةِ فِي الْأَصْلِ، وَإِمَّا لِلإِشْعَارِ بِالنُّقْلِ مِنْ<sup>2</sup> الْوَصْفِيَّةِ إِلَى الْأَسْمِيَّةِ.

وَقِيلَ: يُسَمَّى اللَّفْظُ فِي مَعْنَاهِ الْأَوَّلِ حَقِيقَةً، لِأَنَّهُ تَجِبُ مُرَاعَاتُهُ وَالْحَمْلُ عَلَيْهِ إِلَّا لِمَانِعٍ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا مَعْنَى كَوْنِ التَّاءِ لِلنُّقْلِ مِنَ الْوَصْفِيَّةِ؟

قُلْتُ: هُوَ مَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ فَعِيلًا إِذَا كَانَ وَصْفًا لِمُؤَنَّثٍ، تَسْقُطُ مِنْهُ التَّاءُ الْفَارِقَةُ مَا دَامَ مَوْصُوفُهُ مَعَهُ، فَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ قَتِيلٍ وَكَحِيلٍ، وَشَاةٍ<sup>3</sup> ذَبِيحٍ، اكْتِفَاءً بِتَأْنِيثِ الْمَوْصُوفِ، فَإِذَا<sup>4</sup> ذَهَبَ بِالْمَوْصُوفِ أَتَوْا بِالتَّاءِ دَفْعًا لِلْبَسِّ، فَيُقَالُ: رَأَيْتُ قَتِيلَةً بَنِي فُلَانٍ، لِعَدَمِ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّأْنِيثِ، فَيَكُونُ الْأِسْمُ هُنَا<sup>5</sup> لَا يَعْرِفُ صِفَةً.

فَإِذَا قِيلَ: «التَّاءُ لِلنُّقْلِ مِنَ الْوَصْفِيَّةِ إِلَى الْأَسْمِيَّةِ»<sup>6</sup> هَكَذَا نُبِّهَ عَلَيْهِ شِهَابُ الدِّينِ الْقَرَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اقْتِبَاسًا مِنَ الْمَحْصُولِ<sup>7</sup>

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: حقيقته.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: عن.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: ومثل.

<sup>4</sup> - وردت في نسخة ب: إذا.

<sup>5</sup> - وردت في نسخة أ: هاهنا.

<sup>6</sup> - انظر شرح تنقيح الفصول: 42.

<sup>7</sup> - انظر المحصول/1: 112.

قُلْتُ: وَإِضَاحُهُ أَنْ يُقَالَ: اللَّفْظُ مَنْقُولٌ مِنْ وَصْفٍ عَارٍ عَنِ الْمَوْصُوفِ مَقْرُونًا بِالْهَاءِ فَيُقَرَّرُ<sup>1</sup> عَلَى مَا نُقِلَ عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ هَكَذَا فَالتَّعْبِيرُ بِكَوْنِ التَّاءِ سَبَبًا لِلْفُحْلِ لَا يَتِمُّ كَمَا لَا يَخْفَى، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّ لُزُومَ التَّاءِ كَانَ لِأَجْلِ كَوْنِ اللَّفْظِ مَنْقُولًا مِنَ الْوَصْفِيَّةِ أَيْ بِغَيْرِ مَوْصُوفٍ. وَحَاصِلُهُ أَنَّ التَّاءَ فِيهِ لِمُرَاعَاةِ الْأَصْلِ.

410 / وَظَاهِرُ كَلَامِ الْقَرَّافِيِّ أَنَّ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَصْفٌ لَمْ يُوجَدْ مَوْصُوفُهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ اسْمٌ، ثُمَّ إِنَّ هَذَا إِنَّمَا يَتَمَشَّى عَلَى كَوْنِ الْحَقِيقَةِ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، أَمَّا عَلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى فَاعِلٍ فَلَا، لِأَنَّ هَذَا يُقَرَّنُ<sup>2</sup> بِالتَّاءِ الْفَارِقَةِ مَعَ وُجُودِ مَوْصُوفِهِ.

الثَّانِي: ذَكَرَ الْإِمَامُ فِي الْمَحْصُولِ وَتَبَعَهُ الْبَيْضَاوِيُّ<sup>3</sup>: «أَنَّ لَفْظَ الْحَقِيقَةِ فِي مَعْنَاهَا الْإِصْطِلَاحِي مَجَازٌ لُغَوِيٌّ، حَقِيقَةٌ عُرْفِيَّةٌ، وَذَلِكَ بِأَنَّ الْحَقِيقَةَ كَمَا مَرَّ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْحَقِّ، <وَالْحَقُّ><sup>4</sup> حَقِيقَةٌ فِي الثَّابِتِ، لِأَنَّهُ ضِدُّ الْبَاطِلِ. وَهُوَ الْمُنْتَقَى، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى الْعِقْدِ الْمُنَاطِقِ، لِأَنَّهُ أَوْلَى بِالْوُجُودِ مِنَ الْعِقْدِ غَيْرِ الْمُنَاطِقِ، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى الْقَوْلِ الْمُنَاطِقِ لِعَيْنِ هَذَا الْعِقْدِ، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي مَوْضُوعِهِ الْأَصْلِيِّ، لِأَنَّ اسْتِعْمَالَهُ فِيهِ تَحْقِيقٌ لِذَلِكَ الْوَضْعِ، فَظَهَرَ أَنَّهُ مَجَازٌ وَاقِعٌ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ بِحَسَبِ اللُّغَةِ الْأَصْلِيَّةِ»<sup>5</sup> هَكَذَا قَالَ الْإِمَامُ.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: فيبقى.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: يقوى.

<sup>3</sup> - انظر الإجماع في شرح المنهاج/ 1: 271.

<sup>4</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>5</sup> - انظر المحصول/ 1: 111-116.

{بَحْثُ الْيُوسِيِّ مَعَ كَلَامِ الْإِمَامِ وَالْبَيْضَاوِيِّ فِي تَعْرِيفِهِمَا الْحَقِيقَةَ}  
وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ أَوْجِهٍ:

الأول، أَنَّ الْبَحْثَ كَانَ عَنْ لَفْظِ الْحَقِيقَةِ، وَمَا ذَكَرَهُ فِي لَفْظِ الْحَقِّ وَمَا بَيْنَهُمَا فَرْقٌ، وَلَا سِيَّمَا عَلَى أَنَّ الْهَاءَ فِيهَا لِلتَّأْنِيثِ فِي الْأَصْلِ. فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَوْصُوفَ بِهَا الْكَلِمَةَ، وَلَا تَحْسُنُ هَذِهِ الصِّيغَةُ فِي الْأَصْلِ الْمُدَّعَى النُّقْلَ عَنْهُ. وَوَقَعَ فِي عِبَارَةِ الْإِسْنَوِيِّ «ثُمَّ نُقِلَتِ الْحَقِيقَةُ»<sup>1</sup> وَلَا يُسَلَّمُ إِلَّا لَوْ ثَبَتَ أَنَّ ضِدَّ الْبَاطِلِ يُقَالُ لَهُ الْحَقِيقَةُ، وَهَكَذَا مَا بَعْدَهُ.

نَعَمْ، عَلَى اعْتِبَارِ التَّاءِ لِلْمُبَالَغَةِ، يُقَالُ الْحَقِيقَةُ هُوَ الْأَمْرُ الْحَاقُّ أَيِ الثَّابِتِ، ثُمَّ وَقَعَ النُّقْلُ الثَّانِي.

إِذَا كَانَ الْحَقُّ هُوَ الثَّابِتُ كَانَ صِدْقُهُ عَلَى الْعَقْدِ الْمُطَابِقِ غَيْرَ مَجَازٍ، إِذْ هُوَ مِنْ جُزْئِيَّاتِهِ<sup>2</sup> الْمُسَمَّى.

فَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِهِ لِيَكُونَ كَالدَّابَّةِ فِي ذَاتِ الْأَرْبَعِ.

قُلْنَا: لَا يُسَلَّمُ، فَإِنَّ الْحُكْمَ الثَّابِتَ كُلَّهُ يُقَالُ لَهُ حَقٌّ، وَإِنْ لَمْ يُلَاحَظْ الِاعْتِقَادُ، كَمَا يُقَالُ الصَّلَاةُ حَقٌّ، وَدِينُ الْإِسْلَامِ حَقٌّ، وَمَا ذَكَرَهُ فَلَانُ حَقٌّ، وَمَا أَمَرَ بِهِ حَقٌّ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَيُجَابُ: بِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ وَمَا يُعْتَقَدُ، وَأَيْضاً فَذَلِكَ كُلُّهُ أَخَصُّ مِنْ مُطْلَقِ الثَّابِتِ، فَيَكُونُ فِيهِ مَجَازاً لُغَوِيّاً وَإِنْ كَانَ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً.

<sup>1</sup> - انظر نهاية السؤل/2: 146.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: جزئيات.

الثَّالِثُ، إِنَّ تَعَدُّدَ النَّقْلِ [لَا يُسَلِّمُ]<sup>1</sup>، لِصِحَّةِ كَوْنِ الْجَمِيعِ مَأْخُوداً مِنَ الْأَصْلِ،  
نَبَّهَ عَلَيْهِ الْإِسْنَوِيُّ.

وَجَوَابُهُ: أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِاتِّصَافِ الْكَلَامِ بِالْحَقِيقَةِ، إِلَّا بِاعْتِبَارِ مَذْلُولِهِ كَغَيْرِ هَذَا،  
مِمَّا يُوصَفُ بِهِ اللَّفْظُ تَبَعاً لِلْمَعْنَى، مِثْلُ: الْكُلِّيَّةُ وَالْجُزْئِيَّةُ وَغَيْرُ ذَلِكَ.

الرَّابِعُ، قَوْلُهُ: «ثُمَّ نُقِلَ إِلَى اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي مَوْضُوعِهِ» إِنْخ، غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ،  
فَإِنَّهُ إِنْ أَرَادَ لَفْظَ الْحَقِيقَةِ فَلَيْسَتْ هِيَ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ، وَإِنْ أَرَادَ لَفْظَ الْحَقِّ فَأَبْعَدَ وَأَبْعَدَ.

411 وَفِي عِبَارَةِ الْمُنْهَاجِ: «ثُمَّ نُقِلَ إِلَى / اللَّفْظِ الْمُسْتَعْمَلِ»<sup>2</sup> إِنْخ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَلَكِنْ فِي لَفْظِ  
الْحَقِيقَةِ لَا فِي لَفْظِ الْحَقِّ، فَإِنَّ هَذَا حَدِيثٌ عَنِ الْإِسْطِلَاحِ لَا عَنِ الْمَعْنَى، وَلَا يُقَالُ حَقٌّ  
وَمَجَازٌ بَلْ حَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ.

#### {مُنَاقَشَةُ تَعْرِيفِ الْجُمْهُورِ لِلْحَقِيقَةِ}

الثَّالِثُ: عَرَّفَ <الْجُمْهُورُ><sup>3</sup> الْحَقِيقَةَ بِ«الْلَفْظِ الْمُسْتَعْمَلِ فِيْمَا وَضَعَ لَهُ فِي  
اصْطِلَاحِ التَّخَاطُبِ»<sup>4</sup>، وَاحْتَرَزَ بِالْقَيْدِ الْأَخِيرِ عَنِ الْمَجَازِ الْمُسْتَعْمَلِ فِيْمَا وَضَعَ لَهُ، وَلَكِنْ  
بِاعْتِبَارِ اصْطِلَاحِ آخَرَ، كَالصَّلَاةِ إِذَا اسْتَعْمَلَهَا صَاحِبُ الشَّرْعِ فِي الدُّعَاءِ، فَإِنَّهَا مَجَازٌ

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>2</sup> - انظر الإيهام/1: 271.

<sup>3</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>4</sup> - انظر لمزيد التفصيل والبيان للحقيقة: المعتمد/1: 16، اللمع: 5، الحصول/1: 112،  
الإحكام/1: 36، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد/1: 138، شرح تنقيح الفصول: 42، الإيهام  
في شرح المنهاج/1: 272 وحاشية البناني على شرح جمع الجوامع/1: 169.

<sup>5</sup> - وردت في نسخة ب: على.

وَأِنْ كَانَتْ فِي مَوْضُوعِهَا، وَلَكِنْ لَمْ تَكُنْ فِي مَوْضُوعِهَا بِحَسَبِ اصْطِلَاحِ الْقَاطِبِ وَهُوَ الشَّرْعُ، بَلْ بِحَسَبِ اللُّغَةِ. وَكَذَا إِذَا اسْتَعْمَلَهَا صَاحِبُ اللُّغَةِ فِي الْعِبَادَةِ الْمَخْصُوصَةِ عَلَى الْعَكْسِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَأَسْقَطَ الْمُصَنِّفُ هَذَا الْقَيْدَ تَبَعاً لِابْنِ الْحَاجِبِ<sup>1</sup>، وَاسْتَعْنَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ: "ابْتِدَاءٌ"، لِأَنَّهُ يَشْمَلُ ابْتِدَاءَ كُلِّ اصْطِلَاحٍ.

وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ الصَّلَاةَ مَثَلًا فِي الدُّعَاءِ عِنْدَ الْمُتَشَرِّعِ [بِهِ]<sup>2</sup>، مُسْتَعْمَلَةٌ فِيمَا وُضِعَتْ لَهُ ابْتِدَاءً، أَيْ بِحَسَبِ اللُّغَةِ، فَكَيْفَ تَخْرُجُ؟. وَأَيْضًا لَفْظُ الصَّلَاةِ فِي الْعِبَادَةِ الْمَخْصُوصَةِ لَيْسَ مُسْتَعْمَلًا فِيمَا وُضِعَ لَهُ ابْتِدَاءً، فَكَيْفَ يَدْخُلُ؟.

وَالْأَفْضَلُ مُرَاعَاةُ الْحَيْثِيَّةِ، وَهِيَ مُرَادَةٌ فِي جَمِيعِ التَّعَارِيفِ الَّتِي تَخْتَلِفُ بِالِاعْتِبَارِ، وَبِهِ اعْتَذَرَ السَّعْدُ<sup>3</sup> عَنِ ابْنِ الْحَاجِبِ.

وَقَوْلُنَا فِي الْقَيْدِ الْأَخِيرِ أَنَّهُ لِلَاخْتِرَازِ عَنِ الْمَجَازِ الْمَذْكُورِ كَمَا وَقَعَ فِي عِبَارَةِ السَّعْدِ، أَحْسَنَ مِنْ قَوْلِ آخَرَ مِنْ أَنَّهُ لِإِدْخَالِ الْحَقِيقَتَيْنِ [أَي] <sup>4</sup> الشَّرْعِيَّةِ وَالْعُرْفِيَّةِ<sup>5</sup>، فَلَا يَرِدُ أَنَّ الْفُصُولَ تُرَادُ لِلِإِدْخَالِ، كَمَا اعْتَرِضَ بِهِ فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - قال ابن الحاجب: «الحقيقة: اللفظ المستعمل في وضع أول». المختصر بشرح العضد/1: 138.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>3</sup> - انظر حاشية السعد على شرح العضد للمختصر/1: 139. وانظر ترجمته في الجزء/3: 79.

<sup>4</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>5</sup> - قارن بما ورد في التشنيف/1: 437-438.

<sup>6</sup> - انظر الإلهاج في شرح المنهاج/1: 271.

وَأَعْرَضَ تَصْدِيرَ<sup>1</sup> التَّعْرِيفِ بِـ "الْلَفْظِ" بِأَنَّهُ جِنْسٌ بَعِيدٌ فَكَانَ الْقَوْلُ أَوَّلَى.

وَأَجِيبَ: بِأَنَّ الْقَوْلَ يَشْمَلُ الْإِعْتِقَادَ وَلَيْسَ مُرَادًا، فَكَانَ<sup>2</sup> الْلَفْظُ أَوَّلَى.

{إشكالات على التعريف للحقيقة}

وَأَعْلَمُ أَنَّ عَلَى التَّعْرِيفِ إِشكالات:

الأول، أَنَّ الْوَضْعَ الْمَأْخُودَ فِيهِ مُخْتَلَفٌ، فَإِنَّ الْوَضْعَ بِحَسَبِ الْحَقِيقَةِ اللَّغَوِيَّةِ، وَهُوَ<sup>3</sup> تَعْيِينُ الْلَفْظِ بِإِزَاءِ الْمَعْنَى كَمَا مَرَّ، وَأَمَّا بِحَسَبِ الشَّرْعِ وَالْعُرْفِ فَإِنَّمَا هُوَ غَلَبَةُ اسْتِعْمَالِ الْلَفْظِ فِي الْمَعْنَى، وَإِرَادَتُهُمَا مَعًا لَا يَصِحُّ إِلَّا بِمُرَاعَاةِ اسْتِعْمَالِ الْمُشْتَرَكِ فِي مَعْنِيَّتِهِ، فَكَانَ إِفْرَادُ كُلٍّ مِنْهُمَا بِالتَّعْرِيفِ أَوَّلَى. وَقَدْ كَانَ الْآمِدِي عَرَّفَ أَوَّلًا كُلًّا مِنْهُمَا عَلَى حِدَةٍ<sup>4</sup>

وَيُجَابُ بِأَنَّ أَوَّلَ مُسْتَعْمِلٍ مِنْ أَهْلِ الْعُرْفِ الشَّرْعِيِّ أَوْ غَيْرِهِمْ، قَدْ جَعَلَ الْلَفْظَ دَلِيلًا عَلَى الْمَعْنَى، ثُمَّ تَرَادَفَ ذَلِكَ فَكَانَ وَضْعًا مِنْ جَمِيعِهِمْ، وَهُوَ بَعْضُ مَا قِيلَ فِي وَضْعِ اللُّغَاتِ كَمَا مَرَّ، وَإِنْ قُلْنَا: فِي الشَّرْعِيَّةِ أَنَّهَا بَوْضِعُ الشَّارِعِ نَفْسِهِ، لَا بِعُرْفِ الْفُقَهَاءِ فَأَوْضَحَ.

412      الثَّانِي، أَنَّ التَّعْرِيفَ فَاسِدَ الطَّرِيقِ بِدُخُولِ الْأَعْلَامِ، وَلَيْسَتْ حَقِيقَةً / كَمَا أَنَّهَا لَيْسَتْ مَجَازًا.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: تقرير.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: فقال.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: هو.

<sup>4</sup> - انظر الإحكام/1: 27.



وَأَجِيبَ: بِحَمْلِ هَذَا عَلَى أَعْلَامٍ صَدَرَتْ مِنْ لَا يُعْتَبَرُ وَضْعُهُ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ،  
أَمَّا الصَّادِرَةُ مِنْ يُعْتَبَرُ وَضْعُهُ فَهِيَ حَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ، بِمَعْنَى أَنَّهَا تَكُونُ حَقِيقَةً وَتَكُونُ  
مَجَازًا كَغَيْرِهَا.

قُلْتُ: وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ، لَأَنَّ مُصَحِّحَ الْمَجَازِ اعْتَبَارُ الْعَلَاقَةِ وَلَا عِلَاقَةٍ فِي الْعِلْمِ.  
وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الْعِلْمَ فِي أَوَّلِ مُسَمًّى بِهِ، مُسْتَعْمَلٌ فِيْمَا وَضَعَ لَهُ ابْتِدَاءً فَكَيْفَ<sup>1</sup> حَقِيقَةً،  
وَلَيْسَ بِظَاهِرٍ، لَأَنَّ الْعِلْمَ لَوْ وَضِعَ لِشَيْءٍ بَعِيْنَهُ، لَكَانَ اسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِهِ مُحْتَاجًا إِلَى  
مُصَحِّحٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْأَعْلَامَ مِنْ قَبِيلِ الْمَوْضُوعِ بِالنُّوعِ، فَالْبَحْثُ فِيْمَا دَاخِلٌ فِي  
الْإِشْكَالِ.

الثَّالِثُ، وَهُوَ أَقْوَاهَا، وَبَيَانُهُ: أَنَّ الْوَضْعَ إِنْ أُريدَ بِهِ الشَّخْصَ خَرَجَ كَثِيرٌ مِنَ  
الْحَقَائِقِ، وَهُوَ مَجْمُوعٌ مَا يَدُلُّ بِمَهِيئَتِهِ دُونَ مَادَّتِهِ، وَذَلِكَ كَالْمُتَنَّى وَالْمَجْمُوعِ وَالْمُنْسُوبِ  
وَالْمُصَغَّرِ وَالْمُرَكَّبَاتِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْأَفْعَالِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا وَضَعَهُ نَوْعِي.  
وَإِنْ أُريدَ بِهِ مَا هُوَ أَعْمٌ مِنَ الشَّخْصِي وَالنُّوعِي دَخَلَ الْمَجَازُ فِي التَّعْرِيفِ، لِأَنَّهُ  
مَوْضُوعٌ بِالنُّوعِ، وَهَذَا الْإِشْكَالُ نَبَّهَ عَلَيْهِ السَّعْدُ فِي الْحَوَاشِي<sup>2</sup> وَأَحَالَ جَوَابَهُ عَلَى<sup>3</sup>  
شَرْحِهِ لِلتَّنْقِيحِ فِي فِصْلِ حُكْمِ الْعَامِّ فَتَطْلُبُهُ إِنْ شِئْتَ.

{الْوَضْعُ الشَّخْصِي فِي غَيْرِ الْعِلْمِ عَلَى ضَرْبَيْنِ}

وَيَنْقَدِحُ لِي فِي الْجَوَابِ أَنْ يُقَالَ: الْمُرَادُ الْوَضْعُ الشَّخْصِي، وَنَعْنِي بِالشَّخْصِي مَا  
عُنِيَ فِيهِ اللَّفْظُ بِإِزَاءِ الْمَعْنَى عِنْدَ الْوَاضِعِ، وَذَلِكَ فِي غَيْرِ الْعِلْمِ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: فيكون.

<sup>2</sup> - انظر حاشية سعد الدين التفتازاني على شرح العضد للمختصر/1: 140.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: في.

أحدهما، أَنْ يُجْعَلَ اللَّفْظُ بِإِزَاءِ مَعْنَى كُلِّي يَنْطَبِقُ عَلَى أَفْرَادِهِ، كَوَضْعِ الشَّجَرِ  
وَالْحَجَرِ وَالْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَالْمَوْضُوعُ لَهُ فِي هَذَا وَإِنْ كَانَ نَوْعاً أَوْ جِنْساً  
شَخْصِيّاً بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ مِنَ الْمَفْهُومَاتِ، وَالْإِسْمُ مُنْطَلِقٌ فِيهِ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ حَقِيقَةً كَمَا مَرَّ،  
لَأَنَّ الْوَضْعَ لِلْمَاهِيَةِ الْكُلِّيَّةِ هُوَ الْوَضْعُ لِكُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فَرْدٌ، فَيَصْدُقُ  
فِي كُلِّ مِنْهَا أَنَّ اللَّفْظَ <مِنْهَا><sup>1</sup> مُسْتَعْمَلٌ فِيَمَا وَضِعَ لَهُ أَوَّلاً.

الضَّرْبُ الثَّانِي، أَنْ يَقَعَ اللَّفْظُ بِإِزَاءِ شَيْءٍ مِنَ الْأَفْرَادِ، وَلَا يُعْلَمُ بِالِاسْتِقْرَاءِ أَنْ  
لَيْسَ الْمُرَادُ خُصُوصَ ذَلِكَ الْفَرْدِ الْوَاقِعِ أَوْ الْأَفْرَادِ، بَلْ هِيَ وَمَا يُمَازِلُهَا مِنْ كُلِّ مَا  
يَتَجَدَّدُ، فَهَذَا أَيْضاً مُلْتَحَقٌ بِالضَّرْبِ الْأَوَّلِ فِي عُمُومِ الْوَضْعِ لِكُلِّ فَرْدٍ، حَتَّى يَصْدُقَ فِي  
كُلِّ فَرْدٍ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لَهُ ابْتِدَاءً.

وَمِنْ هَذَا النَّوعِ: الْمُرَكَّبُ وَالْمُتَنَّى وَالْمَجْمُوعُ وَنَحْوُهَا، فَلَفْظُ الْمُرَكَّبِ مَثلاً عَلَى أَفْرَادِ  
الْمُرَكَّبَاتِ الَّتِي لَا تَنْحَصِرُ، كَلَفْظِ الشَّجَرِ عَلَى الْأَشْجَارِ، وَكَذَا لَفْظُ الْمُتَنَّى عَلَى كُلِّ مُتَنَّى،  
وَلَفْظِ الْجَمْعِ عَلَى كُلِّ جَمْعٍ، وَبِهَذَا الْوَجْهَ اسْتَفْنَى فِيهَا عَنِ الْقِيَاسِ كَمَا مَرَّ تَقْرِيرُهُ فِي  
ثُبُوتِ اللَّغَةِ بِالْقِيَاسِ. وَالْمُرَكَّبُ مَثلاً هُنَا أَيْضاً، وَإِنْ انْطَبَقَ عَلَى جُزْئِيَّاتٍ كَثِيرَةٍ، فَهُوَ  
413 جَزْئِيٌّ بِالإِضَافَةِ إِلَى / غَيْرِهِ مِنَ الْمَفْهُومَاتِ، فَالْوَضْعُ بِاعْتِبَارِهِ شَخْصِيٌّ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْوَاضِعُ اعْتَبَرُ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ أَيْضاً مَعْنَى كُلِّيّاً يَقَعُ<sup>2</sup>  
بِإِزَائِهِ يَنْطَبِقُ عَلَى أَفْرَادِهِ، فَيَكُونُ مِنَ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ بَلَا فَرْقٍ أَصلاً، غَايَةُ الْأَمْرِ أَنْ  
الْمَعْنَى الْكُلِّيَّةُ قَدْ يَكُونُ مَاهِيَةً حَقِيقِيَّةً، وَقَدْ يَكُونُ اعْتِبَارِيّاً. وَأَمَّا الْوَضْعُ النَّوْعِيُّ الْمَذْكُورُ  
فِي الْمَجَازِ فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، إِذْ لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ الْعُمُومُ الْاسْتِقْرَائِي.

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة أ: بضع.

{أقسام الحقيقة: اللغوية والشرعية والعرفية والعرفية عامة وخاصة}

الرابع: قسم المصنف كغيره الحقيقة من حيث هي ثلاثة أقسام: لغوية، وشرعية، وعرفية. ثم العرفية تنقسم إلى عامة وخاصة. فصارت أربعة أقسام. ووجه الانقسام أن الحقيقة مقيّدة بالوضع لا محالة، والوضع لا بد له من واضع.

فإن كان الواضع صاحب اللغة، سواء قلنا بتوقيف أو باصطلاح أو متركب، فهي لغوية نسبة إلى اللغة، فردت الواو التي هي لام الكلمة في النسب كما ترد في أب وأخ، فتقول أبوي وأخوي.

وإن كان صاحب الشرع فهي شرعية، إلا أن للناس في ذلك اختلافاً. فقول: الحقائق الشرعية كالصلاة والزكاة مثلاً، هي بوضع الشارع وهو قول الجمهور. وقيل: هي عرفية للفقهاء.

فإن قيل على ما جرى المصنف؟

قلنا: يحتمل أن يكون على الأول وهو الظاهر، وتكون على القول الثاني عرفية داخلية في معنى العرفية، ويلزم قائلها إسقاط الشرعية. ويصح أن يكون جارياً على الثاني أيضاً، لأن كونها عرفية <لا يدافع كونها شرعية><sup>1</sup>، إذ العرف عرف أهل الشرع، ولا يلزم من قال به إسقاط الشرعية، والمراد بالعرفية المقابلة <عرف><sup>2</sup> غيرهم، وإن كان صاحب العرف فهي عرفية كما قلنا.

<sup>1</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة ب.

وَالْعُرْفُ فِي اللُّغَةِ ضِدُّ الْمُنْكَرِ، وَاسْتُعْمِلَ فِي الْأَمْرِ الْجَارِي بَيْنَ النَّاسِ، لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُمْ، فَيُقْبَلُ وَلَا يُنْكَرُ، ثُمَّ إِنَّ لَمْ يَتَعَيَّنْ نَاقِلُهُ وَوَضِيعُهُ فَهُوَ عُرْفٌ عَامٌّ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ عَامًّا فِي جَمِيعِ النَّاسِ، بَلْ أَنْ يَكُونَ لَا يُعْرَفُ أَصْلُهُ، وَلِذَلِكَ الدَّابَّةُ هِيَ فِي اللُّغَةِ اسْمٌ لِكُلِّ مَا يَدْبُ عَلَى الْأَرْضِ، فَتَقَلَّتْ إِلَى ذَاتِ الْأَرْبَعِ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ، وَلِذَاتِ الْحَافِرِ عِنْدَ بَعْضٍ، وَلِلْحِمَارِ عِنْدَ بَعْضٍ. وَهِيَ فِي الثَّلَاثَةِ عُرْفِيَّةٌ عَامَّةٌ.

وَإِنْ تَعَيَّنَ النَّاقِلُ فَعُرْفٌ خَاصٌّ، كَالنَّقْضِ وَالْكَسْرِ فِي عُرْفِ الْأَصُولِيِّينَ، وَالْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ فِي عُرْفِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ فِي عُرْفِ النُّحَوِيِّينَ<sup>1</sup>، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ. فَإِنَّ كُلَّ فَنٍّ أَرْبَابُهُ مَعْرُوفُونَ وَوَضْعُهُ مَخْصُوصٌ.

[وَيُقَالُ]<sup>2</sup> لِهَذِهِ الْأَخِيرَةِ اصْطِلَاحِيَّةٌ لِرُجُوعِهَا إِلَى الْإِصْطِلَاحِ وَهُوَ الْإِتِّفَاقُ. وَيَتَحَصَّلُ بِصُورَتَيْنِ: الْأُولَى، أَنْ يَجْتَمِعَ أَهْلُ فَنٍّ، أَوْ أَهْلُ صِنَاعَةٍ، أَوْ أَهْلُ حِرْفَةٍ عَلَى لَفْظٍ، فَيُطْلِقُوهُ عَلَى مَعْنَى وَهُوَ عَزِيزُ الْوُجُودِ. الثَّانِيَّةُ، أَنْ يُطْلِقَهُ وَاحِدٌ فَيُطْلِقَهُ آخَرٌ إِمَّا اتِّبَاعاً لَهُ، وَإِمَّا اتِّفَاقاً عَلَى تَوَارُدِ الْخَوَاطِرِ، ثُمَّ آخَرٌ وَهَكَذَا حَتَّى يَشْتَهَرَ، فَيُقَالُ: اتَّفَقُوا عَلَيْهِ بِهَذَا الْوَجْهِ وَهُوَ الْغَالِبُ، / وَهَكَذَا هُوَ فِي الْعُرْفِ الْعَامِّ<sup>3</sup>، غَيْرَ أَنَّ الْفَنَّ مَثَلًا لَمَّا كَانَ مَرْجِعُهُ إِلَى وَاضِعِهِ وَمَنْ تَبِعَهُ مِنْ أَشْيَاعِهِ، وَهُمْ مَعْرُوفُونَ كَانَ خَاصًّا، فَافْهَمَ.

<sup>1</sup> - انظر نهاية الوصول في دراية الأصول/1: 40.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة أ: التام.

## {فِي وَجْهِ تَقْدِيمِ الْمُصَنَّفِ الْحَقِيقَةِ اللُّغَوِيَةِ فِي التَّقْسِيمِ}

الخامس: قَدَّمَ الْمُصَنَّفُ <فِي التَّقْسِيمِ><sup>1</sup> ذِكْرَ اللُّغَوِيَةِ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ، وَثَنَّى بِالْعُرْفِيَةِ لِمُشَارَكَتِهَا لَهَا فِي الْوُقُوعِ الْمَذْكُورِ، لِيَتَأْتِيَ لَهُ الْاِخْتِصَارُ، وَلِأَنَّهَا بِاللُّغَوِيَةِ كَمَا لَا يَخْفَى، وَإِلَّا فَالشَّرْعِيَّةُ أَحَقُّ بِالتَّقْدِيمِ عَنِ الْعُرْفِيَّةِ لِشَرَفِهَا وَتَقَدُّمِهَا فِي الْجُمْلَةِ، وَعَظَفَ بِالْوَاوِ لِأَنَّهَا أَحْسَنُ فِي التَّقْسِيمِ، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ<sup>2</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

## {الْبَحْثُ فِي إِمْكَانِ الْحَقِيقَةِ وَوُقُوعِهَا}

السادس: الْبَحْثُ عَنِ الْحَقِيقَةِ فِي مَطْلَبَيْنِ: الْأَوَّلُ الْإِمْكَانُ، وَالثَّانِي الْوُقُوعُ. وَقَدْ جَزَمَ الْمُصَنَّفُ بِوُقُوعِ اللُّغَوِيَّةِ وَالْعُرْفِيَّةِ، وَذَلِكَ مُقْتَضٍ إِمْكَانَهُمَا<sup>3</sup> جَزْماً، لِأَنَّ الْوُقُوعَ فَرَعُ الْإِمْكَانِ وَكَأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِمَا.

قَالَ وَلِيُّ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ<sup>4</sup>: «وَهُوَ مُسَلَّمٌ فِي اللُّغَوِيَّةِ وَالْعُرْفِيَّةِ الْخَاصَّةِ، وَأَمَّا الْعَامَّةُ فَأَنْكَرَهَا قَوْمٌ كَالشَّرْعِيَّةِ» انْتَهَى.

قُلْتُ: وَلَا زِمُ تَعْلِيلُ إِنْكَارِ الشَّرْعِيَّةِ بِوُجُودِ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى الْمَانِعَةِ مِنَ النُّقْلِ، إِنْكَارُ إِمْكَانِ كُلِّ مَنْقُولٍ مِنْ عَامَّةٍ وَخَاصَّةٍ فَضْلاً عَنِ الْوُقُوعِ.

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - انظر شرح التسهيل/3: 202 وما بعدها.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: لمكانهما.

<sup>4</sup> - عبد الرحيم بن الحسين الكردي أبو زرعة ولي الدين العراقي (826/762هـ)، قاضي الديار المصرية. من مصنفاته: "حاشية على الكشاف"، "الغيث الهامع في شرح جمع الجوامع" اختصر فيه تشنيف المسامع للزركشي، وكتاب "فضل الخيل" شذرات الذهب/7: 55. الأعلام/5: 35.

{المذاهبُ المحكيةُ في الحقيقةِ الشرعيةِ}

وَحَكَى فِي الشَّرْعِيَّةِ سِتَّةَ<sup>1</sup> مَذَاهِبَ:

{المذهبُ الأوَّلُ: أَنَّهَا غَيْرُ مُمَكِّنةٍ وَلَا يَصَحُّ وَقُوعُهَا}

أَحَدُهَا، أَنَّهَا غَيْرُ مُمَكِّنةٍ<sup>2</sup>، بِمَعْنَى أَنَّهَا لَمْ تُوجَدْ وَلَا يَصَحُّ وَقُوعُهَا، وَهَذَا خِلَافَ مَا وَقَعَ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ<sup>3</sup> وَالْأَمْدِيِّ<sup>4</sup> مِنْ حِكَايَةِ الْإِتِّفَاقِ عَلَى إِمْكَانِهَا<sup>5</sup>، وَكَأَنَّهُمَا لَمْ يَعْتَدَا بِهَذَا الْقَوْلِ لِضَعْفِهِ وَشُدُودِهِ.

وَقَدْ وَجَّهَ بِأَنَّهُ مُبْنِي عَلَى اعْتِبَارِ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، وَذَلِكَ يَمْتَنِعُ نَقْلُهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَهُوَ رَأْيُ ضَعِيفٍ كَمَا مَرَّ، وَمَعَ ذَلِكَ إِنَّمَا يَتَّجِعُ عَلَى أَنَّهَا مَنْقُولَةٌ، وَإِنَّمَا عَلَى أَنَّهَا مُبْتَكِرَةٌ فَلَا، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ الْإِشْتِرَاكُ رَأْسًا. وَتَقَدَّمَ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ رُوِيَ هَذَا لَمُنِعَتِ الْعُرْفِيَّةُ أَيْضًا، لِأَنَّهَا مَنْقُولَةٌ.

{المذهبُ الثَّانِي: إِنْكَارُ وَقُوعِهَا مُطْلَقًا}

ثَانِيهَا، أَنَّهَا لَمْ تَقَعْ، وَهُوَ رَأْيُ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ وَابْنِ الْقَشِيرِيِّ. وَالْمُرَادُ أَنَّهَا لَمْ تَقَعْ مُطْلَقًا لَا فَرَعِيَّةً وَلَا دِينِيَّةً بِدَلِيلِ مَا بَعْدَهُ، وَلِأَنَّ مَنَعَ الْفَرَعِيَّةِ يَقْتَضِي مَنَعَ الْأَصْلِيَّةَ بِالْحَدِّ، إِذَا احْتَجَّ الْقَاضِي بِوَجْهَيْنِ:

<sup>1</sup> - وَرِدَتْ فِي نَسْخَةِ أ: ثَلَاثَةٌ.

<sup>2</sup> - انْظُرِ الْكَاشِفَ عَنِ الْمَحْصُولِ: 93، الْمُعْتَمَدُ/1: 18، نَهَايَةُ السُّوْلِ/1: 252 وَالْبَحْرُ الْخِيطُ/2: 159.

<sup>3</sup> - انْظُرِ الْمَحْصُولُ/1: 119.

<sup>4</sup> - انْظُرِ الْإِحْكَامُ/1: 35.

<sup>5</sup> - قَالَ الْهِنْدِيُّ: «اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي وَقُوعِهَا لَا فِي إِمْكَانِهَا، لِإِنْ ذَلِكَ مِمَّا لَا نِزَاعَ لِأَحَدٍ فِيهِ». انْظُرِ نَهَايَةَ الْوَصُولِ/1: 41.

<sup>6</sup> - انْظُرِ التَّقْرِيبُ/1 387 وَمَا بَعْدَهَا.



الأول، أَنَّ نَحْوَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَغَيْرَهُمَا<sup>1</sup> لَوْ كَانَتْ يَوْضَعُ الشَّارِعِ لَكَانَتْ غَيْرَ عُرْفِيَّةٍ. وَبَيَانُ الْمُلَازِمَةِ أَنَّ الْعَرَبَ حِينَئِذٍ لَمْ يَضَعُوهَا، وَالتَّالِي بَاطِلٌ.

وَبَيَانُهُ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ غَيْرَ عُرْفِيَّةٍ وَقَدْ اشْتَمَلَ عَلَيْهَا الْقُرْآنُ الْعَظِيمُ، لَكَانَ الْقُرْآنُ غَيْرَ عَرَبِيٍّ وَالتَّالِي بَاطِلٌ. وَبَيَانُ الْمُلَازِمَةِ أَنَّ مَا بَعْضُهُ عَرَبِيٌّ وَبَعْضُهُ غَيْرُ عَرَبِيٍّ لَا يَكُونُ بِجُمْلَتِهِ عَرَبِيًّا، وَبَيَانُ بُطْلَانِ التَّالِي النَّصُوصُ الْوَارِدَةُ فِي كَوْنِ الْقُرْآنِ عَرَبِيًّا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾<sup>2</sup>، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾<sup>3</sup> وَغَيْرَ ذَلِكَ.

الثَّانِي، إِنَّ هَذِهِ الْأَلْفَافَ لَوْ كَانَتْ لِمَعَانٍ غَيْرَ مَا وُضِعَتْ لَهُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، لَمَا صَحَّ الْخِطَابُ بِهَا وَالتَّكْلِيفُ بِمُقْتَضِيَاتِهَا، إِلَّا بِتَوْقِيفٍ عَلَى نَقْلِهَا مِنَ الشَّارِعِ وَتَفْهِيمٍ لِلْمُرَادِ مِنْهَا. وَبَيَانُ الْمُلَازِمَةِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْفَهْمُ كَانَ<sup>4</sup> تَكْلِيفٌ بِمَا لَا يُطَاقُ.

415 وَبَيَانُ بُطْلَانِ التَّالِي أَنَّ التَّوْقِيفَ لَا يَثْبُتُ بِالْأَحَادِ لِعَدَمِ / قِيَامِ الْحُجَّةِ بِهَا، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ بِالتَّوَاتُرِ، وَالْفَرَضُ أَنَّ لَا تَوَاتُرَ.

{رُدُودُ الْفَخْرِ الرَّازِي عَلَى أَدَلَّةِ الْقَائِلِينَ بِهَذَا الْمَذْهَبِ}

وَأُورِدَ الْفَخْرُ فِي الْمَحْصُولِ<sup>5</sup> عَلَى الدَّلِيلِ الْأَوَّلِ مِنْ قِبَلِ الْخُصُومِ، «أَنَّهُ فَاسِدُ الْوَضْعِ، لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ لَا تَكُونَ هَذِهِ الْأَلْفَافُ مُسْتَعْمَلَةً فِي عَيْنِ مَا كَانَتْ الْعَرَبُ

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: ونحوهما.

<sup>2</sup> - يوسف: 2.

<sup>3</sup> - الشعراء: 195.

<sup>4</sup> - وردت في نسخة ب: لأن.

<sup>5</sup> - انظر المحصول/1: 120.

تُسْتَعْمَلُهَا فِيهِ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ بِالِاتِّفَاقِ. فَمَا أُنْتَجَهُ الدَّلِيلُ لَيْسَ بِمُرَادٍ، وَمَا هُوَ الْمُرَادُ لَا يُنْتَجَهُ.

سَلَّمْنَا عَدَمَ فَسَادِ الْوَضْعِ، لَكِنِ الْمُلَازِمَةُ مَمْنُوعَةٌ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ وَإِنْ لَمْ تَدُلْ عَلَى مَعَانِيهَا عِنْدَ الْعَرَبِ، فَهِيَ الْأَفَاطُ مِنْ أَوْضَاعِ الْعَرَبِ فَهِيَ عَرَبِيَّةٌ.

سَلَّمْنَا أَنَّهَا إِذَا لَمْ تَدُلْ عَلَى تِلْكَ الْمَعَانِي لَا تَكُونُ عَرَبِيَّةً، فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْقُرْآنَ إِذَا اشْتَمَلَ عَلَيْهَا لَا يَكُونُ عَرَبِيًّا، فَإِنَّهَا قَلِيلَةٌ جِدًّا، وَالثُّورُ الْأَسْوَدُ وَإِنْ وُجِدَتْ فِيهِ شَعْرَاتٌ بَيْضٌ فَهُوَ أَسْوَدٌ، وَالشَّعْرُ الْفَارِسِيُّ وَإِنْ وُجِدَتْ فِيهِ كَلِمَاتٌ عَرَبِيَّةٌ فَهُوَ فَارِسِيٌّ.

سَلَّمْنَا ذَلِكَ، لَكِنِ لَمْ <لَا><sup>1</sup> يَجُوزُ خُرُوجُ بَعْضِ الْقُرْآنِ عَنْ كَوْنِهِ عَرَبِيًّا؟  
وَالْآيَاتُ لَا تَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْقُرْآنِ بِكُلِّيَّتِهِ عَرَبِيًّا، فَإِنَّ الْقُرْآنَ يُقَالُ بِالِاشْتِرَاكِ عَلَى كُلِّهِ، وَعَلَى كُلِّ بَعْضٍ مِنْهُ لِأَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا فَإِنَّهُ لَوْ حَلَفَ [أَنَّهُ]<sup>2</sup> لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَقَرَأَ آيَةً مِنْهُ حَنْثٌ.  
وَلِأَنَّ الْقُرْآنَ مِنَ الْقُرْءِ وَهُوَ الْجَمْعُ. فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُسَمَّى كُلُّ مَجْمُوعٍ قُرْآنًا، خُولِفَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْكِتَابِ، فَيَتَمَسَّكُ [بِهِ]<sup>3</sup> فِيهِ كُلًّا وَجُزْءًا.

وَلِصِحَّةِ أَنْ يُقَالَ: هَذَا كُلُّ الْقُرْآنِ وَهَذَا بَعْضُ الْقُرْآنِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْقُرْآنُ إِلَّا اسْمًا لِلْكَلِّ لَكَانَ الْأَوَّلُ تَكَرُّرًا، وَالثَّانِي نَقْضًا.

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>3</sup> - سقطت من نسخة أ.

وَلَأَنَّ قَوْلَهُ فِي سُورَةِ يُوسُفَ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ الْمُرَادُ بِهِ تِلْكَ السُّورَةُ، وَهِيَ بَعْضُ.

سَلَّمْنَا أَنَّ مَا ذُكِرَ مِنَ الدَّلِيلِ يَقْتَضِي كَوْنَ الْقُرْآنِ كُلِّهِ عَرَبِيًّا، لَكِنَّهُ مُعَارِضٌ بِمَا يَقْتَضِي أَنَّ بَعْضَهُ غَيْرُ عَرَبِيٍّ، فَإِنَّ الْحُرُوفَ الْمَذْكُورَةَ فِي أَوَائِلِ السُّورِ لَيْسَتْ عَرَبِيَّةً، وَالْمَشْكَاةُ مِنْ لُغَةِ الْحَبِشَةِ، وَالْأَسْتَبْرَقُ وَالسَّجِيلُ فَارِسِيَّانِ، وَالْقُسْطَاسُ رُومِيَّةٌ. سَلَّمْنَا أَنَّ مَا ذُكِرْتُمُوهُ يَدُلُّ عَلَى مَطْلُوبِكُمْ، لَكِنَّهُ مُعَارِضٌ بِأَدْلَةٍ أُخْرَى إجمالاً وَتفصيلاً.

أَمَّا أَوَّلًا، فَلَأَنَّهُ قَدْ وَقَعَتْ فِي الشَّرْعِ مَعَانٍ لَمْ تَكُنْ مَعْقُولَةً لِلْعَرَبِ، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَضَعُوا لَهَا وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَهَا، فَلَا بُدَّ مِنْ وَضْعِ أَسْمَاءٍ لَهَا كَالْوَلَدِ الْحَاثِثِ، وَالْأَدَاةِ الْحَاثِثَةِ.

{نَمَازِجُ مِنَ الْأَلْفَافِ الدَّالَّةِ عَلَى غَيْرِ مَا وَضِعَتْ لَهُ فِي اللُّغَةِ}  
وَأَمَّا ثَانِيًا، فَبَيَانُ كُلِّ لَفْظٍ وَأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى غَيْرِ مَا وَضِعَ لَهُ فِي اللُّغَةِ.

{الْإِيْمَانُ فِي اللُّغَةِ وَالشَّرْعِ}  
أَمَّا الْإِيْمَانُ: فَإِنَّهُ فِي اللُّغَةِ التَّصْدِيقُ، وَفِي الشَّرْعِ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ فِعْلِ الْوَاجِبَاتِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ ثَمَانِيَّةٌ أَوْجَهٌ:

أَوَّلُهَا، أَنَّ فِعْلَ الْوَاجِبَاتِ هُوَ الدِّينُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾<sup>1</sup> وَالْإِشَارَةُ إِلَى كُلِّ مَا مَرَّ فَيَكُونُ هُوَ الدِّينُ.

<sup>1</sup> - البينة: 5 ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حَقَّاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾.

وَالَّذِينَ هُوَ الْإِسْلَامُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الطِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾<sup>1</sup>،  
وَالْإِسْلَامُ هُوَ الْإِيمَانُ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ غَيْرَهُ لَمَا كَانَ مَقْبُولاً، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ  
غَيْرَ الْإِسْلَامِ طَرِيقاً فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ﴾<sup>2</sup> الْآيَةُ. وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ  
فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>3</sup> الخ، فَاسْتَقْنَى الْمُسْلِمُ مِنَ الْمُؤْمِنِ فَهُوَ هُوَ، فَثَبِتَ / أَنَّ فِعْلَ  
416 الْوَاجِبَاتِ هُوَ الْإِيمَانُ.

ثَانِيهَا، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ إِيمَانَكُمْ﴾<sup>4</sup> أَيِ أَعْمَالِكُمْ  
وَقِيلَ صَلَاتِكُمْ.

ثَالِثُهَا، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾<sup>5</sup> وَفِي  
آخِرِهَا أَمْرُ الرَّسُولِ ﷺ بِالِاسْتِغْفَارِ لَهُمْ، وَالْفَاسِقُ لَا يَسْتَغْفِرُ لَهُ الرَّسُولُ حَالَ كَوْنِهِ  
فَاسِقاً بَلْ يَلْعَنُهُ وَيَذْمُهُ، فَهُوَ غَيْرُ مُؤْمِنٍ.

رَابِعُهَا، أَنَّ قَاطِعَ الطَّرِيقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُخْزَى، وَالْمُؤْمِنُ لَا يُخْزَى، فَقَاطِعُ الطَّرِيقِ  
غَيْرُ مُؤْمِنٍ.

<sup>1</sup> - آل عمران: 19.

<sup>2</sup> - آل عمران: 85.

<sup>3</sup> - الذاريات: 35.

<sup>4</sup> - البقرة: 143.

<sup>5</sup> - النور: 62. ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا  
حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ  
فَإِذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

وَبَيَانُ الْأُولَى أَنَّهُ يَدْخُلُ النَّارَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى [فِي وَصْفِهِمْ] ﴿وَلَهُمْ فِيهَا الْأَخِرَةُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾<sup>1</sup> وَمَنْ دَخَلَ النَّارَ فَهُوَ مُخْزَى لِقَوْلِهِ تَعَالَى [مُخْبِرًا عَنْهُمْ]: ﴿وَبَلَّغْنَا إِلَيْكَ مَنْ لَطَمَ النَّارَ فَكَأَنَّهُ أَخَذْتُ لَحْيَهُ﴾<sup>3</sup>، وَلَمْ يُكَذِّبْهُمْ فَهُمْ صَادِقُونَ.

وَبَيَانُ الثَّانِيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾<sup>4</sup>

خَامِسُهَا، لَوْ كَانَ الْإِيمَانُ فِي الشَّرْعِ هُوَ التَّصَدِيقُ، لَمَّا وُصِفَ بِهِ الْمَكْلَفُ إِلَّا حَالَةَ الْاشْتِغَالِ بِهِ، لَمَّا مَرَّ فِي الْاشْتِقَاقِ.

سَادِسُهَا، لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَوْصِفَ بِهِ كُلُّ مُصَدِّقٍ بِشَيْءٍ، وَلَوْ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ. سَابِعُهَا، يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَنْ عَلِمَ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَسَجَدَ لِلشَّمْسِ مُؤْمِنًا، وَاللُّوْازِمُ كُلُّهَا بَاطِلَةٌ.

ثَامِنُهَا، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾<sup>5</sup> أَثْبَتَ الْإِيمَانَ مَعَ الشَّرْكِ، وَالتَّصَدِيقَ بِوَحْدَانِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى لَا يُجَامِعُ الشَّرْكَ، فَالْإِيمَانُ غَيْرُ التَّصَدِيقِ.

<sup>1</sup> - تَضْمِينُ لِلآيَاتِ: 114 مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَ33 وَ41 مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ، وَ3 مِنْ سُورَةِ الْحَشْرِ.

<sup>2</sup> - سَاقَطَ مِنْ نَسْخَةٍ أ.

<sup>3</sup> - آلِ عِمَانَ: 192.

<sup>4</sup> - التَّحْرِيمُ: 8.

<sup>5</sup> - يُوسُفُ: 106.

## {الصَّلَاةُ فِي اللُّغَةِ وَالشَّرْعِ}

وَأَمَّا الصَّلَاةُ فَهِيَ فِي اللُّغَةِ: إِمَّا مِنَ الْمُتَابَعَةِ، وَلِذَا يُسَمَّى مَا بَعْدَ السَّابِقِ مُصَلِّيًا، وَإِمَّا مِنَ الدُّعَاءِ، أَوْ لِعَظَمِ الْوَرَكِ، كَمَا قِيلَ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ <لَأَنَّ<sup>1</sup> الْعَادَةَ فِي الصُّفوفِ إِذَا رَكَعُوا أَنْ يَكُونَ رَأْسُ هَذَا عِنْدَ صَلا هَذَا، أَيْ عِنْدَ عَظَمِ وَرَكِهِ.

ثُمَّ هِيَ فِي الشَّرْعِ لَا تُفِيدُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي لِوُجْهِينِ:

الْأَوَّلُ، إِنَّهَا يَخْطُرُ بِالْبَالِ [شَيْءٌ]<sup>2</sup> مِنْهَا عِنْدَ سَمَاعِ لَفْظِهَا، وَمِنْ شَأْنِ الْحَقِيقَةِ الْمُبَادَرَةِ إِلَى الْفَهْمِ.

الثَّانِي، أَنَّ صَلَاةَ الْإِمَامِ وَالْمُفْرِدِ لَا مُتَابَعَةَ فِيهَا، وَإِذَا خَرَجَ مِنَ الدُّعَاءِ إِلَى غَيْرِهِ، لَا يُقَالُ: فَارَقَ صَلَاتَهُ. وَصَلَاةُ الْآخَرِ لَا دُعَاءَ فِيهَا.

## {الزَّكَاةُ فِي اللُّغَةِ وَالشَّرْعِ}

وَأَمَّا الزَّكَاةُ فَهِيَ لُغَةً: الثَّمَاءُ وَالزِّيَادَةُ، وَفِي الشَّرْعِ التَّنْقِيصُ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ.

## {الصَّوْمُ فِي اللُّغَةِ وَالشَّرْعِ}

وَأَمَّا الصَّوْمُ فَإِنَّهُ لُغَةً: مُطْلَقُ الْإِمْسَاكِ، وَفِي الشَّرْعِ إِمْسَاكُ مَخْصُوصٍ، وَلَا يَتَبَادَرُ الذَّهْنُ فِيهِ إِلَى مُطْلَقِ الْإِمْسَاكِ.

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة أ.



{أَجْوِبَةُ الْفَخْرِ الرَّازِي عَنْ أَدَلَّةِ الْخُصُومِ}

ثُمَّ أَجَابَ عَنْهَا:

أَمَّا أَوَّلًا، فَلَأَنَّ<sup>1</sup> الدَّلِيلَ الْمَذْكُورَ يَقْتَضِي كَوْنَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ دَالَّةً عَلَى مَعَانِيهَا الْأُولَى، وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ بَلْ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، بِإِطْلَاقِ اسْمِ الْجُزْءِ عَلَى الْكُلِّ وَالسَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ، وَذَلِكَ مِنْ كَلَامِهِمْ.

فَإِنْ قِيلَ: مِنْ شَرَطِ التَّجَوُّزِ التَّنْصِيصَ عَلَيْهِ وَهُمْ لَنْ يَنْصُوا عَلَيْهِ، إِذْ لَيْسَ مَعْرُوفًا عَنْهُمْ.

قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ شَرْطِيَّةَ ذَلِكَ، سَلَمْنَا وَلَكِنَّهُمْ قَدْ نَصُّوا عَلَى نَوْعِهِ فَيَدْخُلُ.

417 وَأَمَّا ثَانِيًا، فَلَأَنَّ كَوْنَ اللَّفْظَةِ عَرَبِيَّةً / لَيْسَ حُكْمًا لِذَاتِهَا، بَلْ بِاعْتِبَارِ دِلَالَتِهَا عَلَى الْمَعْنَى الْمَوْضُوعَةِ لَهُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ.

وَأَمَّا ثَالِثًا، فَلَأَنَّ الْأَلْفَاظَ الْمُشْتَمِلَ هُوَ عَلَيْهَا، وَإِنْ كَانَتْ قَلِيلَةً تُوجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ الْمَجْمُوعُ عَرَبِيًّا، وَالْقُورُ الْمَفْرُوضُ لَا يُسَلِّمُ كَوْنَ تَسْمِيَةِ مَجْمُوعِهِ أَسْوَدَ بِطَرِيقِ الْحَقِيقَةِ.

وَأَمَّا رَابِعًا، فَإِنَّا نَقُولُ الْقُرْآنَ اسْمًا لِلْمَجْمُوعِ<sup>2</sup> فَقَطْ، بِدَلِيلِ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُنْزَلْ إِلَّا قُرْآنًا وَاحِدًا، وَلَوْ كَانَ لَفِظُ الْقُرْآنِ حَقِيقَةً فِي كُلِّ بَعْضٍ مِنْهُ لَمَا كَانَ وَاحِدًا. وَمَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْأَوْجِهِ الْأَرْبَعَةِ مَعَارِضُ بِمَا يُقَالُ فِي كُلِّ آيَةٍ وَسُورَةٍ: إِنَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ وَإِنَّهُ بَعْضُ الْقُرْآنِ.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة أ: فبان.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: لا مجموع.

وَأَمَّا خَامِسًا، فَإِنَّا لَا نُسَلِّمُ وُجُودَ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ غَيْرَ عَرَبِيٍّ، أَمَّا الْحُرُوفُ  
أَوَائِلُ السُّورِ فَعِنْدَنَا أَنَّهَا أَسْمَاءٌ لِلسُّورِ، وَأَمَّا الْمَشْكَاةُ وَفَحْوُهَا<sup>1</sup> فَلَا مَانِعَ مِنْ كَوْنِهَا  
عَرَبِيَّةً مِنْ بَابِ تَوَافُقِ اللُّغَاتِ.

سَلَّمْنَا أَنَّهَا لَيْسَتْ بِعَرَبِيَّةٍ، لَكِنْ الْعَامُّ إِذَا خُصَّصَ يَبْقَى فِيهَا وَرَاءَهُ حُجَّةٌ.  
وَأَمَّا سَادِسًا، فَلَأَنَّ<sup>2</sup> حَدُوثَ الْمُسَمَّيَاتِ يَكْفِي فِيهِ الْمَجَازُ، وَهُوَ تَخْصِيصُ الْأَلْفَافِ  
بِبَعْضِ مُسَمِّيَاتِهَا.

وَأَمَّا سَابِعًا، فَبِأَنَّ الْأَوَّجَهُ الثَّمَانِيَةَ كُلُّهَا مَمْنُوعَةٌ.

أَمَّا الْأَوَّلُ، فَفِعْلُ الْوَاجِبَاتِ لَيْسَ هُوَ الدِّينُ. وَقَوْلُهُ: ﴿وَكُلِّكَ طِبْنُ الْقِيَمَةِ﴾  
لَا يَصِحُّ رُجُوعُهُ إِلَى مَا تَقْدُمُ لَوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا، أَنَّ ذَلِكَ لَفْظُ الْوَجْدَانِ<sup>3</sup>، فَلَا يُصْرَفُ إِلَى  
الْأُمُورِ الْكَثِيرَةِ. الثَّانِي، أَنَّهُ لَفْظُ الذِّكْرَانِ، فَلَا يُصْرَفُ إِلَى إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، فَلَا بُدَّ أَنْ  
يُضْمَرُوا شَيْئًا نَحْوُ: وَذَلِكَ الَّذِي أَمَرْتُمْ بِهِ بَيْنَ الْقِيَمَةِ. وَحِينَئِذٍ لَيْسَ هَذَا بِأَوَّلٍ مِنْ أَنْ  
تُضْمَرَ نَحْنُ ذَلِكَ الْإِخْلَاصَ، أَوْ ذَلِكَ التَّوَدُّنَ، وَالْإِخْلَاصُ يَدُلُّ عَلَيْهِ ﴿مُخْلِصِينَ﴾.  
وَإِذَا تَقَابَلَ الْاِحْتِمَالَانِ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّرْجِيحِ وَهُوَ هُنَا، لِأَنَّ تَقْدِيرَهُمْ يُوجِبُ تَغْيِيرَ  
اللُّغَةِ، وَإِضْمَارُنَا لَا يُوجِبُ التَّغْيِيرَ فَهُوَ أَوَّلِي.

وَأَمَّا الثَّانِي، فَ﴿إِيمَانُكُمْ﴾ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ هُوَ أَعْمَالُكُمْ أَوْ صَلَاتُكُمْ، بَلْ  
تَصْدِيقُكُمْ بِوُجُوبِ تِلْكَ الصَّلَاةِ، وَهُوَ مَوْضُوعُهُ اللَّغَوِي.

وَأَمَّا الثَّلَاثُ، فَلَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ كَلِمَةَ «إِنَّمَا» لِلْحَصْرِ.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة أ: نحوه.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة أ: فإن.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: الواحدان.

سَلَّمْنَا، وَلَكِنْ عِنْدَنَا آيَاتُ أُخْرَى تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَحَلَّ الْإِيمَانِ هُوَ الْقَلْبُ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى مُغَايَرَتِهِ لِعَمَلِ الْجَوَارِحِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ كَفَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾<sup>1</sup>، ﴿وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾<sup>2</sup>، ﴿يَشْرَحُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾<sup>3</sup>، وَكَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَقُولُ: (يَا مُقَلَّبَ الْقُلُوبِ ثَبَّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ)<sup>4</sup>

وَمِنْهَا الْآيَاتُ الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَاتِ أُمُورٌ مُضَافَةٌ إِلَى الْإِيمَانِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾<sup>5</sup>، ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا﴾<sup>6</sup>، ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَطَعْنَا عَمَلِ الصَّالِحَاتِ﴾<sup>7</sup>

وَمِنْهَا الْآيَاتُ الدَّالَّةُ عَلَى مُجَامَعَةِ الْإِيمَانِ لِلْمَعَاصِي، قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾<sup>8</sup>، ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾<sup>9</sup> وَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ سَائِرِ الْآيَاتِ الَّتِي / تَمَسُّكُوا بِهَا.

418

<sup>1</sup> - المجادلة: 22.

<sup>2</sup> - النحل: 106.

<sup>3</sup> - الأنعام: 125.

<sup>4</sup> - أخرجه الترمذي في كتاب القدر، باب: ما جاء أن القلوب بين أصبعي الرحمن. وأحمد في باقي مسند الأنصار.

<sup>5</sup> - الرعد: 29.

<sup>6</sup> - التغابن: 9.

<sup>7</sup> - طه: 74.

<sup>8</sup> - الأنعام: 82.

<sup>9</sup> - الحجرات: 9.

وَأَمَّا الْخَامِسُ، فَمَا ذَكَرُوهُ لَأَزِمَ لَهُمْ، لِأَنَّهُ قَدْ يُسَمَّى مُؤْمِنًا حَالُ كَوْنِهِ غَيْرَ مُبَاشِرٍ لِأَعْمَالِ الْجَوَارِحِ.

وَأَمَّا السَّادِسُ، فَإِنَّا نَعْرِفُ أَنَّ الْإِيمَانَ فِي عَرَفِ الشَّرْعِ لَيْسَ مُطْلَقَ التَّصَدِيقِ، بَلْ تَصَدِيقٌ خَاصٌّ، وَهُوَ تَصَدِيقُ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي كُلِّ أَمْرٍ دِينِي عُلِمَ بِالضَّرُورَةِ [مَجِيئُهُ بِهِ]<sup>1</sup> وَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنِ السَّابِعِ [وَالثَّامِنِ]<sup>2</sup>

وَأَمَّا اخْتِجَاجُهُمْ بِكَوْنِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ غَيْرَ مُسْتَعْمَلَيْنِ فِي مَوْضُوعَيْهِمَا اللَّغَوِيَيْنِ فَمُسَلَّمٌ، وَلَكِنَّهُمَا مُسْتَعْمَلَانِ فِي أُمُورٍ هِيَ مَجَازَاتٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى تِلْكَ الْمَوْضُوعَاتِ الْأَصْلِيَّةِ، وَهُمْ مَا أَقَامُوا الدَّلَالََةَ عَلَى فَسَادِهِ<sup>3</sup>. انْتَهَى كَلَامُ الْإِمَامِ مُلَخَّصًا.

وَاعْتَرَضَهُ سَيْفُ الدِّينِ الْأَمْدِي بِأَنَّهُ «يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فِي السُّورَةِ هَذَا قُرْآنٌ، وَالْأَصْلُ فِي الْإِطْلَاقِ الْحَقِيقَةُ وَبِالْوُجُوهِ السَّابِقَةِ، وَأَمَّا أَنَّهُ لَمْ يَنْزَلْ إِلَّا قُرْآنٌ وَاحِدٌ، فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمْ يَنْزَلْ غَيْرَ هَذَا الْقُرْآنِ، لِأَنَّ الْمَجْمُوعَ هُوَ الْقُرْآنُ دُونَ بَعْضِهِ.

وَقَوْلُهُمْ فِي السُّورَةِ وَالْآيَةِ «هَذَا بَعْضُ الْقُرْآنِ»، مَعْنَاهُ أَنَّهُ بَعْضُ الْجُمْلَةِ الْمُسَمَّاةِ بِالْقُرْآنِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبَعْضَ لَيْسَ بِقُرْآنٍ حَقِيقَةً، فَإِنَّ جُزْءَ الشَّيْءِ إِذَا شَارَكَ كُلَّهُ فِي مَعْنَاهُ، كَانَ مُشَارِكًا لَهُ فِي اسْمِهِ. وَلِهَذَا يُقَالُ: بَعْضُ اللَّحْمِ لَحْمٌ، وَبَعْضُ الْعَظْمِ [عَظْمٌ]<sup>4</sup>، وَبَعْضُ الْمَاءِ مَاءٌ، لِاشْتِرَاكِ الْكُلِّ وَالْبَعْضِ فِي الْمَعْنَى الْمُسَمَّاةِ بِذَلِكَ الْاسْمِ.

<sup>1</sup> - ساقط من نسخة أ.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>3</sup> - نص منقول بنصرف من كتاب الحصول/1: 120-129.

<sup>4</sup> - سقطت من نسخة أ.

وَأِنَّمَا يَمْتَنِعُ فِيهَا كَانَ الْبَعْضُ فِيهِ غَيْرُ مُشَارِكٍ لِلْكُلِّ فِي الْمَعْنَى، وَلِهَذَا [لَا]<sup>1</sup>  
يُقَالُ بَعْضُ الْعَشْرَةِ عَشْرَةٌ، وَبَعْضُ الْمِائَةِ مِائَةٌ، وَبَعْضُ الرَّغِيفِ رَغِيفٌ، وَبَعْضُ الدَّارِ  
دَارٌ، وَغَيْرُ ذَلِكَ، فَإِذَا لَمْ يُثَبِّتُوا أَنَّهُ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي لَمْ يَلْزَمَ.

وَأِنْ سَلَّمْنَا التُّعَارُضَ فَلَيْسَ النَّفْيُ أَوَّلَى مِنَ الْإِثْبَاتِ وَعَلَى الْمُسْتَدَلِّ التَّرْجِيحُ، وَإِنْ  
سَلَّمْنَا دِلَالَةَ النُّصُوصِ عَلَى كَوْنِ الْقُرْآنِ بِجُمْلَتِهِ عَرَبِيًّا، لَكِنْ بِجِهَةِ الْحَقِيقَةِ أَمْ الْمَجَازِ؟  
الْأَوَّلُ: مَمْنُوعٌ، وَالثَّانِي مُسَلَّمٌ.

وَالْحُرُوفُ إِذَا كَانَتْ أَسْمَاءً لِلشُّوَرِ، فَهِيَ أَعْلَامٌ لَهَا وَلَيْسَتْ لُغَوِيَّةً، فَاشْتَمَلَ  
الْقُرْآنُ عَلَى مَا لَيْسَ مِنْ لُغَةٍ<sup>2</sup> الْعَرَبِ.

وَقَوْلُهُمْ فِي الْعِبَادَاتِ: «سُمِّيَتْ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ مَجَازًا».

قُلْنَا: الْأَصْلُ فِي الْإِطْلَاقِ الْحَقِيقَةُ.

وَقَوْلُهُمْ: «الشَّيْءُ قَدْ يُسَمَّى بِاسْمِ جُزْئِهِ».

قُلْنَا: كُلُّ جُزْءٍ أَوْ بَعْضُ الْأَجْزَاءِ، الْأَوَّلُ مَمْنُوعٌ وَالثَّانِي مُسَلَّمٌ، وَلِهَذَا الْعَشْرَةُ لَا  
تُسَمَّى خَمْسَةً، وَلَا الْكُلُّ جُزْءًا، وَلَيْسَ الْقَوْلُ<sup>3</sup> بِأَنَّ مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ قَبِيلِ الْجَائِزِ أَوَّلَى  
مِنْ غَيْرِهِ.

وَكَذَا قَوْلُهُمْ: «الْوَاجِبُ فِي الزَّكَاةِ سُمِّيَ زَكَاةً بِاسْمِ سَبَبِهِ»، نَقُولُ التَّجَوُّزُ بِاسْمِ  
السَّبَبِ لِلْمُسَبَّبِ جَائِزٌ مُطْلَقًا أَوْ فِي الْبَعْضِ<sup>4</sup> الْأَوَّلُ مَمْنُوعٌ وَالثَّانِي مُسَلَّمٌ، وَلِهَذَا لَا يَصَحُّ

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة أ: بلغة.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: القرآن.

<sup>4</sup> - ورد في نسخة أ: أم في بعض.

تَسْمِيَةِ الصَّيْدِ شَبَكَةً وَإِنْ كَانَ نَصَبَهَا سَبَباً فِيهِ، وَلَا يُسَمَّى الابْنُ أَبَا وَلَا الْعَالِمُ إِلَهاً إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَحِينَئِذٍ فَلَيْسَ الْقَوْلُ بِأَنَّ مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ قَبِيلِ الْجَائِزِ أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهِ»<sup>1</sup> انْتَهَى الْغَرَضُ مِنْهُ. وَفِي كُلِّ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ مَا يُنْتَقَدُ وَالِاشْتِغَالُ بِهِ يُطِيلُ.

419 / وَأَجَابَ الْآمِدِي عَنِ الدَّلِيلِ الثَّانِي مِنْ دَلِيلِ الْقَاضِي «بِأَنَّ الْبِنَاءَ عَلَى تَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ فَاسِدٌ، عَلَى مَا عُرِفَ مِنْ أَصُولِ أَصْحَابِنَا الْقَائِلِينَ بِخِلَافِهِ»<sup>2</sup> فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. وَبِتَقْدِيرِ امْتِنَاعِ التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يُطَاقُ، إِنَّمَا يَكُونُ هَذَا مِنْهُ لَوْ كَلَّفَهُمْ بِفَهْمِهَا قَبْلَ تَفْهِيمِهِمْ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

قَوْلُهُ: «التَّفْهِيمُ إِنَّمَا يَكُونُ بِالنُّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ» لَا يُسَلِّمُ، وَمَا الْمَانِعُ أَنْ يَكُونَ تَفْهِيمُهُمْ بِالتَّكْرِيرِ وَالْقَرَائِنِ الْمُتَضَافِرَةِ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ، كَمَا يَفْعَلُ الْوَالِدَانِ بِالْوَلَدِ الصَّغِيرِ، وَالْأُخْرَسُ بِتَغْرِيفِهِ لِمَا فِي ضَمِيرِهِ لِغَيْرِهِ بِالِإِشَارَةِ»<sup>3</sup>. انْتَهَى.

قُلْتُ: وَمَا رُدُّ بِهِ عَلَى الْقَاضِي فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ سَهْوٌ، لِأَنَّ الْقَاضِي لَمْ يُورِدْ<sup>4</sup> تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ لِلَامْتِنَاعِ حَتَّى يُقَالَ لَهُ إِنَّهُ جَائِزٌ، بَلْ لِعَدَمِ الْوُقُوعِ، فَإِنَّهُ يَقُولُ بِلَا وَقُوعِ الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ لَا بِامْتِنَاعِهِ، وَلَا شَكٌّ أَنَّ عَدَمَ وَقُوعِ تَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ مُسَلِّمٌ عِنْدَ الْجَمِيعِ، فَالْعُمْدَةُ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي. وَلِلَّهِ دَرُّ الْإِمَامِ ابْنِ الْحَاجِبِ حَيْثُ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يُعْرَجْ عَلَى الْأَوَّلِ.

<sup>1</sup> - نص منقول من الإحكام بتصرف/1: 36-41.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: بخلاف.

<sup>3</sup> - نص منقول من الإحكام بتصرف/1: 35-36.

<sup>4</sup> - وردت في نسخة ب: يرد.



وَمَعَ ذَلِكَ فِي تَقْرِيرِ الثَّانِي أَيْضاً عِنْدِي فَسَادٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ مُرَادِ الْقَاضِي<sup>1</sup> هُوَ: أَنَّ الشَّارِعَ لَوْ نَقَلَ الْأَلْفَافَ إِلَى مَعَانٍ أُخْرَى، لَوَقَفَ النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ يُفَسِّرُهَا لَهُمْ، وَلَوْ وَقَعَ ذَلِكَ لَنُقِلَ إِلَيْنَا، وَلَا يَثْبُتُ النُّقْلُ إِلَّا بِالتَّوَاتُرِ، إِذْ لَا حُجَّةَ فِي الْآحَادِ وَلَا تَوَاتُرٍ. وَهُمْ يُجِيبُونَ بَأَنَّا لَا نَشْتَرِطُ التَّوَاتُرَ لِحُصُولِ ذَلِكَ بِالْقَرَائِنِ وَالتَّكْرِيرِ. فَنَقُولُ: الَّذِي يَحْصُلُ بِالْقَرَائِنِ هُوَ التَّفْهِيمُ مِنَ الشَّارِعِ، وَالَّذِي يَحْصُلُ بِالتَّوَاتُرِ هُوَ وَصُولُ<sup>2</sup> ذَلِكَ إِلَيْنَا لِتَقُومَ بِهِ الْحُجَّةُ، فَأَيْنَ هَذَا مِنْ هَذَا؟

فَالصَّوَابُ أَنَّ يُقَالَ فِي الرَّدِّ عَلَى الْقَاضِي، أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ التَّفْهِيمَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالتَّصْرِيحِ بَلْ يَكُونُ بِالْقَرَائِنِ، وَقَدْ حَصَلَ ذَلِكَ لِلْحَاضِرِينَ، وَأَمَّا وَصُولُهُ إِلَيْنَا فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ بِطَرِيقِ الْآحَادِ بَلْ بِالتَّوَاتُرِ الْقَاطِعِ، بَلْ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْعِبَادَاتُ الْمَعْلُومَاتُ هِيَ الْمُرَادَةُ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَافِ، وَأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمَفْهُومُ مِنَ الرُّسُولِ ﷺ.

وَبَيَانُهُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَقَبَيْنَ لِلنَّاسِ مَا نَدُّوا إِلَيْهِمْ﴾<sup>3</sup> وَقَالَ ﷺ: (صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي)<sup>4</sup>، وَقَالَ: (خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ)<sup>5</sup>، وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى ذَلِكَ.

<sup>1</sup> - انظر التقريب/1: 387 وما بعدها.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: حصول.

<sup>3</sup> - النحل: 44.

<sup>4</sup> - أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة والإقامة وغير ذلك.

<sup>5</sup> - أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب: استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبا وبين قول له ﷺ: لتأخذوا مناسككم.

قِيلَ: «وَلَا خِلَافَ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ الْمُسْتَعْمَلَةَ لِأَهْلِ الشَّرْعِ كَالصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ مَثَلًا، تُسَمَّى حَقَائِقَ شَرْعِيَّةٍ، لِأَنَّهَا يَتَبَادَرُ مِنْهَا مَا عُلِمَ بِهَا قَرِينَةً. وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي مَأْخِذِ التَّسْمِيَةِ بِذَلِكَ، فَعِنْدَ الْقَاضِي وَابْنِ الْقُشَيْرِيِّ مَأْخِذُهَا الْإِشْتِهَارُ بَيْنَ أَهْلِ الشَّرْعِ أَيْ الْفُقَهَاءِ، فَهِيَ عِنْدَهُمَا عُرْفِيَّةٌ خَاصَّةٌ، وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ مَأْخِذُهَا وَضْعُ الشَّارِعِ.

وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ الْخِلَافِ فِيْمَا إِذَا وَجِدَتْ فِي كَلَامِ الشَّارِعِ مُجَرَّدَةٌ عَنِ الْقَرِينَةِ، مُحْتَمَلَةٌ لِلْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ وَالْمَعْنَى اللُّغَوِيَّةِ، فَعِنْدَهُمَا تُحْمَلُ عَلَى اللُّغَوِيَّةِ وَعِنْدَهُمْ عَلَى الشَّرْعِيَّةِ» انْتَهَى.

### {الْمُتَحَصِّلُ فِي الْأَلْفَافِ عِنْدَ الْأَصْحَابِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ}

قُلْتُ: وَالْمُتَحَصِّلُ فِي الْمَسْأَلَةِ / عِنْدَ أَصْحَابِنَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

420

### {الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ وَالْحَجُّ حَقَائِقُ لُغَوِيَّةٌ}

الْأَوَّلُ، أَنَّ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالْحَجَّ وَنَحْوَهَا حَقَائِقُ لُغَوِيَّةٌ بَاقِيَةٌ عَلَى أَصْلِ مَوْضُوعِهَا، وَلَكِنْ اعْتَبَرَ الشَّارِعُ لِتِلْكَ الْمَعَانِي اللُّغَوِيَّةِ قِيوداً بِهَا تُقْبَلُ وَتَكُونُ شَرْعِيَّةً، وَهَذَا مَذْهَبُ الْقَاضِي.

### {أَنَّهَا حَقَائِقُ شَرْعِيَّةٌ}

الثَّانِي، أَنَّهَا حَقَائِقُ شَرْعِيَّةٌ، أَيْ وَضَعَهَا الشَّارِعُ لِهَذِهِ الْمَعَانِي الشَّرْعِيَّةِ الْمَفْهُومَةِ مِنْهَا، مِنْ غَيْرِ مُرَاعَاةٍ مُنَاسِبَةٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَعَانِي اللُّغَوِيَّةِ، وَإِنْ وَجِدَتْ مُنَاسِبَةٌ أَحْيَاناً فَأَمْرٌ اتِّفَاقِي غَيْرُ مَقْصُودٍ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْمُعْتَزَلَةِ وَجَمْعٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ.

## {أَنَّهَا مَجَازَاتٌ لُّغَوِيَّةٌ}

الثَّالِثُ، أَنَّهَا مَجَازَاتٌ لُّغَوِيَّةٌ [مِنْ بَابٍ]<sup>1</sup> تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ جُزْئِهِ أَوْ لِأَزْمِهِ، مَثَلًا الصَّلَاةُ أُطْلِقَتْ عَلَى هَذِهِ الْعِبَادَةِ الْمَخْصُوصَةِ، لِأَنَّ<sup>2</sup> مَعْنَاهَا لُغَةً وَهُوَ الدُّعَاءُ جُزْءٌ مِنْهَا وَكَذَا فِي غَيْرِهَا، وَهَذَا مَذْهَبُ الْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ الرَّازِيِّ<sup>3</sup>، وَالْإِمَامِ الْمَازِرِيِّ<sup>4</sup> وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ.

أَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ، فَهِيَ حَقَائِقُ شَرْعِيَّةٌ لَا مَدْخَلُ لِلُّغَةِ فِيهَا.

وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ فَهِيَ مَجَازَاتٌ لُّغَوِيَّةٌ، وَتَكُونُ حَقَائِقُ عُرْفِيَّةٌ خَاصَّةٌ عِنْدَ أَهْلِ الشَّرْعِ، وَلَمْ يُفْصَحْ بِهِ الْإِمَامُ وَلَكِنَّهُ ظَاهِرٌ مِنْ فَحْوَى كَلَامِهِ، فَاتَّفَقَ هَذَانِ الْمَذْهَبَانِ فِي أَنَّهُمَا حَقَائِقُ عِنْدَ أَهْلِ الشَّرْعِ وَلَكِنْ اخْتَلَفَ الْمَأْخُذُ.

وَأَمَّا عَلَى رَأْيِ الْقَاضِي فَلَا يَظْهَرُ كَوْنُهَا حَقَائِقُ فِي الْعُرْفِ، لِأَنَّهُ يُصْرِّحُ بِأَنَّهَا لَمْ تَزَلْ عَلَى مَعَانِيهَا اللَّغَوِيَّةِ وَمَا زِيدَ عَلَيْهَا شُرُوطٌ، أَيْ فَلَا مَدْخَلُ لَهَا فِي التَّسْمِيَةِ أَصْلًا، فَمَتَى تَكُونُ حَقَائِقُ فِي الْمَجْمُوعِ، وَهِيَ<sup>5</sup> قَطْ لَمْ تَدُلْ عَلَيْهِمَا لِأَحَقِيقَةٍ وَلَا مَجَازًا. وَالْحَقِيقَةُ الْعُرْفِيَّةُ فَرْعٌ عَنِ الْمَجَازِ اللَّغَوِيِّ، فَإِذَا لَمْ يُعْتَبَرْ كَوْنُ اللَّفْظِ دَالًّا عَلَى الْمَعْنَى وَلَوْ تَجَوُّزًا اسْتِحَالَ أَنْ يَصِيرَ حَقِيقَةً فِيهِ، فَإِنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْحَقِيقَةِ [الْعُرْفِيَّةِ]<sup>6</sup> إِلَّا أَنْ

<sup>1</sup> - ساقط من نسخة أ.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: فإن.

<sup>3</sup> - انظر المحصول/1: 125.

<sup>4</sup> - انظر ترجمته في الجزء الثالث ص: 38.

<sup>5</sup> - وردت في نسخة أ: وهما.

<sup>6</sup> - سقطت من نسخة أ.

يَشْتَهَرُ فِيمَا دَلَّ عَلَيْهِ مَجَازاً حَتَّى يُفْهَمَ بِلَا قَرِينَةٍ، فَإِذَا انْتَفَتِ الدَّلَالَةُ انْتَفَى  
الاشْتِهَارُ وَهَذَا وَاضِحٌ.

نَعَمْ، هَذَا الْمَذْهَبُ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ وَالضَّعْفِ مِنْ جِهَةِ الْوُجْدَانِ، فَإِنَّ الْمَعْنَى  
الشَّرْعِيَّةَ هِيَ الْمَفْهُومَةُ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَازِ لَا غَيْرَ، وَذَلِكَ عَنْوَانُ كَوْنِهَا دَالَّةٌ عَلَيْهَا إِمَّا  
بَوْضُوحٍ مِنَ الشَّارِعِ، أَوْ بِعُرْفِ الشَّرْعِ، وَهُمَا الْمَذْهَبَانِ الْآخِرَانِ<sup>1</sup>

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهَا مَجَازَاتٍ لُغَوِيَّةٍ كَمَا هُوَ رَأْيُ الْإِمَامِ أَنْ تُصِيرَ  
حَقَائِقُ عُرْفِيَّةً.

قُلْتُ: لَا يَلْزَمُ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ تَبْقَى كَمَا هِيَ مَجَازَاتٌ.

فَإِنْ قِيلَ: وَكَيْفَ وَهِيَ تُفْهَمُ عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَلْ لَا يُفْهَمُ أَصْلُهَا وَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهَا  
وَذَلِكَ خِلَافُ الْمَجَازِ.

قُلْنَا: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَصْحُوبَةً بِقَرَائِنَ لَا تُزَايِلُهَا عَلَى الدَّوَامِ، وَقَدْ يَشْتَهَرُ  
الْمَجَازُ أَكْثَرَ مِنَ الْحَقِيقَةِ كَلَفِظِ الْغَائِطِ، فَيُسْتَعْنَى عَنِ الْقَرِينَةِ وَيَكُونُ هُوَ الْمَفْهُومُ، إِلَّا أَنْ  
كَوْنُهَا حَقَائِقُ هُوَ أَظْهَرُ وَأَبْعَدُ مِنَ التَّكْلِيفِ<sup>2</sup>.

وَبِالْجُمْلَةِ كَوْنُهَا حَقَائِقُ عُرْفِيَّةٌ فِي رَأْيِ الْقَاضِي<sup>3</sup> غَيْرَ ظَاهِرٍ، وَإِنْ كَانَ هُوَ  
الظَّاهِرُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، إِذْ لَا نِزَاعَ الْيَوْمَ فِي أَنَّ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةَ هِيَ / الْمَفْهُومَةُ مِنْهَا،  
فَإِنْ وَافَقَ عَلَيْهِ الْقَاضِي صَحَّ الْإِتِّفَاقُ وَبَطُلَ رَأْيُهُ وَإِلَّا فَمُكَابَرَةٌ.

421

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: الأخيران.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: التكليف.

<sup>3</sup> - انظر الطريب/1: 387.

## {أَنَّهَا وَاقِعَةٌ مُطْلَقًا}

ثَالِثُهَا، أَنَّهَا وَاقِعَةٌ مُطْلَقًا، أَيُّ فَرْعِيَّةٌ وَأَصْلِيَّةٌ، وَالْمُرَادُ بِالْفَرْعِيَّةِ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْأَعْمَالِ، كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْمُصَلِّي وَالصَّائِمِ. وَبِالْأَصْلِيَّةِ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْبَاطِنِ، كَالْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ وَالْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ<sup>1</sup>، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْمُعْتَزَلَةِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ.

وَتَقَدَّمَ اسْتِدْلَالُهُمْ فِي أَثْنَاءِ مُنَازَعَةِ الْقَاضِي مَبْسُوطًا، وَتَقَدَّمَ أَيْضًا تَقْرِيرُ هَذَا الْقَوْلِ، وَأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ الشَّارِعَ نَقَلَ هَذِهِ الْأَلْفَافَ عَنْ مُسَمِّيَاتِهَا اللَّغَوِيَّةِ، فَأَطْلَقَهَا عَلَى الْمَقَاصِدِ الشَّرْعِيَّةِ، مِنْ غَيْرِ مُلَاحَظَةِ مُنَاسَبَةِ أَصْلًا، وَهُوَ مَعْنَى كَوْنِهِ مُبْتَكِرًا لَوَضْعِهَا. وَأَمَّا اعْتِبَارُ كَوْنِهِ أَطْلَقَهَا مَجَازًا ثُمَّ اشْتَهَرَتْ عِنْدَ أَهْلِ الشَّرْعِ فَصَارَتْ حَقَائِقُ، فَلَيْسَ هُوَ هَذَا الْمَذْهَبُ، بَلْ هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الْآخَرُ الْمَنْسُوبُ لِلْإِمَامِ، وَهِيَ فِي هَذَا<sup>2</sup> الْآخَرِ عَرْفِيَّةٌ خَاصَّةٌ لَا شَرْعِيَّةٌ.

نَعَمْ، يَصِحُّ أَنْ تُطْلَقَ الْحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ بِالِاشْتِرَاكِ عَلَى مَا وَضَعَهُ الشَّرْعُ وَضَعًا حَقِيقِيًّا، وَعَلَى مَا اشْتَهَرَ فِي الشَّرْعِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ وَضْعِ الشَّارِعِ نَفْسَهُ، وَعَلَى هَذَا الْإِطْلَاقِ الثَّانِي يَكُونُ الْإِمَامُ قَائِلًا<sup>3</sup> بِالْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ هُوَ نَافٍ لَهَا، وَبَقِيَ اخْتِمَالُ آخَرَ يَلْتَحِقُ بِالْأَوَّلِ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونَ الشَّارِعُ أَطْلَقَهَا أَوَّلًا مَجَازًا، ثُمَّ اشْتَهَرَتْ عِنْدَهُ فَصَارَتْ حَقَائِقُ، فَيَكُونُ جَامِعًا بَيْنَ التَّجَوُّزِ وَالتَّحَقُّقِ مَعًا، وَهَذَا بَعِيدٌ أَنْ يُتَصَوَّرَ.

<sup>1</sup> - انظر الفرق بين الفرعي والأصلي، والاسم الشرعي الديني وغير الديني، عند المعتزلة: لسي البرهان/1: 133-134، المستصفى/1: 236، المحصول/1: 119 وشرح مختصر الطوفي/3: 525.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: هذه.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: قابلا.

## {التفصيل بين الإيمان وغيره}

رابعها، أنها واقعة إلا الإيمان. قيل: وهو مختار الشيخ أبي إسحاق.

قلت: وحجة هذا القول فيما أثبت هو ما مر للمعتزلة، وفيما نفى ما سيأتي في مختار المصنف، إلا أن في هذا القول إجمالاً، لأن المستثنى فيه يحتمل أن يكون مراداً بعينه<sup>1</sup> دون ما هو من جنسه، ويحتمل أن يراد الإيمان ونحوه، أي جميع الدينيات.

وعلى كل إشكال، فعلى الأول يقال: أي فرق بين الإيمان والكفر وغير ذلك؟ وعلى الثاني يقال: هذا [هو]<sup>2</sup> القول الفصل<sup>3</sup> الذي اختاره المصنف، فلا بد من درك إما على أصحاب هذا الرأي وإما على المصنف.

والظاهر أن هذا القائل إنما يثبت الحقائق الفرعية، وذلك ظاهر من الكلام المنقول عن أبي إسحاق في شرح اللمع<sup>4</sup>، ويكون في اقتصارهم على لفظ الإيمان وجهان، أحدهما: أنهم أرادوا الإيمان ونحوه كما قلنا. الثاني: تكلموا في المقاصد الدينية المطلوبة من المكلفين كالصلاة والصيام والإيمان، وأما الفسق والكفر ونحوهما فليست من هذا<sup>5</sup> الجنس، وإن كانت مثل الإيمان في باب الدلالة.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة أ: لعينه.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة أ: الفصل.

<sup>4</sup> - انظر شرح اللمع/ 1 183.

<sup>5</sup> - وردت في نسخة أ: هذه.



وَفِي كِلَيْهِمَا تَسَامُحٌ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَبِالْتَّقْدِيرِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَبِإِنْ<sup>1</sup> الْمَطْلُوبَ الدِّينِي لَيْسَ مُنْحَصَرًّا فِي الْإِيمَانِ وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُعْظَمُ، فَإِنْ ثَبَتَ مَا قَرَّرْنَا بَقِي الدَّرَكُ عَلَى الْمُصَنَّفِ.

فَإِنْ قِيلَ: لَعَلَّ هَذَا الرَّأْيَ هُوَ مُرَادُهُ فِيمَا يَأْتِي.

422 قُلْنَا: لَوْ أَرَادَ / ذَلِكَ لَقَالَ عَقِبَ قَوْلِهِ إِلَّا<sup>2</sup> الْإِيمَانُ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ وَفَاقًا لِأَبِي إِسْحَاقَ إِنْخ، فَيَكُونُ أَحْصَى وَأَوْضَحَ، وَأَيْضًا فَقَدْ عَبَّرَ هُنَاكَ بِالذِّينِيَّةِ وَهِيَ أَعَمُّ مِنَ الْإِيمَانِ، وَسَنَزِيدُ فِي هَذَا بَحْثًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

### {الْوَقْفُ لِتَعَارُضِ الْأَدْلَةِ}

خَامِسُهَا: الْوَقْفُ لِتَعَارُضِ الْأَدْلَةِ، وَهُوَ رَأْيُ سَيْفِ الدِّينِ الْأَمْدِيِّ، قَالَ فِي الْإِحْكَامِ بَعْدَ أَنْ فَرَعَ مِنْ تَقْرِيرِ حُجَجِ الْفَرِيقَيْنِ: «وَإِذَا عُرِفَ ضَعْفُ الْمَأْخَذِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، فَالْحَقُّ عِنْدِي فِي ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ إِمْكَانُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ. وَأَمَّا تَرْجِيحُ الْحَقِّ مِنْهُمَا فَعَسَى أَنْ يَكُونَ عِنْدَ غَيْرِي تَحْقِيقُهُ»<sup>3</sup> انْتَهَى.

وَالْمَذْهَبَانِ فِي كَلَامِ الْأَمْدِيِّ أَوَّلَاهُمَا مَذْهَبُ الْقَاضِي، وَمَذْهَبُ الْمُعْتَزَلَةِ مَعَ الْخَوَارِجِ، وَالْفُقَهَاءَ، وَلَكِنْ وَقَعَ فِي أَثْنَاءِ كَلَامِهِ ذِكْرُ مَذْهَبِ الْإِمَامِ<sup>4</sup>، وَجَعَلَهُ مَعَ مَذْهَبِ الْقَاضِي فِي قَرْنٍ لاشْتِرَاكِيهِمَا فِي إِنْكَارِ الثَّقَلِ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُتَوَقَّفٌ فِي الْكُلِّ، وَلِذَا

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: فإن.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: هنا.

<sup>3</sup> - انظر الإحكام/1: 44.

<sup>4</sup> - انظر المحصول/1: 153.

أُطْلِقَ الْمُصَنَّفُ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ أَوَّلِ كَلَامِ الْآمِدِيِّ تَزْيِيفُ مَذْهَبِ الْقَاضِي وَعَدَمُ الِاتِّفَاتِ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

{التَّفْصِيلُ فِي الْأَلْفَاظِ الدَّالَّةِ عَلَى الْأَحْكَامِ الْفَرْعِيَّةِ وَالدَّالَّةِ عَلَى الْأَحْكَامِ الْأَصْلِيَّةِ}

سَادِسُهَا، التَّفْصِيلُ، فَالْأَلْفَاظُ الدَّالَّةُ عَلَى الْأَحْكَامِ الْفَرْعِيَّةِ، كَالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ حَقَائِقُ شَرْعِيَّةٌ كَمَا قَالَ الْمُعْتَزَلَةُ، وَالدَّالَّةُ عَلَى الْأَحْكَامِ الْأَصْلِيَّةِ، وَهِيَ الْمُرَادُ بِالذِّينِيَّةِ كَالْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ وَالْفِسْقِ حَقَائِقُ لُغَوِيَّةٌ لَا شَرْعِيَّةٌ، وَهَذَا مُخْتَارُ الْمُصَنَّفِ وَمَنْ ذَكَرَ مَعَهُ.

وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْمُعْتَزَلَةَ اخْتَجُّوا عَلَى كَوْنِ الْإِيمَانِ أَيْضاً حَقِيقَةً شَرْعِيَّةً، بِأَنَّ الْإِيمَانَ لُغَةً هُوَ التَّصَدِيقُ الْقَلْبِيُّ، وَفِي الشَّرْعِ هُوَ الْعِبَادَاتُ مِنْ فِعْلِ الْوَاجِبَاتِ، لِمَا مَرَّ عَنْهُمْ مِنْ أَنَّ فِعْلَ الْوَاجِبَاتِ هُوَ الدِّينُ إِلَخَ وَتَقَدَّمَ جَوَابُهُ، وَلَمَّا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْفَاسِقَ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ لِأَنَّهُ يُخْزَى وَالْمُؤْمِنُ لَا يُخْزَى، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ لَا يُخْرِجُ اللَّهُ النَّاجِ وَالطَّيِّينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾<sup>1</sup>

وَأَجَابَ الْآمِدِيُّ<sup>2</sup> وَابْنُ الْحَاجِبِ<sup>3</sup> بِأَنَّ الْمُرَادَ بِمَنْ آمَنَ مَعَهُ الصَّحَابَةُ، وَهُمْ بُرَاءٌ مِمَّا رَتَّبَ عَلَيْهِ دُخُولَ النَّارِ مِنَ الْحِرَابَةِ وَالسَّغْيِ بِالْإِفْسَادِ لَا مُطْلَقَ الْمُؤْمِنِ، أَوْ بِأَنَّ قَوْلَهُ ﴿وَالطَّيِّينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾ مُسْتَأْنَفٌ.

<sup>1</sup> - التحريم: 8.

<sup>2</sup> - انظر الإحكام/1: 44.

<sup>3</sup> - انظر مختصر المنتهى مع شرح العضد/1: 167.

{مَسْأَلَةُ مُرْتَكِبِ الْكَبِيرَةِ عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ لَيْسَ مُؤْمِنًا وَلَا كَافِرًا}

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، يُقَالُ هِيَ أَوَّلُ مَسْأَلَةٍ نَشَأَتْ فِي الْاِعْتِزَالِ، وَهُوَ<sup>1</sup> كَوْنُ الْفَاسِقِ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ وَلَا كَافِرٍ، فَلَهُ الْمَنْزِلَةُ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ، وَمُسَبِّبُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا الْإِيمَانُ لُغَةٌ هُوَ التَّصَدِيقُ، وَالْفَاسِقُ مُصَدِّقٌ، ثُمَّ نُقِلَ الْإِيمَانُ شَرْعًا إِلَى عَدَمِ ارْتِكَابِ شَيْءٍ مِنَ الْمَعَاصِي، فَمَنْ<sup>2</sup> ارْتَكَبَ شَيْئًا مِنْهَا فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ شَرْعًا، ثُمَّ لَا يَبْلُغُ الْكُفْرَ<sup>3</sup>

{مُتَنَاقِشَةُ الْيُوسِيِّ لِمُخْتَارِ الْمُصَنِّفِ فِي الْمَسْأَلَةِ}

وَفِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي هَذَا الْقَوْلِ نَظَرٌ مِنْ أَوْجِهٍ:

الأَوَّلُ، حِكَايَتُهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ وَهُوَ لَمْ يَسْتَتِنِ الدِّينِيَّةَ مُطْلَقًا، بَلِ الْإِيمَانُ فَقَطْ، وَعِبَارَتُهُ عَلَى مَا حَكَى الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ: «أَنَّ الْإِيمَانَ يَبْقَى عَلَى مَوْضُوعِهِ فِي اللُّغَةِ، وَأَنَّ 423 الْأَلْفَاظَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ / وَغَيْرِ ذَلِكَ مَنقُولَةٌ، وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ النُّقْلِ أَنْ يَكُونَ فِي جَمِيعِ الْأَلْفَاظِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ عَلَى حَسَبِ مَا يَقُومُ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ»<sup>4</sup> انْتَهَى.

فَإِنَّ فِيهِمُ الْمُصَنِّفَ أَنَّ مُرَادَهُ الْإِيمَانَ وَنَحْوَهُ، بِدَلِيلِ ذِكْرِ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ فِي مُقَابَلَتِهِ، لَزِمَ مَا ذَكَرْنَا قَبْلُ مِنْ أَنَّ قَوْلَهُ: «يَقُومُ إِلَّا الْإِيمَانُ» وَهُوَ هَذَا بَعِيْنُهُ،

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: وهي.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: ممن.

<sup>3</sup> - فإرن بما ورد في البحر المحيط/2: 168.

<sup>4</sup> - شرح اللمع/1: 183. التشنيف/1: 442-443.

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَجَدَ مَنْ يُخَصِّصُ الْإِيمَانَ غَيْرَ أَبِي إِسْحَاقَ، وَإِنْ <لَمْ><sup>1</sup> يَفْهَمَ ذَلِكَ، بَلْ ظَاهِرُ الْكَلَامِ مِنْ خُصُوصِ الْإِيمَانِ لَمْ يَمَحِ الْفَقْلُ عَنْهُ هُنَا كَمَا اعْتَرَضَ بِهِ الْعِرَاقِيُّ.

الثَّانِي، حِكَايَتُهُ عَنِ الْإِمَامَيْنِ، وَالْمَوْجُودُ<sup>2</sup> لَهُمَا عَلَى مَا رَأَيْنَا مِنْ كَلَامِ الرَّازِيِّ فِي الْمَحْصُولِ<sup>3</sup>، وَمَا بَلَّغْنَا مِنْ كَلَامِ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ: عَدَمِ التَّفْرِيقِ <بَيْنَ><sup>4</sup> فَرْعِي وَدِينِي، ثُمَّ هُمَا لَا يَقُولَانِ بِالْحَقَائِقِ الشَّرْعِيَّةِ أَصْلًا، بَلِ الْأَلْفَاظُ عِنْدَهُمَا مَجَازَاتٌ<sup>5</sup> لُغَوِيَّةٌ كَمَا مَرَّ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ الرَّازِيِّ غَيْرَ مَا مَرَّ.

الثَّالِثُ، التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْفَرْعِيَّةِ وَالْأَصْلِيَّةِ الَّذِي اخْتَارَهُ ضَعِيفٌ، فَإِنَّ الْأَلْفَاظَ<sup>6</sup> جَمِيعَهَا لَمْ تَبْقَ عَلَى مَوْضُوعِهَا<sup>7</sup> اللَّغَوِيَّةِ، فَمَا يَقْطَرُقُ مِنَ النُّقْلِ أَوْ التَّجَوُّزِ جَائِزٌ فِي الْقِسْمَيْنِ.

فَإِنْ قِيلَ: الصَّلَاةُ لُغَةُ الدُّعَاءِ، وَفِي الشَّرْعِ أَفْعَالٌ مَخْصُوصَةٌ، وَالْإِيمَانُ لُغَةُ التَّصْدِيقِ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الشَّرْعِ، فَظَهَرَ الْفَرْقُ<sup>8</sup>

قُلْنَا: هَذَا وَهُمْ ضَعِيفٌ لَا يَقُومُ عَلَى سَاقٍ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ شَرعاً عِبَادَةً جُزْأُهَا الدُّعَاءُ أَوْ لَازِمُهَا، وَالْإِيمَانُ شَرعاً عِبَادَةً جُزْأُهَا التَّصْدِيقُ، إِذْ هُوَ التَّصْدِيقُ بِكَذَا وَكَذَا

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة أ: الوجود.

<sup>3</sup> - انظر المحصول/1: 119.

<sup>4</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>5</sup> - وردت في نسخة ب: مجازاة.

<sup>6</sup> - وردت في نسخة أ: اللفظ.

<sup>7</sup> - وردت في نسخة أ: موضعه.

<sup>8</sup> - وردت في نسخة ب: لا الفرق.

لَا مُجَرَّدُ التَّصَدِيقِ، وَبِاتِّفَاقٍ<sup>1</sup> لَا فَرْقَ فِي التَّجَوُّزِ بَيْنَ إِطْلَاقِ اسْمِ الْجُزْءِ عَلَى الْكُلِّ، أَوْ  
اللَّازِمِ عَلَى الْمَلْزُومِ، وَأَنْ جَعَلَ مُتَعَلِّقُ التَّصَدِيقِ شَرْطاً غَيْرَ دَاخِلٍ فِي التَّسْمِيَةِ، فَلْتَجْعَلَ  
الْأَفْعَالُ أَيْضاً كَذَلِكَ كَمَا يَقُولُ الْقَاضِي<sup>2</sup> وَلَا فَرْقَ.

فَإِنْ قِيلَ: الْفَرْقُ هُوَ أَنَّ الصَّلَاةَ لَا يُفْهَمُ مِنْهَا الدُّعَاءُ فِي الشَّرْعِ، بَلْ تِلْكَ الْعِبَادَةُ  
بِخِلَافِ الْإِيمَانِ.

قُلْنَا: وَالْإِيمَانُ أَيْضاً لَا يُفْهَمُ مِنْهُ مُطْلَقُ التَّصَدِيقِ الَّذِي وُضِعَ لَهُ لُغَةٌ، بَلْ تَصَدِيقٌ  
خَاصٌّ.

فَإِنْ قِيلَ: هَبْهُ خَاصّاً أَلَيْسَ جُزْئِيّاً مِنَ الْمُسَمًّى اللَّغَوِيِّ، وَإِطْلَاقُ اسْمِ الْكُلِّيِّ عَلَى  
كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهِ حَقِيقَةٌ.

قُلْنَا<sup>3</sup>: لَيْسَ بِجُزْئِيٍّ لِتَقْيِيدِ مَفْهُومِهِ بِالْقَيْدِ بَلْ هُوَ أَخْصٌ، وَاسْمُ الْأَعْمِ عَلَى  
الْأَخْصِ وَالْمُطْلَقِ عَلَى الْمَقْيَدِ لَا يَكُونُ حَقِيقَةً. فَالْمَذْهَبَانِ الْأَخِيرَانِ، أَعْنِي كَوْنُ الْجَمِيعِ  
حَقِيقَةً شَرْعِيَّةً أَوْ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً مَجَازاً لُغَوِيّاً أَقْرَبَ.

وَأَمَّا تَعَيُّنُ الْأَوَّلَى مِنْ هَذَيْنِ فَلَيْسَ بَيِّنٌ، بَلِ الْوَقْفُ أَظْهَرَ كَمَا قَالَ الْأَمْدِيُّ<sup>4</sup>  
وَلَا تَقْتُوهُمْ أَنَا نَرْتَضِي فِي كَوْنِ الْجَمِيعِ حَقِيقَةً شَرْعِيَّةً قَوْلَ الْمُعْتَزَلَةِ، كَلّاً بَلْ  
عَلَى خِلَافِ مَا يَقُولُونَ، أَمَّا فِي الْفُرُوعِ فَلَا فَرْقَ، وَأَمَّا فِي الْأَصُولِ فَمَا خَذَهُمْ كَمَا مَرَّ

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: وفي الاتفاق.

<sup>2</sup> - انظر التقریب/1: 387 وما بعدها.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة أ: قلت.

<sup>4</sup> - انظر الإحكام/1: 44.

﴿أَنَّ<sup>1</sup> الْإِيمَانَ هُوَ الْأَعْمَالُ، وَلَا نَقُولُ نَحْنُ بِذَلِكَ، بَلْ نَقُولُ إِنْ كَانَ الْإِيمَانُ مَنْقُولًا  
شَرْعِيًّا، فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ اسْمٌ لِتَصَدِيقٍ خَاصٍّ نَقَلًا عَنْ مُطْلَقِ التَّصَدِيقِ.

/ وَقَدْ قَالَ جُمْهُورٌ مِنْ<sup>2</sup> سَلَفِنَا بِكَوْنِ الْإِيمَانِ هُوَ الْأَعْمَالُ<sup>3</sup>، وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى مَا  
يَقُولُ الْمُعْتَزَلَةُ، وَسَنُحَقِّقُ ذَلِكَ فِي مَحَلِّهِ [مِنْ هَذَا الْكِتَابِ]<sup>4</sup> إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

هَذَا، وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: أَنَّهُ لَا نُسَلِّمُ وُجُودَ الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ أَصْلًا، بَلْ إِمَّا  
لُغَوِيَّةً، وَإِمَّا عُرْفِيَّةً، وَذَلِكَ أَنَّ لَفْظَ الصَّلَاةِ وَنَحْوَهَا [فِي الشَّرْعِ]<sup>5</sup>، إِنْ كَانَتْ مَجَازَاتٍ  
لُغَوِيَّةً كَمَا يَقُولُهُ الْإِمَامُ<sup>6</sup>، أَوْ حَقِيقَةً فِي مَوْضُوعِهَا الْأَوَّلِ وَالزَّائِدِ قِيُودُ كَمَا قَالَهُ الْقَاضِي  
فَلَا إِشْكَالَ.

وَإِنْ كَانَ الشَّارِعُ نَقَلَهَا إِلَى هَذِهِ الْمَعَانِي فَهِيَ مُلْحَقَةٌ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَإِنْ اُعْتَبِرَ  
ذَلِكَ بِحَسَبِ النُّزُولِ فَبِلِسَانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ، وَإِنْ كَانَ بِلَفْظِ الرُّسُولِ فَهُوَ عَرَبِيٌّ بَلْ أَفْصَحُ  
الْعَرَبِ، وَمَا نَطَقَ بِهِ الْعَرَبُ وَاسْتَعْمَلُوهُ بِأَيِّ وَجْهِ فَهُوَ مِنْ لُغَتِهِمْ.

وَبَيَانُهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَتْ الْأَوْضَاعُ اصْطِلَاحِيَّةً، فَوَاضِحٌ أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ فِي مَرَّةٍ،  
وَأَنْ تَكُونَ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، ثُمَّ لَا حَدٌّ لِذَلِكَ يَنْتَهِي إِلَيْهِ حَتَّى يَنْتَهِيَ اللِّسَانُ بِانْتِهَاءِ<sup>7</sup>

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة أ: عن.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: الإيمان.

<sup>4</sup> - ساقط من نسخة أ.

<sup>5</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>6</sup> - انظر المحصول/1: 119.

<sup>7</sup> - وردت في نسخة ب: لانتهاء.



أَهْلَهُ. وَلَوْ فَرَضْتَ أَلْفَاظَ حَدَّثْتَ عِنْدَ تَمِيمٍ، أَوْ قَيْسٍ، أَوْ حَمِيرٍ أَوْ غَيْرِهَا، فِي زَمَانِ الْوَحْيِ أَوْ بَعْدَهُ قَبْلَ تَغْيِيرِ لِسَانِ الْعَرَبِ لِمَعَانٍ وَتَكَلَّمْتَ بِهَا، لِأَخَذْنَاهَا مِنْهُمْ عَرَبِيَّةً، وَمَا كُنَّا قَطُّ نَبْحَثُ عَنْ لَفْظٍ سَمِعْنَاهُ مِنْهُمْ مَتَى وَضِعَ لِمَعْنَاهُ، حَتَّى إِنَّ اللَّفْظَ يَكُونُ مِنْ أَوْضَاعِ الْعَجَمِ، فَإِذَا أَخَذُوهُ وَاسْتَعْمَلُوهُ، قُلْنَا مُعَرَّبٌ وَأَدْخَلْنَاهُ فِي لُغَتِهِمْ، فَكَيْفَ مَا هُوَ مِنْ أَوْضَاعِهِمْ؟ وَكَوْنُ هَذَا الْمَعْنَى حَدِيثًا لَا يَضُرُّ، فَإِنَّ تَجَدُّدَ الْمَعْنَى يُوجِبُ تَجَدُّدَ الْأَلْفَاظِ فِي كُلِّ لُغَةٍ.

وَقَدْ شَاهَدْنَا فِي لُغَاتِ الْعَجَمِ يَحْدُثُ مَعْنَى كَنُوعِ لِبَاسٍ، أَوْ لَوْنِ طَعَامٍ، أَوْ آلَةٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَسْتَخْرِجُهُ مَهْرَةُ الصَّنَاعِ فِي كُلِّ حِرْفَةٍ، فَلَا مَحَالَةَ يُحْدِثُ لَهُ اسْمٌ يُسَمَّى بِهِ عِنْدَ الْعَامَّةِ، وَيَنْخَرِطُ بِهِ فِي جُمْلَةٍ لُغَةٍ مُسْتَعْمَلَةٍ بَرَبَرِيَّةٍ أَوْ رُومِيَّةٍ أَوْ حَبَشِيَّةٍ، فَكَذَا اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ عَلَى هَذَا الْمَنَاقِلِ<sup>1</sup>، لَمَّا حَدَّثْتَ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةَ، وَجَبَ أَنْ تَحْدُثَ لَهَا أَلْفَاظٌ تُسَمَّى بِهَا. فَإِنْ أَطْلَقْتَهَا الْعَرَبُ كَانَتْ عَرَبِيَّةً، وَلَوْ أَطْلَقْتَهَا الْعَجَمُ كَانَتْ عَجَمِيَّةً، وَإِنْ كَانَتْ بِتَوْقِيفٍ فَلَا إِشْكَالَ أَيْضًا، لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ وَجُودُ الزِّيَادَةِ فِي اللُّغَةِ كَمَا فِي الْأَعْلَامِ، وَنَحْوُ مَا ذَكَرْنَا فِي اللُّغَاتِ يَتَأَمَّلُ ذَلِكَ مُنْصَفًا، وَلَا يُهَوِّلُكَ مَخَالَفَةُ<sup>2</sup> غَيْرِ ذَا وَنَحْوُ هَذَا النَّظَرِ يَكُونُ فِي اللُّغَةِ<sup>3</sup> الْعَامَّةِ أَيْضًا، لِأَنَّ جَرِيَانَهَا قَدْ يَكُونُ فِي عُرْفِ الْعَرَبِ فَهِيَ لُغَةٌ<sup>4</sup> وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: المنقول.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة أ: مخافة.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: العرفية.

<sup>4</sup> - وردت في نسخة ب: لغوية.

## {أَمْرَانِ أَنْسَبَ بِالمُصَنَّفِ فِي تَعْرِيفِ الشَّرْعِيِّ}

السَّابِعُ: عَرَّفَ المُصَنَّفُ الشَّرْعِيَّ لِتَقْبِيلِ الحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَتَتَمِيزِ عَنْ اخْتِنَاهَا، وَكَانَ الْأَنْسَبُ بِهِ أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا، فِي الْوَضْعِ، وَهُوَ أَنْ يَبْدَأَ بِتَعْرِيفِهَا أَوَّلًا قَبْلَ الْحُكْمِ بِوُجُودِهَا، لِأَنَّ التَّصَوُّرَ سَابِقَ عَلَى التَّصَدِيقِ وَضَعًا، وَالْعُدْرُ لَهُ أَنَّهُ أَرَادَ جَمْعَ الْأَقْسَامِ وَالْحُكْمَ عَلَيْهَا اخْتِصَارًا، فَلَمْ يَتَفَرَّغْ لِتَعْرِيفِهَا إِلَّا بَعْدَ ذَلِكَ، وَوُجُوبُ سَبْقِ التَّصَوُّرِ إِنَّمَا هُوَ فِي ذَهْنِ الْحَاكِمِ.

ثَانِيَهُمَا، فِي اللَّفْظِ، وَهُوَ أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: وَالشَّرْعِيَّةُ أَوْ الشَّرْعِي مَا اسْتَفِيدَ مِنَ الشَّرْعِ، لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي اللَّفْظِ لَا الْمَعْنَى، وَأَحْسَنَ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ: مَا / لَمْ يُعْرِفْ<sup>1</sup> وَضَعَهُ إِلَّا مِنَ الشَّرْعِ، لِئَلَّا يُوهِمَ أَنَّ الْحَقِيقَةَ الشَّرْعِيَّةَ لَفْظٌ حَدَثَ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ وَلَمْ يُعْرِفْ<sup>2</sup> قَبْلَ ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ بِمُرَابٍ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ حَدُوثُ الْوَضْعِ لَا حَدُوثُ اللَّفْظِ، وَإِلَّا فَالْلَفْظُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا قَبْلَ ذَلِكَ وَهُوَ الْغَالِبُ.

## {جَعَلَ الْإِمَامُ وَغَيْرَهُ الْوَضْعَ وَاللَّفْظَ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ}

وَجَعَلَ ذَلِكَ الْإِمَامُ وَغَيْرَهُ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ<sup>3</sup>، لِأَنَّ اللَّفْظَ وَالْمَعْنَى إِمَّا أَنْ يَكُونَا مَجْهُولَيْنِ مَعًا عِنْدَ الْعَرَبِ، كَأَوَائِلِ السُّورِ عِنْدَ مَنْ يَجْعَلُهَا أَسْمَاءَ لَهَا.

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: يعرفها.

<sup>3</sup> - راجع شرح العضد على المختصر/1: 163، الإلهام/1: 75 والبحر المحيط/2: 158

أَوْ مَعْلُومِينَ بِالْوَضْعِ كَلَفَظَ الرَّحْمَنُ لِلَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُمَا مَعْلُومَانِ فِي أَنْفُسِهِمَا، وَلَكِنَّ الْعَرَبَ لَا تَعْرِفُ إِطْلَاقَ الرَّحْمَنِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلِذَا لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ اطْعَمُوا اللَّهَ أَوْ اطْعَمُوا الرُّحَمَانَ﴾<sup>1</sup>، قَالُوا: لَا نَعْرِفُ الرَّحْمَنَ إِلَّا رَحْمَانَ الْيَمَامَةِ.

أَوْ يَكُونُ اللَّفْظُ مَعْلُومًا وَالْمَعْنَى مَجْهُولًا، كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَنَحْوَهُمَا.

أَوْ الْعَكْسُ قَالَ بَعْضُهُمْ: كَلَفَظَ الْأَبُّ، يَعْنِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾<sup>2</sup> فَإِنَّ<sup>3</sup> مَعْنَاهُ وَهُوَ الْكَلَامُ مَعْلُومٌ وَاللَّفْظُ مَجْهُولٌ، وَلِذَا قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا سَمِعَهَا: «هَذِهِ الْفَاكِهَةُ فَمَا الْأَبُّ؟»، ثُمَّ قَالَ: وَمَا يَضُرُّ<sup>4</sup> عُمَرَ إِنْ لَمْ يَعْرِفِ الْأَبُّ<sup>5</sup>.

وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ هَذَا إِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ بَعْضُ الْعَرَبِ لِغَرَابَتِهِ عِنْدَهُمْ، فَقَدْ عَرَفَهُ غَيْرُهُمْ<sup>6</sup>، فَإِنَّهُ كَانَ مِنْ أَوْضَاعِهِمْ.

إِذَا عَلِمَ هَذَا، فَتَقُولُ الْمُصَنِّفُ لَمْ يُسْتَفَدَ اسْمُهُ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ لَمْ تُسْتَفَدَ اسْمِيَّةٌ بِاسْمِهِ إِلَّا مِنَ الشَّرْعِ، لَا أَنَّ<sup>7</sup> الْأَسْمَ بِذَاتِهِ لَمْ يُسْتَفَدَ إِلَّا مِنَ الشَّرْعِ.

<sup>1</sup> - الإسراء: 109.

<sup>2</sup> - عبس: 31.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: وأما.

<sup>4</sup> - وردت في نسخة ب: يظن.

<sup>5</sup> - قارن بما ورد في البحر المحيط/2: 159 ونهاية الوصول/1: 41.

<sup>6</sup> - وردت في نسخة ب: لغرابته عنده فقد عرفه غيره.

<sup>7</sup> - وردت في نسخة ب: لأن.

{فِي تَعْرِيفِ الشَّرْعِيِّ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ شِبْهُ اسْتِطْرَادِ}

الثَّامِنُ: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: "وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْمَتَدَوِّبِ وَالْمُبَاحِّ" شِبْهُ اسْتِطْرَادِ،  
حَيْثُ ذَكَرَ لَفْظَ الشَّرْعِيِّ ذَكَرَ هَذَا اللَّفْظَ، إِذَا اسْتَعْمَلَ سَوَاءً فِي لِسَانِ<sup>1</sup> الشَّرْعِ، أَوْ فِي  
عُرْفِ الْفُقَهَاءِ.

وَأَمَّا الِاعْتِرَاضُ عَلَيْهِ بِأَنَّ هَذَا خَارِجٌ عَنِ الْبَحْثِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَعْنَى كَوْنِ الشَّيْءِ  
مَشْرُوعاً، أَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ الْحُكْمُ لَا أَنَّهُ وَقَعَ اسْمٌ بِإِزَائِهِ فَهُوَ سَاقِطٌ، لِأَنَّ بَحْثَ الْمُصَنِّفِ  
لَيْسَ عَنْ ذَاتِ الْمَشْرُوعِ مِنْ حَيْثُ هُوَ، بَلْ مِنْ حَيْثُ دَلَالَةُ هَذَا اللَّفْظِ.

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحاً \* \* \* وَآفَتُهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ

{كَمَا وَجَدَ الْاسْمُ الشَّرْعِيَّ فَهَلْ وَجَدَ الْفِعْلُ وَالْحَرْفُ الشَّرْعِيَّ؟}

الثَّاسِعُ: قَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «كَمَا وَجَدَ الْاسْمُ الشَّرْعِيَّ،  
فَهَلْ وَجَدَ الْفِعْلُ الشَّرْعِيَّ وَالْحَرْفُ الشَّرْعِيَّ؟ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُمَا لَمْ يَوْجَدَا، أَمَّا أَوَّلًا،  
فَبِالِاسْتِقْرَاءِ، وَأَمَّا ثَانِيًا، فَلِأَنَّ الْفِعْلَ صِبْغَةً دَالَّةً عَلَى وَقُوعِ الْمَصْدَرِ [بشْيءٍ]<sup>2</sup> غَيْرِ مُعَيَّنٍ  
فِي زَمَنِ غَيْرِ مُعَيَّنٍ، فَإِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ لُغَوِيًّا اسْتِحَالَ كَوْنُ الْفِعْلِ شَرْعِيًّا. وَإِنْ كَانَ شَرْعِيًّا  
وَجِبَ كَوْنُ الْفِعْلِ أَيْضاً شَرْعِيًّا، تَبَعاً لِكَوْنِ الْمَصْدَرِ أَيْضاً شَرْعِيًّا، فَيَكُونُ الْفِعْلُ شَرْعِيًّا  
أَمراً حَصَلَ بِالْعَرَضِ لَا بِالذَّاتِ»<sup>3</sup> انْتَهَى.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة أ: لفظ.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>3</sup> - انظر المحصول/1: 130.

وَلَمْ يُعْرَجْ فِي الاستدلال الثاني على الحرف، لأنه لَا يَنْهَضُ فِيهِ غَيْرُ  
الاستقراء، وَذَلِكَ أَنَّ مُوجِبَ إِحْدَاثِ الْأَلْفَافِ الشَّرْعِيَّةِ هُوَ حَدُوثُ الْمَعْنَى. وَمِنْ الْجَائِزِ  
أَنْ يَحْدُثَ مِنَ الْمَعْنَى مَا يُؤَدِّي بِالْحُرُوفِ فَيَقْتَضِي النَّظَرَ أَنْ يُحْدِثَ لَهُ حَرْفٌ. وَمَا قَرَّرَ  
مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى الْفِعْلِ لَا يَنْهَضُ إِلَّا لَوْ كَانَ الْمَصْدَرُ وَالْفِعْلُ / مُتْلَازِمَيْنِ<sup>1</sup> فِي الْوُجُودِ.  
وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ أَكْثَرِي لَا كَلِّي، فَلَوْ وَجَدَ مَصْدَرٌ وَلَا فِعْلٌ لَهُ  
كَ«وَيْحٍ» وَ«لَيْسَ» وَ«وَيْبٍ» وَ«وَيْلٍ» فِي مَشْهُورِ اللُّغَةِ، أَمَكَّنَ أَنْ يُحْدِثَ لَهُ الشَّرْعُ فِعْلاً،  
فَيَكُونُ الْمَصْدَرُ لُغَوِيًّا وَالْفِعْلُ شَرْعِيًّا. وَلَوْ وَجَدَ فِعْلٌ لَا مَصْدَرٌ لَهُ لُغَةً كَ«عَسَى» وَ«لَيْسَ»،  
أَمَكَّنَ أَنْ يُحْدِثَ لَهُ الشَّرْعُ مَصْدَرًا، فَيَكُونُ الْفِعْلُ لُغَوِيًّا وَالْمَصْدَرُ شَرْعِيًّا، وَهَذَا مِنْ الْقِسْمِ  
الْوَاقِعِ.

نَعَمْ، يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْأَلْفَافَ الشَّرْعِيَّةَ لَمْ تُحْدِثْ لِكُلِّ مَعْنَى جَدِيدٍ عَلَى  
الِإِطْلَاقِ، بَلْ لِمَعْنَى شَرْعِيٍّ أَيْ: مَطْلُوبٍ مِنَ الْمُكَلَّفِ تَحْصِيلُهُ أَوْ تَرْكُهُ الْمَأْذُونُ لَهُ فِيهِ،  
وَهَذَا لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ مَدْلُولًا لِلْحَرْفِ وَلَا لِلْفِعْلِ دُونَ مَصْدَرِهِ. أَمَّا أَوَّلًا فَلَأَنَّ الْحُرُوفَ  
آلَاتٌ فَلَا تَصْلُحُ إِلَّا لِمَعَانٍ آلِيَّةٍ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَاتُحَادٍ مَضْمُونِ الْفِعْلِ وَمَصْدَرِهِ، فَيَسْتَحِيلُ  
كَوْنُ أَحَدَهُمَا مَطْلُوبًا شَرْعًا دُونَ الْآخَرِ.

{اسْمُ الْحَقِيقَةِ مُشْتَرَكٌ}

الْعَاشِرُ: قَالَ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ فِي الْمُسْتَصْفَى: «اعْلَمْ أَنَّ اسْمَ الْحَقِيقَةِ مُشْتَرَكٌ، إِذَا  
قَدْ يُرَادُ بِهِ ذَاتُ الشَّيْءِ وَحْدَهُ، وَيُرَادُ بِهِ حَقِيقَةُ الْكَلَامِ، وَلَكِنْ إِذَا اسْتَعْمِلَ فِي الْأَلْفَافِ  
أُرِيدَ بِهِ مَا اسْتَعْمِلَ فِي مَوْضُوعِهِ»<sup>3</sup> انْتَهَى.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: متلازمان.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: فإن.

<sup>3</sup> - نص منقول من المستصفى/1: 341.

قُلْتُ: وَهُوَ مُشْتَرَكٌ أَيْضاً بَيْنَ الدَّاتِ وَبَيْنَ حَذِّهَا الدَّالِ عَلَيْهَا، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ مَعَانٍ عُرْفِيَّةٍ، وَالرَّابِعُ لُغَوِيٌّ، وَهُوَ مَا يَحِقُّ عَلَى الْمَرْءِ أَنْ يَحْمِيَهُ كَمَا مَرَّ. وَاللَّهُ الْمُوفِّقُ.

### {الْحَقِيقَةُ الْعُرْفِيَّةُ قِسْمَانِ}

الْحَادِي عَشَرَ: الْحَقِيقَةُ الْعُرْفِيَّةُ قِسْمَانِ، لِأَنَّ النُّقْلَ فِيهَا قَدْ يَكُونُ إِلَى بَعْضِ أَفْرَادِ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ كَالدَّاهِيَةِ، وَقَدْ يَكُونُ لِخَارِجِ كَالغَائِطِ إِنْ اُعْتَبِرَ حَقِيقَةُ عُرْفِيَّةٍ.

### {الْكَلَامُ فِي الْمَجَازِ}

"وَالْمَجَازُ" الْمُقَابِلُ لِلْحَقِيقَةِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ الْعُرْفِيِّ هُوَ "الْلَفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ" اخْتِرَازاً عَنِ الْمَهْمَلِ وَعَنِ الْمَوْضِعِ، قَبْلَ أَنْ يُسْتَعْمَلَ كَمَا مَرَّ "بِوَضْعِ ثَانٍ" اخْتِرَازاً عَنِ الْحَقِيقَةِ، فَإِنَّهَا بِوَضْعِ أَوَّلٍ كَمَا مَرَّ "بِعِلَاقَةِ" بَيْنَ مَا وَضَعَ. ثَانِياً وَمَا وَضَعَ لَهُ أَوَّلاً، اخْتِرَازاً عَنِ الْعِلْمِ الْمَنْقُولِ كَفَضْلِ وَأَسَدٍ فَإِنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ بِوَضْعِ ثَانٍ، وَلَكِنْ لَمْ تُعْتَبَرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ عِلَاقَةٌ أَصلاً لَا<sup>1</sup> مُشَابَهَةٌ وَلَا غَيْرُهَا، "فَعُلِمَ" مِنْ قَوْلِنَا بِوَضْعِ ثَانٍ وَلَمْ نُقَلِّ مُسْتَعْمَل<sup>2</sup> ثَانِياً "وُجُوبُ سَبْقِ الْوَضْعِ" قَبْلَ هَذَا الْوَضْعِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ هَذَا ثَانِياً، وَبِذَلِكَ يَتَحَقَّقُ الْمَجَازُ.

"وَهُوَ" أَيُّ وَجُوبُ سَبْقِ الْوَضْعِ "اتِّفَاقٌ" أَيُّ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ كَمَا يُعْلَمُ مِنَ التَّعْرِيفِ الْمَذْكُورِ "لَا الْاِسْتِعْمَالُ" لِمَعْنَى الْأَوَّلِ، فَلَا يَجِبُ سَبْقُهُ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ <وَضْعٌ><sup>3</sup> لِمَعْنَى، ثُمَّ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِيهِ أَصلاً حَتَّى نُقَلِّ إِلَى مَعْنَى آخَرٍ، فَيَكُونُ فِي الثَّانِي مَجَازاً لِتَقَدُّمِ وَضْعِ قَبْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ اسْتِعْمَالُ.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة أ: لأن.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة أ: المستعمل.

<sup>3</sup> - سقطت من نسخة ب.



قَالَ قِيلَ: مَا مَعْنَى كَوْنَهُ وَضَعٌ وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ؟

427

قُلْنَا: مَعْنَى الْوَضْعِ تَعْيِينُ اللَّفْظِ بِإِزَاءِ الْمَعْنَى لِيَدُلَّ عَلَيْهِ عِنْدَمَا يُطْلَقَ، وَمَعْنَى الِاسْتِعْمَالِ هُوَ الْإِطْلَاقُ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَدْخُلَ فِي التَّرْكِيبِ مَحْكَومًا عَلَيْهِ، أَوْ<sup>1</sup> مَحْكَومًا بِهِ، أَوْ رَابِطًا بَيْنَهُمَا، فَيَجُوزُ أَنْ يُعَيَّنَ اللَّفْظُ لِلْمَعْنَى ثُمَّ يُتَّفَقُ أَنْ يُتَحَدَّثَ / عَنْهُ أَصْلًا، وَمِثَالُ ذَلِكَ فِي الْأَعْلَامِ<sup>2</sup> أَنْ تُسَمَّى وَلَدَكَ زَيْدًا ثُمَّ نَمَّ يُتَّفَقُ أَنْ تَقُولَ: خَرَجَ زَيْدٌ، وَلَا رَأَيْتُ زَيْدًا وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ. وَهَذَا وَاضِحٌ، "وَهُوَ" أَيَّ عَدَمِ وَجُوبِ سَبْقِ الِاسْتِعْمَالِ "الْمُخْتَارُ".

وَقِيلَ: لَا بَدَّ مِنْهُ فَلَا يُتَجَوَّزُ فِي اللَّفْظِ حَتَّى يُسْتَعْمَلَ فِيمَا وَضَعُ لَهُ أَوَّلًا.

"قِيلَ:" لَا يَجِبُ سَبْقُ مَا ذُكِرَ مِنَ الِاسْتِعْمَالِ لِلْفَرْقِ حَالِ كَوْنِهِ "مُطْلَقًا" أَيَّ غَيْرِ مُفَصَّلٍ إِلَى مَصْدَرٍ وَغَيْرِهِ.

"وَالْأَصَحُّ" التَّفْصِيلُ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ سَبْقُ الِاسْتِعْمَالِ "لِمَا عَدَا الْمَصْدَرُ" أَيَّ مَصْدَرِ الْمَجَازِ الْمُشْتَقِّ، أَمَّا هُوَ فَلَا بَدَّ مِنْ سَبْقِ >اسْتِعْمَالِهِ فَلَا يَكُونُ الْمُشْتَقُّ مَجَازًا إِلَّا إِذَا سَبَقَ اسْتِعْمَالُ مَصْدَرِهِ حَقِيقَةً، وَلَا يَجِبُ سَبْقُ اسْتِعْمَالِ الْمُشْتَقِّ بِنَفْسِهِ حَقِيقَةً<sup>3</sup> كَمَا فِي لَفْظِ الرَّحْمَنِ، فَإِنَّهُ فِي اللَّهِ تَعَالَى مَجَازٌ، لِأَنَّهُ مِنَ الرَّحْمَةِ وَهِيَ رِقَّةُ الْقَلْبِ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالرَّحْمَةُ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى حَقِيقَةً، وَالرَّحْمَنُ نَفْسُهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ حَقِيقَةً، لِأَنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ فِيهِ مَجَازٌ.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة أ: أي.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: الإسلام.

<sup>3</sup> - ساقط من نسخة ب.

وَلَيْسَ مَعْنَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الْمَصْدَرِ إِذَا اسْتُعْمِلَ مَجَازاً يَجِبُ لِسَبْقِ اسْتِعْمَالِهِ حَقِيقَةً، بَلِ الْكَلَامُ فِيهِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَشْتَقِّ كَمَا قَرَّرْنَا.

«وَهُوَ وَاقِعٌ» أَيِ الْمَجَازِ فِي الْكَلَامِ مُطْلَقاً، أَمَّا فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى فَكَقَوْلُهُ «تَعَالَى»<sup>1</sup>: «يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ»<sup>2</sup>، فَأُطْلِقَ الْأَصَابِعَ عَلَى الْأَنْوَالِ تَسْمِيَةً لِلْجُزْءِ بِاسْمِ الْكُلِّ كَمَا سَيَأْتِي.

وَأَمَّا فِي السُّنَّةِ فَكَقَوْلُهُ ﷺ: (يَدُ اللَّهِ مَلَأَ لَا تَغِيضُهَا كَثْرَةُ الْإِنْفَاقِ سَحَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)<sup>3</sup> أَوْ كَمَا قَالَ، فَأُطْلِقَ الْيَدَ عَلَى النُّعْمَةِ أَوْ الْقُوَّةِ<sup>4</sup> كَمَا سَيَأْتِي.

وَأَمَّا فِي كَلَامِ النَّاسِ فَكَتَسْمِيَةُ الشُّجَاعِ أَسْداً وَالْجَوَادِ بَحِراً وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَهُوَ كَثِيرٌ.

«خِلَافاً لِلْأَسْنَادِ» أَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايْنِي<sup>5</sup> «وَأَبِي عَلِيٍّ الْقَارِسِيِّ»<sup>6</sup> النَّحْوِيُّ فِي نَفْيِهِمَا وَقَوْعَهُ «مُطْلَقاً» <لَا><sup>7</sup> فِي كَلَامِ النَّاسِ، وَلَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، «وَخِلَافاً لِلظَّاهِرِيَّةِ» فِي نَفْيِهِم وَقَوْعَهُ «فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ» دُونَ غَيْرِهِمَا.

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - البقرة: 18.

<sup>3</sup> - أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالى: «لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدِي». ومسلم في كتاب الزكاة، باب: الحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلف.

<sup>4</sup> - وردت في نسخة ب: القدرة.

<sup>5</sup> - انظر ترجمته في الجزء الثالث ص: 253.

<sup>6</sup> - انظر ترجمته في الجزء الثالث ص: 182.

<sup>7</sup> - سقطت من نسخة ب.

## تَنْبِيهَاتُ: {فِي مَزِيدِ تَقْرِيرِ حَقِيقَةِ الْمَجَازِ وَمَبَاحِثِ أَحْكَامِهِ}

### {تَعْرِيفُ الْمَجَازِ لُغَةً}

الأول: المجاز<sup>1</sup> لغةً مَفْعَلٌ مِنْ جَازَ يَجُوزُ، يُقَالُ: جَازَ الْمَكَانُ، وَجَازَ الثَّوَرُ: إِذَا تَعَدَّاهُ. وَالْمَجَازُ مَوْضِعُ الْجَوَازِ كَالْقَنْطَرَةِ، وَيَكُونُ أَيْضاً مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْجَوَازِ. فَتَقِلُّ اللَّفْظُ الْمَوْصُوفُ لِأَنَّهُ تَعَدَّى مِنْ مَعْنَاهُ الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي، وَالْأَنْسَبُ بِحَسَبِ اللَّفْظِ أَنَّهُ سُمِّيَ بِذَلِكَ، لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَجْعَلُهُ مَجَازاً يَعْبرُ فِيهِ إِلَى حَاجَتِهِ، وَهُوَ الْمَعْنَى الثَّانِي. وَكَانَ الْإِطْلَاقُ أَوَّلاً<sup>2</sup> مِنْ مَجَازِ الْمِثَابَةِ أَوْ السَّبَبِيَّةِ، ثُمَّ صَارَ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً.

فَإِنْ قِيلَ: أَخَاصَةٌ أَمْ عَامَّةٌ؟

قُلْنَا: إِنْ لُوْحِظَ مِنَ اللَّغَةِ فَقَطْ فَهِيَ خَاصَّةٌ، وَإِنْ لُوْحِظَ تَعَدُّدُ الْفُنُونِ مِنْ أَصُولٍ وَبَيَانٍ، احْتَمَلَ أَنْ يُقَالَ خَاصَّةٌ، لِكُونِهَا إِصْطِلَاحِيَّةً، أَوْ عَامَّةً لِعَدَمِ تَعَيُّنِ النَّاقِلِ.

### {تَعْرِيفُ الْمَجَازِ إِصْطِلَاحاً}

الثاني: عَرَّفَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الْمَجَازَ بِأَنَّهُ «الْلَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَا / وَضِعَ لَهُ» بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لِمَوْضُوعٍ فِي الْجُمْلَةِ، وَيَصِحُّ التَّعْبِيرُ الْأَوَّلُ مَعَ كَوْنِهِ مَوْضُوعاً أَيْضاً، وَيَكُونُ الْمَعْنَى فِي غَيْرِ مَا وَضِعَ لَهُ أَوَّلاً وَهُوَ مَا وَضِعَ لَهُ ثَانِياً، وَالثَّانِيَةُ أَصْرَحُ.

وَهَذَا رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى الْوَضْعِ، فَمَنْ قَالَ هُوَ جَعَلَ اللَّفْظَ دَلِيلًا عَلَى الْمَعْنَى كَالْمُصَنِّفِ، فَالْمَجَازُ عِنْدَهُ مَوْضُوعٌ لِأَنَّهُ قَدْ جُعِلَ دَلِيلًا عَلَى الْمَعْنَى.

428

<sup>1</sup> - انظر في مزيد تعريف المجاز: شرح تنقيح الفصول: 42، شرح العضد على المختصر/1: 141، الإيهام في شرح المنهاج/1: 273 ونهاية السؤل/1: 248.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: أولى.

وَمَنْ قَالَ هُوَ جَعَلَهُ دَلِيلًا عَلَى الْمَعْنَى<sup>1</sup> بِنَفْسِهِ، فَالْمَجَازُ عِنْدَهُ غَيْرُ مَوْضُوعٍ،  
لَا حَتَّيَاجِهِ فِي الدَّلَالَةِ إِلَى قَرِينَةٍ، وَيَزِيدُونَ «عَلَى وَجْهِ يَصَحُّ»<sup>2</sup> لِيُخْرِجَ الْغَلَطَ.

وَتَرَكَهُ الْمُصَنِّفُ إِمَّا لِأَنَّ ذِكْرَ الْوَضْعِ يُخْرِجُهُ، لِأَنَّ الْغَلَطَ لَيْسَ مَعَهُ وَضْعٌ، وَإِمَّا  
ذِكْرَ الْعَلَاقَةِ<sup>3</sup> إِذْ لَا عِلَاقَةَ مَعَ الْغَلَطِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْبَحْثَ الْوَارِدَ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ جِهَةِ  
الْوَضْعِ وَارِدٌ هُنَا [أَيْضًا]<sup>4</sup>

فَيُقَالُ: الْوَضْعُ الْأَوَّلُ هُوَ تَعْيِينُ اللَّفْظِ بِإِزَاءِ الْمَعْنَى، وَوَضْعُ الْمَجَازِ إِنَّمَا هُوَ  
الِاشْتِهَارُ، فَإِنْ كَانَ حَقِيقَةً فِيهِمَا فَهُوَ مُجْمَلٌ، وَإِلَّا فَمَجَازٌ فِي الثَّانِي وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا،  
وَكِلَاهُمَا مَمْنُوعٌ فِي التَّعْرِيفِ.

وَالْجَوَابُ هُنَا نَحْوُ مَا مَرَّ، وَهَاهُنَا بَحْثٌ، وَهُوَ أَنَّ الْوَضْعَ إِنْ أُريدَ بِهِ مُجَرَّدُ  
إِطْلَاقِ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى، فَالْغَلَطُ دَاخِلٌ فِيهِ. وَأَيْضًا لَوْ كَانَ الْوَضْعُ هُوَ الْإِطْلَاقُ لَمْ يُوجَدِ  
وَضْعٌ يَدُونَ اسْتِعْمَالِ.

وَأِنْ أُريدَ أَخَصُّ مِنْهُ كَتَهْيِئَةِ اللَّفْظِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى، فَإِنْ أُريدَ الشَّخْصِي،  
فَالْمَجَازُ لَيْسَ فِي جَمِيعِهِ ذَلِكَ، فَإِنْ تَسْمِيَةُ الشُّجَاعِ أَسَدًا لَيْسَ فِيهِ غَيْرُ الْإِطْلَاقِ.

<sup>1</sup> - انظر شرح تنقيح الفصول: 22.

<sup>2</sup> - انظر المختصر بشرح العضد/1: 138.

<sup>3</sup> - انظر لمزيد التفصيل في المجاز اصطلاحاً: المعتمد/1: 17، المستصفى/1: 341، الإحكام/1: 38،  
المختصر بشرح العضد/1: 141، شرح تنقيح الفصول: 44، الإمهاج في شرح المنهاج/1: 273، نهاية  
السؤل/1: 247 وحاشية البناني على شرح جمع الجوامع للمحلي/1: 173.

<sup>4</sup> - مقتط من نسخة أ.

وَأِنْ أُرِيدَ النَّوعِي فَلَيْسَ "بِوَضْعِ ثَانٍ"، بَلْ أَوَّلٌ، لِأَنَّ الْمَجَازَ مَوْضُوعٌ بِالنَّوعِ أَوَّلًا  
عِنْدَمَا وُضِعَتِ الْحَقَائِقُ، تَأَمَّلْ.

وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَيْضًا أَنَّ لَا حَاصِلَ لِلاشْتِهَارِ الْمَذْكُورِ فِي وَضْعِ الْمَجَازِ، لِأَنَّ ذَلِكَ فِي  
الْأَفْرَادِ غَيْرِ مَوْجُودٍ وَغَيْرِ مَطْلُوبٍ، وَفِي النَّوعِ لَيْسَ بِمَقْصُودٍ.

وَزَادَ الْبَيَانِيُّونَ فِي تَعْرِيفِ الْمَجَازِ، «مَعَ قَرِينَةٍ عَدَمِ إِرَادَةِ الْمَوْضُوعِ لَهُ أَوَّلًا»،  
لِلإِحْتِرَازِ عَنِ الْكِنَايَةِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْمَجَازِ.

وَلَمْ يَحْتَجِ الْمُصَنِّفُ إِلَى هَذَا الْقَيْدِ، لِأَنَّ لَفْظَ الْكِنَايَةِ عِنْدَهُ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْنَاهُ  
مُرَادًا بِهِ لَازِمُ الْمَعْنَى، فَهِيَ خَارِجَةٌ بِقَوْلِنَا "بِوَضْعِ ثَانٍ"، وَمَتَى اسْتَعْمِلْتَ فِي اللَّازِمِ  
كَأَنَّتَ دَاخِلَةً فِي الْمَجَازِ عَلَى مَا سَيَأْتِي، ثُمَّ هَذَا الْقَيْدُ لَا يَتَأْتِي إِلَّا عَلَى امْتِنَاعٍ أَنْ يُرَادَ  
بِالْلفظِ حَقِيقَتُهُ وَمَجَازُهُ، وَذَلِكَ خِلَافَ مُخْتَارِ الْمُصَنِّفِ.

فَإِنْ قِيلَ: وَلَا بَدَّ فِي الْمَجَازِ مِنْ قَرِينَةٍ عِنْدَ كُلِّ أَحَدٍ.

قُلْتُ: نَعَمْ، وَلَكِنْ لِإِفَادَةِ أَنَّهُ مَجَازٌ لَا تَمْنَعُ إِرَادَةُ الْأَوَّلِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا تُفِيدُ الْمَجَازِيَّةُ لِإِفَادَتِهَا أَنَّ اللفظَ فِي الْمَعْنَى الثَّانِي لَا فِي الْأَوَّلِ،  
وَذَلِكَ عَيْنُ كَوْنِهَا مَانِعَةً مِنْ إِرَادَةِ الْأَوَّلِ.

قُلْتُ: نَعَمْ، وَلَكِنْ بِالتَّبَعِ لَا بِالْقَصْدِ، ثُمَّ قَدْ تَتَضَحُّ قَرَائِنُ تُفِيدُ الثَّانِي مَعَ الْأَوَّلِ  
كَمَا مَرَّ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ.

الثَّالِثُ: الْعَلَاقَةُ لُغَةً بَفَتْحِ الْعَيْنِ: لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ يَكُونُ بِمَعْنَى الصَّدَاقَةِ، وَبِمَعْنَى  
الْخُصُومَةِ عَلَى الضَّدِّ، وَبِمَعْنَى الْمَحَبَّةِ. قَالَ الشَّاعِرُ:

وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْإِنْسَانُ مِنْ صِنَاعَةٍ وَغَيْرِهَا، وَمَا يَتَبَلَّغُ بِهِ مِنَ الْعَيْشِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ النَّهْيِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

ثُمَّ نُقِلَ إِلَى الْوَجْهِ الَّذِي بِهِ يَصَحُّ التَّجَوُّزُ، بِإِطْلَاقِ اللَّفْظِ عَلَى غَيْرِ <مَعْنَاهُ مِنْ><sup>3</sup> مُشَابَهَةٍ أَوْ سَبَبِيَّةٍ أَوْ مُجَاوِرَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، أَخْذًا إِمَّا مِنَ الْعَلَاقَةِ بِمَعْنَى الصَّدَاقَةِ، لِأَنَّهَا رَاجِعَةٌ إِلَى التَّنَاسُبِ وَهُوَ فِي الْجَمِيعِ. وَإِمَّا مِنَ الْعَلَاقَةِ بِمَعْنَى مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ وَهُوَ أَظْهَرُ.

وَإِطْلَاقُهُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ مَجَازٌ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى مَا بِهِ الْعَلَاقَةُ أَيْ الصُّحْبَةِ، أَوْ التَّعَلُّقِ، أَوْ بِمَعْنَى التَّعَلُّقِ بِهِ فِي الْمَعْنَى الثَّانِي، ثُمَّ صَارَ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً.

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْعَلَاقَةُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ مِنْ عِلَاقَةِ الْقَوْسِ وَالسُّوْطِ مَثَلًا، وَقَدْ يَكُونُ الْكَسْرُ أَيْضًا فِي مَعْنَى الْمَحَبَّةِ.

وَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا بَدَّ لِلْمَجَازِ مِنْ عِلَاقَةٍ وَقَرِينَةٍ كَمَا مَرَّ. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْعَلَاقَةَ مَا ذَكَرْنَا، وَالْقَرِينَةَ مَا يُنْصَبُ دَلِيلًا عَلَى كَوْنِ اللَّفْظِ أَرِيدَ بِهِ الْمَعْنَى الْمَجَازِي مِنْ لَفْظِ سَابِقٍ أَوْ لَاحِقٍ أَوْ حَالٍ. فَالْعَلَاقَةُ تُصَحِّحُ التَّجَوُّزَ وَالْقَرِينَةُ تُفْهِمُهُ.

<sup>1</sup> - الثغام ضرب من نبت إذا يس ابيض، ولذلك يشبه به الشيب. والمخلص رأس الرجل إذا صار فيه شيب. شرح شواهد المغني للسيوطي/2: 722.

<sup>2</sup> - بيت ينسب للمرار الأسدي. انظر شرح شواهد ابن هشام للسيوطي/2: 722 ولسان العرب المجلد 2: 863.

<sup>3</sup> - ساقط من نسخة ب.



{المَجَازُ يَكُونُ لُغَوِيًّا وَشَرْعِيًّا وَعُرْفِيًّا عَامًّا أَوْ خَاصًّا}

الرَّابِعُ: الْمَجَازُ يَكُونُ أَيْضًا لُغَوِيًّا كَالْأَسَدِ لِلشُّجَاعِ مِنَ النَّاسِ، وَشَرْعِيًّا كَالصَّلَاةِ لِلدُّعَاءِ، وَعُرْفِيًّا <عَامًّا><sup>1</sup> كَالدَّابَّةِ لِلإِنْسَانِ، وَعُرْفِيًّا خَاصًّا كَالْفِعْلِ لِلْحَدَثِ عِنْدَ النُّحْوِيِّ، وَكُلُّ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي تَعْرِيفِ الْمُصَنَّفِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ "المُسْتَعْمَلُ يَوْضَعُ ثَانٍ" شَامِلٌ لِمَا كَانَ ثَانِيًّا بِحَسَبِ اللُّغَةِ وَالشَّرْعِ وَالْعُرْفِ<sup>2</sup> الْعَامِّ وَالْخَاصِّ، فَالْلُّفْظُ فِي الْمَعْنَى الثَّانِي مُعْتَبَرٌ بِحَسَبِ مَا كَانَ ثَانِيًّا عَنْهُ، فَإِنْ كَانَ ثَانِيًّا بِحَسَبِ الْمَعْنَى اللُّغَوِيِّ فَهُوَ مَجَازٌ لُغَوِيٌّ، أَوْ بِحَسَبِ الْمَعْنَى الشَّرْعِيِّ فَمَجَازٌ شَرْعِيٌّ، وَهَكَذَا.

وَبِهَذَا تَعْلَمُ أَنَّ لَيْسَ الْمُرَادُ الثَّانِي بِحَسَبِ الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ، بَلْ بِحَسَبِ الِاعْتِبَارِ، سَوَاءً كَانَ ثَانِيًّا فِي الْوُجُودِ مَعَ ذَلِكَ، كَالصَّلَاةِ فِي ذَاتِ الْأَرْكَانِ عِنْدَ صَاحِبِ اللُّغَةِ إِذَا اعْتَبَرْنَاهَا مَجَازًا، أَوْ بِالْعَكْسِ كَالصَّلَاةِ فِي الدُّعَاءِ عِنْدَ صَاحِبِ الشَّرْعِ.

فَإِنَّ الصَّلَاةَ فِي الدُّعَاءِ هُوَ الْوَضْعُ الْأَوَّلُ فِي الْوُجُودِ قَبْلَ ذَاتِ الْأَرْكَانِ<sup>3</sup>، وَلَكِنْ صَاحِبُ الشَّرْعِ إِنَّمَا يَنْظُرُ أَوَّلًا إِلَى الْمَعْنَى الشَّرْعِيِّ، فَكَانَ نَظَرُهُ إِلَى اللُّغَوِيِّ وَهُوَ الدُّعَاءُ ثَانِيًّا بِحَسَبِهِ. وَكَذَا الْكَلَامُ فِي الْعُرْفِيَّاتِ. وَلَمْ يَحْتَجِ الْمُصَنَّفُ أَيْضًا أَنْ يُقَيِّدَ بِاصْطِلَاحِ التَّخَاطُبِ، كَأَنَّهُ اسْتَعْنَاءٌ أَيْضًا بِالْحَيْثِيَّةِ<sup>4</sup>. وَالبَحْثُ هُنَا كَالْبَحْثِ فِي الْحَقِيقَةِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِعَادَتِهِ.

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة أ: الشرعي والعرفي.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: الركوع.

<sup>4</sup> - وردت في نسخة أ: بحية.

## {تَحْقِيقُ مَسْأَلَةِ الْمَجَازِ هَلْ يَسْتَلْزِمُ الْحَقِيقَةُ؟}

الخامس: الحقيقة لا تستلزم المجاز قطعاً، إذ لا يجب نقل اللفظ من معناه إلى معنى آخر، وفي العكس خلاف<sup>1</sup>، وتحقيقه أن تعلم أن الوضع كما مر جعل اللفظ دليلاً على المعنى، والاستعمال إطلاق اللفظ وإرادة المعنى، ولا يكون إلا عند التركيب كما مر. فإن لم يوضع اللفظ / رأساً فهو مهمل ولا حديث عنه، وإن وضع ولم يستعمل فليس بحقيقة ولا مجاز، وإن استعمل في معناه أولاً فهو حقيقة، ويجوز نقله إذ ذاك مجازاً اتفاقاً.

وهل يجوز نقله قبل الاستعمال خلاف؟ منعه قوم<sup>2</sup>، إذ لو نقل اللفظ قبل أن يستعمل أصلاً لم يكن للوضع الأول فائدة، فتألي باطل، فالقدم مثله.

وأجيب: بأنها تكون في استعماله فيما وضع له ثانياً. وقد يقال فهلاً اقتصر على الثاني من أول مرة. والجواب: أنه يجعل الأول مقدمة لكون الثاني مجازاً، توصلاً بذلك إلى فوائد المجاز على ما سيأتي والله أعلم.

وجوزة آخرون<sup>3</sup>، إذ لا مانع منه كما قلنا، وهو المختار في كلام المصنف، وعليه فالمجاز لا يستلزم الحقيقة.

<sup>1</sup> - انظر تفصيل المسألة في: المعتمد/1: 135، الإحكام/1: 47، المختصر بشرح العضد/1: 53 وشرح جمع الجوامع مع حاشية البناي/1: 173.

<sup>2</sup> - انظر المعتمد/1: 11، المحصول/1: 147، المستصفى/1: 344 والمختصر بشرح العضد/1: 153.

<sup>3</sup> - انظر الإحكام/1: 34 والمختصر بشرح العضد/1: 153.

وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ مَذْهَبًا ثَالِثًا مِنْ عِنْدِهِ، وَهُوَ التَّفْصِيلُ بَيْنَ الْمَصْدَرِ، فَيَجِبُ سَبْقُ  
الاسْتِعْمَالِ فِي حَقِّهِ وَبَيْنَ غَيْرِهِ، فَلَا يَجِبُ. وَلَا يَظْهَرُ وَجْهُ لِهَذَا التَّفْصِيلِ عَقْلًا وَلَا  
نَقْلًا، وَإِنْ ادَّعَى اسْتِقْرَاءُ فَبَعِيدٌ أَنْ يَتِمَّ لَهُ.

وَقَوْلُ الْعِرَاقِيِّ «أَنَّهُ تَبِعَ فِيهِ الْآمِدِي» سَهْوٌ، فَإِنَّ الْمَذْكُورَ فِي الْإِحْكَامِ «إِنَّمَا هُوَ  
بُطْلَانُ قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ كُلُّ مَجَازٍ لَهُ حَقِيقَةٌ»<sup>1</sup>. وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الْمُخْتَارُ فَلَا تَفْصِيلَ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ مَا ذَكَرَ مَبْنِي عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْوَضْعِ وَالِاسْتِعْمَالِ كَمَا قَرَّرْنَا، بِنَاءً  
عَلَى أَنَّ اللَّفْظَ يُعَيِّنُ بَيَازَاءَ الْمَعْنَى، ثُمَّ يَكُونُ إِطْلَاقُهُ عَلَيْهِ بَعْدَ أَوْ لَا يَكُونُ، وَهَذَا مَوْجُودٌ  
فِي الْأَعْلَامِ مُشَاهِدَةً، إِذْ يُسَمَّى الْوَلَدُ زَيْدٌ مَثَلًا، ثُمَّ يَكُونُ بَعْدَ ذَلِكَ الْإِطْلَاقُ فَيَقَالُ:  
جَاءَ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ فَاضِلٌ، وَنَحْوُهُ.

وَأَمَّا فِي أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ، وَهِيَ مَحَلُّ الْبَحْثِ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لَهَا وَضْعٌ كَذَلِكَ  
خَارِجٌ عَنِ الْاسْتِعْمَالِ وَهُوَ أَقْرَبُ الْاِحْتِمَالَيْنِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ وَضْعُهَا إِنَّمَا تَحَقُّقُ  
بِاسْتِعْمَالِهَا فِي مَعَانِيهَا كَمَا يُشَاهَدُ الْيَوْمَ فِي الْوَضْعِ الْمَجَازِيِّ. وَعَلَيْهِ، فَلَا يَكُونُ مَجَازٌ  
بِدُونِ حَقِيقَةٍ.

فَإِنْ قِيلَ: تَعْلِيمُ آدَمَ الْأَسْمَاءَ صَرِيحٌ فِي الْأَوَّلِ، إِذْ قَدْ عَلِمَ مَدْلُولَاتِهَا قَبْلَ وُجُودِ  
الِاسْتِعْمَالِ.

قُلْنَا: قَدْ عَلِمْتَ مَا وَقَعَ مِنَ الْخَبَرِ فِي الْمُرَادِ بِالْأَسْمَاءِ هُنَا كَمَا مَرَّ، وَبَعْدَ تَسْلِيمِ  
أَنَّهَا أَسْمَاءُ الْمُسَمَّيَاتِ، فَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَلِمَ شَيْئًا اسْتِعْمَلَهُ غَيْرُهُ قَبْلَ ذَلِكَ فِي  
مَدْلُولِهِ، وَذَلِكَ حَاصِلٌ وَضَعَهُ، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ.

<sup>1</sup> - انظر الإحكام/1: 34.

{فِي عِلَّةِ تَقَدُّمِ الرَّحْمَنِ عَلَى الرَّحِيمِ فِي الْبَسْمَلَةِ}

السادس: تَقَدُّمُ أَنَّ الرَّحْمَنَ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلِذَلِكَ قُدِّمَ فِي الْبَسْمَلَةِ عَلَى الرَّحِيمِ، مَعَ أَنَّ الْأَبْلَغَ أَوَّلَى بِالتَّأَخُّرِ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِكَوْنِهِ فِي مَعْنَى الْعِلْمِ، وَلَمْ يَقَعْ فِيهِ اشْتِرَاكٌ كَمَا لَمْ يَقَعْ فِي اسْمِ الْجَلَالَةِ، وَأَمَّا تَسْمِيَةُ مُسَيِّلِمَةَ الْكَذَّابِ: رَحْمَانُ الْيَمَامَةِ، وَقَوْلُ شَاعِرِهِمْ <فِيهِ><sup>1</sup>:

سَمَوْتَ بِالْمَجْدِ يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ أَبَا \* \* \* وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَا زِلْتَ رَحْمَانًا  
فَقِيلَ: شَادُّ لَا اعْتِدَادَ بِهِ، وَقِيلَ: اسْتَعْمَلُوهُ عُتُوا وَلَجَاجًا فِي الْكُفْرِ مَعَ عَدَمِ صِحَّتِهِ،  
وَقِيلَ: الْمُخْتَصُّ بِاللَّهِ تَعَالَى هُوَ الْمُحَلَّى بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ<sup>2</sup>

{الْأَقْوَالُ الْمُخْتَلَفَةُ فِي وَقُوعِ الْمَجَازِ}

431 السَّابِعُ: يَتَعَلَّقُ بِالْمَجَازِ مَبَاحِثُ كَثِيرَةٌ، / فَأَوَّلُهَا بَيَانُ حَقِيقَتِهِ وَقَدْ مَرَّ، وَبَعْدَهُ  
أَحْكَامُهُ مِنْهَا كَوْنُهُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْحَقِيقَةَ وَقَدْ مَرَّ، وَمِنْهَا وَقُوعُهُ. وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِيهِ  
ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ:

{الْأَوَّلُ: أَنَّهُ وَاقِعٌ وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ}

الأَوَّلُ، أَنَّهُ وَاقِعٌ<sup>3</sup> وَهُوَ الْحَقُّ، وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ فِي كَلَامِ النَّاسِ أَنَّهُمْ اسْتَعْمَلُوا  
الْأَسَدَ مَثَلًا لِلشُّجَاعِ وَالْبَحْرَ لِلْجَوَادِ وَغَيْرَ ذَلِكَ. فَيُقَالُ مَثَلًا الْأَسَدُ فِي الشُّجَاعِ مِنَ النَّاسِ  
مَجَازُ الْأَسَدِ وَاقِعٌ، فَيَنْتُجُ مِنَ الثَّلَاثِ الْمَجَازُ وَاقِعٌ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - قارن بما ورد في شرح المحلى على جمع الجوامع/1: 308.

<sup>3</sup> - انظر اللمع: 5، الإحكام/1: 61، المختصر بشرح العضد/1: 167، فواتح الرحموت/1: 211  
وحاشية البناي على شرح جمع الجوامع للمحلي/1: 174.

وَبَيَانُ الْأُولَى أَنَّ الْأَسَدَ فِي الشُّجَاعِ [مِنَ النَّاسِ]<sup>1</sup> مُسْتَعْمَلٌ فِي غَيْرِ مَا وَضِعَ لَهُ  
أَوَّلًا، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مَجَازٌ، فَالْأَسَدُ مَجَازٌ.

أَمَّا الْأُولَى، فَلَأَنَّ اللَّغَةَ شَاهِدَةٌ بِأَنَّ مَوْضِعَ الْأَسَدِ هُوَ الْحَيَوَانُ الْمَقْتَرِسُ لَا  
الْإِنْسَانَ الشُّجَاعُ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ <فِيهِ><sup>2</sup> فَهُوَ مُسْتَعْمَلٌ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ لَا مَحَالَةَ.

وَأَمَّا الثَّانِيَّةُ، فَلَأَنَّ حَقِيقَةَ الْمَجَازِ عِنْدَ الْجَمِيعِ هُوَ مَا اسْتُعْمِلَ<sup>3</sup> فِي غَيْرِ مَا وَضِعَ  
لَهُ أَوَّلًا.

وَبَيَانُ الثَّانِيَّةِ الْاسْتِقْرَاءُ، وَفِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ  
رَبُّكَ﴾<sup>4</sup>، وَقَوْلُهُ: ﴿حِطَّاءًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾<sup>5</sup>، وَقَوْلُهُ: ﴿يَجْهَلُونَ أَكَابَهُمْ  
فِيهِ أَكَابَهُمْ﴾<sup>6</sup>، وَغَيْرَهَا، يَمْتَنِعُ عَقْلًا أَوْ حَسًّا حَمَلُهَا عَلَى أَصْلِهَا، فَهِيَ مَجَازَاتٌ،  
وَإِذَا صَحَّ فِي الْقُرْآنِ حَمَحٌ<sup>7</sup> فِي الْحَدِيثِ إِذْ لَا قَائِلَ بِالْفَرْقِ.

---

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة أ: مستعمل.

<sup>4</sup> - الفجر: 22.

<sup>5</sup> - يوسف: 77.

<sup>6</sup> - البقرة: 19.

<sup>7</sup> - سقطت من نسخة ب.

{الثاني: أنه لم يَقَع وَحُجِّجَ المَانِعِينَ}

الثاني، أنه لم يَقَع، ونسبه للأستاذ<sup>1</sup> والفارسي، واحتج المانعون للمجاز<sup>2</sup> بأن اللفظ لو أفاد المعنى مجازاً، فإما مع القرينة أو بدونها، باطل الأول لأن القرينة حينئذٍ إن حصلت فاللفظ معها مستقل بالإفادة، فيكون حقيقة. وإن لم تحصل لم يُفد شيئاً فلا يكون مجازاً ولا حقيقة، وباطل الثاني أيضاً، لأنه إن أفاد بلا قرينة فهو حقيقة لا مجاز.

وأجيب: بأنه يُفد<sup>3</sup> بقرينة ولا معنى للمجاز إلا ذلك، وكونه معها مستقلاً لا يجعله حقيقة، لأن الحقيقة ما استقل بدون قرينة.

{الثالث: أنه غير واقع في الكتاب والسنة}

الثالث، أنه غير واقع في الكتاب والسنة، ونسبه المصنف إلى الظاهرية، والمشتهر بذلك: أبو بكر ابن داود الأصبهاني الظاهري<sup>4</sup> وينقل منعه في القرآن عن بعض الحنابلة أيضاً<sup>5</sup>، وينقل أيضاً عن القاضي<sup>6</sup> أنه لا مجاز في القرآن.

---

<sup>1</sup> - قال في الإلهام/1: 296: «قال إمام الحرمين في التلخيص الذي اختصره من التريب والإرشاد للقاضي: والظن بالأستاذ أنه لا يصح عنه، ولما علقه من خط ابن الصلاح أن أبا القاسم ابن كج حكى عن أبي علي الفارسي إنكار المجاز كما هو المحكي عن الأستاذ».

<sup>2</sup> - وردت في نسخة أ: بالمجاز.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة أ: بعيد.

<sup>4</sup> - محمد بن داود بن علي خلف الظاهري أبو بكر (.../297 هـ). الفقيه الأديب، المناظر الشاعر، جلس مكان والده بعد وفاته للتدريس. له: "الوصول إلى معرفة الأصول". وفيات الأعيان/4: 259.

<sup>5</sup> - انظر الإلهام في شرح المنهاج/1: 297.

<sup>6</sup> - انظر التريب/1: 399 وما بعدها.



{حُجِّجَ الْمَانِعِينَ وَقُوعَ الْمَجَازِ}

وَاحْتَجَّ الْمَانِعُونَ وَقُوعَهُ بِأُوجِهِ:

الأول، أنه لو وَقَعَ الْمَجَازُ فِي الْقُرْآنِ فَإِمَّا مَعَ الْقَرِينَةِ فَيَطُولُ بِلَا فَائِدَةٍ، وَإِمَّا بِدُونِهَا فَيُلْبَسُ، وَهَذَا الدَّلِيلُ يَقْتَضِي مَنَعَ الْمَجَازِ مُطْلَقًا كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ<sup>1</sup>

الثاني، أنه لو تَكَلَّمَ الْبَارِي تَعَالَى بِالْمَجَازِ لَوَجِبَ أَنْ يُشْتَقَّ لَهُ مِنْهُ، فَيَقَالَ مُتَجَوِّزٌ، وَالتَّالِي بَاطِلٌ<sup>2</sup>.

الثالث، أَنَّ الْعُدُولَ عَنِ الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَجَازِ يَقْتَضِي الْعَجْزَ عَنْهَا، وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مُحَالٌ.

وَأَجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ، أَنَّهُ يَكُونُ مَعَ الْقَرِينَةِ فَلَا إِبْسَاسَ، وَلَيْسَ بِتَطْوِيلٍ لِأَنَّهُ لِفَائِدَةٍ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُ الْفَوَائِدِ.

وَعَنِ الثَّانِي، أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى تَوْقِيفِيَّةٌ، وَعَلَى أَنَّهَا اصْطِلَاحِيَّةٌ، فَلَفْظُ مُتَجَوِّزٍ يَمْتَنِعُ إِطْلَاقَهُ لِمَانِعٍ، وَهُوَ أَنَّهُ مُوَهِّمٌ ارْتِكَابَ مَا لَا يَنْبَغِي.

قُلْتُ: / وَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا عِنْدَ التَّحْقِيقِ، فَإِنَّ التَّكَلَّمَ بِالْمَجَازِ لَا يُوجِبُ اشْتِقَاقَ اسْمٍ مِنْهُ كَالْتَّكَلَّمَ بِالْحَقِيقَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَعَنِ الثَّالِثِ، أَنَّ الْعُدُولَ إِنَّمَا يَكُونُ لِفَوَائِدَ لَا عَجْزًا.

<sup>1</sup> - انظر نهاية السؤل/2: 164.

<sup>2</sup> - انظر نهاية السؤل/2: 164 والإمهاج في شرح المنهاج/1: 296.

{الكَلَامُ فِي أَسْبَابِ الْعُدُولِ الْحَقِيقِيَّةِ عَنْ اسْتِعْمَالِ الْمَجَازِ}

"وَأِنَّمَا يُعَدَّلُ إِلَيْهِ" أَيِ إِلَى الْمَجَازِ بِأَنْ يُتْرَكَ اللَّفْظُ الدَّالُّ حَقِيقَةً، وَيُؤْتَى بِدَلِّهِ بِالدَّالِّ مَجَازاً، "لِنَقْلِ الْحَقِيقَةِ" عَلَى اللِّسَانِ، وَيَكُونُ الْمَجَازُ خَفِيفاً فَيُعْبَرُ بِهِ.

"أَوْ بِشَاعَتِهَا" أَيِ قُبْحُهَا فِي السَّمِيعِ، كَلَفْظِ الْخِرَاءِ بِكُسْرِ الْخَاءِ، يُعَدَّلُ عَنْهُ إِلَى لَفْظِ الْغَائِطِ، وَهُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْمَكَانِ الْمُنْخَفِضِ.

"أَوْ جَهْلُهَا" أَيِ كَوْنِ الْحَقِيقَةِ مَجْهُولَةً لِلْمُتَكَلِّمِ أَوْ لِلْمُخَاطَبِ، أَوْ غَيْرَهُمَا مِمَّنْ يُرَادُ فَهْمُهُ أَوْ يُخْشَى فَيُعْبَرُ بِالْمَجَازِ، إِذْ لَا طَرِيقَ سِوَاهُ فِي الْأَوَّلِ، وَلِبَيَانِ الْمُرَادِ فِي الثَّانِي وَالثَّلَاثِ، وَإِخْفَائِهِ فِي الرَّابِعِ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِذَا لَمْ يَعْرِفِ الْمُتَكَلِّمُ لِلْمَعْنَى إِلَّا هَذَا اللَّفْظَ، فَكَيْفَ يَحْكُمُ بِأَنَّهُ مَجَازٌ عُدِّلَ إِلَيْهِ؟

قُلْنَا: يُعْرِفُ الْمَجَازُ وَإِنْ لَمْ تُعْرِفِ الْحَقِيقَةَ تَقْلِيداً، أَوْ اسْتِدْلَالاً بِالْعَقْلِ أَوْ الْعُرْفِ أَوْ الْحِسِّ مَثَلًا، عَلَى أَنَّهُ مَعَ ظَنِّهِ حَقِيقَةً جَهْلًا يَصْدُقُ أَنَّهُ عَادِلٌ<sup>1</sup> عَنِ الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَجَازِ، نَظَرًا إِلَى مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ.

"أَوْ بِلَاغَتِهِ" أَيِ الْمَجَازِ نَحْوُ رَأَيْتُ أَسَدًا يَرْمِي فَإِنَّهُ أَبْلَغُ مِنْ رَأَيْتُ شُجَاعاً.

"أَوْ شُهْرَتِهِ" أَيِ الْمَجَازِ عِنْدَ السَّامِعِينَ دُونَ الْحَقِيقَةِ، فَيَكُونُ وَاضِحاً، وَغَيْرَ ذَلِكَ كَأَن يَحْصُلَ بِالْمَجَازِ تَعْظِيمٌ أَوْ اسْتِقَامَةٌ وَزَنٌ أَوْ قَافِيَةٌ أَوْ تَسْجُعٌ دُونَ الْحَقِيقَةِ، "أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ".

<sup>1</sup> - وردت لي نسخة أ: عامل.

تنبیہات: {فِي مَزِيدٍ تَقْرِيرٍ مَبَاحِثِ الْعُدُولِ إِلَى الْمَجَازِ عَنِ الْحَقِيقَةِ الْأَصْلِ}

{فِي شَرْحِ أَلْفَاظِ: الْعُدُولِ، الثَّقَلِ، الْبَشَاعَةِ وَالْبَلَاغَةِ}

الأول: يُقَالُ عَدَلَ فُلَانٌ عَنِ الشَّيْءِ عَدْلًا وَعُدُولًا إِذَا حَادَ عَنْهُ، وَعَدَلَ عَنِ الشَّيْءِ عُدُولًا إِذَا رَجَعَ إِلَيْهِ.

وَيُقَالُ: ثَقُلَ الشَّيْءُ بِالضَّمِّ ثِقَلًا بِكسْرِ فَفُتِحَ وَثِقَالَةً فَهُوَ ثَقِيلٌ.

وَيُقَالُ بَشَعَ الطَّعَامُ بِكسْرِ الشَّيْنِ<sup>1</sup> بَشَعًا وَبَشَاعَةً فَهُوَ بَشَعٌ، وَهُوَ الْكَرِيهُ الطَّعْمُ يَأْخُذُ بِالْحَلْقِ مِنْ جُفُوفٍ وَمَرَارَةٍ، وَالْبَشَعُ أَيْضًا الْمُتَغَيَّرُ الْفَمِ مِنْ عَدَمِ الْاسْتِيَاكِ وَالتَّحُلُّلِ، وَالسَّيْنُ الْخُلُقُ، وَالْعَابِسُ، وَالذَّمِيمُ وَالْخَبِيثُ النَّفْسُ.

وإِطْلَاقُ الْبَشَاعَةِ هُنَا عَلَى كَوْنِ اللَّفْظَةِ كَرِيهَةً لِخَبِيثِهَا.

وَيُقَالُ بَلَغَ الرَّجُلُ بِالضَّمِّ فَهُوَ بَلِيغٌ إِذَا كَانَ فَصِيحًا يَبْلُغُ بِنُطْقِهِ مَا يُرِيدُ. وَشَيْءٌ بَالِغٌ جَيِّدٌ وَبَالِغٌ فِي الْأَمْرِ إِذَا لَمْ يَقْصُرْ.

الثاني: الْحَقِيقَةُ هِيَ الْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ فَوَجِبَ ارْتِكَابُهَا، إِلَّا إِذَا عَرَضَ دَاعٍ يَدْعُو إِلَى الْعُدُولِ عَنْهَا بِارْتِكَابِ الْمَجَازِ، فَلَذَا اخْتِيجَ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى أَسْبَابِ الْعُدُولِ<sup>2</sup>، وَهِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: العين.

<sup>2</sup> - ولزميد التفصيل في أسباب العدول عن الحقيقة إلى المجاز ينظر ابن جني في الخصائص/2: 442-447، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب/1: 159، وشرح المحلى على جمع الجوامع/1: 175.

{أَسْبَابُ الْعُدُولِ إِلَى الْمَجَازِ قَدْ تَرَجَعُ إِلَى اللَّفْظِ أَوْ إِلَى الْمَعْنَى أَوْ لِهَمَا مَعًا}

الثالث: أَسْبَابُ الْعُدُولِ إِلَى الْمَجَازِ إِمَّا أَنْ تَرَجَعَ إِلَى اللَّفْظِ أَوْ إِلَى الْمَعْنَى، أَوْ لِهَمَا مَعًا.

وَالأَوَّلُ إِمَّا أَنْ يَرْجِعَ إِلَى ذَاتِ اللَّفْظِ، أَوْ إِلَى مَا يَعْضُ لَهٗ. وَالأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ لَفْظُ الْحَقِيقَةِ ثَقِيلًا عَلَى اللِّسَانِ، وَذَلِكَ إِمَّا لِثِقَلِ حُرُوفِهِ فِي نَفْسِهَا، أَوْ لِتَنَافُرِهَا، أَوْ لِثِقَلِ فِي تَرْكِيبِهَا مِنْ كَمِيَّةٍ أَوْ كَيْفِيَّةٍ مَثَلًا، أَوْ يَكُونُ كَرِيهًا فِي السَّمْعِ / أَوْ غَرِيبًا وَحَشِيًّا وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَالثَّانِي أَنْ لَا يَكُونَ لِلْمَعْنَى لَفْظُ حَقِيقَةٍ أَصْلًا، أَوْ يَكُونُ مَجْهُولًا رَأْسًا، أَوْ يَكُونُ الْمَجَازُ صَالِحًا لِوِزْنٍ أَوْ قَافِيَةٍ، أَوْ سَجْعٍ أَوْ تَرْصِيعٍ، أَوْ مُطَابَقَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَصْنَافِ الْبَدِيعِ نُونِ الْحَقِيقَةِ، أَوْ يَكُونُ الْمَجَازُ<sup>1</sup> أَشْهَرَ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

وَالثَّانِي مِنَ التَّقْسِيمِ أَنْ يَحْصُلَ بِالْمَجَازِ تَعْظِيمٌ، أَوْ تَحْقِيرٌ، أَوْ بَيَانٌ، أَوْ تَقْوِيَةٌ، أَوْ تَأْكِيدٌ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

وَالثَّلَاثُ ظَاهِرٌ مِمَّا ذُكِرَ، فَإِنَّ الْمَجَازَ قَدْ يَحْصُلُ فِيهِ الْمُبَالَغَةُ مَعَ سَلَاةِ اللَّفْظِ، وَالْحَقِيقَةُ قَدْ تَخْلُو مِنْ ذَلِكَ مَعَ ثِقَلِ اللَّفْظِ.

{مِثَالُ لِيَثْقُلِ اللَّفْظُ}

الرَّابِعُ: مَثَلُوا "لِيَثْقُلِ لَفْظُ الْحَقِيقَةِ" بِالْخَنْفَقِيقِ وَأَنَّهُ اسْمٌ لِلدَّاهِيَةِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُعَدَّلُ عَنْهُ إِلَى اسْمِ النَّائِبَةِ وَالْحَادِثَةِ مَثَلًا. وَقَالَ آخَرُونَ: يُعَدَّلُ عَنْهُ إِلَى لَفْظِ الْمَوْتِ مَثَلًا، فَيَقَالُ: وَقَعَ فُلَانٌ فِي الْمَوْتِ، إِذَا وَقَعَ فِي شِدَّةٍ وَفِي ذَلِكَ نَظَرٌ<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>2</sup> - قارن بما ورد في نهاية السور/2: 176-177.

وَلَاشَكَّ أَنَّهُ فَسَّرَ فِي الصَّحَاحِ الْخَنْفَقِيْقَ بِالدَّاهِيَةِ، وَلَكِنَّ الظَّاهِرَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ وَصَفَ مِنْ خَفَقَ الرِّيحَ وَالنُّونَ زَائِدَةً. وَفِي الْقَامُوسِ<sup>1</sup> أَنَّهُ «وَصَفٌ لِلسَّرِيعَةِ جِدًّا مِنَ النُّوقِ وَالظُّلْمَانِ، وَحِكَايَةُ جَرِيِّ الْخَيْلِ وَهِيَ مَشْيَةٌ فِي اضْطِرَابٍ»، وَإِذَا كَانَ وَصْفًا عَلَى مَعْنَى السَّرْعَةِ وَالاضْطِرَابِ، كَانَ فِي الدَّاهِيَةِ مَجَازًا، وَكَيْفَ مَعَ ذَلِكَ يُعَدَّلُ عَنْهُ إِلَى النَّائِبَةِ حَوَالِ حَدِثَةٍ وَهُمَا حَقِيقَتَانِ فِي وَصْفِهَا، وَلَوْ مَثَّلُوا بِالْخَنْفَقِيْقِ لِلدَّاهِيَةِ يُعَدَّلُ عَنْهُ إِلَى<sup>2</sup> الْمَوْتِ مَثَلًا كَانَ أَقْرَبَ.

### {مِثَالُ لِبْشَاعَةِ اللَّفْظِ}

وَمَثَّلُوا أَيْضًا «لِلْبِشَاعَةِ» بِالْخِرَاءَةِ وَهِيَ مَصْدَرٌ، يُقَالُ خَرَّ بِكَسْرِ الْعَيْنِ مَهْمُوزًا خِرَاءً وَخِرَاءَةً بِفَتْحِ الْخَاءِ وَقَدْ تُكْسَرُ، وَخُرُوءَةٌ وَالْخُرُّ بِالضَّمِّ اسْمٌ لِلْعَذْرَةِ وَكَذَا الْخِرَاءُ بِكَسْرِ الْخَاءِ. وَالْاسْمُ هُوَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يُمَثَّلَ بِهِ فِي مُقَابَلَةِ الْغَائِطِ لَا الْمَصْدَرُ، وَإِنْ كَانَ يَصِحُّ أَنْ يُتَجَوَّزَ بِهِ عَنِ الْاسْمِ.

### {مِثَالُ لِلتَّعْظِيمِ}

وَمَثَّلُوا لِلتَّعْظِيمِ بِنَحْوِ قَوْلِكَ: سَلَامٌ عَلَى الْمَجْلِسِ الْعَالِيِّ<sup>3</sup> وَفِيهِ نَظَرٌ، إِذَا التَّعْظِيمُ هُنَا مُسْتَفَادٌ مِنْ وَصْفِ الْمَجْلِسِ بِالْعَالِيِّ لَا مِنْ مُجَرَّدِ التَّجَوُّزِ بِإِطْلَاقِ الْمَجْلِسِ [عَلَى أَهْلِهِ]<sup>4</sup> وَمَا يُسْتَفَادُ مِنَ الْعُدُولِ عَنِ الْخِطَابِ إِلَى الْإِظْهَارِ لَا يَخْتَصُّ بِالتَّعْبِيرِ بِالْمَجَازِ<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - انظر القاموس المحيط/3: 227.

<sup>2</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>3</sup> - انظر البحر المحيط/2: 189-190 وشرح الكوكب المنير/1: 156.

<sup>4</sup> - ساقط من نسخة أ.

<sup>5</sup> - ورد في نسخة ب: بالتعبير المجازي.

{أُطْبِقَ الْبُلْغَاءُ عَلَى أَنَّ الْمَجَازَ أَبْلَغُ مِنَ الْحَقِيقَةِ}

الخامس: أُطْبِقَ الْبُلْغَاءُ عَلَى أَنَّ الْمَجَازَ أَبْلَغُ مِنَ الْحَقِيقَةِ، لَأَنَّ الْإِنْتِقَالَ فِيهِ مِنَ الْمَلْزُومِ إِلَى اللَّازِمِ، فَهُوَ كَدَعْوَى الشَّيْءِ بَبَيِّنَةٍ، وَمَعَ ذَلِكَ فَبَلَاغَةُ الْكَلَامِ هِيَ مُطَابَقَتُهُ [لِمُقْتَضَى الْحَالِ]<sup>1</sup> وَالْأَحْوَالُ تَخْتَلِفُ، فَقَدْ تَقْتَضِي الْحَالُ إِيرَادَ الْمَجَازِ<sup>2</sup> <لِمَا><sup>3</sup> فِيهِ مِنَ الْقُوَّةِ وَالِدَقَّةِ، وَالْمُخَاطَبُ أَهْلُ لِفَهْمِ ذَلِكَ لِفَطْنَتِهِ، وَقَدْ تَقْتَضِي الْحَالُ إِيرَادَ الْحَقِيقَةِ لَوْضُوحِهَا، وَالْمُخَاطَبُ أَهْلُ لِلإِبْضَاحِ لِنَبَاوَتِهِ<sup>4</sup>.

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا، فَقُولْهُمْ هَاهُنَا «يُعَدَّلُ إِلَى الْمَجَازِ لِبَلَاغَتِهِ»، يُقَالُ عَلَيْهِ: إِنْ أُريدَ أَنَّهُ لِكُونُهُ أَبْلَغُ فِي نَفْسِهِ، فَهَذَا أَمْرٌ عَامٌّ فِي كُلِّ مَجَازٍ، فَيَجِبُ أَنْ يُعَدَلَ إِلَيْهِ أَبَدًا وَهُوَ بَاطِلٌ. وَإِنْ أُريدَ لِكُونِ الْكَلَامِ مَعَهُ بَلِيغًا، فَيَجِبُ أَنْ يُعْبَرَّ عَنْهُ هَكَذَا، لَأَنَّ الْبَلَاغَةَ بِهَذَا الِاعْتِبَارِ إِنَّمَا يُوصَفُ بِهَا الْكَلَامُ لَا الْكَلِمَةُ.

{الْكَلَامُ فِي أَنَّ الْمَجَازَ لَيْسَ غَالِبًا عَلَى أَكْثَرِ اللُّغَاتِ خِلَافًا لِابْنِ جُنِّي}

وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ، وَالْمَقْصُودُ أَنَّهُ يُعَدَّلُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى ذَلِكَ

434 / وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

<sup>1</sup> - ماقط من نسخة أ.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: المجازي.

<sup>3</sup> - مقطت من نسخة ب.

<sup>4</sup> - انظر الطراز/1: 80 وشرح المحلى على جمع الجوامع مع حاشية البناي/1: 175 وما بعدها.



«وكيف» المجاز «غالباً على اللغات» أي بحيث يكون أكثر اللغات مجازاً  
«خلافاً» لأبي الفتح «ابن جني»<sup>1</sup> في قوله بذلك، مُستدلاً بأن نحو قام زيد يدل على  
اتّصاف زيد بالقيام، والقيام جنس يتناول جميع أفرادهِ، فيقتضي أن يكون من زيد  
هذا الجنس كله وهو باطل، إذ لا يجتمع لإنسان واحد في وقتٍ، ولا في مائة ألف  
سنة القيام الداخل كله تحت الوهم.

قال الإمام الفخر: «وهو ركيك، لأنه ظن أن المصدر لفظ دال على جميع  
أشخاص تلك الماهية وهو باطل، بل المصدر لفظ دال على الماهية أعني: القدر المشترك  
بين الواحد والكل، والماهية من حيث هي هي: لا تستلزم الوحدة ولا الكثرة، وإذا  
كان كذلك فالفعل المشتق منها لا دلالة له على الكلية ولا الجزئية، وبأنك تقول:  
ضربت زيدا والمضروب بعضه لا كله، فهو مجاز ولذا <إذا><sup>2</sup> احتيط قيل: ضربت  
رأسه مثلاً»<sup>3</sup>

وأجيب بأنه يتألم جميعه، ورد بأن المدعى التجوز في لفظ الضرب لا لفظ  
التألم. والضرب إحساسٌ بعنف، والمحسوس بعض البدن لا كله، فالمضروب في  
الحقيقة<sup>4</sup> بعضه لا كله.

<sup>1</sup> - أبو الفتح عثمان بن جني (321/392هـ)، الموصلي النحوي اللغوي، إمام مشهور في علوم اللغة  
العربية، من أحقق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف. من كتبه: "الخصائص" "سر صناعة  
الإعراب"، "المنصف"، "شرح تصريف المازني". وفيات الأعيان/3: 46. شذارات الذهب/3: 140.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>3</sup> - نص منقول بتصرف من المحصول/1: 143-144.

<sup>4</sup> - وردت في نسخة أ: بالحقيقة.

تَنْبِيهَاتُ: {فِي تَقْرِيرِ مَجَازَاتِ أُخْرٍ وَمَذَاهِبِ اللُّغَوِيِّينَ فِيهَا}

{اسْتِدْرَاكُ الْإِمَامِ عَلَى ابْنِ جِنِّي فِي الْمَجَازِ}

الأوّل: قَالَ الْإِمَامُ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ ابْنِ جِنِّي<sup>1</sup>: «أَنَّ هَاهُنَا مَجَازَاتِ أُخْرٍ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا فَزَيْدٌ لَيْسَ عِبَارَةً مِنْ جُمْلَةِ الْبِنْيَةِ الْمَشَاهِدَةِ، لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ زَيْدًا <هُوَ الَّذِي><sup>2</sup> كَانَ مَوْجُودًا فِي وَقْتِ الْوِلَادَةِ، وَنَعْلَمُ أَنَّ أَجْزَاءَهُ وَقْتُ شَبَابِهِ أَكْثَرَ مِنْهَا وَقْتُ الْوِلَادَةِ، فَزَيْدٌ هُوَ تِلْكَ الْأَجْزَاءُ الْبَاقِيَةُ مِنْ أَوَّلِ حُدُوثِهِ إِلَى آخِرِ فَنَائِهِ، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِزَيْدٍ.

فَإِذَا قُلْتَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا فَلَعَلَّ الْإِمْسَاسَ مَا وَقَعَ عَلَى تِلْكَ الْأَجْزَاءِ، فَيَكُونُ مَجَازًا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَأَيْضًا إِذَا قُلْتَ: رَأَيْتُ زَيْدًا فَالْمُرْتَبِي مِنْهُ لَوْنُهُ وَسَطْحُهُ وَلَيْسَ زَيْدٌ عِبَارَةً عَنْ هَذَا الْقَدْرِ، فَيَكُونُ مَجَازًا.

— قَالَ: — ثُمَّ هَاهُنَا دَقِيقَةٌ وَهِيَ: أَنَّ هَذِهِ الْمَجَازَاتِ مِنَ الْمَجَازِ الْعَقْلِيِّ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: رَأَيْتُ زَيْدًا وَضَرَبْتُ عُمَرَاءَ، فَصِغْتَا رَأَيْتُ وَضَرَبْتُ مَسْتَعْمَلَانِ فِي مَوْضُوعَيْهِمَا الْأَصْلِيِّينَ فَلَا تَكُونَانِ مَجَازَيْنِ، وَلَفْظَةُ زَيْدٍ مِنَ الْأَعْلَامِ فَلَا تَكُونُ مَجَازًا، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنَّ الْمَجَازَ وَاقِعٌ بِالنِّسْبَةِ، فَيَكُونُ مَجَازًا عَقْلِيًّا<sup>3</sup> انْتَهَى.

<sup>1</sup> — انظر ترجمته في الجزء الثالث ص 313.

<sup>2</sup> — ماقط من نسخة ب.

<sup>3</sup> — نص منقول من المحصول/1: 143.

{مَا تَجَوُّزُ بِهِ ابْنُ جَنِّي جَعْلَهُ الرَّازِي مِنَ الْمَجَازِ الْعَقْلِيِّ}

الثاني: قد ظهر من كلام الإمام الميل إلى ما قاله ابن جني من التجوز في هذه الأمثلة، غير أنه جعله من المجاز العقلي، وأنه واقع بالنسبة وهي التعلق، وتسامح في إطلاق النسبة عليه، وعلى قريب من هذا عرج بعض شراح (.....)<sup>1</sup>

الثالث: ما ذكر الإمام من التجوز في نحو «ضربت زيداً»، بحسب البنية فيه نظر، لأن التسمية وقعت على الشخص من حيث هو فرد من الناس، من غير ملاحظة كثرة الأجزاء ولا قلتها ولا زيادتها ولا نقصها. وكما أنه لو انتقص منه شيء كذهاب يده أو رجله يآفة يصدق عليه الاسم، فكذلك<sup>2</sup> إذا وقعت الزيادة، وبذلك جرت اللغة والعرف شاهد صدق.

435 / ولذلك لو رأيت صبياً غاب عنك حتى صار شاباً أو كهلاً أو شيخاً، ثم رأيتُه فعرفته لقلت: هذا هو فلان بعينه، ولا يصح نفي هذا ولا إنكاره، وذلك علامة الحقيقة، أو يقال: المعتبر الأجزاء الموجودة حال النشأة، وهي الباقية من أول العمر إلى آخره، كما تقرر ذلك في مباحث البحث.

وكذا ما ذكر بحسب رؤية اللون والسطح فيه نظر، لأن المشاهد أيضاً حالة التسمية هو ذاك. وغاية ما فيه أن التسمية وقعت للمجموع، وهو مثلاً إنما رأى بعضه، وهو البحث المتقدم قريباً.

<sup>1</sup> - هكذا وجد هذا البياض في الأصل المستسخ منه.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة أ: لكذا.

{اِخْتِلَافُ الْأَقْوَالِ فِي أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ بَيْنَ قَوْلِهِ بِالْمَجَازِ وَإِنْكَارِهِ}

الرَّابِعُ: مَذْهَبُ<sup>1</sup> ابْنِ جَنِّي فِي هَذَا مَنْسُوبٌ أَيْضاً لِشَيْخِهِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ، وَيُنْسَبُ أَيْضاً لِلْفَارِسِيِّ ضِدُّ هَذَا، وَهُوَ إِنْكَارُ الْمَجَازِ رَأْساً وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

{مَسْأَلَةُ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ وَإِرَادَةِ الْمَعْنَى الْمَجَازِي هَلْ يُشْتَرَطُ إِمْكَانُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِي بِهَذَا اللَّفْظِ أَمْ لَا؟}

وَلَا مُعْتَمِدًا أَيْ مَعْمُولًا بِهِ وَحْدَهُ "حَيْثُ تُسْتَحِيلُ الْحَقِيقَةُ" أَيْ حَيْثُ لَا يَصِحُّ أَنْ تُرَادَ فِي الْكَلَامِ، "خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ" فِي قَوْلِهِ بِذَلِكَ، مَثَلًا: إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِمَنْ هُوَ أَسْنُ مِنْهُ مِنْ عَبِيدِهِ هَذَا ابْنِي، فَالْحَقِيقَةُ مُمْتَنِعَةٌ هُنَا وَهُوَ كَوْنُهُ ابْنًا كَمَا أَخْبَرَ، إِذْ لَا يَنْشَأُ كَبِيرٌ مِنْ صَغِيرٍ. فَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ: يُحْمَلُ عَلَى الْمَجَازِ وَهُوَ الْعَتَقُ لِيَصِحَّ الْكَلَامُ. وَقَالَ غَيْرُهُ لَا يُحْمَلُ، وَالْكَلَامُ لَفْوٌ لَا عِبْرَةَ بِهِ<sup>2</sup>

تَنْبِيهَاتُ: {فِي مَزِيدِ تَفْصِيلِ الْقَوْلِ فِي جَوَانِبِ مُرْتَبِطَةٍ بِالمَسْأَلَةِ}

{آرَاءُ أَئِمَّةِ الْحَنَفِيَّةِ فِي الْمَسْأَلَةِ}

الأَوَّلُ: نُقِلَ عَنْ صَاحِبِي<sup>3</sup> الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ أَبِي يُوسُفَ<sup>4</sup> وَمُحَمَّدِ ابْنِ الْحَسَنِ<sup>1</sup> أَنَّهُمَا يُخَالِفَانِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، بَعْدَ اتِّفَاقِ الثَّلَاثَةِ عَلَى أَنَّ الْمَجَازَ خُلْفٌ عَنِ الْحَقِيقَةِ،

<sup>1</sup> - انظر مذهب ابن جني مفصلاً في الحصول/1: 143.

<sup>2</sup> - انظر المغني والشرح الكبير لابن قدامة/12: 237.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: صاحب.

<sup>4</sup> - أبو يوسف بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد بن حبة الأنصاري نسبا. كان فقيها عالما حافظا من أهل الكوفة صاحب أبي حنيفة. تولى قضاء بغداد، ويعتبر أول من دعي بقاضي القضاة. عاش بعد أبي حنيفة 32 عاما. وفيات الأعيان/6: 378.

فَقَالَ الْأَخِيرَانِ: «ذَلِكَ بِحَسَبِ الْحُكْمِ، وَيُشْتَرَطُ فِي إِرَادَةِ الْمَجَازِ بِالْكَلَامِ إِمْكَانُ إِرَادَةِ الْحَقِيقَةِ بِهِ». وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ بِحَسَبِ الْمُتَكَلِّمِ، وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ صِحَّةُ اللَّفْظِ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَإِنْ لَمْ تَصِحَّ الْحَقِيقَةُ أَصْلًا، فَيَرَادُ الْمَجَازُ<sup>2</sup> صَوْنًا لِلْكَلَامِ عَنِ الْإِلْغَاءِ» كَمَا مَرَّ.

الثَّانِي: إِنَّمَا يَنْبَغِي الْاِخْتِلَافُ إِذَا لَمْ يَتَوَّعِثْ، وَإِلَّا فَلَا إِشْكَالَ فِي قَبُولِهِ. وَوَقَعَ فِي كَلَامِ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْعِتْقُ وَإِنْ تَوَّاهُ، بَلْ يَجِبُ الْإِلْغَاءُ الْكَلَامِ حَيْثُ تَصَحُّ الْحَقِيقَةُ، وَهَذَا عِنْدِي فِي غَايَةِ الضَّعْفِ، وَسَأَبِيْنُهُ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ [تَعَالَى]<sup>3</sup>

{ الْفَرْعُ الْمَذْكُورُ إِنْ كَانَ فَرَضٌ مِثَالِ فَلَا مُنَاقَشَةَ وَإِنْ كَانَ مُتَعَيِّنًا فَلَا }  
الثَّالِثُ: مَا ذَكَرُوا فِي الْفَرْعِ الْمَذْكُورِ إِنْ كَانَ فَرَضٌ مِثَالِ فَلَا مُنَاقَشَةَ، وَإِنْ كَانَ مُتَعَيِّنًا فَلَا، إِذْ تَصَحُّحُ الْكَلَامِ بِالتَّجَوُّزِ لَا يُعَيِّنُ الْعِتْقَ، وَعَدَمُ الْعِتْقِ لَا يُوجِبُ الْإِلْغَاءَ، فَإِنَّ مَدَارَ التَّجَوُّزِ عَلَى أَنَّهُ تَقْدِيرُ مُضَافٍ أَيْ مِثْلُ: ابْنِي، وَالتَّثْلِيَّةُ كَمَا تَقَعُ فِي الْحُرِيَّةِ تَقَعُ فِي الْحَنَانَةِ، وَالشَّفَقَةِ، وَالطَّاعَةِ، وَالْعِصْيَانِ، وَالْمَلَاَحَةِ، وَالذُّمَامَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْكَيْفِيَّاتِ وَالْمَقَابِيرِ. وَكَوْنُهُ عِنْدَ ذَلِكَ تُقْبَلُ بِنِيَّتِهِ مُسْتَفْتِيًا أَوْ مَأْثُورًا بِالْبَيِّنَةِ، أَوْ لَا تُقْبَلُ، أَوْ ادِّعَاؤُهُ اللَّغْوِ أَوْ الْكَذِبِ مَحَلُّهُ كُتِبَ الْفَقْهُ.

الرَّابِعُ: قَالُوا أَمَّا إِنْ كَانَ يُوَلَّدُ مِثْلُهُ لِمِثْلِهِ وَلَمْ يَكُنْ مَعْرُوفَ النَّسَبِ مِنْ غَيْرِهِ<sup>4</sup> فَيُعْتَقُ اتِّفَاقًا، وَإِلَّا فَوْجُهَانِ.

<sup>1</sup> - أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني، مولى لبني شيان (189/132هـ). يعد حافظ الفقه

المعراقي، وكان تدوينه أول تدوين فقهي جامع لأشْهَاتِ نَوْعٍ مَعِيْنٍ مِنَ الْفَقْهِ. طبقات الفقهاء: 19-20.

<sup>2</sup> - ورد في نسخة ب: في أداء المجاز.

<sup>3</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>4</sup> - وردت في نسخة ب: لغيره.



قُلْتُ: وَهَذَا أَيْضاً يُنْظَرُ فِيهِ، فَإِنَّ قَوْلَهُ هَذَا ابْنِي يَصِحُّ أَنْ يُرِيدَ بِهِ الْعِتْقُ، وَأَنْ يُرِيدَ بِهِ الْمُثْلِيَّةُ فِي الْحَنَانَةِ أَوْ نَحْوِهَا، أَوْ يُرِيدُ أَنَّهُ ابْنُهُ حَقِيقَةً عَلَى جِهَةِ الْإِسْتِلْحَاقِ، فَلَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ فِي تَعْيِينِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لِوَجْهِ وَتَعْيِينُهُ بِأَوَّلِ وَهْلَةٍ تَحْكُمُ.

{مَا ذَكَرُوهُ مِنْ مَشْرُوطِيَّةِ صِحَّةِ الْمَجَازِ بِإِمْكَانِ الْحَقِيقَةِ لَا يَسْتَقِيمُ}

436

/ الْخَامِسُ: مَا ذَكَرُوهُ مِنْ مَشْرُوطِيَّةِ صِحَّةِ الْمَجَازِ بِإِمْكَانِ الْحَقِيقَةِ لَا يَسْتَقِيمُ، وَبَيَانُهُ أَنَّ الْمَجَازَ فِي نَحْوِ: هَذَا ابْنِي إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَجَازَ حَذَفٍ، أَيْ مِثْلُ ابْنِي كَمَا مَرَّ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا صَحِيحٌ، وَإِنْ لَمْ تَصِحَّ الْحَقِيقَةُ إِذِ الْمُقَدَّرُ كَالْمَذْكُورِ<sup>1</sup>، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ إِطْلَاقاً لِلْبُنُوَّةِ وَإِرَادَةً لِلْأَزْمَةِ<sup>2</sup> وَهِيَ الْحُرِّيَّةُ، وَهَذَا مِنْ بَابِ الْكِتَابَةِ عَلَى مَا فِيهَا مِنَ الْخِلَافِ، أَمْجَازٌ أَمْ حَقِيقَةٌ؟ وَلَا إِشْكَالَ فِي صِحَّتِهَا مُطْلَقاً، إِذِ «الْكِنَايَةُ لَفْظٌ أُرِيدَ بِهِ لَازِمٌ مَعْنَاهُ مَعَ جَوَازِ إِرَادَةِ الْمَلْزُومِ»، أَيْ يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ فِيهَا الْمَلْزُومُ وَأَنْ لَا يُرَادَ.

فَتَصِحُّ حَيْثُ لَا يُرَادُ أَصْلًا، وَحَيْثُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ، كَقَوْلِكَ: فُلَانٌ طَوِيلُ النَّجَادِ، وَجَبَانَ الْكَلْبِ، وَمَهْزُولُ الْفَصِيلِ، وَكَثِيرُ الرَّمَادِ، لِمَنْ لَا نِجَادَ لَهُ وَلَا طَلَبَ وَلَا فَصِيلَ وَلَا رَمَادَ، فَأُرِيدُ فِيهَا اللَّازِمُ مِنْ طُولِ<sup>3</sup> الْقَامَةِ وَالْمُضَيَّافِيَّةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَلْزُومِ وَجُودٌ، فَكَذَا يَصِحُّ إِرَادَةُ لَازِمِ الْبُنُوَّةِ وَإِنْ لَمْ تُوجَدْ بُنُوَّةٌ وَلَا يَصِحُّ وَجُودُهَا.

فَإِنْ قِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمِثَالُ مِنْ بَابِ الْإِسْتِعَارَةِ الْمُصْرَحَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ وَجُودِ الْمُشَبَّهِ بِهِ وَهُوَ الْإِبْنُ.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة أ: كالموجود.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: لازمها.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة أ: طوال.



قُلْتُ: لَا تَصِحُّ الِاسْتِعَارَةُ فِي نَحْوِ الْمَثَالِ، لِاشْتِمَالِهِ عَلَى ذِكْرِ طَرَفِي التَّشْبِيهِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهَا [عَلَى] <sup>1</sup> مَا مَالَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَلَا يَجِبُ وُجُودُ الْمُشَبَّهِ بِهِ بِالشَّخْصِ، بَلْ تَعْقِلُ الْمَاهِيَةَ الْجِنْسِيَّةَ كَافٍ فِي صِحَّةِ التَّشْبِيهِ، عَلَى أَنَّ وُجُودَ الْإِبْنِ فِي هَذَا لَا مَدْخَلَ لَهُ، لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي كَوْنِ الْعَبْدِ ابْنًا، لَا فِي كَوْنِ الْقَائِلِ لَهُ ابْنًا أَوْ لَا، فَافْهَمَ.

### {اِخْتِلَافُ الْمَعَانِي فِي الْمَجَازِ الْعَقْلِيِّ هَلْ يَسْتَلْزِمُ الْحَقِيقَةُ؟}

نَعَمْ، اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْمَعَانِي [فِي الْمَجَازِ الْعَقْلِيِّ] <sup>2</sup> هَلْ يَسْتَلْزِمُ الْحَقِيقَةُ؟، فَكَانَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ <sup>3</sup> يَقُولُ: لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ فِعْلٍ مُسْنَدٌ مَجَازًا فَاعِلٌ يُسْنَدُ إِلَيْهِ حَقِيقَةً، كَمَا فِي قَوْلِكَ: سَرَقْتَنِي رُؤْيُتَكَ، وَأَقْدَمَنِي بِلَدِكَ حَقٌّ لِي عَلَى فُلَانٍ، وَقَوْلِهِ: مَثَلًا يُزَيِّنُكَ وَجْهَهُ حُسْنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظْرًا، فَهَذِهِ الْأَفْعَالُ وَنَحْوُهَا لَيْسَ <sup>4</sup> **<لَهَا>** إِسْنَادٌ حَقِيقِي.

وَأَعْتَرَضَهُ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ <sup>5</sup> بِأَنَّ الْفِعْلَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ حَقِيقَةٍ، لَامْتِنَاعِ صُدُورِ الْفِعْلِ بِلا فَاعِلٍ، وَارْتِضَاءِ السَّكَاكِيِّ وَاتِّبَاعِهِ، وَقَالُوا: حَقِيقَةُ سَرَقْتَنِي رُؤْيُتَكَ: سَرَقْتَنِي

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>2</sup> - ساقط من نسخة أ.

<sup>3</sup> - عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (471/...هـ). النحوي المتكلم على مذهب الأشعري، الفقيه على مذهب الشافعي، واضع أصول البلاغة وأحد أئمة النحو. من كتبه: "أصوار البلاغة"، "دلائل الإعجاز"، "إعجاز القرآن" الكبير والصغير وغيرها. طبقات الشافعية/3: 242. طبقات المفسرين/1: 336.

<sup>4</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>5</sup> - انظر حاشية السعد على شرح العضد للمختصر/1: 156 وما بعدها.

اللهُ عِنْدَ رُؤْيَتِكَ، وَهَكَذَا وَرَدَ بَأَنَّ الْفِعْلَ وَإِنْ كَانَ لَا يَخْلُو مِنْ فَاعِلٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، لَكِنَّهُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ وَنَحْوَهَا غَيْرَ مَقْصُودٍ فَقَطْ، فَالْمَقْصُودُ فِيهَا إِنَّمَا هُوَ وُجُودُ السُّرُورِ عِنْدَ الرُّؤْيَا، وَوُجُودُ الْقُدُومِ لِأَجْلِ الْحَقِّ، وَوُجُودُ ازْدِيَادِ الْحُسْنِ عِنْدَ النَّظَرِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقْصَدَ إِسْنَادُ ذَلِكَ إِلَى فَاعِلٍ حَقِيقِيٍّ، إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَى اعْتِبَارِكَ مَثَلًا أَقْدَمَنِي اللهُ بِلَدِّكَ، وَإِنَّمَا أَصْلُهُ قَدِمْتُ بِلَدِّكَ، وَهَذَا حَقِيقَةٌ وَلَكِنَّهُ تَرْكِيبٌ آخَرٌ، وَأَمَّا لَفْظُ أَقْدَمَ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ التَّجَوُّزُ، فَلَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ حَقِيقِيٌّ [بِحَسَبِ] <sup>1</sup> مَقْصُودِ الْكَلَامِ وَمُرَادُ الاسْتِعْمَالِ، فَافْهَمْ.

فَقَدْ بَانَ مِنْ هَذَا كُلِّهِ أَنَّ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ الْعِتْقِ إِنْ لَمْ تَصِحَّ الْحَقِيقَةُ بَاطِلٌ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ رَاجِعًا إِلَى قَوَاعِدِ فِقْهِيَّةٍ عِنْدَهُمْ لَا إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ. وَأَنَّ مَا ذَكَرَهُ أَبُو حَنِيفَةَ مِنْ صِحَّةِ ذَلِكَ ظَاهِرٌ، وَلَكِنْ تَغْيِينُ الْعِتْقِ لِتَصْحِيحِ الْكَلَامِ / غَيْرَ لَازِمٍ، إِذِ التَّجَوُّزُ يَكُونُ بِغَيْرِ ذَلِكَ [كَمَا مَرَّ] <sup>2</sup>

{يَصِحُّ عِنْدَ الْمَالِكِيَةِ الْوَصِيَّةُ بِنَصِيبِ الْإِبْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُوصِي ابْنٌ}

السَّادِسُ: يَصِحُّ عِنْدَنَا أَنْ يُقَالَ: أَوْصَيْتُ لِفُلَانٍ بِنَصِيبِ ابْنِي فَيُعْطَاهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ابْنٌ، إِذِ الْمُرَادُ: بِمِثْلِ نَصِيبِ ابْنِي وَهُوَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَلَا غَيْرَاتِ الْمِثْلِيَّةِ صَحُّ نَحْوِ قَوْلِكَ: بَعْتُ دَارِي بِمَا بَاعَ زَيْدٌ دَارَهُ، وَأَخْرَمْتُ بِمَا أَخْرَمَ بِهِ زَيْدٌ، وَنَحْوُ هَذَا وَهُوَ كَثِيرٌ.

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>2</sup> - ساقط من نسخة أ.

## {الكَلَامُ فِي مَسَائِلِي الْمَجَازِ وَالنَّقْلِ خِلَافُ الْأَصْلِ}

”وَهُوَ وَالنَّقْلُ“، أَي <sup>1</sup> نَقَلَ اللَّفْظَ عَنْ مَعْنَاهُ الْأَصْلِي إِلَى مَعْنَى آخَرَ مَعَ تَنَاسُبِ الْأَوَّلِ ”خِلَافُ الْأَصْلِ“ أَي كُلُّ مِنْهُمَا خِلَافُ الْأَصْلِ.

فَإِذَا احْتَمَلَ اللَّفْظُ أَنْ يَكُونَ أُرِيدَ بِهِ مَعْنَاهُ الَّذِي وُضِعَ لَهُ أَوَّلًا عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ، وَأَنْ يَكُونَ أُرِيدَ بِهِ مَعْنَى آخَرَ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، فَلِأَوَّلَى حَمْلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ <sup>2</sup>، بَلْ هُوَ الْمُتَعَيَّنُ، مَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى إِرَادَةِ الْمَجَازِ إِذِ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ هُوَ الْأَصْلُ، وَلِذَا اسْتَغْنَى عَنِ الْقَرِينَةِ.

فَإِذَا قِيلَ: رَأَيْتُ أَسَدًا، فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْحَيَوَانِ الْمُفْتَرَسِ، مَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى إِرَادَةِ الرَّجُلِ الشُّجَاعِ <مَثَلًا> <sup>3</sup> وَهُوَ قَرِينَةٌ تُنْصَبُ، وَكَذَا إِذَا احْتَمَلَ اللَّفْظُ أَنْ يَكُونَ أُرِيدَ بِهِ مَعْنَاهُ الْأَوَّلُ الْمَنْقُولُ عَنْهُ، وَأَنْ يَكُونَ أُرِيدَ بِهِ مَعْنَاهُ الثَّانِي الْمَنْقُولُ هُوَ إِلَيْهِ، فَهُوَ يُحْمَلُ عَلَى الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ <sup>4</sup>، مَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى الثَّانِي، فَإِذَا <sup>5</sup> قِيلَ صَلَّى فَلَانٌ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الدُّعَاءِ بِخَيْرٍ، مَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى إِرَادَةِ الصَّلَاةِ الشَّرْعِيَّةِ.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة أ: إذ.

<sup>2</sup> - انظر المحصول/1: 144، شرح تنقيح الفصول: 112، الإلهام في شرح المنهاج/1: 314، نهاية السؤل/1: 278 وشرح الكوكب المنير/1: 294.

<sup>3</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>4</sup> - انظر المحصول/1: 129، الإلهام في شرح المنهاج/1: 286، نهاية السؤل/1: 262 وشرح المحلى على جمع الجوامع مع حاشية البناني/1: 177.

<sup>5</sup> - وردت في نسخة ب: وإذا.

تَنْبِيهَاتُ: {فِي تَفْصِيلِ الْقَوْلِ فِي مُتَعَلِّقَاتِ الْمَسْأَلَتَيْنِ}

الأول: كُلُّ مِنَ الْمَجَازِ وَالنَّقْلِ وَقَعَ فِيهِ نَقْلُ اللَّفْظِ مِنْ مَعْنَى إِلَى آخَرَ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمَجَازَ نُقِلَ لِفَرَضٍ عِنْدَ الاسْتِعْمَالِ مَعَ بَقَاءِ دِلَالَتِهِ عَلَى أَصْلِهِ، وَالنَّقْلُ تَنَوَّسَتْ فِيهِ دِلَالَتُهُ عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ عِنْدَ النَّاقِلِ، فَلَا بَقَاءَ لَهَا، وَلِذَا<sup>1</sup> يَصِيرُ حَقِيقَةً فِي الثَّانِي عِنْدَهُ وَقَدْ مَرَّ ذَلِكَ.

الثاني: مَا ذَكَرَ فِي الْمَجَازِ وَالنَّقْلِ مِنَ الْحَمْلِ عَلَى الْأَصْلِ لَا بَدَّ فِيهِ مِنْ نَظَرٍ، أَمَّا الْمَجَازُ فَقَدْ يَصِيرُ رَاجِحًا عَلَى الْحَقِيقَةِ فِي الاسْتِعْمَالِ، وَقَدْ يَكُونُ مُتَعَيِّنًا لِكُونِ الْحَقِيقَةِ مَهْجُورَةً، وَسَيَأْتِي هَذَا عِنْدَ الْمُصَنِّفِ.

وَأَمَّا النَّقْلُ، فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ يَكُونُ فِيهِ اللَّفْظُ حَقِيقَةً فِي الثَّانِي عِنْدَ النَّاقِلِ، وَيَجِبُ الْحَمْلُ عَلَى<sup>2</sup> الْحَقِيقَةِ، فَالْوَاجِبُ فِي النَّقْلِ مُرَاعَاةُ عُرْفِ التَّخَاطُبِ فِيهِ بِتَرْجُحِ الْحَمْلِ عَلَى الْمَنْقُولِ عَنْهُ أَوْ إِلَيْهِ كَمَا مَرَّ فِي الْحَقَائِقِ الْمَنْقُولَةِ.

نَعَمْ، إِذَا لَمْ يُدْرَ فِي اللَّفْظِ أَمَنْقُولٌ أَمْ لَيْسَ بِمَنْقُولٍ، فَلِلْأَصْلِ عَدَمُ النَّقْلِ فَيُحْمَلُ<sup>3</sup> عَلَيْهِ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ.

وَأَيْضًا هَذَا الْبَحْثُ إِنَّمَا هُوَ فِي ذِكْرِ الْحَمْلِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِكُونِ الشَّيْءِ أَصْلًا أَنَّهُ<sup>4</sup> رَاجِحٌ أَنْ يُرَادَ، أَمَّا إِذَا أُريدَ بِأَصَالَةِ الشَّيْءِ تَقْدُّمُهُ، وَأَنَّهُ رَاجِحٌ فِي نَفْسِهِ لِذَلِكَ، فَلَا إِشْكَالَ أَصْلًا، لَكِنَّ التَّمَرَّةَ الْمَطْلُوبَةَ إِنَّمَا هِيَ الْحَمْلُ.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: وهذا.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة أ: عن.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: فيجعل.

<sup>4</sup> - وردت في نسخة أ: لأنه.

الثالث: الأولى أن يكون النقل مصدراً واللفظ منقول. ففي العطف مناقشة، إذ المجاز هو اللفظ، فوجب أن يقال<sup>1</sup> التجوز والنقل، أو المجاز والنقل<sup>2</sup> والخطب سهل.

الرابع: اعترض بأن المصنف لم يتقدم له ذكر النقل فكيف يذكر تعارضه<sup>3</sup>؟

وأجيب: بأن ما سبق من ذكر الحقيقة الشرعية والعرفية / هو ذلك بعينه، وبذلك علم أن هذا البحث<sup>4</sup> إنما هو عند مثبتيتها لا عند نفاتها كما مر.

{إذا تعارض المجاز والنقل من جهة والاشتراك فالحمل عليهما أولى}

و"المجاز والنقل أيضاً" أولى من الاشتراك، وقد تقدم تفسيره. فإذا كان اللفظ حقيقة في معنى، واحتمل في آخر أن يكون حقيقة أيضاً، فيحصل الاشتراك أو يكون مجازاً. فكونه مجازاً أولى، لأن المجاز أغلب، والحمل على الأغلب أولى.

ولأن اللفظ مع التجوز إن كانت قريبة معه حمل على المجاز وإلا رد إلى أصله فلا إشكال، بخلاف المشترك >لأننا نقول المشترك أيضاً إن كانت قريبة لأحد معانيه فهو، وإلا فغيره فلا إشكال، لأننا نقول ممنوع، إن المشترك إن كانت قريبة تُعين أحد معانيه فهو، وإلا فلا بد من قريبة تُعين الآخر وإلا فهو مُشكل.

وقيل: المشترك أولى، لتوقف المجاز على وضعين وعلاقة، بخلاف المشترك<sup>5</sup> وما لا يتوقف أولى.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: يقول.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: والمنقول.

<sup>3</sup> - أورد هذا الاعتراض الزركشي في التنيف/1: 456.

<sup>4</sup> - وردت في نسخة ب: المبحث.

<sup>5</sup> - ساقط من نسخة ب.

قُلْتُ: وَلَأنَّ المُشْتَرَك حَقِيقَةٌ فِي جَمِيعِ مَحَامِلِهِ وَهِيَ فِي الجُمْلَةِ أُولَى، وَزَادَ فِي المَحْصُولِ وَجُوهًا أُخْرَى عَلَى طَرِيقِ البَحْثِ<sup>1</sup>، وَالرَّاجِحُ عِنْدَهُ المَجَازُ كَمَا قَالَ المُصَنِّفُ، وَمِثَالُهُ: النِّكَاحُ حَقِيقَةٌ فِي العَقْدِ، مَجَازٌ فِي الوَطْءِ. وَقِيلَ العَكْسُ، وَقِيلَ مُشْتَرَكٌ. فَالأُولَى أَنْ يُجْعَلَ فِي أَحَدِهِمَا حَقِيقَةٌ، وَفِي الآخَرِ مَجَازًا نَفِيًّا لِلاِشْتِرَاكِ، وَكَوْنُهُ حَقِيقَةً فِي الوَطْءِ أُولَى مِنْهُ فِي سَبَبِهِ الَّذِي هُوَ العَقْدُ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ القَرَا فِي فِي شَرْحِ التَّنْقِيحِ<sup>2</sup>

وَكَذَا إِذَا كَانَ اللَّفْظُ حَقِيقَةً فِي مَعْنَى <مًا><sup>3</sup>، وَاحْتَمَلَ فِي آخِرِ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً أَيْضًا، أَيْ بِالأَصَالَةِ، فَيَقَعُ الإِشْتِرَاكُ، وَأَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا إِلَيْهِ مِنَ الأَوَّلِ فَحَمْلُهُ عَلَى النُّقْلِ أُولَى، لِأَنَّ المَنْقُولَ المُنْفَرِدَ فِي مَعْنَاهُ أَوَّلًا وَآخِرًا، غَيْرَ أَنَّهُ بِاعْتِبَارِ اخْتِلَافِ العُرْفِ فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ مَعَ ذَلِكَ، بِخِلَافِ المُشْتَرَكِ فَإِنَّ إِشْكَالَهُ دَائِمٌ.

وَقِيلَ: الإِشْتِرَاكُ أُولَى، لِأَنَّ النُّقْلَ مُحْتَاجٌ إِلَى نَسْخِ المَعْنَى الأَوَّلِ، وَالإِشْتِرَاكُ أُولَى مِنَ النُّسْخِ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ أُولَى مِمَّا يُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ، وَزَادَ فِي المَحْصُولِ<sup>4</sup> وَجُوهًا أُخْرَى. وَأَجَابَ عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ «بِأَنَّ الشَّرْعَ إِذَا نَقَلَ اللَّفْظَ مِنْ مَعْنَاهُ اللُّغَوِيِّ إِلَى مَعْنَاهُ الشَّرْعِيِّ، فَلَا بُدَّ وَأَنْ يَظْهَرَ ذَلِكَ النُّقْلُ وَأَنْ يَبْلُغَ حَدَّ التَّوَاتُرِ. -قَالَ-: وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ تَزُولُ المَفَاسِدُ كُلُّهَا»<sup>5</sup> انْتَهَى.

<sup>1</sup> - انظر المحصول/1: 152 وما بعدها.

<sup>2</sup> - انظر شرح تنقيح الفصول: 121 وما بعدها.

<sup>3</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>4</sup> - انظر المحصول/1: 152 وما بعدها.

<sup>5</sup> - نص منقول بتصريف من المحصول/1: 154.



يَعْنِي مَا يَلْزِمُ عَلَى الثَّقَلِ فِي الْوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرَ، وَمِثَالُهُ الزَّكَاةُ حَقِيقَةٌ فِي  
النَّمَاءِ، مُحْتَمَلٌ فِيْمَا يُخْرَجُ مِنَ الْمَالِ شَرْعاً، لِأَنَّ<sup>1</sup> يَكُونُ حَقِيقَةً أَيْضاً لُغَوِيَّةً فَيَجِيءُ  
الاشْتِرَاكُ، أَوْ مَنْقُولاً شَرْعِيّاً، وَتَقْدَمُ الْبَحْثُ فِي ذَلِكَ عِنْدَ ذِكْرِ الْحَقِيقَةِ.

{إِذَا احْتَمَلَ الْكَلَامُ لَأَنَّ يَكُونُ فِيهِ مَجَازٌ وَإِضْمَارٌ أَوْ ثَقْلٌ وَإِضْمَارٌ فَحَمَلُهُ  
عَلَيْهِمَا أَوَّلَى}

سَقِيلٌ: وَ"الْمَجَازُ وَالثَّقَلُ أَيْضاً أَوَّلَى مِنْ الْإِضْمَارِ"، فَإِذَا احْتَمَلَ اللَّفْظُ لَأَنَّ يَكُونُ  
مَجَازاً أَوْ يَكُونُ فِيهِ إِضْمَارٌ. فَقِيلَ: الْمَجَازُ أَوَّلَى<sup>2</sup>، لِأَنَّهُ أَغْلَبُ وَالْإِلْحَاقُ بِالْأَغْلَبِ  
<أَوَّلَى><sup>3</sup>

وَقِيلَ: الْإِضْمَارُ أَوَّلَى<sup>4</sup>، لِأَنَّ قَرِينَتَهُ مُتَّصِلَةٌ كَذَا قِيلَ<sup>5</sup>  
وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْإِضْمَارِ وَالْمَجَازِ تَكُونُ قَرِينَتُهُ لَفْظِيَّةً أَوْ مَعْنَوِيَّةً مُتَّصِلَةً  
أَوْ مُنْفَصِلَةً.

وَقِيلَ: هُمَا سَوَاءٌ لِحَاجَتِهِمَا إِلَى الْقَرِينَةِ، وَبِهِ جَزَمَ الْإِمَامُ فِي الْمَحْصُولِ<sup>6</sup>  
وَتَبَعَهُ الْبَيْضَاوِيُّ<sup>7</sup>، فَيَكُونُ اللَّفْظُ حَيْنَئِذٍ مُجْمَلاً حَتَّى يَتَبَيَّنَ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ لِعَبْدِهِ: هَذَا  
ابْنِي، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ الْحُرِّيَّةَ مَجَازاً أَوْ مِثْلَ / ابْنِي فِي الْحَنَانَةِ وَهُوَ إِضْمَارٌ.

439

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: بأن.

<sup>2</sup> - انظر المعالم في أصول الفقه: 77.

<sup>3</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>4</sup> - انظر البحر المحيط/2: 245 والمحصل/1: 155.

<sup>5</sup> - قارن بما ورد في شرح المحلى على جمع الجوامع/1: 313.

<sup>6</sup> - انظر المحصول/1: 157-158.

<sup>7</sup> - انظر الإبهام في شرح المنهاج/1: 331.

تَنْبِيْهُ: {فِي أَنْ الْإِضْمَارَ مِنْ أَقْسَامِ الْمَجَازِ فَالْمُرَادُ بِمُقَابِلِهِ مَجَازٌ خَاصٌّ}  
لَا يَخْفَى أَنَّ الْإِضْمَارَ مِنْ أَقْسَامِ الْمَجَازِ، فَالْمُرَادُ بِمُقَابِلِهِ مَجَازٌ خَاصٌّ، وَهُوَ وَاضِحٌ.  
وَإِذَا احْتَمَلَ اللَّفْظُ لَأَنْ يَكُونَ مَنقُولًا مِنْ مَعْنَاهُ إِلَى مَعْنَى آخَرٍ، أَوْ يَكُونَ فِيهِ إِضْمَارٌ فَلَا  
نَقْلَ.

فَقِيلَ: النَّقْلُ، أَوَّلَى هَذَا مَا تَقْتَضِيهِ عِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ مِنْ جَرَيَانِ الْخِلَافِ هُنَا. قَالَ  
الْمُشَارِحَانِ: وَالْمَعْرُوفُ <أَنْ><sup>1</sup> الْإِضْمَارَ أَفْضَلَ.

قُلْتُ: وَبِذَلِكَ جَزَمَ صَاحِبُ الْمَحْصُولِ وَصَاحِبُ الْمَنْهَاجِ، قَالَ فِي الْمَحْصُولِ: «إِذَا  
وَقَعَ التَّعَارُضُ بَيْنَ النَّقْلِ وَالْإِضْمَارِ، فَالْإِضْمَارُ أَوَّلَى، وَالْدَّلِيلُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي أَنَّ  
الْمَجَازَ أَوَّلَى، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ»<sup>2</sup> انْتَهَى. يَعْنِي مَا ذَكَرَهُ هُوَ فِي تَرْجِيحِ الْمَجَازِ عَلَى النَّقْلِ،  
وَلَمْ يَجْرَ لَنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَسَنَذْكُرُهُ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَمِثَالُ تَعَارُضِ النَّقْلِ وَالْإِضْمَارِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَحَرِّمَ الرَّبَّاءَ﴾<sup>3</sup>، فَيَحْتَمِلُ أَنْ  
يَكُونَ عَلَى إِضْمَارٍ أَيْ أَخَذَ الرَّبَّاءَ، وَعَلَى هَذَا تَصَحُّ الصَّفَقَةِ إِذَا أُسْقِطَتِ الزِّيَادَةُ، وَيَحْتَمِلُ  
أَنْ يَكُونَ لَفْظُ الرَّبَّاءِ مَنقُولًا إِلَى هَذِهِ الصَّفَقَةِ فَتَحْرُمُ مُطْلَقًا وَتَفْسُدُ.

{الْكَلَامُ فِي أَنَّ التَّخْصِيصَ أَوَّلَى مِنَ الْمَجَازِ وَالنَّقْلِ}

وَالْتَّخْصِيصُ أَوَّلَى مِنْهُمَا أَيْ مِنَ الْمَجَازِ وَالنَّقْلِ، فَإِذَا احْتَمَلَ اللَّفْظُ لَأَنْ  
يَكُونَ فِيهِ مَجَازٌ وَتَخْصِيصٌ، فَالْتَّخْصِيصُ أَوَّلَى لِوَجْهَيْنِ:

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - نص منقول من المحصول/1: 157.

<sup>3</sup> - البقرة: 275.

أحدهما، أَنَّ القرينةَ فِي العامِّ إِذَا خَفِيتْ يُحْمَلُ عَلَى الْعُمُومِ، فَيَحْصُلُ مُرَادُ الْمُتَكَلِّمِ وَغَيْرُ مُرَادِهِ، وَفِي الْمَجَازِ إِذَا خَفِيتْ يُحْمَلُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَيَحْصُلُ غَيْرُ الْمُرَادِ أَصْلًا.

الثَّانِي، أَنَّ العامَّ دَالٌّ عَلَى جَمِيعِ الْأَفْرَادِ، فَإِذَا خَرَجَ الْبَعْضُ بِدَلِيلٍ بَقِيَ دَالًّا عَلَى مَا عَدَاهُ بِلَا تَأَمُّلٍ، وَفِي الْمَجَازِ اللَّفْظُ دَالٌّ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَإِذَا خَرَجَتْ الْحَقِيقَةُ بِقَرِينَةٍ، احْتِيجَ فِي صَرْفِ اللَّفْظِ إِلَى الْمَجَازِ إِلَى نَوْعِ تَأَمُّلٍ وَاسْتِدْلَالٍ.

هَكَذَا ذَكَرُوا، وَفِي كِلَيْهِمَا ضَعْفٌ، أَمَّا أَوَّلًا، فَلَأَنَّ الْخُصُوصَ إِذَا كَانَ هُوَ الْمُرَادُ فَلَا يَبْقَى تَأَمُّلٌ، وَالْأَشْبَهُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ اللَّفْظَ فِي التَّخْصِيسِ بَاقٍ فِي بَعْضٍ مَا يَتَنَاوَلُهُ، وَلِذَا كَانَ الْأَشْبَهُ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِيهِ كَمَا سَيَأْتِي، بِخِلَافِ الْمَجَازِ.

وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾<sup>1</sup> فَيَحْتَمِلُ أَنْ [يَكُونَ]<sup>2</sup> الْمُرَادُ مِمَّا<sup>3</sup> لَمْ يُسَمَّ عَلَيْهِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْكَلَامِ، فَيَعْمُ مَنْ لَمْ يُسَمَّ عَلَيْهِ نَاسِيًا وَعَامِدًا، فَيُخَصَّصُ بِإِخْرَاجِ النَّاسِي مِنَ مُقْتَضَى النَّهْيِ، فَتَوَكَّلْ ذَبِيحَتَهُ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ مِمَّا لَمْ يُذْبَحْ إِطْلَاقًا، لِذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ عَلَى الذَّبْحِ لِأَنَّهُ مِنْ خَوَاصِّهِ غَالِبًا. وَعَلَى هَذَا إِذَا ذُبِحَ أَكْبَلُ سَوَاءٌ سُمِّيَ أَوْ لَا.

وَإِذَا احْتَمَلَ اللَّفْظُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ نَقْلٌ وَتَخْصِيسٌ، «فَالْتَّخْصِيسُ أَوْلَى، وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّخْصِيسَ سَأَلٌ مِنْ نَسْخِ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ بِخِلَافِ النَّقْلِ، وَلِأَنَّ التَّخْصِيسَ خَيْرٌ مِنَ الْمَجَازِ. وَالْمَجَازُ خَيْرٌ مِنَ النَّقْلِ»<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - الأنعام: 121.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: ما.

<sup>4</sup> - انظر المحصول/1: 157.

وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلُّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾<sup>1</sup>، فَقِيلَ: أُطْلِقَ عَلَى الْمُبَادَلَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ فَيَعْمُ لَفْظًا، وَيُخَصُّ مِنْهُ الْفَاسِدُ، فَلَا يَحِلُّ<sup>2</sup>. وَقِيلَ: نُقِلَ شَرْعًا إِلَى الصَّحِيحِ فَلَا عُمُومَ وَلَا تَخْصِيصَ، وَعَلَى هَذَا مَتَى شُكٌّ فِي اجْتِمَاعِ شُرُوطِ الصُّحَّةِ فَهُوَ صَحِيحٌ عَلَى الْاِعْتِبَارِ الْأَوَّلِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْفَسَادِ، لَا عَلَى الثَّانِي لِأَنَّ / الْأَصْلَ عَدَمُ اجْتِمَاعِهِمَا.

تَنْبِيهَاتٌ: {فِي تَقْرِيرِ أَقْسَامٍ أُخْرَى تُخْلُ بِالْفَهْمِ غَيْرَ مَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ}  
{الْأَحْوَالُ اللَّفْظِيَّةُ الْمُخَلَّةُ بِالْأَفْهَامِ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ}

الأوّل: تَعَرُّضُ الْمُصَنِّفِ لِتَعَارُضِ مَا يُخْلُ بِالْفَهْمِ عَلَى عَادَةِ الْأَصُولِيِّينَ، فَذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ خَمْسَةَ: الْمَجَازَ وَالنَّقْلَ وَالِاشْتِرَاكَ وَالِإِضْمَارَ وَالتَّخْصِيصَ، وَتَنَظَّمَهَا بَعْضُهُمْ مَعَ زِيَادَةِ النَّسْخِ فَقَالَ:

تَجَوُّزٌ ثُمَّ إِضْمَارٌ وَبَعْدُهُمَا      \* \* \*      نَقْلٌ ثَلَاثَةٌ اشْتِرَاكٌ فَهُوَ يَخْلِفُهُ  
وَأَرْجَحُ الْكُلَّ تَخْصِيصٌ وَآخِرُهَا      \* \* \*      نَسْخٌ فَمَا بَعْدَهُ قِسْمٌ يَخْلِفُهُ  
وَاعْلَمْ أَنَّ الْخَمْسَةَ الْمَذْكُورَةَ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ يَقَعُ التَّعَارُضُ بَيْنَهَا مِنْ عَشْرَةِ أَوْجِهٍ<sup>3</sup>  
ضَرَبَ اثْنَيْنِ فِي خَمْسَةِ.

<sup>1</sup> - البقرة: 275 ونماها: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا لَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

<sup>2</sup> - انظر الإيهاج في شرح المنهاج/1: 330.

<sup>3</sup> - قارن بما ورد في الإيهاج في شرح المنهاج/1: 322.

وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يُعَارِضُ بغيره، فنقول في البيتين مثلاً: المجازُ يُعَارِضُ بالأربعة بعده، فهذه أربعة أوجه من العشرة، والإضمارُ يُعَارِضُ بالثلاثة بعده زيادةً على ما مرَّ، فهذه ثلاثة أخرى إلى الأربعة تكونُ سبعة، والنقلُ يُعَارِضُ بالاثنتين بعده زيادةً على ما مرَّ، فهذان وجهان آخران إلى السبعة تكونُ تسعة، والاشتراكُ يُعَارِضُ بالذي بعده وهو التخصيصُ زيادةً على معارضته بكلِّ ما قبله، فهذا وجهٌ واحدٌ إلى التسعة يكونُ المجموعُ عشرة. وذلك واضحٌ، وهذه العشرة قد تضمنها كلها كلامُ المصنّف تصرّيحاً وتلويحاً.

أما التعارضُ بينَ المجازِ والاشتراكِ، وبينه وبين الإضمارِ، وبينه وبين التخصيصِ فهذه ستة أوجه، تبقى أربعة تؤخذ من كلام المصنّف:

{إذا تعارض المجاز والنقل فالمجاز أولى}

الأول، المجازُ والنقل<sup>1</sup> يؤخذ من تقديم المصنّف المجازِ في الذكر أنه أولى وهو صحيحٌ، ولكنّه أخذٌ ضعيفٌ، إذ يُقالُ إنّما قدّمه لأنّ الحديث فيه.

نعم، هو معلومٌ من كونِ المجازِ مُساوياً للإضمارِ على الصحيح، والإضمارُ أولى من النقلِ، ولكن هذا غير صريح في كلام المصنّف. ووجه<sup>2</sup> كونِ المجازِ أولى سلامته من نسخ المعنى الأول مع اشتغال المجازِ على فوائد عظام، ومثاله لفظ الصلاة شرعاً، قيل: مجازٌ عن الدعاء في العبادة المخصوصة. وقيل: نقل إليها كما مرَّ تحقيق ذلك<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - ورد في نسخة ب: النقل والمجاز.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة أ: ووجهه.

<sup>3</sup> - انظر الإيهام في شرح المنهاج/1: 329.

{إِذَا تَعَارَضَ الاشتراكُ وَالإِضْمَارُ فَالِإِضْمَارُ أَوْلَى}

الثاني، الاشتراكُ وَالإِضْمَارُ، فنقولُ الإِضْمَارُ أَوْلَى. وَوَجْهُ أَخْذِهِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، أَنَّ الْمَجَازَ عِنْدَهُ أَوْلَى مِنَ الْإِشْتِرَاكِ، وَالْمَجَازُ مُسَاوٍ لِلِإِضْمَارِ، <فَيُلْزَمُ كَوْنُ الإِضْمَارِ<sup>1</sup> أَوْلَى مِنَ الْإِشْتِرَاكِ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

فَإِنْ قُلْتَ: لَيْسَ فِي كَلَامِهِ تَسَاوِي الْمَجَازِ وَالِإِضْمَارِ.

قُلْتُ: حِكَايَةُ الْقَوْلِ بِكَوْنِ الْمَجَازِ أَوْلَى مِنَ الإِضْمَارِ يَظْهَرُ مِنْهُ تَضْعِيفُهُ، فَعَلِمَ أَنَّ مُقَابِلَهُ إِمَّا الْعَكْسُ، وَهُوَ كَوْنُ الإِضْمَارِ أَوْلَى، وَإِمَّا التَّسَاوِي وَلَا أَقْلٌ مِنْهُ، وَعَلَى كُلِّ أَحْتِمَالٍ يَحْمِلُ الْمَطْلُوبُ. وَوَجْهُ كَوْنِ الإِضْمَارِ أَوْلَى بَعْدَ مَا يُفْهَمُ مِنَ الْأَوَّلِيَةِ الْمَذْكُورَةِ، أَنَّ الإِضْمَارَ إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى قَرِينَةٍ فِي بَعْضِ الصُّورِ، وَذَلِكَ حَيْثُ لَا يُمَكِّنُ إِجْرَاءَ اللَّفْظِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَالْمُشْتَرَكُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهَا فِي جَمِيعِ الصُّورِ<sup>2</sup>

وَأُورِدَ فِي الْمَحْصُولِ بَحْثًا وَهُوَ: «أَنَّ الإِضْمَارَ مُحْتَاجٌ إِلَى ثَلَاثِ قَرَائِنَ: قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَصْلِ الإِضْمَارِ، وَقَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى مَوْضِعِ الإِضْمَارِ، وَقَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى نَفْسِ الْمُضْمَرِ. / وَالْمُشْتَرَكُ يَفْتَقِرُ إِلَى قَرِينَةٍ وَاحِدَةٍ، فَكَانَ الإِضْمَارُ أَكْثَرَ إِخْلَالًا بِالْفَهْمِ. 441

فَأَجَابَ بِأَنَّ هَذَا لَا يَنْفَعُ الْخَصْمَ، لِأَنَّ الإِضْمَارَ مُحْتَاجٌ إِلَى ثَلَاثِ قَرَائِنَ فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ. وَالْمُشْتَرَكُ يَحْتَاجُ إِلَى قَرَائِنَ فِي صُورٍ مُتَعَدِّدَةٍ<sup>3</sup>، فَيَبْقَى بَعْضُهَا مُعَارِضًا لِلْبَعْضِ.

<sup>1</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>2</sup> - قارن بما ورد في الإيهاج في شرح المنهاج/1: 227.

<sup>3</sup> - ساقط من نسخة ب.



— قال: — عَلَى أَنَّ الْإِضْمَارَ مِنْ بَابِ الْإِيجَازِ وَالْإِخْتِصَارِ، وَهُوَ مِنْ مَحَاسِنِ الْكَلَامِ.  
 قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (أُوتِيَتْ جَوَامِعُ الْكَلِمِ، وَاخْتَصِرَ لِي الْكَلَامُ اخْتِصَارًا)<sup>1</sup> وَلَيْسَ  
 الْمُشْرِكُ كَذَلِكَ<sup>2</sup> انْتَهَى.

قُلْتُ: وَلَا يَخْلُو هَذَا كُلُّهُ مِنْ ضَعْفٍ، أَمَّا قَوْلُهُمْ إِنَّ الْإِضْمَارَ <إِنَّمَا><sup>3</sup> يَحْتَاجُ إِلَى  
 الْقَرِينَةِ فِي بَعْضِ الصُّورِ، أَعْنِي الصُّورَةَ الَّتِي يَمْتَنِعُ فِيهَا إِجْرَاءُ اللَّفْظِ عَلَى ظَاهِرِهِ،  
 وَإِلَيْهِ يَرْجَعُ جَوَابُ الْإِمَامِ، فَفِيهِ أَنَّ الْمَعْنَى بِصُورَةِ الْإِضْمَارِ الَّتِي يَقَعُ فِيهَا التَّعَارُضُ  
 بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَشْتَرِكِ، إِنَّمَا هُوَ هَذِهِ الصُّورَةُ الَّتِي يَمْتَنِعُ إِجْرَاءُ اللَّفْظِ <فِيهَا><sup>4</sup> عَلَى  
 ظَاهِرِهِ، وَلَيْسَ ثُمَّ صُورَةٌ غَيْرُهَا، وَهَذِهِ مُحْتَاجَةٌ إِلَى الْقَرِينَةِ، فَإِنَّ صُورَةَ يَسْتَعْنِي فِيهَا  
 الْإِضْمَارُ عَنِ الْقَرِينَةِ حَتَّى يَصْدُقَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَحْتَاجُ فِي بَعْضِ الصُّورِ؟.

نَعَمْ، الْمَشْتَرِكُ لِيَتَعَدَّدَ مَحَامِلُهُ يُوجَدُ لَهُ صُورَةٌ أُخْرَى يَحْتَاجُ فِيهَا إِلَى الْقَرِينَةِ،  
 وَلَا عَلَيْنَا مِنْهَا، إِذْ لَيْسَ الْحَدِيثُ فِيهَا، وَإِلَّا فَالْإِضْمَارُ أَيْضًا بِحَسَبِ الْجِنْسِ يَتَعَدَّدُ،  
 فَيُوجَدُ إِضْمَارٌ آخَرُ مُحْتَاجٌ إِلَى قَرِينَةٍ. وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا الْقَصْدِ بَيْنَ التَّعَدُّدِ، فَإِنَّ لَفْظَ  
 الْمَشْتَرِكِ وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا بِالشَّخْصِ فَمَعْنَاهُ مُتَعَدَّدٌ.

<sup>1</sup> — أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، وَلَفْظُهُ: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
 أَنَّهُ قَالَ: لُصِرْتُ بِالرُّغْبِ عَلَى الْعَدُوِّ وَأُوتِيَتْ جَوَامِعُ الْكَلِمِ وَبَيِّنَا أَنَا نَالِمٌ أُتِيَتْ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ  
 فَوُضِعَتْ فِي يَدَيَّ). وَالبخاري في كتاب التعبير، باب: بعثت بجوامع الكلم.

<sup>2</sup> — نص منقول بتصرف من المحصول/1: 156.

<sup>3</sup> — سقطت من نسخة ب.

<sup>4</sup> — سقطت من نسخة ب.

وَأَمَّا تَأْيِيدُ الْإِمَامِ ذَلِكَ بِأَنَّ الْإِضْمَارَ مِنْ بَابِ الْإِيجَازِ فَيُقَالُ عَلَيْهِ: إِنَّ الْبَابَ مَعْقُودٌ لِمَا يُخِلُّ بِالْفَهْمِ وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى الْمَعْنَى، وَكَوْنُ الْإِضْمَارِ مِنْ مَحَاسِنِ الْكَلَامِ لَا يُغْنِي شَيْئاً <فِيهِ><sup>1</sup>، وَاسْتِشْهَادُهُ بِالْحَدِيثِ ضَعِيفٌ، فَإِنَّ جَوَامِعَ الْكَلِمِ الَّتِي أُوتِيَهَا ﷺ هِيَ الْكَلِمُ الْجَامِعَةُ مِنْ ذَاتِهَا لِلْأَحْكَامِ وَالْحِكَمِ مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَى حَذْفٍ وَلَا إِضْمَارٍ، فَجُمِعَ لَهُ ﷺ <الْعِلْمُ الْكَثِيرُ فِي اللَّفْظِ الْقَلِيلِ>، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ ﷺ: <<sup>2</sup> (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ)><sup>3</sup>، وَقَوْلِهِ ﷺ: (الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ)<sup>4</sup> الْحَدِيثِ، وَقَوْلِهِ: (مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ)<sup>5</sup>، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِهِ ﷺ.

نَعَمْ، قَدْ يَكُونُ مِنْ ذَلِكَ بَعْضُ مَا فِيهِ إِضْمَارٌ كَقَوْلِهِ ﷺ: (رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ)<sup>6</sup>

وَقَدْ يُجَابُ عَنِ الثَّانِي بِأَنَّ كَوْنَ الْإِيجَازِ مِنْ مَحَاسِنِ الْكَلَامِ هُوَ بِحَسَبِ الْمَعْنَى أَيْضاً، لَا مُجَرَّدَ اللَّفْظِ.

<sup>1</sup> - مقطعت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - ماقط من نسخة ب.

<sup>3</sup> - أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ.

<sup>4</sup> - أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب: فضل من استبرأ لدينه. ومسلم في كتاب المساقاة، باب: أخذ الحلال وترك الشبهات.

<sup>5</sup> - أخرجه الترمذي في كتاب الزهد، باب: فيمن تكلم بكلمة يضحك بها الناس. وابن ماجه في كتاب الفتن، باب: كف اللسان في الفتنة.

<sup>6</sup> - أخرجه ابن ماجه في كتاب الطلاق، باب: طلاق المكره والناسي ولفظه: (إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ). وأخرجه الدارقطني في كتاب النذور، باب: الخطأ والنسيان. والطبراني في الكبير عن ثوبان.

وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾<sup>1</sup> فَهُوَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى إِضْمَارٍ، أَيْ أَهْلَ الْقَرْيَةِ، وَأَنْ تَكُونَ الْقَرْيَةُ اسْمًا لِلنَّاسِ أَيْضًا، كَمَا هِيَ اسْمٌ لِلْأَبْنِيَةِ الْمُجْتَمِعَةِ، فَيَكُونُ الْإِشْتِرَاكُ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا مَجَازٌ فِي النَّاسِ فَيَكُونُ مِنْ تَعَارُضِ الْإِضْمَارِ وَالْمَجَازِ الْمُرْسَلِ كَمَا مَرَّ.

### {إِذَا تَعَارَضَ الْإِشْتِرَاكُ وَالتَّخْصِصُ فَالتَّخْصِصُ أَوْلَى}

الثَّالثُ، الْإِشْتِرَاكُ وَالتَّخْصِصُ، فَنَقُولُ التَّخْصِصُ أَوْلَى، وَالْدَّلِيلُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ جَعَلَ التَّخْصِصَ أَوْلَى مِنَ الْمَجَازِ، وَالْمَجَازُ أَوْلَى مِنَ الْإِشْتِرَاكِ، فَيَكُونُ التَّخْصِصُ أَوْلَى مِنَ الْإِشْتِرَاكِ / قَطْعًا، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ. وَوَجْهُهُ مَفْهُومٌ مِنْ ذَلِكَ، وَمِثَالُهُ 442  
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾<sup>2</sup>

فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ مَا وَطَنُوهُ، فَتَدْخُلُ قَرِينَةُ الْأَبِ وَيَلْزِمُ الْإِشْتِرَاكُ، لِأَنَّ لَفْظَ النِّكَاحِ مُسْتَعْمَلٌ أَيْضًا فِي الْعَقْدِ كَثِيرًا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ نَحْوُ: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾<sup>3</sup> وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ مَا عَقَدُوا عَلَيْهِ، فَيَلْزِمُ التَّخْصِصُ بِإِخْرَاجِ الْعَقْدِ الْفَاسِدِ عِنْدَ مَنْ لَا يَرَاهُ بِنَاءً عَلَى شُمُولِ اللَّفْظِ لَهُ.

<sup>1</sup> - يوسف: 82.

<sup>2</sup> - النساء: 22.

<sup>3</sup> - تَضْمِينُ لِلآيَةِ 230 مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾

{إِذَا تَعَارَضَ الْإِضْمَارُ وَالتَّخْصِصُ فَالتَّخْصِصُ أَوْلَى}

الرَّابِعُ، الْإِضْمَارُ وَالتَّخْصِصُ، فنقول أيضاً التَّخْصِصُ أَوْلَى، لأنَّ التَّخْصِصَ خَيْرٌ مِنَ الْمَجَازِ، وَالْمَجَازُ مُسَاوٍ لِلْإِضْمَارِ<sup>1</sup> وَمِثَالُ ذَلِكَ إِذَا اسْتَدَلَّلْنَا عَلَى طَهَارَةِ الْكَلْبِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾<sup>2</sup>، الضَّمِيرُ عَامٌّ لِجَمِيعِ الْجَوَارِحِ، وَيَدْخُلُ مَوْضِعَ فَمِ الْكَلْبِ وَيُعْلَمُ مِنْ حَلِيلَتِهِ طَهَارَتُهُ، فَيَقُولُ الْخَصْمُ: يَدْخُلُ عَلَيْكُمْ مَا أَمْسَكَ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ ذِكَاةٍ وَلَيْسَ بِحَلَالٍ، وَتَحْتَاجُونَ إِلَى التَّخْصِصِ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ فِي اللَّفْظِ إِضْمَارٌ، أَيْ فَكُلُوا مِنْ حَلَالٍ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكُمْ، وَحِينَئِذٍ كَوْنُ مَحَلِّ الْفَمِ مِنَ الْحَلَالِ مَحَلِّ نِزَاعٍ، فنقول التَّخْصِصُ أَوْلَى مِنَ الْإِضْمَارِ.

{إِذَا تَعَارَضَ النُّسخُ وَالْإِشْتِرَاكُ فَالْإِشْتِرَاكُ أَوْلَى}

الثَّانِي: وَقَعَ النُّسخُ فِي الْبَيْتَيْنِ الْمَحْكِيَيْنِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا لِتُعْلَمَ رُقْبَتُهُ فِي التَّعَارُضِ، فَاعْلَمْ أَنَّ الْإِشْتِرَاكَ خَيْرٌ مِنْهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النُّسخَ فِيهِ إِبْطَالُ شَيْءٍ وَإِثْبَاتُ شَيْءٍ، وَالْإِشْتِرَاكُ لَيْسَ فِيهِ إِبْطَالٌ. وَإِذَا عُلِمَ ذَلِكَ عُلِمَ أَنَّ الْبَوَاقِي كُلَّهَا خَيْرٌ مِنَ النُّسخِ، لِأَنَّهَا خَيْرٌ مِنَ الْإِشْتِرَاكِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنَ النُّسخِ كَمَا مَرَّ.

{دَوْرَانُ اللَّفْظِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُشْتَرَكاً بَيْنَ عِلْمَيْنِ أَوْ مَعْنِيَيْنِ كُلِّيَّيْنِ}

الثَّالِثُ: ذَكَرَ الْإِمَامُ وَتَبِعُهُ الْبَيْضَاوِيُّ<sup>3</sup>: «أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا دَارَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُشْتَرَكاً بَيْنَ عِلْمَيْنِ أَوْ مَعْنِيَيْنِ كُلِّيَّيْنِ، فَكَوْنُهُ بَيْنَ عِلْمَيْنِ أَوْلَى مِنْهُ بَيْنَ عِلْمٍ وَمَعْنَى، وَكَوْنُهُ بَيْنَ

<sup>1</sup> - قارن بما ورد في الإلهام في شرح المنهاج/1: 334.

<sup>2</sup> - المائدة: 4.

<sup>3</sup> - انظر الإلهام في شرح المنهاج/1: 337.

عَلَمَ وَمَعْنَى أُولَى مِنْهُ بَيْنَ مَعْنَيْنِ<sup>1</sup> وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَلَمَ يَدُلُّ عَلَى الشَّخْصِ، وَلَا كَثْرَةٌ فِيهِ، فَلَا لِقَبَاسُ فِيهِ أَقْلٌ، وَمِثَالُهُ أَنْ يُقَالَ: رَأَيْتُ أَسْوَدِينَ أَوْ مَحْمُودِينَ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ شَخْصَانِ، اسْمُ كُلِّ أَسْوَدٍ أَوْ مَحْمُودٍ، أَوْ أَحَدُهُمَا اسْمُهُ وَالْآخَرُ وَصْفٌ لَهُ، أَوْ وَصْفَانِ مَعًا.

وَبَحْثُ الْإِسْنَوِيِّ فِي هَذَا، بِأَنَّ الْمُشْتَرَكَ حَقِيقَةٌ فِي مَعَانِيهِ، وَالْعَلَمُ لَيْسَ بِحَقِيقَةٍ وَلَا مَجَازٍ.

وَيُجَابُ بِأَنَّ هَذَا تَوْسُّعٌ، إِذْ لَا إِشْكَالَ فِي إِطْلَاقِ الْإِشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ فِي الْعَلَمِ، وَلَوْ أَزِمَ الْمُشْتَرَكُ مِنَ الْإِثْنَيْهِمَا<sup>2</sup> حَاصِلَةٌ فِيهِ.

{إِذَا دَارَ اللَّفْظُ بَيْنَ الْإِشْتِرَاكِ وَالتَّوَاطُّعِ فَالتَّوَاطُّعُ أُولَى}

الرَّابِعُ: إِذَا دَارَ اللَّفْظُ بَيْنَ كَوْنِهِ مُشْتَرَكًا أَوْ مُتَوَاطِّعًا، فَالتَّوَاطُّعُ أُولَى وَلَا إِشْكَالَ فِي هَذَا، لِأَنَّ التَّوَاطُّعَ مُنْفَرِدًا، وَالْمُنْفَرِدَ أُولَى مِنَ الْمُشْتَرَكِ.

{مَا يُخِلُّ بِالْفَهْمِ غَيْرُ مُنْحَصِرٍ فِيْمَا ذُكِرَ}

الخَامِسُ: اعْلَمْ أَنَّ مَا يُخِلُّ بِالْفَهْمِ غَيْرُ مُنْحَصِرٍ فِيْمَا ذُكِرَ، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالْإِخْلَالِ الْإِخْلَالُ بِحُصُولِ الْيَقِينِ لَا الظَّنَّ. وَقَدْ ذَكَرُوا فِي الْأَدْلَةِ السَّمْعِيَّةِ أَنَّهَا لَا تُفِيدُ الْيَقِينَ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِإِنتِفَاءِ عَشْرَةِ اخْتِمَالَاتٍ، الْخَمْسَةُ الْمَذْكُورَةُ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ، وَالنُّسخُ وَالتَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ وَتَغْيِيرُ الْإِعْرَابِ وَالتَّضْرِيفُ وَالْمُعَارِضُ الْعَقْلِي، فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْمُخِلَّ لَا يَنْحَصِرُ فِي الْخَمْسَةِ قَبْلَ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْخَمْسَةَ الْأُولَى لِقُوَّةِ الظَّنِّ مَعَ إِنْتِفَائِهَا.

<sup>1</sup> - نص منقول بتصرف من المحصول/1: 159.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: الاشتراك.

فانتفاء الاشتراك والنقل يُفيد أنه ليس للفظ إلا معنى واحداً، وانتفاء المجاز 443 والإضمار يُفيدان المراد باللفظ / ما وضع له، وانتفاء التخصيص يُفيد أن المراد جميع ما وضع له.

### {الكلام في أنواع علاقات المجاز}

ولما ذكر المصنف في تعريف المجاز أولاً، أنه يكون لعلاقة، ذكره بحسب ذلك مُشيراً إلى أنواع العلاقات. فقال: "وقد يكون" المجاز أي من حيث العلاقة أو التجوز المفهوم من المجاز "بالشكل"، أي الصورة المحسوسة كالعجل في قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جِسْطًا لَهُ خَوَارٌ﴾<sup>1</sup> فتجوز بإطلاق العجل على الحلي لأنه على صورته.

فإن قيل: وأي التقديرين في معاد الضمير أولى؟

قلت: الأول بحسب السياق، والثاني بحسب المعنى.

فإن قلت: وأي معنى للباء عليهما؟

قلت: الاستعانة أو السببية، أي يصح في نفسه بوجود الشكل، أو يحصل عند الناظر بملاحظة الشكل، أو نحو ذلك. وكذا في سائر المعطوفات.

"أو صفة ظاهرة" حسيّة كالشمس للإنسان الحسن الطلعة، أو عقليّة كالأسد للرجل الشجاع.

وأراد بقيد الظاهرة أن يكون وجه الشبه جلياً كالمثالين لا خفياً، كالأسد للرجل الأبحر، وسنزيده بياناً إن شاء الله تعالى.

<sup>1</sup> - طه: 88.



«أَوْ بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ أَوْ «يَكُونُ» عَلَيْهِ الشَّيْءُ، أَيْ يَكُونُ التَّجَوُّزُ بِتَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاعْتِبَارِ مَا يُوَوَّلُ إِلَيْهِ. وَشَرَطَ الْمُصَنِّفُ أَنْ يَكُونَ آيَلًا إِلَى ذَلِكَ «قِطْعًا» نَحْو: «إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ»<sup>1</sup>

«أَوْ ظَنًّا» أَيْ غَالِبًا نَحْو: «إِنَّكَ أَرَانِيكَ أَعْمَرُ خَمْرًا»<sup>2</sup> «لَا اِحْتِمَالًا» فَقَطْ، كَالْحَرِّ لِلْعَبْدِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ قَدْ يَصِيرُ حُرًّا.

«وَبِالضَّدِّ» نَحْو: «فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ»<sup>3</sup> «وَالْمُجَاوِزَةِ» نَحْو: جَرَى الْمِيزَابُ، «وَالزِّيَادَةِ» نَحْو: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»<sup>4</sup> «وَالنَّقْصَانِ» نَحْو: «وَجَاءَ رَبُّكَ»<sup>5</sup>، أَيْ أَمْرُ رَبِّكَ، «وَالْمُسَبِّبِ لِلْمُسَبَّبِ» أَيْ بِإِطْلَاقِ اسْمِ السَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ نَحْو: رَعِينًا الْغَيْثَ أَيْ نَبَاتًا، «وَالْكُلِّ لِلْبَعْضِ» نَحْو: «يَجْعَلُونَ أَحَابِئَهُمْ فِي أَظَانِجِهِمْ»<sup>6</sup> أَيْ أَنَامِلِهِمْ.

<sup>1</sup> - تضمن للآية 30 من سورة الزمر.

<sup>2</sup> - تضمن للآية 36 من سورة يوسف: «وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانِ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْمَرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبَأًا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ».

<sup>3</sup> - تضمن للآية: 210 من سورة آل عمران: «إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ».

<sup>4</sup> - تضمن للآية 11 من سورة الشورى: «فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ».

<sup>5</sup> - تضمن للآية: 22 من سورة الفجر: «وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا».

<sup>6</sup> - تضمن للآية 19 من سورة البقرة: «أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ».

«وَالْمُتَعَلِّقُ» يكسر اللام «للمتعلق» بفتحها نحو: رجلٌ عدلٌ أي عادلٌ.  
«وَبِالْعُكُوسِ» أي بالعكس في كلِّ مِنَ الأقسامِ الثلاثة، وذلك بإطلاقِ السببِ  
للسببِ نحو: أمطرتِ السماءُ نباتاً، أي غيثاً ينشأ عنه النباتُ. والبعضُ للكلِّ  
نحو: «فَتَحَرِيرُ وَقَبَّةٍ»<sup>1</sup> والمتعلق بفتح اللام للمتعلق بكسرهما نحو:  
«بِأَيُّكُمُ الْمَفْثُونُ»<sup>2</sup>، أي الفِثنة.

«وَمَا بِالْفِعْلِ عَلَى مَا بِالْقُوَّةِ» كإطلاقِ المُسكرِ على الخمرِ في الإناءِ، والقاطعِ  
على السيفِ في الغمدِ، ونحو ذلك.

تنبهات: {في مزيد تقرير أنواع علاقات المجاز والتَّمثِيلِ لها}  
الأول: قَسَمُ أَهْلِ الْبَيَانِ الْمَجَازَ بِحَسَبِ الْعَلَاقَةِ إِلَى قِسْمَيْنِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَلَاقَةَ إِمَّا  
أَنْ تَكُونَ هِيَ الْمُشَابَهَةُ بَيْنَ الْمَعْنَى الْمَوْضُوعِ لَهُ اللَّفْظِ أَوَّلًا، وَبَيْنَ مَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ ثَانِيًا، أَوْ  
شَيْءٍ آخَرَ. فَإِنْ كَانَتْ هِيَ الْمُشَابَهَةُ سُمِّيَ الْمَجَازُ اسْتِعَارَةً، وَإِنْ كَانَتْ شَيْئًا آخَرَ،  
كَكَوْنِهِ كَلًّا أَوْ بَعْضًا سُمِّيَ مَجَازًا مُرْسَلًا. وَقَدْ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى الْقِسْمَيْنِ فَذَكَرَ أَنْوَاعَ  
الْعَلَاقَةِ، وَلَا بَدَأَ مِنْ تَتَبُعِهَا لِتَحَقُّقِ.

### {الْعَلَاقَةُ الْأُولَى: الْمُشَابَهَةُ فِي الشَّكْلِ}

فَأَقُولُ: أَمَّا الْمُشَابَهَةُ فَقَدْ تَكُونُ فِي / الشَّكْلِ، وَبِهِ بَدَأَ الْمُصَنِّفُ، وَالشَّكْلُ فِي  
اللُّغَةِ يُطْلَقُ عَلَى الْمِثْلِ وَالشَّبِيهِ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَا يُوَافِقُ الْإِنْسَانَ وَيَصْلَحُ لَهُ<sup>3</sup>  
وَيَحْتَمِلُهُمَا قَوْلُ الْقَائِلِ

444

<sup>1</sup> - تضمن للآية 92 من سورة النساء.

<sup>2</sup> - القلم: 6.

<sup>3</sup> - انظر شرح العضد على المختصر/1: 142، الإمّاج /1: 301-302 ونهاية السؤل/1: 272.

وَقَائِلٌ لِي لِمَ تَفَارَقْتُمَا \*\*  
فَقُلْتُ قَوْلًا فِيهِ إِنْصَافٌ \*

فَلَمْ يَكُ مِنْ شَكْلِي فَفَارَقْتُهُ \*\*  
وَالنَّاسُ أَشْكَالٌ وَأَلَافٌ<sup>1</sup> \*

وَقَوْلُ أَبِي الْفَتْحِ الْبَسْتِيِّ<sup>2</sup> مِنْ أَثْمَةِ اللُّغَةِ:

وَمَا غُرْبَةُ الْإِنْسَانِ فِي شُقَّةِ النَّوَى \*\*  
وَلَكِنَّهَا وَاللَّهِ فِي عَدَمِ الشَّكْلِ \*

وَإِنِّي غَرِيبٌ بَيْنَ بَسْتٍ وَأَهْلِهَا \*\*  
وَإِنْ كَانَ فِيهَا أُسْرَتِي وَبِهَا أَهْلِي \*

وَيُطْلَقُ الشَّكْلُ أَيْضاً عَلَى صُورَةِ الشَّيْءِ، وَهَذَا هُوَ الْمُتَدَاوِلُ فِي عِلْمِ الْهَنْدَسَةِ مِنْ أَنَّهُ: هَيْئَةٌ حَاصِلَةٌ مِنْ إِحَاطَةِ نِهَآيَةٍ وَاحِدَةٍ بِالْجِسْمِ، كَالدَّائِرَةِ، أَوْ نِهَآيَتَيْنِ كَنِصْفِ الدَّائِرَةِ، أَوْ أَكْثَرَ كَالْمُثَلَّثِ وَالْمُرْبَعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

غَيْرَ أَنَّ هَذَا التَّفْسِيرَ مَلْحُوظٌ فِيهِ الْمِقْدَارُ فَقَطْ، فَالشَّكْلُ عَلَيْهِ مِنْ مَقُولَةِ الْكَمِّ، وَالتَّفْسِيرُ بِالصُّورَةِ صَالِحٌ، لِأَنَّهُ يُلَاحَظُ فِيهِ أَوْصَافٌ أُخْرَى مَعَ الْمِقْدَارِ، فَيَكُونُ مُرَكَّباً مِنَ الْكَمِّ وَالْكَيفِ. وَهَذَا هُوَ الْمَلْحُوظُ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ وَعِنْدَ غَيْرِهِ مِمَّنْ يَذْكُرُهُ فِي التَّشْبِيهِ، وَإِنْ كَانَ يَصِحُّ الْجَمْعُ بِالْمِقْدَارِ أَيْضاً وَحْدَهُ، فَالْعِجْلُ مَثَلًا: أُطْلِقَ عَلَيْهِ الْحِلِّي لِأَنَّهُ شَبِيهُ بِهِ فِي مِقْدَارِهِ مِنْ طُولٍ وَعَرْضٍ مَثَلًا، وَكَيْفِيَّةٍ مِنْ غِلْظٍ وَاعْتِدَالٍ أَوْ خِدْهُمَا وَنَحْوِ ذَلِكَ.

<sup>1</sup> - زهر الأكم في المثال والحكم/3: 63.

<sup>2</sup> - علي بن محمد بن الحسين بن يوسف بن محمد بن عبد العزيز (.../401هـ-)، الشافعي أبو الفتح البستي. الأديب الكتاب، له: ديوان شعر و"شرح مختصر الجويني" في الفروع. الأعلام/4: 134.

## {العلاقة الثانية: المشابهة في صفة من الصفات}

وَقَدْ تَكُونُ فِي صِفَةٍ مِنْ الصِّفَاتِ<sup>1</sup>، كَالشَّجَاعَةِ فِي إِطْلَاقِ الْأَسَدِ، وَالْجُبْنِ فِي إِطْلَاقِ النُّعَامَةِ عَلَى الرَّجُلِ مَثَلًا، وَالْحُسْنِ فِي إِطْلَاقِ الشَّمْسِ، وَالْقُبْحِ فِي إِطْلَاقِ الْخِنْزِيرِ مَثَلًا.

فَإِنْ قِيلَ: عَطَفَ الصِّفَةَ عَلَى الشَّكْلِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ مَا هُوَ؟

قُلْتُ: إِنَّ لَوْحَظَ فِي الشَّكْلِ أَنَّهُ مِنْ مَقُولَةِ الْكَمِّ عَلَى مَا مَرَّ، فَهُوَ عَطَفَ مُبَايِنٍ، لِأَنَّ الصِّفَةَ مِنَ الْكَيْفِ وَهَذَا بَعِيدٌ، وَإِنْ لَوْحَظَ فِي الشَّكْلِ أَنَّهُ الصُّورَةُ عَلَى مَا هُوَ الْعُرْفُ، فَهُوَ<sup>2</sup> مِنْ عَطَفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ، إِذْ يَصِحُّ إِطْلَاقُ الصِّفَةِ عَلَى الشَّكْلِ أَيْضًا، وَتَقْيِيدُهُ الصِّفَةَ بِالظُّهُورِ وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ حِسِّيَّةً أَوْ حَقِيقِيَّةً، لِأَنَّ وَجْهَ الشَّبهِ يَكُونُ بِأَعَمِّ مِنْ ذَلِكَ، كَمَا تَقَرَّرُ فِي مَحَلِّهِ وَتَفْصِيلُهُ هُنَا يَطِيلُ.

وَلَا أَنْ تَكُونَ وَاضِحَةً مَشْهُورَةً، لِأَنَّهَا إِذَا ذَاكَ تَكُونُ عَامِيَّةً مُبْتَذَلَةً، وَلَا تُسْتَحْسَنُ فَضْلًا عَنْ أَنْ تُشْتَرَطَ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنْ يَكُونَ وَجْهَ الشَّبهِ فِي الِاسْتِعَارَةِ جَلِيًّا يَفْهَمُ عِنْدَ التَّخاطُبِ، إِمَّا بِذَاتِهِ أَوْ بِوَاسِطَةِ عُرْفٍ لِنَلَّا تَكُونَ مِنْ قَبِيلِ الْأَلْفَاظِ، فَمَنْ أَطْلَقَ الْأَسَدَ عَلَى الشَّخْصِ لِبَخْرِ أَوْ النُّعَامَةَ لِرُقَّةٍ سَاقِيَةٍ، أَوْ الشَّمْسَ لِكُونِهِ ذَا غِيَابَاتٍ، أَوْ الْخِنْزِيرَ لِكُونِهِ لَا خَيْرَ فِيهِ، فَقَدْ أَخْطَأَ وَجْهَ الِاسْتِعَارَةِ، وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْأَوْصَافُ حَاصِلَةً إِذَا لَمْ يَجِرِ الْعُرْفُ بِمُرَاعَاتِهَا فِي التَّشْبِيهِ.

<sup>1</sup> - انظر المستقصى/1: 341، المحصول/1: 135، المختصر بشرح العضد/1: 142، الإلهام في شرح

المنهاج/1: 301 ونهاية السؤل/1: 272.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: وهو.

{العلاقة غير المشابهة مما يكون في المجاز المرسل}  
وأما غير المشابهة مما يكون في المجاز المرسل، فهو نوع ملبسة أخرى، ككون  
المعنى المطلق عليه اللفظ مجازاً، كأن هو المعنى الذي وضع <sup>1</sup>عليه<sup>1</sup> اللفظ، أو سيكون  
عليه.

أما الأول، فلم يذكره هنا وتقدم في مبحث الاشتقاق<sup>2</sup>، وذلك كتسمية البالغ  
445 يتيماً في قوله / تعالى: ﴿وَأَلِّمُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾<sup>3</sup>، ومنه اسم الفاعل بعد  
انقضاء الفعل على ما مر فيه.

### {العلاقة الثالثة: اعتبار ما يكون}

وأما الثاني فذكره وقيدته بأن يكون يؤول إليه قطعاً أو ظناً.

ونكر الشارح أن هذا القيد غير مذكور عندهم هاهنا، ثم قال: «واعلم أن  
الأصحاب، وإن لم يذكروه هنا، فقد ذكروه في باب التأويل، حيث تكلموا مع  
الحنفية في (أيما امرأة أنكحت نفسها فنكاحها باطل)<sup>4</sup>، حيث قالوا آيل إلى البطلان  
باعتراض الولي.

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - قارن بما ورد في شرح المحلى على جمع الجوامع/1: 317.

<sup>3</sup> - النساء: 2.

<sup>4</sup> - أخرجه ابن ماجة في كتاب النكاح، باب: لا نكاح إلا بولي. والترمذي في كتاب أبواب النكاح،  
باب: لا نكاح إلا بولي. ولفظه: (عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ: أيما امرأة لم ينكحها الولي  
فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل فإن أصابها فلها مهرها بما أصاب منها فإن اشتجروا  
فالسُّلطان ولي من لا ولي له).

قَالَ أَصْحَابُنَا: الْمَالُ إِلَى الْبُطْلَانِ هُنَا لَيْسَ قَطْعِيًّا وَلَا غَالِبًا، وَهُوَ شَرْطٌ فِي اسْتِعْمَالِ هَذَا النَّوعِ، بَلْ إِطْلَاقُ الْبُطْلَانِ بِاعْتِبَارِ مَا يُوَوَّلُ إِلَيْهِ فِي الْمَحَلِّ الْمَذْكُورِ نَادِرٌ. وَحَمْلُ كَلَامِ الشَّارِعِ الْخَارِجِ مَخْرَجِ التَّعْمِيمِ عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ.

—قَالَ:— فَلَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ بَدَلَ قَوْلِهِ، أَوْ ظَنًّا لَا احْتِمَالًا، أَوْ غَالِبًا لَا نَادِرًا، لَكَانَ

أَوَّلَى<sup>1</sup>

قُلْتُ: أَيُّ أَنْسَبَ بِعِبَارَةِ الْأَصْحَابِ، وَلَكِنْ مَا قَالَ الْمُصَنِّفُ أَنْسَبُ لِلْفِظِ الْقَطْعِ، وَالْخَطْبُ سَهْلٌ.

ثُمَّ قَالَ: «وَشَرْطُ الْكَيْفِ الْهَرَّاسِي<sup>2</sup> أَنْ يَكُونَ الْمَالُ مَقْطُوعًا بِهِ، وَلَا يَكْفِي الظَّنُّ، —قَالَ:— وَإِطْلَاقُ الْجُمْهُورِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ، فَلِذَا سَوَّى الْمُصَنِّفُ بَيْنَهُمَا.

نَعَمْ، لَا يَكْفِي الْاحْتِمَالُ الْمَرْجُوحُ بِالِاتِّفَاقِ. قَالَ: وَحَقُّهُ إِذْ<sup>3</sup> زَادَ هَذَا الْقَيْدَ عَلَى الْمُصَنِّفِينَ أَنْ يَقُولَ آيِلٌ بِنَفْسِهِ، كَالْحُرِّ لِيُخْرِجَ الْعَبْدَ، فَإِنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ حُرًّا بِاعْتِبَارِ مَا يُوَوَّلُ إِلَيْهِ»<sup>4</sup> انْتَهَى.

قُلْتُ: لَيْسَ مَانِعُ الْإِطْلَاقِ فِي الْعَبْدِ هُوَ كَوْنُهُ لَا يَتَوَلَّى بِنَفْسِهِ، بَلْ كَوْنُهُ احْتِمَالًا غَيْرَ غَالِبٍ، وَعَنْهُ احْتِرَازُ الْمُصَنِّفِ. أَلَا تَرَى أَنَّ السُّوقَةَ لَا يُسَمَّى مَلَكًا مُرَاعَاةً لِكَوْنِهِ قَدْ

---

<sup>1</sup> — انظر تفصيل هذا النوع في المحصول/1: 113-114، شرح العضد على المختصر/1: 142، الإمهاج في شرح المنهاج/1: 300، والبرهان في علوم القرآن/2: 278.

<sup>2</sup> — قارن بما ورد في تشيف المسامع/1: 460-461.

<sup>3</sup> — انظر ترجمته في الجزء الثالث ص: 166.

<sup>4</sup> — وردت في نسخة أ: إذا.

<sup>5</sup> — نص منقول بتصريف من التشيف/1: 461.



يُمْلِكُ أَحْيَانًا، إِذْ هُوَ نَادِرٌ، وَإِنْ كَانَ يَثُولُ إِلَيْهِ إِذَا<sup>1</sup> آَلَ بِنَفْسِهِ وَكَذَا نَحْوَهُ. وَإِلَّا فَتَسْمِيَةُ  
العَصِيرِ خَمْرًا نَظَرًا لِمَالِهِ إِلَيْهِ<sup>2</sup>، إِنْ كَانَ بِحَسَبِ الطَّبِخِ، فَلَيْسَ بِنَفْسِهِ بَلْ بِعَمَلِ عَامِلٍ،  
كَاعْتِقاقِ الْعَبْدِ.

وَإِنْ كَانَ بِدُونِهِ نَظَرًا لِكَوْنِهِ يَتَخَمَّرُ لَا مَحَالَةَ، فَإِنْ كَانَ بِمُلاحَظَةِ نِصَابِهِ حَتَّى  
يَتَخَمَّرَ فَهُوَ مِنَ الْآيِلِ "قَطْعًا" لَا "ظَنًّا" كَمَا يُمَثِّلُونَ بِهِ. وَإِنْ كَانَ مَعَ احْتِمَالٍ أَنْ يُشْرَبَ  
أَوْ يَضِيعَ قَبْلَ تَخَمُّرِهِ، وَبِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ قَطْعِيًّا، لَزِمَ<sup>3</sup> أَلَّا يَكُونَ تَسْمِيَةَ الطِّفْلِ رَجُلًا  
وَالْخُرُوفِ كِبَشًا مِنْ قِسْمِ الْقَطْعِيِّ، لِاحْتِمَالِ مَوْتِهِمَا قَبْلَ ذَلِكَ وَهُوَ بَاطِلٌ، فَوَجِبَ أَنْ  
يَكُونَ تَسْمِيَةَ الْعَصِيرِ خَمْرًا، إِنَّمَا هُوَ لِغَلَبَتِهِ لَا لِكَوْنِهِ آيِلًا بِنَفْسِهِ، وَاللَّهُ الْمُوفِّقُ.

#### {العَلَاقَةُ الرَّابِعَةُ: الْمُضَادَّةُ وَهِيَ تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِاسْمِ ضِدِّهِ}

وَكَوْنُهُ "ضِدًّا" لَهُ، وَظَاهِرُ صَنِيعِ الْمُصَنِّفِ، أَنَّ هَذَا مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي، وَلَيْسَ  
كَذَلِكَ، فَإِنَّ إِطْلَاقَ اسْمِ الضِّدِّ <عَلَى الضِّدِّ><sup>4</sup> مِنْ بَابِ الِاسْتِعَارَةِ<sup>5</sup>، وَذَلِكَ بِأَنْ يُنْتَزَعَ  
الشَّبِيهَ مِنْ نَفْسِ التَّضَادِّ بِوَاسِطَةِ تَمْلِيحٍ أَوْ تَهْكِيمٍ، فَتَقُولُ رَأَيْتُ أَسَدًا، تُرِيدُ رَجُلًا

<sup>1</sup> - وردت في نسخة أ: إذ.

<sup>2</sup> - قال العز بن عبد السلام: «... فَإِنَّ الْخَمْرَ لَا يَعَصِرُ، فَتَجُوزُ بِالْخَمْرِ عَنِ الْعَبْدِ، لِأَنَّ أَمْرَهُ يَثُولُ  
إِلَيْهَا» انظر الإشارة إلى الإيجاز: 71.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة أ: لازم.

<sup>4</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>5</sup> - انظر البحر المحيط/2: 203.

جَبَانًا، وَالْعُذْرَ لِلْمُؤَلِّفِ أَنَّهُ قَصَدَ سَرْدَ الْعَلَائِقِ، مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلتَّرْتِيبِ بِمُراعاةِ  
التَّقْسِيمِ الَّذِي ذَكَرْنَا<sup>1</sup>

وَأَعْلَمَ أَنَّ الضَّدَّ الْمَذْكُورَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَقْصِدُوا بِهِ الْعُرْفِيَّ، فَإِنَّ التَّضَادَّ الْعُرْفِيَّ إِنَّمَا هُوَ  
بَيْنَ الْمَعْنِيَّ، كَالْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ، وَالْحَرَكَةِ<sup>2</sup> وَالسُّكُونِ، وَالْمَذْكُورُ هُنَا مَا يَعْمُ الْمُشْتَقَّاتُ  
446 **مِنَ الْمُتَضَادَّاتِ**<sup>3</sup>، وَلِذَلِكَ مَثَلُوا بِالْمَفَازَةِ / لاشتقاقها مِنَ الْفَوْزِ الْمُقَابِلِ لِلْهَلَاكِ، الْمُشْتَقُّ  
مِنْهُ الْمُهْلِكَةُ الْمُوصُوفُ بِهِ الْفَلَاةُ، وَفِيهِ بَحْثٌ إِذِ الْمُهْلِكَةُ لَيْسَ اسْمًا لِلْفَلَاةِ، وَإِنَّمَا  
تُوصَفُ بِهِ أحيانًا.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْكَلَامَ فِي لَفْظِ الْمَفَازَةِ، وَالْمُلْحُوظِ الْمَعْنِيَّ [وَهُوَ]<sup>4</sup> أَنَّهُ اسْمٌ لِمَحَلِّ  
الْفَوْزِ، وَقَدْ نُقِلَ عَنْهُ وَأُطْلِقَ عَلَى مَحَلٍّ فِيهِ ضِدُّهُ، وَهُوَ الْهَلَاكُ كَمَا فِي إِطْلَاقِ الْأَسَدِ عَلَى  
الْجَبَانِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَفْظُ الْمَفَازَةِ مِنَ الْمَجَازِ الْمُرْسَلِ، مِنْ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ مَا  
يَنُوبُ إِلَيْهِ، بَأَنَّهُ يُلَاحَظُ فِي الْفَلَاةِ عَلَى وَجْهِ التَّفَاوُلِ أَنَّهَا سَيَفُوزُ سَالِكُهَا، فَتَسْمَى  
مَفَازَةً لِذَلِكَ.

وَيَلْتَحِقُ بِهَذَا حِينَئِذٍ كُلُّ مَا اعْتُبِرَ فِيهِ التَّفَاوُلُ، كَالْقَافِلَةِ، فَإِنَّ تَسْمِيَتَهَا أَيْضًا  
قَافِلَةً حَالَةَ الدَّهَابِ تَسْمِيَةً بِالضَّدِّ، إِذِ الْقَفُولُ هُوَ الرَّجُوعُ، فَيَنْطَرِقُ فِيهِ احْتِمَالُ  
الاسْتِعَارَةِ بِالتَّبْعِيَّةِ، بِاعْتِبَارِ الشَّبَهِ مِنَ التَّضَادِّ، وَالْمَجَازِ الْمُرْسَلِ بِمَا ذَكَرْنَا، وَمِثْلُهُ

<sup>1</sup> - انظر الكلام مفصلاً في هذا النوع في: المحصول/1: 135، معراج المنهاج/1: 238، الإلهام في  
شرح المنهاج/1: 302 ونهاية السؤل/1: 272.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: الحركات.

<sup>3</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>4</sup> - مقطعت من نسخة أ.

تَسْمِيَةِ اللَّدِيغِ سَلِيمًا. وَقَالَ أَبُو تَمَّامٍ<sup>1</sup> فِي وَصْفِ الشَّيْبِ وَالتَّشْكِيِّ مِنْهُ، وَفِيهِ الْإِشَارَةُ إِلَى الْقَضَادِ:

شُعْلَةٌ فِي الْمَفَارِقِ اسْتَوْدَعْتَنِي      \*\*  
فِي صَمِيمِ الْفُؤَادِ تُكَلَّا صَمِيمًا      \*  
بِقَّةٌ فِي الْحَيَاةِ تَدْعِي جَلَالًا      \*\*  
مِثْلَ مَا سُمِّي اللَّدِيغُ سَلِيمًا<sup>2</sup>      \*

وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ.

فَإِنْ قِيلَ: احْتِمَالُ الْمَالَ فِي هَذَا الْقِسْمِ ضَعِيفٌ، فَلَا يَصَحُّ التَّسْمِيَةُ بِسَبَبِهِ كَمَا مَرَّ.

قُلْتُ: يَصَحُّ أَنْ يَسُوغَ ذَلِكَ فِي هَذَا النُّوعِ وَحْدَهُ قَصْدُ التَّفَاوُلِ، كَمَا سَوَّغَ الِاسْتِعَارَةَ فِي إِطْلَاقِ الضَّدِّ التَّهْكُمِ وَالتَّمْلِيحِ، فَافْهَمْ.

### {الْعَلَاقَةُ الْخَامِسَةُ: الْمُجَاوِرَةُ}

وَكِ "الْمُجَاوِرَةُ" وَمَثَلُوهَا بِالرَّأْوِيَةِ وَهِيَ الْمُرَادَةُ، أَيْ الْقَرْبَةُ الَّتِي يَسْتَقَرُّ فِيهَا الْمَاءُ [سُمِّيَتْ]<sup>3</sup> لِمُجَاوَرَتِهَا<sup>4</sup> لِلرَّأْوِيَةِ، وَهِيَ الدَّابَّةُ الْمُسْتَقْبَى عَلَيْهَا مِنْ جَمَلٍ أَوْ بَغْلٍ أَوْ حِمَارٍ مَثَلًا.

<sup>1</sup> - حبيب بن أوس بن الحث بن قيس الطائي الشيعي الشاعر المشهور، (.../232هـ). من تصانيفه:

"الحماسية الطائية" و"ديوان شعره" هدية العارفين من كشف الظنون/5: 261.

<sup>2</sup> - ديوان أبو تمام بشرح البريزي/3: 223-224.

<sup>3</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>4</sup> - انظر تفصيل الكلام في نوع المجاورة في: الحصول/1: 136، الإمهاج في شرح المنهاج/1: 304، نهاية السؤل/1: 273، البحر المحيط/2: 204 وشرح جمع الجوامع مع حاشية البناي/1: 181.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الرَّوَايَةَ وَصَفَ يُقَالُ: رَوَى مِنَ الْمَاءِ أَوْ اللَّبَنِ يَرْوِي رِيًّا فَهُوَ رَاوٍ وَرِيَانٌ،  
وَهِيَ رَاوِيَةٌ.

وَيُقَالُ لِلذَّكَرِ أَيْضًا رَاوِيَةً بِحَسَبِ الْمُبَالَغَةِ، فَلَمَّا كَانَتْ الدَّابَّةُ تُرْوِي مِنَ الْمَاءِ عِنْدَ  
الاسْتِقَاءِ غَالِبًا وَصِفَتْ بِذَلِكَ.

وَيَصِحُّ أَنْ يُقْلَبَ وَتَقْتَنَاهِيَ فِيهِ الْوَصْفِيَّةُ، فَيَكُونُ اسْمًا، وَالْمُزَادَةُ حِينَئِذٍ يَصِحُّ أَنْ  
تُرَاعَى فِيهَا الْمُجَاوِرَةُ كَمَا قِيلَ.

وَيَصِحُّ أَنْ يُرَاعَى التَّشْبِيهِ، لِأَنَّهَا وَرَدَتْ الْمَاءُ أَيْضًا، وَامْتَلَأَتْ مِنْهُ، فَكَأَنَّهَا  
رَاوِيَةٌ.

### {العلاقة السادسة: الزيادة}

وَكُـ"الزِّيَادَةُ وَالنَّقْصَانُ"، وَمِثَالُ الزِّيَادَةِ<sup>1</sup> قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ  
شَيْءٌ﴾<sup>2</sup>، فَالكَافُ فِي ظَاهِرِ اللَّفْظِ زَائِدَةٌ أَيْ لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ، إِذْ لَوْ كَانَتْ غَيْرَ  
زَائِدَةً، لَكَانَتْ بِمَعْنَى مِثْلٍ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ لَيْسَ مِثْلُ مِثْلِ اللَّهِ شَيْءٌ، وَفِيهِ إِثْبَاتٌ مِثْلُ  
لِلَّهِ تَعَالَى وَهُوَ بَاطِلٌ.

وَضَابِطُ هَذَا النَّوعِ أَنْ يَنْتَظِمَ الْكَلَامُ بِدُونِ الزَّائِدِ، وَالتَّجَوُّزُ فِي نَحْوِ هَذَا الْمِثَالِ:  
قَارَةٌ يُعْتَبَرُ فِي مَدْخُولِ الْحَرْفِ الزَّائِدِ، لِأَنَّهُ تَغْيِيرُ حُكْمِ إِعْرَابِهِ، فَلَفْظَةُ «مِثْلُ» هَاهُنَا  
كَانَ مَحَلُّهَا النُّصْبُ، فَلَمَّا دَخَلَتْ الْكَافُ انْتَقَلَتْ إِلَى الْجَرِّ، فَتَكُونُ مَجَازًا، وَهُوَ بِهِذَا

<sup>1</sup> - انظر تفصيل الكلام فيها في: المحصول/1: 137، المختصر مع شرح العضد/1: 167، الإلهام في  
شرح المنهاج/1: 305 ونهاية السؤل/1: 273.

<sup>2</sup> - الشورى: 11.

التقرير لفظي لا مدخل له في تعريف المجاز السابق، فكان حقه أن يجعل قسماً آخر  
447 كما فعل صاحب المفتاح / وأتباعه<sup>1</sup>

وتارة يُنسب إلى الحرف نفسه، «لأنه انتقل من حالة الدلالة على معناه إلى  
حالة الزيادة»<sup>2</sup>، وهذا قول الغزالي في المستقصى، فإن الكاف وضع للإفادة، فإذا  
استعمل على وجه لا يفيد، كان على خلاف الوضع.

ودخوله بهذا التقدير أيضاً في التعريف ضعيف، لأن لفظ المجاز يُنقل لمعنى  
آخر، وهذا لغير معنى، اللهم إلا أن يقال: نُقل للزيادة فهي معناه، ولا يخفى ما  
فيه. وقد يُعتبر في الإغراب نفسه أنه انتقل، وهو أيضاً بمعزل عن الباب.  
وقد يقال فيه أنه من جهة التعبير: بمثل المثل عن المثل، وهذا لا يتحقق إلا  
بمراعاة النفي، فيخرج عن مجاز الأفراد.

وقيل: إنه ليس من التجوز الاصطلاحي بل لغوي، بمعنى أنه توسع بزيادة  
شيء في اللفظ.

### {العلاقة السابعة: النقصان}

وأما النقصان<sup>3</sup> فكقوله: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾<sup>4</sup> أي أهل القرية، لأن القرية هي  
الأبنية المجتمعة ولا تُسأل. ويجري كل ما مر من التقارير هنا.

<sup>1</sup> - انظر مفتاح العلوم: 392 وما بعدها.

<sup>2</sup> - نص منقول بتصريف من المستقصى/1: 250.

<sup>3</sup> - انظر تفصيل القول في هذا النوع من العلاقات في: الحصول/1: 113-114، الإهاج في شرح  
المنهاج/1: 307، نهاية السؤل/1: 273 والبرهان في علوم القرآن/2: 274.

<sup>4</sup> - تضمن الآية 82 من سورة يوسف: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا  
لَصَادِقُونَ﴾.

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَمْتَنِعُ عَنِ "الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ".

{تَقْرِيرُ اعْتِرَاضِ النَّاسِ عَلَى التَّمَثِيلِ لِلزِّيَادَةِ}

أَمَّا أَوَّلًا فَيَتَقَرَّرُ بِأَوْجُهُ:

أَحَدُهَا، أَنَّ الْمِثْلَ يَأْتِي بِمَعْنَى النَّفْسِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: لَيْسَ كَنَفْسِهِ شَيْءٌ، وَلَا زِيَادَةُ هُنَا.

الثَّانِي، أَنَّهُ يَأْتِي بِمَعْنَى الصِّفَةِ كَالْمِثْلِ بَفَتْحَتَيْنِ، وَالْمَعْنَى لَيْسَ كَصِفَتِهِ شَيْءٌ.  
وَالثَّالِثُ، أَنَّ مِثْلَ اللَّهِ تَعَالَى مَعْدُومٌ، وَالْمَعْدُومُ يَصِحُّ السُّلْبُ عَنْهُ، إِذَا السُّلْبُ لَا يَقْتَضِي وُجُودَ الْمَوْضُوعِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: مِثْلُ اللَّهِ لَيْسَ شَيْءٌ كَهُوَ.

وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا، أَنَّ الْمَحْذُورَ إِيهَامَ الْمِثْلِ لِهَيْئَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَهَذَا يُوهِمُهُ.  
ثَانِيهِمَا، أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْآيَةِ بِشَهَادَةِ الْعَقْلِ وَالشَّرْعِ، الْحُكْمَ بِتَنْزِيهِهِ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْمِثْلِ لَا الْحُكْمَ عَلَى مِثْلِ مَعْدُومٍ أَوْ مَوْجُودٍ، وَإِنْ كَانَ وَلَا بَدَّ فَالْمُرَادُ الْحُكْمُ بِنَفْيِهِ لَا بِنَفْيِ مِثْلِهِ.

الرَّابِعُ، أَنَّ مِثْلَ الْمِثْلِ مِثْلٌ، فَتَنْفِيهِ يَكُونُ نَفْيًا لِهَيْئَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

الخَامِسُ، أَنَّهُ كِنَايَةٌ وَهِيَ أَبْلَغُ، أَيِ مِثْلِ مِثْلِهِ تَعَالَى مَنفِيٍّ، فَكَيْفَ بِمِثْلِهِ؟  
وَفِيهِمَا مَعًا نَظَرٌ كَمَا مَرَّ.

وَالْتَّحْقِيقُ فِي الْكِنَايَةِ هُنَا أَنَّ يُقَالُ: أَنَّ نَفْيَ مِثْلِ الْمِثْلِ نَفْيٌ لِلْمِثْلِ، فَإِنْ وُجِدَ مِثْلُ اللَّهِ تَعَالَى يَسْتَلْزِمُ أَنَّ لَهُ مِثْلًا هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَإِذَا حَكَمْنَا بِأَنَّ لَا مِثْلَ كَمِثْلِهِ، عَلِمْنَا أَنَّ لَا مِثْلَ لَهُ، لِأَنَّ نَفْيَ اللَّازِمِ يُوجِبُ نَفْيَ الْمَلْزُومِ قَطْعًا.



وَتَقْرِيرُ هَذَا بِالْقِيَاسِ الِاسْتِثْنَائِيِّ أَنْ يُقَالَ: لَوْ كَانَ لِلَّهِ تَعَالَى مِثْلٌ <لَكَانَ لِذَلِكَ الْمِثْلِ مِثْلٌ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، لَكِنْ لَا مِثْلَ لِمِثْلِهِ، فَيَلْزَمُ أَنْ لَا مِثْلَ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ، وَمِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ أَنْ يُقَالَ><sup>1</sup> لَيْسَ لِأَخِي زَيْدٍ أَخٌ فَيَلْزَمُ أَنْ لَا أَخًا لَزَيْدٍ، إِذْ لَوْ كَانَ لَزَيْدٍ أَخٌ لَكَانَ لِذَلِكَ الْأَخِ أَخٌ بِالضَّرُورَةِ وَهُوَ زَيْدٌ، فَلَمَّا حُكِمَ بِأَنْ لَا أَخًا<sup>2</sup> لِأَخِيهِ عُلِمَ أَنْ لَا أَخًا لَهُ، وَإِلَّا كَانَ الْكَلَامُ كَذِبًا فَافْهَمَ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْكِنَايَةَ لَفْظٌ يُطْلَقُ وَيُرَادُ فِيهِ الْإِلْزَامُ سَوَاءً وُجِدَ<sup>3</sup> الْمَلْزُومُ، أَوْ لَا وَجُودَ لَهُ كَمَا فِي الْإِثْلَيْنِ، وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُ الْكِنَايَةِ بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

{تَقْرِيرُ اعْتِرَاضِ النَّاسِ عَلَى التَّمَثِيلِ لِلنُّقْصَانِ}

وَأَمَّا ثَانِيًا فَيَتَقَرَّرُ بِأَوْجُهُ:

الْأَوَّلُ، أَنَّهُ أُطْلِقَ لَفْظُ الْقَرْيَةِ عَلَى الْأَهْلِ، مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الْمَحَلِّ بِاسْمِ الْحَالِ مَجَازًا.

الثَّانِي، أَنَّهُ / حَوْلَ السُّؤَالِ، فَعُلِّقَ بِالْقَرْيَةِ لِمَا بَيْنَهَا <وَبَيْنَ><sup>4</sup> الْأَهْلَ مِنَ الْمَلَابَسَةِ، وَهَذَا <قَرِيبٌ><sup>5</sup> مِنْ قَبِيلِ الْمَجَازِ الْإِسْنَادِيِّ.

الثَّالِثُ، أَنَّ الْقَرْيَةَ اسْتَعَارَةَ بِالْكِنَايَةِ عَنِ الْأَهْلِ، وَإِضَافَةَ السُّؤَالِ تَخْيِيلًا.

448

<sup>1</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: أخ.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة أ: وجود.

<sup>4</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>5</sup> - سقطت من نسخة ب.

### {العلاقة الثامنة: إطلاق السبب على المسبب}

وكـ "السبب للمسبب"<sup>1</sup> وقد مثلناه. قال الإمام فخر الدين: «والأسباب أربعة: القابل والفاعل والصورة والغاية. مثال تسمية الشيء باسم قابله، قولهم: سأل الوادي. ومثال تسميته باسم الصورة، تسميتهم اليد بالقدرة. ومثال التسمية باسم الفاعل حقيقة أو ظناً، تسمية المطر بالسما. ومثال التسمية باسم الغاية، تسمية العنب بالخم، والعقد بالفكاح»<sup>2</sup> انتهى.

وأشار بما ذكر إلى ما يقال في العلة من أنها أربع: العلة الفاعلية والغائية والصورية والغائية، وفي بعض أمثله تسامح، وعلى إثبات هذه الأقسام يتداخل بعض أقسام العلاقة كما سننبه عليه.

### {العلاقة التاسعة: إطلاق المسبب على السبب}

وـ "عكسه"<sup>3</sup> وهو إطلاق اسم المسبب على السبب، وقد مثلناه، ويمثل بإطلاق الموت على المرض الشديد، أو القتل على الضرب الشديد، ويصح أن يكون هذان استعارة، بمراعاة المشابهة.

وتدخل في هذا القسم العلة الغائية بحسب الخارج، لأن العلة الغائية في الذهن هي علة العلة، وفي الخارج هي معلولة العلة.

<sup>1</sup> - انظر المحصول/1: 134، الإلهام في شرح المنهاج/1: 300، نهاية السؤل/1: 271 وحاشية البناني على شرح جمع الجوامع/1: 182.

<sup>2</sup> - نص منقول من المحصول/1: 134.

<sup>3</sup> - انظر المحصول/1: 135، الإلهام في شرح المنهاج/1: 300، نهاية السؤل/1: 272، شرح الكوكب المنير/1: 164 وشرح جمع الجوامع مع حاشية البناني/1: 183.

وَذَكَرَ الْإِمَامُ: «أَنَّ إِطْلَاقَ السَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ أَوَّلَى مِنَ الْعَكْسِ، قَالَ: لِأَنَّ السَّبَبَ الْمَعِينُ يَقْتَضِي مُسَبَّبًا مُعَيَّنًا، وَالْمُسَبَّبُ لَا يَقْتَضِي سَبَبًا بِعَيْنِهِ»<sup>1</sup> يَعْنِي فِيمَا إِذَا تَعَدَّدَتْ الْأَسْبَابُ.

{الْعَلَاقَةُ الْعَاشِرَةُ: إِطْلَاقُ اسْمِ الْكُلِّ عَلَى الْبَعْضِ}

وَكَلَّمَ الْكُلَّ لِلْبَعْضِ<sup>2</sup>، وَمِثَالُهُ الْعَامُّ الْمُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «الطَّيْنَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ»<sup>3</sup> أَي تَعْمِيمُ بَنِ مَسْعُودٍ<sup>4</sup> فَقَدْ اسْتَعْمَلَ لَفْظَ الْعَامِّ فِي الْبَعْضِ.

وَتَمَثِيلُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «يَجْهَلُونَ أَسْمَاءَهُمْ فِيهِ أَكَانِهِمْ»<sup>5</sup> مَحَلُّ نَظَرٍ. إِذْ يُقَالُ: هَذَا هُوَ الْجَارِي فِي اللِّغَةِ، أَنْ يُقَالَ جَعَلَ أَصْبَعَهُ فِي أُذُنِهِ، أَوْ فِي فَوْهٍ، وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُهُمْ: وَضَعْنَا فِيهِمُ السُّيُوفَ وَالرِّمَاحَ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ جَمِيعَ السَّيْفِ أَوْ الرُّمْحِ لَمْ يُبَاشِرِ الْجَسَدَ، بَلْ طَرَفٌ مِنْهُ وَنَحْوُهُ كَثِيرٌ.

وَأَدْعَاءُ الْمَجَازِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ خِلَافُ الظَّاهِرِ وَنَحْوُهُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَرَأَيْتُهُ كَمَا مَرَّ الْبَحْثُ فِيهِ.

<sup>1</sup> - نص منقول بتصريف من الحصول/1: 134-135.

<sup>2</sup> - انظر الحصول/1: 136، الإلهام في شرح المنهاج/1: 303، البحر المحيط/2: 203 وشرح الكوكب المنير/1: 161.

<sup>3</sup> - آل عمران: 173.

<sup>4</sup> - كذا ورد في النسختين الخطيتين.

<sup>5</sup> - البقرة: 19.

## {العلاقة الحادية عشر: إطلاق الجزء على الكل}

و"عكسه"<sup>1</sup> وهو ظاهر. قَالَ الإمام: «أَنَّ الْأَوَّلَ أَوَّلِي، لِأَنَّ الْجُزْءَ يُلَازِمُ الْكُلَّ، وَالْكُلُّ لَيْسَ يُلَازِمُ لِلْجُزْءِ»<sup>2</sup>

قُلْتُ: لِأَنَّ الْجُزْءَ أَعْمُ، وَالْأَعْمُ لَا زِمٌ لِلْأَخْصِ بِخِلَافِ الْعَكْسِ، وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ فَإِنَّ لَفْظَ الْمَلْزُومِ أَوَّلِي أَنْ يُطْلَقَ عَلَى الْإِلْزَامِ لِيَقْتَضِيَهُ إِذَا سَمِعَ خِلَافَ مَا زَعَمَ الْإِمَامُ.

## {العلاقة الثانية والثالثة عشر: تسمية المتعلق باسم المتعلق وبالعكس}

وَكِ "الْمُتَعَلِّقُ لِلْمُتَعَلِّقِ وَبِالْعَكْسِ" كَمَا مَثَّلْنَا. وَاعْلَمْ أَنَّ التَّعْلُقَ يُعْتَبَرُ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ، وَاسْمِ الْمَفْعُولِ، وَكُلٌّ مِنْهَا يُطْلَقُ عَلَى الْآخَرِ مَجَازاً، فَتَكُونُ الْأَقْسَامُ سِتَّةً:

الأول: إطلاق المصدر على اسم الفاعل نحو: رَجُلٌ صَوْمٌ وَعَدْلٌ، أَي صَائِمٌ وَعَادِلٌ عَلَى وَجْهِهِ.

الثاني: عكسه نحو: قَمٌ قَائِمًا، أَي قِيَامًا عَلَى وَجْهِهِ.

الثالث: إطلاق المصدر على المفعول نحو: هَذَا ضَرْبُ الْأَمِيرِ وَنَسْجِهِ، أَي مَضْرُوبُهُ وَمَنْسُوجُهُ.

الرابع: عكسه نحو: «بِأَيِّكُمْ الْمَفْهُونُ»<sup>3</sup>، / أَي الْفِتْنَةُ.

449

<sup>1</sup> - انظر المحصول/1: 136، معراج المنهاج/1: 239، الإمّاج في شرح المنهاج/1: 304 والبرهان في علوم القرآن/2: 263.

<sup>2</sup> - انظر المحصول/1: 136.

<sup>3</sup> - تضمن للآية: 6 من سورة القلم.

الخامس: إطلاق اسم الفاعل على المفعول نحو: ﴿مِنْ مَّاءٍ ذَافِقٍ﴾<sup>1</sup>، أي مدفوق.

السادس: عكسه نحو: ﴿حِجَابًا مَسْتُورًا﴾<sup>2</sup>، أي ساتراً<sup>3</sup> وأعلم أن المصدر جزء من الفاعل والمفعول، فإطلاق أحدهما على الآخر يكون من إطلاق البعض للكل أو العكس، فتتداخل الأقسام، غير أن هذا القسم قد يكون معنوياً فقط لا لفظياً.

ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْزَنْ اللَّهُ الْكَاثِرَ صَافِقًا﴾<sup>4</sup> يقال [فيه]<sup>5</sup> أنه أطلق العلم وأريد به الجزاء على ما علم، لأن الجزاء متعلق للعلم.

{العلاقة الرابعة عشر: إطلاق ما بالفعل على ما بالقوة}

وكـ"القوة والفعل"<sup>6</sup> والمراد بالفعل: حصول الشيء، وبالقوة: قبول الحصول لما لم يحصل. وقد يُعبر عن الفعل بالوجود، وعن القوة بالإمكان، فيقال: إنه تسمية إمكان الشيء باسم وجوده كما في عبارة الإمام، ومثله تقدم.

<sup>1</sup> - تضمين للآية 6 من سورة الطارق: ﴿خَلَقَ مِنْ مَّاءٍ ذَافِقٍ﴾.

<sup>2</sup> - تضمين للآية 45 من سورة الإسراء: ﴿وَإِذَا قُرَأَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا﴾.

<sup>3</sup> - انظر المحصول/1: 137، الإبهاج في شرح المنهاج/1: 309، نهاية السؤل/1: 273، البرهان في علوم القرآن/2: 285 وشرح الكوكب المنير/1: 162.

<sup>4</sup> - العنكبوت: 3.

<sup>5</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>6</sup> - انظر المحصول/1: 136، معراج المنهاج/1: 239، الإبهاج في شرح المنهاج/1: 304، نهاية السؤل/1: 273 والمزهر/1: 360.

وَهَذَا الْقِسْمُ رُوعِي فِيهِ الْحَالُّ، وَلَوْ رُوعِي فِيهِ الْاِسْتِقْبَالُ<sup>1</sup> لَكَانَ مِنْ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِمَا يُوَوَّلُ إِلَيْهِ، وَلَوْ رُوعِي فِيهِ الْمَبْدَأُ وَالْغَايَةُ لَكَانَ دَاخِلًا فِي الْأَسْبَابِ.

الثَّانِي <مِنَ التَّنْبِيهَاتِ><sup>2</sup>: لَفْظُ الْاِسْتِعَارَةِ مَصْدَرٌ، أُطْلِقَ عَلَى اللَّفْظِ الْمُسْتَعَارِ مَجَازًا، ثُمَّ صَارَ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً فِيهِ، وَالْمُسْتَعَارُ مِنْهُ هُوَ الْمُشَبَّهُ بِهِ، وَالْمُسْتَعَارُ لَهُ هُوَ الْمُشَبَّه.

{اِسْتِدْرَاكُ الْيُوسِي عَلَى الْمُصَنَّفِ عَدَمَ تَعَرُّضِهِ لِعِلَاقَةِ الْحَصْرِ وَغَيْرِهَا}

الثَّالِث: ذَكَرَ الْمُصَنَّفُ مِنَ الْعِلَاقَاتِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْحَصْرِ فِي عِبَارَتِهِ، مَعَ أَنَّ عَادَتَهُ غَالِبًا فِي هَذَا الْكِتَابِ الْاِعْتِنَاءُ بِالِاسْتِيْفَاءِ، لِأَنَّ أَقْسَامَ الْمَجَازِ تَتَدَاخَلُ وَتَقِلُّ وَتَكْثُرُ، وَيَتَعَدَّرُ فِيهَا الْاِنْحِصَارُ.

وَقَدْ نَبَّهْنَا عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَعَلَى بَعْضِ مَا بَقِيَ، كِإِطْلَاقِ الشَّيْءِ بِحَسَبِ<sup>3</sup> مَا كَانَ عَلَيْهِ، وَلَمْ نَذْكُرْ مِنْ عِلَاقَةِ التَّعْلُقِ الْمَعْنَوِيِّ إِطْلَاقَ الْمَاضِي عَلَى الْمَضَارِعِ، وَالْعَكْسِ، وَإِطْلَاقَ الْمَضَارِعِ عَلَى الْأَمْرِ، وَالْعَكْسِ، لِأَنَّهُ سَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنَّفِ.

وَمِمَّا بَقِيَ عِلَاقَةُ الْقُرْبِ بَيْنَ الْمَعْنِيَيْنِ، وَذَلِكَ فِي الْحُرُوفِ إِنَّ جَرَيْنَا عَلَى عَدَمِ الْاِشْتِرَاكِ فِيهَا، وَأَنَّهَا تَكُونُ مَجَازًا إِفْرَادِيًّا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُكَلِّمُوا فِيهِ جُطُوعَ النَّخْلِ﴾<sup>4</sup>، أَيْ عَلَيْهَا، فَوَضَعَ «فِي» مَوْضِعَ «عَلَى» لِتَقَارِبِهِمَا مَعْنًى، وَهُوَ

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: الاستعمال.

<sup>2</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: على حسب.

<sup>4</sup> - طه: 71.



الدَّالَّةُ عَلَى كَوْنِ الشَّيْءِ فِي الْمَكَانِ، غَيْرَ أَنَّ الْأُولَى تَدُلُّ عَلَى الْحُصُولِ فِيهِ، وَالثَّانِيَّةُ عَلَى الْحُصُولِ عَلَيْهِ. وَسَيَأْتِي هَذَا النَّوعُ أَيْضاً قَرِيباً.

### {الكَلَامُ عَنِ الْمَجَازِ فِي الْحُرُوفِ وَالْأَفْعَالِ وَالْأَعْلَامِ}

”وَقَدْ يَكُونُ“ الْمَجَازُ أَوْ التَّجَوُّزُ ”فِي الْإِسْنَادِ“، بِأَنْ يُسْنَدَ الْفِعْلُ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مُلَابِسٍ غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ بِتَأَوُّلٍ، نَحْوُ قَوْلِ الْمُوحَّدِ أَنْبَتَ الرَّبِيعَ الْبَقْلَ، فَإِلْثِبَاتٌ حَقِيقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ أُسْنِدَ إِلَى الرَّبِيعِ لِمُلَابَسَةِ الْإِثْبَاتِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ سَبَبٌ عَادِي، أَوْ ظَرْفٌ لِلْإِثْبَاتِ ”خِلَافاً لِقَوْمٍ“ فِي مَنَعِهِمُ الْمَجَازَ الْإِسْنَادِي وَرَدَّ الْمَجَازُ كُلَّهُ إِلَى الْإِفْرَادِ.

فَفِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ، يَكُونُ التَّجَوُّزُ فِي الْإِثْبَاتِ أَوْ فِي الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَهُوَ الرَّبِيعُ، بِأَنْ يَكُونُ كِنَايَةً عَنِ الْفَاعِلِ الْمُخْتَارِ. وَكَذَا مَا يُشَبِّهُهُ مِنَ الْأَمْثَلَةِ.

”وَقَدْ يَكُونُ الْمَجَازُ أَوْ التَّجَوُّزُ أَيْضاً“ فِي الْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ وَفَاقاً لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ<sup>1</sup> وَالنَّقْشَوَانِيِّ“، وَمِثَالُهُ فِي الْأَفْعَالِ إِطْلَاقُ الْمَاضِي عَلَى / الْمَضَارِعِ، نَحْوُ: ﴿أَنْتَ أَمْرُ اللَّهِ﴾<sup>2</sup> أَيْ يَأْتِي، وَبِالْعَكْسِ نَحْوُ: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَقُلُّ الشَّيَاطِينُ﴾<sup>3</sup>

450

<sup>1</sup> - عبد العزيز بن عبد السلام ابن أبي القاسم عز الدين أبو محمد السلمي الشافعي (.../660 هـ) الملقب بسلطان العلماء وشيخ الإسلام. من مؤلفاته: "تفسير القرآن"، "قواعد الإسلام"، "مختصر مسلم" و"بداية السؤل في تفضيل الرسول" طبقات المفسرين/1: 315.

<sup>2</sup> - تضمين للآية 1 من سورة النحل: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

<sup>3</sup> - تضمين للآية 102 من سورة البقرة: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَقُلُّ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ سَلِيمَانَ وَمَا كَفَرَ سَلِيمَانَ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحَرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾.

أَيَّ مَا تَلْتَهُ. وَالْمُضَارِعُ عَلَى الْأَمْرِ نَحْوُ: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾<sup>1</sup> أَيَّ لِيُرْضِعْنَ.  
وَالْعَكْسُ نَحْوُ: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَانُ مَدًّا﴾<sup>2</sup> أَيَّ فَيَمْدُدْ.

وَمِثَالُهُ فِي الْحُرُوفِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ تَرَاهُ لَهَا مِنْ بَاقِيَةٍ﴾<sup>3</sup> أَيَّ مَا تَرَى، وَتَقْدُّمُ بَعْضُ ذَلِكَ.

”وَمَنْعُ الْإِمَامِ الرَّازِيِّ “الْحَرْفَ”، أَيَّ مَنْعُ الْمَجَازِ فِيهِ “مُطْلَقًا” أَيَّ لَا بِالذَّاتِ، وَلَا بِالتَّبَعِ، إِذْ لَا يَسْتَقِلُّ بِالْمَفْهُومِيَّةِ، وَإِنَّمَا يُفِيدُ بِالِانْتِزَاعِ إِلَى غَيْرِهِ، قَالَ فِي الْمَحْصُولِ: «أَمَّا الْحَرْفُ فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ الْمَجَازُ بِالذَّاتِ، لِأَنَّ مَفْهُومَهُ غَيْرُ مُسْتَقِلٍّ بِنَفْسِهِ، بَلْ لَا بَدَّ وَأَنْ يَنْضَمَّ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ لِتَحْصُلِ الْفَائِدَةِ. فَإِنَّ ضَمَّ إِلَى مَا يَنْبَغِي ضَمُّهُ إِلَيْهِ، فَهُوَ حَقِيقَةٌ، وَإِلَّا فَهُوَ مَجَازٌ فِي الْمُرْكَبِ لَا فِي الْمَفْرَدِ»<sup>4</sup> انْتَهَى وَسَلَخَ مَا فِيهِ.

”وَمَنْعُ الْإِمَامِ أَيْضًا “الْفِعْلَ وَالْمُسْتَقَّ” كَأَسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، أَيَّ مَنْعَ أَنْ يَكُونَ الْمَجَازُ فِيهِمَا “إِلَّا بِالتَّبَعِ” لِأَصْلِهِمَا الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ عَلَى الصَّحِيحِ، فَإِذَا تَجَوَّزَ فِي الْمَصْدَرِ كِإِطْلَاقِ الْقَتْلِ عَلَى الضَّرْبِ الشَّدِيدِ، لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ التَّجَوُّزِ فِيمَا يُشْتَقُّ مِنْهُ مِنْ

<sup>1</sup> - تَضْمِينُ لِلآيَةِ 233 مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْصِبَ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تُسْرَضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ».

<sup>2</sup> - تَضْمِينُ لِلآيَةِ 75 مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَانُ مَدًّا حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرُّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا».

<sup>3</sup> - الْحَاقَّةُ: 8.

<sup>4</sup> - نَصٌّ مَنَقُولٌ مِنَ الْخَصُولِ/1: 137.

فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ، فَتَقُولُ: قَتَلَ زَيْدٌ عُمَرَأً أَيْ ضَرْبُهُ ضَرْباً شَدِيداً، فَهُوَ قَاتِلُهُ، وَعُمَرُ مَقْتُولٌ، وَهَذَا مَقْتَلُهُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْمُشْتَقَّاتِ.

وَمَتَى لَمْ يَقَعْ التَّجَوُّزُ فِي الْمَصْدَرِ لَمْ يُتَصَوَّرْ فِي الْمُشْتَقَّاتِ.

وَلَا يَكُونُ "الْمَجَازُ فِي الْأَعْلَامِ"، لِأَنَّ الْمَجَازَ يَقْتَضِي اعْتِبَارَ الْعَلَاقَةِ، <وَالْعَلَاقَةُ><sup>1</sup> تَقْتَضِي اعْتِبَارَ الْمَعْنَى الْمَنْقُولِ عَنْهُ وَإِلَيْهِ، وَالْأَعْلَامُ لَيْسَ فِيهَا ذَلِكَ، وَإِنَّمَا هِيَ لِتَمْيِيزِ الدَّوَاتِ مِنْ غَيْرِ مُلَاحَظَةِ الصِّفَاتِ.

"خِلَافاً لِلْعَرَالِي فِي مُتَلَمَّحِ الصِّفَةِ" بِفَتْحِ الْيَمِ الْمَشْدُودِ أَيْ فِي الْعَلَمِ الْمَنْقُولِ يُلَمَّحُ الصِّفَةُ، كَالْحَارِثِ وَالْأَسْوَدِ، بِخِلَافِ الْأَعْلَامِ الْمَوْضُوعَةِ لِمُجَرَّدِ الْفَرْقِ بَيْنَ الدَّوَاتِ، كَزَيْدٍ وَعَمْرُو<sup>2</sup> مِمَّا يَتَلَمَّحُ فِيهِ الْوَصْفُ عِنْدَهُ مَجَازٌ، لِأَنَّهُ كَانَ أَوَّلاً دَالاً عَلَى الصِّفَةِ وَالْآنَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهَا.

تَنْبِيهَاتٌ: {فِي تَقْرِيرِ الْكَلَامِ عَلَى الْمَجَازِ الْإِفْرَادِيِّ وَالتَّرْكِيبِيِّ}

{الْمَجَازُ اللَّغَوِيُّ وَالْعَقْلِيُّ وَ مُخْتَلِفُ الْمَوَاقِفِ مِنْهُمَا}

الأولُ: ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ فِيمَا مَرَّ أَنْوَاعَ الْعَلَاقَةِ تَتَمِيماً لِلْكَلَامِ عَلَى الْمَجَازِ الْإِفْرَادِيِّ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ<sup>3</sup> فِيمَا مَرَّ، وَالْآنَ ذَكَرَ مَا سِوَاهُ، مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ إِفْرَادِيّاً أَوْ تَرْكِيبِيّاً<sup>4</sup>، وَذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - انظر المستصفى/1: 344 والإيهام في شرح المنهاج/1: 314.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة أ: المعروف.

<sup>4</sup> - انظر أسرار البلاغة: 416، المحصول/1: 133، المختصر بشرح العضد مع حاشية السعد/1: 154  
شرح تنقيح الفصول: 45 والإيهام في شرح المنهاج/1: 293.

{النَّوعُ الْأَوَّلُ: مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ إِفْرَادِيًّا أَوْ تَرْكِيبِيًّا}

أَوَّلُهَا التَّرْكِيبُ، فَنَقُولُ: إِنَّ الْمَجَازَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ قِسْمَانِ لُغَوِيٌّ وَعَقْلِيٌّ.

أَمَّا اللُّغَوِيُّ<sup>1</sup> فَهُوَ "الْلَفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ بِوَضْعِ ثَانٍ [لِعِلَاقَةٍ]"<sup>2</sup> كَمَا مَرَّ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ.

وَأَمَّا الْعَقْلِيُّ<sup>3</sup> فَهُوَ «إِسْنَادُ الشَّيْءِ إِلَى غَيْرِهِ»<sup>4</sup> مَا هُوَ لَهُ، كَمَا مَرَّ، وَيُقَالُ لَهُ الْمَجَازُ الْعَقْلِيُّ، وَالْمَجَازُ الْإِسْنَادِيُّ، وَالْمَجَازُ التَّرْكِيبِيُّ، وَالْمَجَازُ الْحُكْمِيُّ.

وَالنَّظَرُ فِيهِ إِلَى نَفْسِ النُّسْبَةِ، وَلَا عَلَيْنَا فِي الطَّرْفَيْنِ، فَإِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ، فَهُوَ مَجَازٌ، [سَوَاءً]<sup>5</sup> كَانَ الطَّرْفَانِ حَقِيقَتَيْنِ لُغَوِيَّتَيْنِ، نَحْوُ: أَثْبَتَ الرَّبِيعُ الْبَقْلَ، فَكُلُّ مَنْ الْإِنْبَاتِ وَالرَّبِيعِ مُطْلَقٌ عَلَى مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ وَالْإِسْنَادُ مَجَازاً أَوْ كَانَا مَجَازَيْنِ لُغَوِيَّيْنِ حَتَّى أَحْيَا الْأَرْضَ شَبَابُ الزَّمَانِ، فَالْإِحْيَاءُ مُسْتَعْمَلٌ فِي تَهْيِيجِ 451 / الْقَوَى النَّبَاتِيَّةِ، وَإِعْطَاءِ الْأَرْضَ زَهْرَتَهَا، وَذَلِكَ مَجَازٌ عَنِ إِعْطَاءِ الْحَيَاةِ، وَشَبَابُ الزَّمَانِ مُسْتَعْمَلٌ فِي اشْتِمَالِ<sup>6</sup> تِلْكَ الْقَوَى وَازْدِيَادِهَا، وَهُوَ أَيْضاً مَجَازٌ عَنِ الشَّبَابِ فِي الْحَيَوَانِ، أَوْ مُخْتَلَفَيْنِ نَحْوُ أَثْبَتَ الْبَقْلَ شَبَابُ الزَّمَانِ، وَأَحْيَا الْأَرْضَ الرَّبِيعُ، وَالْإِسْنَادُ فِي الْكُلِّ مَجَازٌ.

<sup>1</sup> - انظر المجاز اللغوي في مفتاح العلوم: 392.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>3</sup> - انظر المجاز العقلي في مفتاح العلوم: 393 وما بعدها.

<sup>4</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>5</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>6</sup> - وردت في نسخة ب: استعمال.

وَذَهَبَ السَّكَاكِيُّ<sup>1</sup> وَمَنْ تَبِعَهُ إِلَى إِنْكَارِ هَذَا الْقِسْمِ، وَادَّعَى أَنَّ التَّجَوُّزَ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ وَنَحْوِهِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَأَنَّهُ اسْتِعَارَةٌ بِالْكِنَايَةِ، وَهِيَ عِنْدَهُ أَنْ يُطْلَقَ الْمُشَبَّهُ وَيُرَادَ الْمُشَبَّهُ بِهِ، بِادِّعَاءِ أَنَّهُ هُوَ، <sup>2</sup> «ثُمَّ» يُتَوَهَّمُ فِي الْمُشَبَّهِ بَعْضُ مَا يُشَبَّهُ [شَيْئًا]<sup>3</sup> مِنْ خَوَاصِّ الْمُشَبَّهِ بِهِ، فَيُسْتَعَارُ لَفْظُ الْمُشَبَّهِ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ، وَلَفْظُ الْخَوَاصِّ <sup>4</sup> «لِلْخَوَاصِّ» الْمُدَّعَاةِ. وَيُضَافُ الثَّانِي لِلأَوَّلِ، وَالأَوَّلَى اسْتِعَارَةٌ مُكْنَى عَنْهَا، وَالثَّانِيَّةُ تَخْيِيلِيَّةٌ وَهِيَ دَلِيلُهَا<sup>5</sup>

مَثَلًا تُطْلَقُ الْمَنِيَّةُ عَلَى السَّبْعِ بِادِّعَاءِ السَّبْعِيَّةِ<sup>6</sup> لَهَا، وَيُتَوَهَّمُ بِسَبَبِ ذَلِكَ فِي الْمَنِيَّةِ شَبَّهُهَ الْاِغْتِيَالِ، وَمَا يَكُونُ [بِهِ]<sup>7</sup> مِنْ شَبِّهِ الْأَظْفَارِ وَالْأَنْيَابِ، فَيَقَالُ الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَوْ أَنْيَابَهَا بِفُلَانٍ، فَيَقُولُ فِي أَثْبَتَ الرَّبِيعُ الْبَقْلَ، كَذَلِكَ أَنَّ الرَّبِيعَ أُطْلِقَ وَأُرِيدَ بِهِ الْفَاعِلُ الْمُخْتَارُ، وَالْإِنْبَاتُ مِنْ خَوَاصِّهِ، وَلَا مَجَازَ فِي الْإِسْنَادِ أَصْلًا، وَإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لِيَكُونَ الْمَجَازُ كُلُّهُ لُغَوِيًّا مَشْمُولًا بِتَعْرِيفٍ وَاحِدٍ.

وَهَذَا أَيْضًا، أُعْنِي إِنْكَارَ الْمَجَازِ فِي الْإِسْنَادِ رَأْيَ ابْنِ الْحَاجِبِ<sup>8</sup>، غَيْرَ أَنَّهُ يَقُولُ التَّجَوُّزَ فِي الْمُسْنَدِ.

<sup>1</sup> - انظر ترجمته في الجزء الثالث ص: 182.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>3</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>4</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>5</sup> - انظر مفتاح العلوم: 378-379.

<sup>6</sup> - وردت في نسخة أ: التبعية.

<sup>7</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>8</sup> - انظر مختصر المنتهى مع شرح العضد/1: 153-154.



وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُقْتَضَى بِالْحَقِيقَةِ فِي إِسْنَادِ الْفِعْلِ أَوْ مَعْنَاهُ، إِنَّمَا هُوَ إِسْنَادُهُ إِلَى فَاعِلِهِ أَوْ الْمُتَّصِفِ [بِهِ]<sup>1</sup>، فَإِذَا أُسْنِدَ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ نَحْوُ: أَثْبَتَ الرَّبِيعُ الْبَقْلَ وَنَحْوَهُ: ﴿وَإِذَا ثَلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتَهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾<sup>2</sup>، وَنَحْوُ [قَوْلِهِ تَعَالَى]<sup>3</sup>: ﴿يَوْمًا يَجْهَلُ الْوَلَدَانِ شَيْبًا﴾<sup>4</sup>، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَكْثُرُ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلٍ فِيهِ لِتَصْحِيحِ الْكَلَامِ، وَذَلِكَ إِمَّا فِي الْمَعْنَى وَإِمَّا فِي اللَّفْظِ، وَإِذَا كَانَ فِي اللَّفْظِ، فَإِمَّا فِي الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، أَوْ فِي الْمُسْنَدِ، أَوْ فِي جُمْلَةِ التَّرْكِيبِ.

فَالأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ مَجَازًا عَقْلِيًّا، حَيْثُ أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ، وَهُوَ رَأْيُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيِّ<sup>5</sup> وَجُمْهُورُ أَهْلِ الْبَيَانِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ.

وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ اسْتِعَارَةً بِالْكِنَايَةِ عَنِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ الْحَقِيقِيِّ، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ السَّكَاكِيُّ<sup>6</sup> بَعْدَ تَقْرِيرِهِ مَذْهَبَ الشَّيْخِ.

وَالثَّالِثُ أَنْ يَكُونَ الْمُسْنَدُ مَجَازًا عَنِ الْمُسْنَدِ، الَّذِي يَصَحُّ إِسْنَادُهُ إِلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ رَأْيُ ابْنِ الْحَاجِبِ<sup>7</sup>

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>2</sup> - تَضْمِينُ لِلآيَةِ 2 مِنْ سُورَةِ الْأَنْفَالِ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا ثَلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتَهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾.

<sup>3</sup> - ساقط من نسخة أ.

<sup>4</sup> - الزمّل: 17.

<sup>5</sup> - انظر أسرار البلاغة في علم البيان: 335.

<sup>6</sup> - انظر مفتاح العلوم: 379 وما بعدها.

<sup>7</sup> - انظر المختصر بشرح العضد/1: 153.



وَالرَّابِعُ أَنَّ يَكُونَ الْكَلَامُ تَمَثِيلًا: «بِأَنَّ يُشَبِّهَ التَّلْبِسَ الْغَيْرَ الْفَاعِلِيَّ بِالتَّلْبِسِ الْفَاعِلِيَّ، فَيَسْتَعْمَلُ فِيهِ اللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لِلتَّلْبِسِ الْفَاعِلِيَّ مِنْ غَيْرِ التَّفَاتِ إِلَى الْمُفْرَدَاتِ أَصْلًا. وَهُوَ الْمُسَمَّى الِاسْتِعَارَةَ التَّمَثِيلِيَّةَ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ، نَحْوُ [قَوْلِكَ:]<sup>1</sup> <أَرَاكَ><sup>2</sup> تُقَدِّمُ رَجُلًا وَتُؤَخِّرُ أُخْرَى»<sup>3</sup>، وَهَذَا الْاِحْتِمَالُ نَسْبُهُ الْعَضُدُ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَاهِرِ، وَالْمَعْرُوفُ عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ.

وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: «إِنَّ هَذَا لَيْسَ قَوْلًا لِعَبْدِ الْقَاهِرِ، وَلَا لِغَيْرِهِ مِنْ عُلَمَاءِ الْبَيَانِ، وَلَكِنَّهُ / لَيْسَ بِبَعِيدٍ»<sup>4</sup> وَنَسْبُهُ الشَّارِحُ إِلَى الْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ فِي نِهَايَةِ الْإِيجَازِ<sup>5</sup>، وَالَّذِي نَسْبُهُ السَّعْدُ إِلَى الْفَخْرِ هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَفِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ وَالْبَحْثِ فِيهَا مَا يَطُولُ تَتَبُّعُهُ، وَلَيْسَ هَذَا الْعِلْمُ مَحَلُّ ذَلِكَ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْفِعْلَ وَمَا هُوَ بِمَعْنَاهُ إِذَا أُسْنَدَ إِلَى فَاعِلِهِ، نَحْوُ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ﴾<sup>6</sup> وَنَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عُمَرَاءَ، وَاللَّهُ خَالِقٌ، وَزَيْدٌ ضَارِبٌ. أَوْ لِلْمُتَّصِفِ بِهِ نَحْوُ: مَرِضَ زَيْدٌ وَاصْفَرَّ وَجْهُهُ. أَوْ لِلنَّائِبِ فِيمَا إِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ نَحْوُ: قَتَلَ زَيْدٌ. وَإِسْنَادُهُ حَقِيقَةٌ بِاتِّفَاقٍ، وَإِنَّمَا الْبَحْثُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، وَهُوَ سِتَّةُ أَنْوَاعٍ:

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>3</sup> - نص منقول بتصرف من مختصر المنتهى/1: 156.

<sup>4</sup> - انظر حاشية السعد على شرح المختصر/1: 156.

<sup>5</sup> - انظر نهاية الإيجاز: 173 والمحصل/1: 139-140.

<sup>6</sup> - تضمن للآية 70 من سورة النحل: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّاكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لَكُمْ لَا يَعْلَمُ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْنًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾.

أحدها، إِسْنَادُ الْفِعْلِ أَوْ مَعْنَاهُ لِلْمَفْعُولِ، مَعَ كَوْنِهِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ نَحْوُ: ﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾<sup>1</sup>، وَنَحْوُ: ﴿مَاءٍ ذَافِقٍ﴾<sup>2</sup>

ثَانِيهَا، عَكْسُهُ نَحْوُ: سَبِيلٌ مُفْعَمٌ بَفَتْحِ الْعَيْنِ، أَيْ مَمْلُوءٌ وَالسَّبِيلُ مَالِي لِلشُّعَابِ لَا مَمْلُوءٌ.

ثَالِثُهَا، إِسْنَادُهُ إِلَى الْمَصْدَرِ نَحْوُ: جَدُّ جِدُّهُ، قَالَ أَبُو فِرَاسٍ<sup>3</sup>:

سَيَفْقِدُنِي قَوْمِي إِذَا جَدَّ جِدُّهُمْ \* \* \* وَفِي اللَّيْلَةِ الظُّلُمَاءُ يُلْتَمَسُ الْبَدْرُ<sup>4</sup>

رَابِعُهَا، إِسْنَادُهُ إِلَى زَمَانِهِ نَحْوُ: نَهَارٌ زَيْدٌ صَائِمٌ، وَلَيْلُهُ قَائِمٌ، وَصَامَ نَهَارَهُ، وَقَامَ لَيْلَهُ.

خَامِسُهَا، إِسْنَادُهُ إِلَى مَكَانِهِ نَحْوُ: جَرَى النُّهْرُ.

سَادِسُهَا، إِسْنَادُهُ إِلَى سَبَبِهِ نَحْوُ: ﴿فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾<sup>5</sup>

فَهَذِهِ <الْأَقْسَامُ><sup>6</sup> كُلُّهَا تَجْرِي فِيهَا الْأَقْوَالُ السَّابِقَةُ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ مِنَ الْأَمْثَلَةِ مَا يَصِحُّ إِخْرَاجُهُ عَنْهَا بِإِدْخَالِهِ فِي الْمَجَازِ الْمُرْسَلِ بِلَا تَكْلُفٍ، وَلَا مُشَاحَّةٍ فِي التَّمَثِيلِ.

<sup>1</sup> - تضمين للآية 7 من سورة القارعة: ﴿فَهُوَ لِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾.

<sup>2</sup> - تضمين للآية 6 من سورة الطارق: ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ ذَافِقٍ﴾.

<sup>3</sup> - الحارث بن أبي العلاء سعيد بن حمدون الحمداي، (357/320هـ)، الشاعر المشهور ابن عم ناصر الدولة. له ديوان شعر. هدية العارفين من كشف الظنون/5: 261.

<sup>4</sup> - ديوان أبو فراس الحمداي، قافية الراء. والصحيح يُفْتَقَدُ بدل: يَلْتَمَسُ.

<sup>5</sup> - تضمين للآية: 124 من سورة التوبة: ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيْكُمُ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾.

<sup>6</sup> - سقطت من نسخة ب.

وَأَعْلَمَ أَيْضاً أَنَّهُ كَثِيراً مَا يَجْرِي الْمَجَازُ فِي غَيْرِ النَّسَبَةِ الْإِسْنَادِيَّةِ مِنَ الْإِضَافِيَّةِ  
وَالْإِيقَاعِيَّةِ نَحْوُ: أَعْجَبَنِي إِنْبَاتُ الرَّبِيعِ الْبَقْلُ، <وَنَحْوُ: أَظْمَأْتُ<sup>1</sup> نَهَارِي،  
وَأَسْهَرْتُ لَيْلِي، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُطِيعُوهَا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾<sup>2</sup>

### {النَّوعُ الثَّانِي: مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ إِفْرَادِيّاً أَوْ تَرْكِيبِيّاً: الْأَفْعَالُ وَالْحُرُوفُ}

ثَانِيهَا "الْأَفْعَالُ وَالْحُرُوفُ"، أَمَّا الْأَفْعَالُ فَفِيهَا النَّزَاعُ كَمَا رَأَيْتَ، <وَالْحَقُّ  
أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْفِعْلَ<sup>3</sup> يُنْظَرُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ دَلَالَتُهُ الزَّمَانِيَّةُ، فَيُتَجَوَّزُ فِيهِ <لِضَرْبٍ مِنَ  
التَّعْلُقِ بِإِطْلَاقِ الْمَاضِي عَلَى الْمُضَارِعِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ كَمَا مَرَّ.

وَيُنْظَرُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ دَلَالَتُهُ الْمَصْدَرِيَّةُ، فَيُتَجَوَّزُ فِيهِ<sup>4</sup> تَبَعاً لِلتَّجَوُّزِ فِي مَصْدَرِهِ  
وَلَا مَحَلَّ لِلْخِلَافِ، وَالثَّانِي يُسَمَّى الْاِسْتِعَارَةَ <التَّبَعِيَّةَ، وَذَلِكَ أَنَّ<sup>5</sup> الْاِسْتِعَارَةَ  
التَّصْرِيحِيَّةَ وَهِيَ: إِطْلَاقُ لَفْظِ الْمُشَبَّهِ بِهِ عَلَى الْمُشَبَّهِ لِلْمُشَابَهَةِ بَيْنَهُمَا كَمَا مَرَّ، إِنَّ  
كَانَتْ فِي اسْمِ <الْجِنْسِ كَالْأَسَدِ لِلشُّجَاعِ<sup>6</sup> وَالْقَتْلِ لِلضَّرْبِ <الشَّدِيدِ<sup>7</sup> فَهِيَ أَصْلِيَّةٌ،  
وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَفْعَالِ وَسَائِرِ الْمُشْتَقَّاتِ وَالْحُرُوفِ فَهِيَ تَبَعِيَّةٌ، بِمَعْنَى أَنَّ التَّجَوُّزَ فِي  
الْفَرْعِ وَقَعَ بِالتَّبَعِ لِلتَّجَوُّزِ فِي الْأَصْلِ، مَثَلًا إِذَا أُطْلِقَ الْقَتْلُ عَلَى الضَّرْبِ صَحَّ أَنْ يُقَالَ

<sup>1</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>2</sup> - الشعراء: 151.

<sup>3</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>4</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>5</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>6</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>7</sup> - سقطت من نسخة ب.

مِنْهُ: قَتَلَ زَيْدٌ عُمَرَأً أَي ضَرَبَهُ يَقْتُلُهُ، فَهُوَ قَاتِلُهُ وَهَذَا مَقْتَلُهُ، وَهُوَ أَقْتَلَ النَّاسَ، وَعُمَرُ  
مَقْتُولٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَهِيَ كُلُّهَا تَبْعِيَّةٌ.

وَجَعَلَ بَعْضُهُمُ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ، أَغْنَى إِطْلَاقَ الْمَاضِي عَلَى الْمُضَارِعِ وَنَحْوِهِ مِنْ هَذَا  
الْقَبِيلِ، بِأَنْ يُشَبَّهَ غَيْرُ الْحَاصِلِ بِالْحَاصِلِ أَوْ الْعَكْسُ، فَيُشَبَّهَ مَثَلًا الضَّرْبُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ  
بِالضَّرْبِ فِي الْمَاضِي فِي تَحَقُّقِ الْوُقُوعِ<sup>1</sup>، فَيُسْتَعَارُ / لَفْظُهُ، وَهَكَذَا تَكُونُ الِاسْتِعَارَةُ فِي 453  
الْفِعْلِ مَنْظُورًا فِيهَا إِلَى مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ مَعْنَى الْمَصْدَرِ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي التَّشْبِيهِ، وَهَذَا  
لَا يَخْلُو مِنْ ضَعْفٍ وَبُعْدٍ.

وَأَمَّا الْحُرُوفُ، فَقَدْ مَرَّ اعْتِبَارُ الْمَجَازِ الْمُرْسَلِ فِيهَا، بِمُلاحَظَةِ عِلَاقَةِ التَّقَارُبِ  
فِي الْمَعْنَى، وَقَدْ اعْتَبَرَ أَهْلُ الْبَيَانِ فِيهَا الِاسْتِعَارَةَ بِحَسَبِ مُتَعَلِّقَاتِ مَعَانِيهَا، غَيْرَ  
أَنَّهُمْ يَخْتَلِفُونَ فِي تَفْسِيرِ مُتَعَلِّقِ الْمَعْنَى، فَمِنْهُمْ مَنْ يَعْنِي بِهِ مَدْخُولَهَا، لِأَنَّهُ بِهِ يَتَعَلَّقُ  
مَا يُعْبَرُ بِهِ عَنْهَا عِنْدَ تَفْسِيرِ مَعَانِيهَا، كَالِابْتِدَاءِ وَالْغَايَةِ وَالظَّرْفِيَّةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

فَإِذَا قِيلَ مَثَلًا زَيْدٌ فِي نِعْمَةٍ، فَقَدْ شُبِّهَتْ النِّعْمَةُ بِالظَّرْفِ الَّذِي يَسْتَقَرُّ فِيهِ  
الشَّيْءُ، فَاسْتُعِيرَ لَهَا لَفْظُ فِي الصَّالِحِ لِذَلِكَ، فَجَرَتْ الِاسْتِعَارَةُ أَوَّلًا فِي الْمَجْرُورِ  
وَتَبَعِيَّتُهَا فِي الْجَارِ، كَذَا قَرَّرَ الْقَزْوِينِيُّ<sup>2</sup> فِي التَّلْخِيصِ.

وَاعْتَرَضَهُ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ بِأَنَّهُ «لَوْ كَانَ هَكَذَا لَمْ يَكُنْ مِنَ الِاسْتِعَارَةِ  
التَّصْرِيحِيَّةِ فِي شَيْءٍ، وَقَرَّرَهُ هُوَ بِأَنْ يُشَبَّهَ مَثَلًا التَّلْبِسُ بِالنِّعْمَةِ بِالْحُصُولِ فِي

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: الموضوع.

<sup>2</sup> - سبقت ترجمته في الجزء الثالث، ص: 93.

الظُّرْفُ، وَالتَّلْبَسُ بِهِ، فَيُسْتَعْمَلُ فِي الْمُشَبَّهِ فِي الْمَوْضُوعَةِ لِلْمُشَبَّهِ بِهِ، أَغْنَى التَّلْبَسُ  
الظُّرْفِي، فَتَجْرِي الِاسْتِعَارَةُ أَوَّلًا فِي التَّلْبَسِ وَتَتَّبِعُهَا فِي اللَّامِ.

حَكَذَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَالنَّقَطَةُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا

وَحَذًّا﴾<sup>1</sup> شَبَّهَ تَرْتُبَ الْعَدَاوَةِ وَالْحُزْنَ عَلَى الْإِلْتِقَاطِ بِتَرْتِبِ عِلَّتِهِ الْغَائِيَةِ عَلَيْهِ، أَغْنَى  
الصَّدَاقَةَ وَالتَّبَنِيَّ، وَاسْتَعْمِلَ فِي الْمُشَبَّهِ الَّذِي هُوَ الْعَدَاوَةُ مَا كَانَ حَقُّهُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي  
الْمُشَبَّهِ بِهِ، أَغْنَى اللَّامَ، فَجَرَتْ الِاسْتِعَارَةُ أَوَّلًا فِي التَّرْتِبِ وَتَتَّبِعُهَا فِي اللَّامِ<sup>2</sup>. وَمَا  
قَرَّرْنَا فِي الْمِثَالَيْنِ يَتِمُّشَى فِي كُلِّ حَرْفٍ ادَّعِيَ فِيهِ مَجَازٌ.

فَقَوْلُ الْإِمَامِ «إِنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ الْمَجَازُ بِالذَّاتِ»<sup>3</sup> جَارٍ عَلَى ذَلِكَ. وَقَوْلُهُ «إِنَّهُ مَجَازٌ  
تَرْكِيْبٌ»<sup>4</sup>، إِنْ أَرَادَ بِهِ هَذَا الْقَدْرَ مِنَ الْإِعْتِبَارِ فَلَا مُشَاحَّةَ، إِذِ التَّرْكِيْبُ أَعْمُ مِنَ  
الْإِسْنَادِ، فَلَا يَصِحُّ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ إِنَّ «الْإِمَامَ مَتَعَ الْحَرْفَ مُطْلَقًا»، وَإِنْ أَرَادَ الْإِسْنَادَ  
فَهُوَ وَاضِحٌ الْبُطْلَانِ.

### {النَّوعُ الثَّلَاثُ: الْمُخْلَفُ فِيهِ: الْأَعْلَامُ}

ثَالِثُهَا «الْأَعْلَامُ وَلَا يَجْرِي فِيهَا مَجَازٌ»، لَا مَرْسَلٌ وَلَا اسْتِعَارَةٌ، لِمَا مَرَّ مِنْ  
اِحْتِيَاجِ الْمَجَازِ إِلَى اِعْتِبَارِ النُّقْلِ وَالْعِلَاقَةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِيهَا، وَأَيْضًا الِاسْتِعَارَةُ تَقْتَضِي  
اِعْتِبَارَ دُخُولِ الْمُشَبَّهِ فِي جِنْسِ الْمُشَبَّهِ بِهِ ادِّعَاءً. وَالْعَلَمَ لَيْسَ فِيهِ جِنْسِيَّةٌ.

<sup>1</sup> - القصص: 8.

<sup>2</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>3</sup> - انظر الحصول/1: 137.

<sup>4</sup> - نفسه/1: 137.

نَعَمْ، إِذَا تَضَمَّنَ الْعِلْمُ وَصْفًا غَالِبًا عَلَيْهِ مُشْتَهَرًا بِهِ، جَازَ أَنْ تَتَنَاهَى الشَّخْصِيَّةُ فِيهِ، وَيُلاحَظُ فِيهِ الْوَصْفُ الْكُلِّي الْقَائِمُ بِمُسَمَّاهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ هُوَ الْمُسَمَّى بِالْأَصَالَةِ، فَيَجْرِي مَجْرَى أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ، وَتُعْتَبَرُ فِيهِ الِاسْتِعَارَةُ، فَتَقُولُ مَثَلًا: رَأَيْتُ الْيَوْمَ حَاتِمًا، تُرِيدُ إِنْسَانًا جَوَادًا، وَرَأَيْتُ سَحْبَانَ تُرِيدُ إِنْسَانًا خَطِيبًا، وَرَأَيْتُ مَآكِرًا تُرِيدُ إِنْسَانًا لَثِيمًا، وَرَأَيْتُ بَاقِلًا تُرِيدُ إِنْسَانًا غَبِيًّا، وَنَحْوَ ذَلِكَ وَهُوَ كَثِيرٌ، وَقَدْ فَاتَ الْمُصَنِّفُ الْقُنْبِيَّةَ عَلَى هَذَا مَعَ شُهْرَتِهِ.

{خَالَفَ الْغَزَالِيُّ فِي مُتَلَمَّحِ الصِّفَةِ وَقَالَ بِالتَّجَوُّزِ فِيهِ}

وَأَمَّا الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ<sup>1</sup>، فَإِنْ أَرَادَ بِالتَّجَوُّزِ فِي مُتَلَمَّحِ الصِّفَةِ مُجَرَّدَ كَوْنِهِ 454 انْتَقَلَ مِنْ حَالِ اعْتِبَارٍ / الْوَصْفِيَّةِ إِلَى حَالِ عَدَمِهَا وَهُوَ مَدْلُولُ كَلَامِهِ. قَالَ فِي الْمُسْتَصْفَى: «وَأَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ مَجَازٍ قَلِيلُهُ حَقِيقَةٌ، وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَةٍ كُلِّ حَقِيقَةٍ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَجَازٌ، بَلْ ضَرْبَانِ مِنَ الْأَسْمَاءِ لَا يَدْخُلُهُمَا الْمَجَازُ: الْأَوَّلُ، أَسْمَاءُ الْأَعْلَامِ نَحْوُ: زَيْدٌ وَعَمْرُو، لِأَنَّهَا أَسَامِي وَضِعَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الدُّوَاتِ لَا لِلْفَرْقِ فِي الصِّفَاتِ.

نَعَمْ، الْمَوْضُوعُ لِلصِّفَاتِ قَدْ يُجْعَلُ عَلَمًا فَيَكُونُ مَجَازًا، كَالْأَسْوَدِ بَيْنَ الْحَارِثِ إِذَا لَا يُرَادُ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَى الصِّفَةِ مَعَ أَنَّهُ وَضِعَ لَهُ فَهُوَ مَجَازٌ»<sup>2</sup> انْتَهَى.

فَهُوَ ضَعِيفٌ إِذْ لَيْسَ مُجَرَّدُ الْإِنْتِقَالِ مِنْ مَعْنَى إِلَى آخَرٍ يُحَقِّقُ الْمَجَازِيَّةَ، وَالْعِلْمُ الْمَنْقُولُ وَهُوَ مُعْظَمُ الْعِلْمِ كُلُّهُ كَذَلِكَ، وَإِنْ أَرَادَ مَا قَدَّمْنَا فِي تَضَمُّنِ الْوَصْفِيَّةِ، فَهُوَ صَحِيحٌ لَا يُنْكَرُ وَلَكِنَّهُ بَعِيدٌ عَنْ عِبَارَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

<sup>1</sup> - انظر ترجمته في الجزء الثالث ص: 9.

<sup>2</sup> - نص منقول بأمانة من المستصفى/1: 344.



وَأِنْ نَظَرَ مَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّ كُلَّ مَجَازٍ لَهُ حَقِيقَةٌ، فَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ  
فِيمَا مَرَّ مِنْ كَوْنِ الْمَجَازِ يَسْتَدْعِي تَقَدُّمَ الْوَضْعِ لَا الِاسْتِعْمَالَ.

الثَّانِي: ذَكَرَ الْغَزَالِيُّ بَعْدَهَا مَرَّةً مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: «قَرَأْتُ الْمَزْنِيَّ<sup>1</sup>  
وَسَيَّبُونِيَّ<sup>2</sup> وَهُوَ يُرِيدُ كِتَابَيْهِمَا، فَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ<sup>3</sup>﴾<sup>3</sup>، فَهُوَ عَلَى  
طَرِيقِ حَذْفِ اسْمِ الْكِتَابِ، مَعْنَاهُ قَرَأْتُ كِتَابَ الْمَزْنِيِّ، فَيَكُونُ فِي الْكَلَامِ مَجَازٌ  
بِالْعَنَى<sup>4</sup> أَنْتَهَى.

قُلْتُ: يَعْنِي وَلَا يَصْدُقُ بِذَلِكَ أَنَّ الْمَجَازَ وَقَعَ فِي الْأَعْلَامِ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ عَلَى  
حَذْفٍ فَلَيْسَ ثُمَّ عِلْمٌ، وَإِنَّمَا تَعَرَّفَ الْكِتَابُ بِالْإِضَافَةِ، وَمَا ذَكَرَهُ لَا يُسَلِّمُ، فَإِنْ تَبَادُرَ  
الْكِتَابُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ مَعَ كَوْنِ الْأَصْلِ عَدَمِ التَّقْدِيرِ يَمْنَعُ التَّقْدِيرَ.

نَعَمْ، هُوَ كَذَلِكَ أَوَّلًا ثُمَّ يَصِيرُ عِلْمًا بِغَلْبَةِ الِاسْتِعْمَالِ، فَتَقُولُ: اشْتَرَيْتُ  
الْبُخَارِيَّ، [وَاشْتَرَيْتُ]<sup>5</sup> ابْنَ مَاجَةَ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي أَسْمَاءِ الْكُتُبِ. وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي أَسْمَاءِ  
الْقُرَى الَّتِي تُسَمَّى بِأَسْمَاءِ نَبَاتِهَا، أَوْ عُقَارِهَا.

فَإِنْ قِيلَ: وَيَكُونُ حَيْثُئِذٍ مَجَازًا أَمْ مَاذَا؟<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو أبو إبراهيم المزني (264/175هـ). ألف فيه المجتهد، أخص

تلاميذ الإمام الشافعي. له: "الراغب في العمل" و"الجامع الكبير" طبقات الشافعية الكبرى/2: 93.

<sup>2</sup> - انظر ترجمته في الجزء الثالث ص: 187.

<sup>3</sup> - تضمن للآية 82 من سورة يوسف.

<sup>4</sup> - نص منقول من المستصفى/1: 344.

<sup>5</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>6</sup> - وردت في نسخة أ: أما إذا.

قُلْنَا: هُوَ عَلَى وَزَانِ مَا يَكُونُ مَجَازاً لُغَوِيّاً حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً، غَيْرَ أَنَّ النَّاسَ لَا يَرْضَوْنَ فِي الْعِلْمِ أَنْ يَكُونَ مَجَازاً وَلَا حَقِيقَةً.

{زَادَ الْغَزَالِيُّ قِسْماً مِنَ الْأَسْمَاءِ لَا يَصَحُّ التَّجَوُّزُ فِيهِ}

الثَّالِثُ: زَادَ الْغَزَالِيُّ أَيْضاً قِسْماً مِنَ الْأَسْمَاءِ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مَجَازاً، فَقَالَ بَعْدَ ذِكْرِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَهُوَ الْعِلْمُ الثَّانِي: «الْأَسْمَاءُ الَّتِي (...)»<sup>1</sup> كَالْعُلُومِ وَالْمَجْهُولِ وَالْمَدْلُولِ وَالْمَذْكُورِ، إِذْ لَا شَيْءَ إِلَّا وَهُوَ حَقِيقَةٌ فِيهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ مَجَازاً عَنِ الشَّيْءِ؟<sup>2</sup> انْتَهَى.

قُلْتُ: أَمَّا فِيمَا ذَكَرَ مِنَ الْأُمُثَلَةِ فَلَا يَسْتَقِيمُ مَا قَرَّرَ ضَرُورَةَ أَنْ كُلًّا مِنْهُمَا وَاقِعٌ عَلَى مَفْهُومٍ خَاصٍّ، وَإِنْ كَانَتْ مَاصِدُقَاتُهُ لَا تَنْحَصِرُ، وَإِذَا كَانَ فِي الْمَفْهُومِ خُصُوصٌ صَحَّ النُّقْلُ إِلَى مَفْهُومٍ آخَرَ مَجَازاً، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَصَحُّ إِطْلَاقُ الْمَعْلُومِ عَلَى الْمَجْهُولِ وَالْعَكْسُ بِعِلَاقَةِ التَّضَادِّ فَيَكُونُ مَجَازاً، وَكَذَا الْأَمْرُ فِي الْبَوَاقِي.

نَعَمْ، لَفْظُ الشَّيْءِ عَلَى رَأْيِ الْمُخَالِفِ، مِنْ أَنَّهُ صَادِقٌ بِالْمَوْجُودِ وَالْمَعْدُومِ رُبَّمَا يُدْعَى فِيهِ ذَلِكَ.

الرَّابِعُ: قَوْلُهُ فِيهِ مُتَلَمِّحُ الصِّفَةِ، الْمُتَلَمِّحُ تَفْعَلُ مِنَ التَّلْمَحِ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ اخْتِلَاسُ النَّظَرِ، يُقَالُ: لَمَحَ إِلَيْهِ لَمَحاً وَلَمَحَاناً، وَأُرِيدَ بِهِ هُنَا الْإِلْتِفَاتُ / إِلَى الْمَعْنَى 455 الَّذِي كَانَ لِلْفَرْقِ أَوَّلًا، فَتَلَمَّحَ الصِّفَةُ هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي تَلَمَّحَتْ فِيهِ [تِلْكَ]<sup>3</sup> الصِّفَةُ، أَيْ الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا قَبْلَ النُّقْلِ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ، وَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ إِلَى النَّائِبِ، وَلَكِنْ مَعَ

<sup>1</sup> - بياض في النسختين الخطيتين المعتمدتين. والذي سقط في النسختين وذكره الغزالي هو: «الأسماء التي لا أعم منها ولا أبعد كالعلوم...»

<sup>2</sup> - قارن بما ورد في المستصفى/1: 344-345.

<sup>3</sup> - سقطت من نسخة أ.

إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ كَمَا تَرَى، إِذْ لَوْ لَمْ يُقَدَّرْ كَانَ الْمَعْنَى فِي مُتَلَمِّحٍ صِفَةً، فَتُضَافُ الصِّفَةُ إِلَى اللَّفْظِ وَلَيْسَتْ لَهُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تُرَاعَى الْإِضَافَةُ بِمَعْنَى الدَّلَالَةِ، إِذْ هُوَ ذَالٌ عَلَيْهَا، أَوْ يَكُونُ الْمَوْصُوفُ هُوَ الْمَعْنَى وَفِيهِ بَعْدٌ، إِذِ الْحَدِيثُ فِي الْأَلْفَافِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ، أَيْ فِي الصِّفَةِ الْمُتَلَمِّحَةِ، أَيْ ذِي الصِّفَةِ أَوْ الصِّفَةِ الْوَصْفِ نَفْسُهُ.

{مَا يُعْرَفُ بِهِ كَوْنُ اللَّفْظِ مَجَازاً}

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّلْمُحُ مَصْدَراً أَيْ فِي تَلْمُحِ الصِّفَةِ.

"وَيُعْرَفُ" الْمَجَازُ أَيْ اللَّفْظُ الْمُرَادُ بِهِ الْمَعْنَى الثَّانِي لِعِلَاقَةٍ أَوْ مَعْنَاهُ الْمَجَازِي سَيَبْدَأُ غَيْرُهُ" أَيْ غَيْرَ ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَهُوَ الْمَعْنَى الْمَوْضُوعُ لَهُ أَوَّلًا مِنْ اللَّفْظِ "إِلَى الْفَهْمِ، لَوْلَا الْقَرِينَةُ" الصَّارِفَةُ عَنْهُ إِلَى الثَّانِي، كَقَوْلِكَ: رَأَيْتُ حِمَاراً، فَإِنَّهُ يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ عِنْدَ سَمَاعِ لَفْظِهِ أَنَّهُ النَّاهِقُ، مَا لَمْ تُقَيِّدْهُ بِقَرِينَةٍ تُبَيِّنُ لَكَ أَنَّكَ تُرِيدُ رَجُلًا بَلِيداً، كَقَوْلِكَ: حِمَاراً مِنْ بَنِي فُلَانٍ مَثَلاً.

"وَصِيحَةُ النَّقْيِ" عَنِ الْمَعْنَى الَّذِي أُطْلِقَ عَلَيْهِ، كَقَوْلِكَ فِي إِنْسَانٍ بَلِيدٍ هُوَ حِمَارٌ <مَجَازاً><sup>1</sup>، فَإِنَّهُ يَصِحُّ نَفْيُهُ أَيْضاً فَتَقُولُ لَيْسَ بِحِمَارٍ، إِذْ هُوَ إِنْسَانٌ.

"وَعَدَمُ وَجُوبِ الْأَطْرَادِ" فِي أَمْثَالِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ نَحْوُ: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ فَهُوَ مَجَازٌ وَلَا يَطْرُدُ فِي أَمْثَالِهِ، فَلَا يُقَالُ: وَأَسْأَلُ الدَّارَ وَلَا وَأَسْأَلُ الْمَصْرَ، فَإِنْ وَقَعَ الْأَطْرَادُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ فَلَيْسَ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ نَحْوُ الشُّجَاعِ لِلْأَسَدِ، وَالْبَحْرِ لِلْجَوَابِ، فَهُوَ

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

يُطْلَقُ فِي كُلِّ فَرْدٍ، وَلَكِنْ لَا يَجِبُ لِصِحَّةِ التَّعْبِيرِ فِي بَعْضِهَا بِالْحَقِيقَةِ بِخِلَافِ اللَّفْظِ فِي أَفْرَادِ حَقِيقَتِهِ، فَهُوَ مُطَرَّدٌ.

”وَجَمْعُهُ“ أَيِ اللَّفْظِ الْمَنْظُورُ فِيهِ ”عَلَى خِلَافِ جَمْعِ الْحَقِيقَةِ“، أَيِ مَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ، كَالْأَمْرِ بِمَعْنَى الشَّأْنِ يُجْمَعُ عَلَى أُمُورٍ، وَهُوَ مَجَازٌ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْقَوْلِ حَقِيقَةٌ يُجْمَعُ عَلَى أَوَامِرٍ.

”وَبِالتَّزَامِ تَقْيِيدُهُ“ أَيِ تَقْيِيدِ ذَلِكَ اللَّفْظِ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، كَنَارِ الْحَرْبِ فَإِنَّهَا مَجَازٌ، وَلَا تَنفَكُ مُضَافَةً إِلَى الْحَرْبِ، وَلَوْ أُرِيدَ بِالنَّارِ الْحَقِيقَةُ لَمْ يُحْتَجْ إِلَى تَقْيِيدٍ.

”وَتَوْفُّقُهُ“ أَيِ اللَّفْظِ فِي إِطْلَاقِهِ ”عَلَى“ ذِكْرِ ”الْمُسَمَّيِ الْآخَرِ“، أَغْنَى الْحَقِيقَةُ مَعَهُ نَحْوُ [قَوْلِهِ تَعَالَى]<sup>1</sup>: ﴿وَمَكْرُوهًا وَمَكْرَ اللَّهِ﴾<sup>2</sup>، فَالْمَكْرُ الْوَاقِعُ مِنْهُمْ فِي مُحَاوَلَةِ قَتْلِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِنْجَاء عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِرَفْعِهِ، فَلَمْ يُطْلَقِ الْمَكْرُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا فِي مُقَابَلَةِ الْمَكْرِ الْحَقِيقِيِّ عَلَى سَبِيلِ الْمَشَاكَلَةِ، وَلَوْ كَانَ حَقِيقَةً لَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَى الْآخَرِ لِيَكُونَ فِي مُقَابَلَتِهِ.

”وَالْإِطْلَاقُ عَلَى الْمُسْتَحِيلِ“ أَيِ إِطْلَاقِ اللَّفْظِ فِي مَحَلٍّ يَسْتَحِيلُ مَعْنَاهُ فِيهِ، فَيُعْلَمُ أَنَّهُ هُنَالِكَ مَجَازٌ حَعَنْ مَعْنَاهُ آخَرٌ يَصِحُّ نَحْوُ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَسْمَائِهِ تَعَالَى، فَإِنَّ الرَّحْمَةَ رِقَّةُ الْقَلْبِ وَلَا تَصِحُّ فِي جَانِبِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ أُطْلِقَ لَفْظُهَا عَلَيْهِ فَيُعْلَمُ أَنَّهُ مَجَازٌ<sup>3</sup> بِمَعْنَى لَازِمِهَا وَهُوَ الْإِحْسَانُ.

<sup>1</sup> - ساقط من نسخة أ.

<sup>2</sup> - آل عمران: 54.

<sup>3</sup> - ساقط من نسخة ب.

تنبهات: {في مزيد تقرير الوجوه التي يُعرف بها المجاز}

الأول: لما فرغ المصنف من تقسيم المجاز إلى الإفرادي والتركيبى، أخذ يذكر ما يُعرف به كون اللفظ / مجازاً، وفي ضمنه معرفة كونه حقيقة. 456

{يُعرف المجاز بالضرورة والنظر}

الثاني: يُعرف المجاز بالضرورة وبالنظر. أما الضرورة فبأن يُعرف بالنقل عن أهل اللغة أنه مجاز، إما بالتصريح به لفظاً، كأن يقولوا هذا مجاز، أو معنى كأن يقولوا هذا مُستعمل في غير الوضع الأول، أو مُستعمل بالقرينة، أو نحو ذلك مما يفهم به أنه مجاز بلا بحث ونظر. وأما النظر، فبأن يُعرف بشيء من العلامات المذكورة له في الكتاب وما أشبهها.

{تفصيل القول في علامات المجاز}

الثالث: قد زاد الناس في علامات المجاز ونقصوا وبحثوا في جُلّها، وأنا أذكر إن شاء الله ما تعرض له المصنف، ثم <حما><sup>1</sup> شاء الله بعد ذلك.

{العلامة الأولى: التبادر}

فأقول: أما<sup>2</sup> الأولى وهي "التبادر"، فقد عورضت بالمجاز الراجح، فإنه لا يتبادر غيره بل هو المتبادر، فيلزم أن لا يكون مجازاً وهو باطل.

وأجيب: بأنه إنما يتبادر مع القرينة، ولو فرض شيء منه اشتهر حتى استغنى عن القرينة، لكان حقيقة فيما اشتهر فيه من عرف أو شرع<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: إن.

<sup>3</sup> - انظر الإلهاج في شرح النهاج/1: 320 والبحر المحيط/1: 235.

وَأَعْلَمُ أَنَّ فِي تَعْبِيرِهِمْ عَنْ هَذِهِ الْعَلَاقَةِ مُنَاقَشَةً مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأول، إسناد التبادر إلى المعنى الواحد لا يصح، وإنما يصلح بين اثنين، والمعروف في اللغة أن يقال: بادرت الشيء مبادرةً وبداراً، وابتدرت وبتدرت عليه أي عاجلته<sup>1</sup>، وبتدرت الأمر وبتدرت إليه أي عجلت إليه واستبقت، ولا يُعرف فيها تبادر الأمر.

الثاني، ظاهر قولهم يتبادر الغير لولا القرينة، أن القرينة تمنع خطور<sup>2</sup> الغير بالبال ولا يُسلم، فإن اللفظ متى سُمع خطر معناه الحقيقي بالبال.

نعم، القرينة تمنع أن يُحمل عليه لدالاتها أنه ليس المراد.

وهاهنا بحث آخر، وهو أن المشترك إذا أُطلق يفهم منه أحد معانيه لا بعينه، فلو أُطلق على وجه معين منها لقرينة تُعينه، فمتى سُمع يخطر منه المعنى المبهم لولا القرينة، فيصدق عليه أنه تبادر غيره أي غير ذلك المعين، وهو غير المعين لولا القرينة، فيكون مجازاً وهو باطل.

وقد يُجاب: بأن المراد بالغير المعنى الموضوع له اللفظ ليطلق عليه، والبعض المبهم ليس موضوع المشترك، ولكن هذه عناية خفية.

### {العلامة الثانية: صحة النفي}

وأما الثانية وهي "صحة النفي"، فقد اعترض عليها<sup>3</sup> بلزوم الدور، وذلك أن السلب يجب أن لا يُراد به السلب بكل اعتبار، ضرورة أن المعنى المجازي لا يُسلب،

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: عاجلته.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة أ: حضور.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: عليه.



فَالرَّادُ سَلْبُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ، ثُمَّ لَا يَكْفِي بَعْضُهَا ضَرُورَةً صِحَّةَ سَلْبِ بَعْضِ الْحَقِيقِيِّ  
عَنْ مَحَلٍّ مَعَ ثُبُوتِ بَعْضِ آخَرٍ كَمَا فِي الْمَشْتَرَكِ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ يُرَادَ سَلْبُ كُلِّ مَا هُوَ مَعْنَى  
حَقِيقِي<sup>1</sup>

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا عُلِمَ أَنَّ اللَّفْظَ لَمْ يُوضَعْ لِشَيْءٍ مِنْهَا، وَذَلِكَ إِنَّمَا  
يُعْلَمُ إِذَا عُلِمَ أَنَّ مَا اسْتُعْمِلَ فِيهِ الْآنَ لَيْسَ مِنَ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ لَهُ، وَذَلِكَ مَعْنَى كَوْنِهِ  
مَجَازًا، فَلَمْ يَعْرِفْ صِحَّةَ السَّلْبِ حَتَّى عُرِفَ الْمَجَازُ، فَإِثْبَاتُ الْمَجَازِ بِهِ دَوْرٌ.

457 وَأَجِيبَ: / بَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ صِحَّةَ السَّلْبِ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى سَلْبِ جَمِيعِ الْمَعْنَى  
الْحَقِيقِيَّةِ، بَلْ يَكْفِي بَعْضُهَا، فَإِذَا عُلِمَ لِلْفَرْقِ مَعْنَى حَقِيقِيَّةً وَاسْتُعْمِلَ فِي مَعْنَى آخَرَ لَا  
يُذَرَى مَا هُوَ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَجَازًا لِئَلَّا يَقَعَ الْإِشْتِرَاكُ، وَلَا يَلْزَمَ الدَّوْرُ حِينَئِذٍ، إِذْ لَمْ  
تَتَوَقَّفْ صِحَّةُ السَّلْبِ عَلَى مَعْرِفَةِ كَوْنِهِ مَجَازًا.

أَوْ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا<sup>2</sup> يَلْزَمُ إِنْ اسْتُعْمِلَ اللَّفْظُ وَلَمْ يُذَرَّ أَحَقِيقَةً هُوَ أَمْ  
مَجَازًا، فَتَحْمَلُ الْمَسْأَلَةُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَهُوَ أَنْ يُعْرَفَ مَعْنَى اللَّفْظِ الْحَقِيقِيَّةِ وَالْمَجَازِي،  
ثُمَّ يُسْتَعْمَلُ وَلَا يُذَرَى أَيُّهُمَا الْمُرَادُ لِحَفَاءِ فِي الْقَرَائِنِ. فَإِذَا نُفِيَ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةُ عَنْ  
مَحَلِّ الِاسْتِعْمَالِ، عُلِمَ أَنَّ الْمَجَازَ هُوَ الْمُرَادُ.

مَثَلًا يُقَالُ: لَقِينَا أَسْوَدًا فِي طَرِيقٍ كَذَا. فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ الْمُلَقَّبُونَ بِأَسْوَدٍ، عُلِمَ  
أَنَّهُمْ رِجَالٌ شُجْعَانٌ.

<sup>1</sup> - انظر الإحكام/1: 41، المختصر بشرح العضد/1: 145، البحر المحيط/2: 236، لوائح  
الرحموت: 1 وإرشاد الفحول: 25.

<sup>2</sup> - ورد في نسخة ب: إن هذا كله إنما.

قُلْتُ: وَهَاهُنَا نَظَرٌ، وَهُوَ أَنَّ هَذَا كُلَّهُ بَعْدَ أَنْ يَتِمَّ يُقَالُ: إِنَّ نَفْيَ الشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ يَصْلُحُ فِي الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، مَثَلًا يُقَالُ: لَقِيتُ حِمَارًا مِنْ بَنِي فُلَانٍ أَيْ رَجُلًا مِنْهُمْ بَلِيدًا، فَيَقُولُ<sup>1</sup> الْمُنْكَرُ: ذَلِكَ لَيْسَ بِحِمَارٍ، يُرِيدُ أَنَّهُ <ذَكَرَ<sup>2</sup> لَا أَنَّهُ إِنْسَانٌ فَقَطْ، وَتَقُولُ: لَقِيتُ إِنْسَانًا مِنْهُمْ، فَيَقُولُ الْغَائِبُ: ذَلِكَ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ أَيْ إِنَّهُ دَابَّةٌ مِنَ الدَّوَابِّ، فَكَانَ سَلْبُ الْحَقِيقَةِ صَحِيحًا، وَهُوَ مَجَازٌ كَمَا أَنَّ سَلْبَ الْمَجَازِ صَحِيحٌ فَمَتَى يُعْرِفُ الْمَجَازُ بِالسَّلْبِ؟

فَإِنْ قِيلَ: الْمُرَادُ بِالسَّلْبِ الْحَقِيقِيِّ.

قُلْنَا: وَهُوَ أَيْضًا دَوْرٌ، إِذْ لَا يُعْرِفُ كَوْنَ السَّلْبِ حَقِيقِيًّا أَوْ مَجَازِيًّا إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ أَنَّ السَّلْبَ حَقِيقَةٌ أَوْ مَجَازًا، فَالظَّاهِرُ أَنَّ صِحَّةَ النَّفْيِ حُكْمٌ لَا مُعْرِفٌ.

وَقَدْ يُجَابُ: بِأَنَّ الْحُكْمَ يَصِحُّ أَنْ يُؤْخَذَ خَاصَّةً بِاعْتِبَارِ عَارِفِهِ، وَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يُعْرِفَ أَحْيَانًا صِحَّةَ انْسِلَابِ الْمَعْنَى، وَإِنْ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى كَوْنِهِ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا، مَثَلًا يُقَالُ فِي الْبَلِيدِ مِنَ النَّاسِ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ نَاهِقٍ، فَيَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ حِمَارٍ بِطَرِيقِ الْحَقِيقَةِ، فَيَكُونُ مَجَازًا عِنْدَ الْعَارِفِ بِمَوْضِعِ الْحِمَارِ، وَحَقِيقَةً الْإِنْسَانِ.

وَلَعَلَّ هَذَا التَّحْقِيقَ أَقْرَبَ إِلَى الصَّوَابِ مَعَ سُهُولَتِهِ مِنْ كُلِّ مَا مَرَّ، وَاللَّهُ الْمُوفِّقُ.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: ليكون.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة ب.

### {العلامة الثالثة: عدم وجوب الاطراد}

وأما الثالثة وهي "عدم وجوب الاطراد"، فاعلم أن عبارة غيره فيها عدم الاطراد، بمعنى أن المجاز يُعرف بكونه لا يطرُد نحو ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾، فإنه لا يُقال واسأل الدار، أو اسأل البساط<sup>1</sup> ونحو ذلك.

فيعترض عليه بأن المجاز كثيراً ما يطرُد نحو: الأسد للشجاع<sup>2</sup>، والبحر للكرم، والبدر للجميل، وغير ذلك من الاستعارات.

فزاد المصنف تبعاً للهندي قيد "الوجوب"، بمعنى أن المجاز لا يجب اطراده، ولو اطرَد في بعض الصور، فليس ذلك على سبيل الوجوب كالحقيقة، وذلك لأن ما اطرَد فيه يصح التعبير في بعضه بالحقيقة فينتفي المجاز، فلا يطرُد.

واعترض بأن ما هو حقيقة أيضاً يصح التعبير في بعضه بالمجاز فتنتفي الحقيقة، فإن كان هذا التقدير يبطل / الاطراد فالحقيقة أيضاً لا تطرُد وجوباً، وأنه باطل، وهو ظاهر. وألحق التعبير بعدم الاطراد كما وقع للإمام ابن الحاجب، بمعنى أن كل ما لا يطرُد مجازاً، ولا يلزم من ذلك أن كل مجاز لا يطرُد، فإن العلاقة لا يلزمها الانعكاس، ولا حاجة إلى قيد الوجوب ولا فائدة.

458

<sup>1</sup> - انظر المستصفى/1: 342، المحصول/1: 139، الإحكام/1: 42، مختصر ابن الحاجب مع شرح

العضد/1: 149، حاشية البناني على شرح جمع الجوامع/1: 185 وإرشاد الفحول/1: 25.

<sup>2</sup> - انظر مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد/1: 149.

### {العلامة الرابعة: جمعه على خلاف جمع الحقيقة}

وَأَمَّا الرَّابِعَةُ وَهِيَ "جَمْعُهُ عَلَى خِلَافِ جَمْعِ الْحَقِيقَةِ"، فَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ الَّتِي يُعْرَفُ فِيهَا اللَّفْظُ مَعْنَى حَقِيقِي<sup>1</sup>، وَيُجْهَلُ الْآخَرُ. وَفِيهَا ضَعْفٌ مِنْ وَجْهَيْنِ، الْأَوَّلُ: قِلَّةُ الْغَائِذَةِ بِقِلَّةِ الْمَوَارِدِ. الثَّانِي: <أَنَّ<sup>2</sup> اختِلافَ الْجَمْعِ لَا يَكُونُ مَلْزُومًا لِلْمَجَازِ، فَإِنَّهُ أَعَمُّ مَحَلًّا، إِذْ يَكُونُ فِي الْمَشْتَرَكِ.

وَقَدْ يُجَابُ عَنْ هَذَا: بِأَنَّ الْحَمَلَ عَلَى الْمَجَازِ أَوَّلِي، لِأَنَّهُ أَوَّلِي مِنَ الْمَشْتَرَكِ، وَحِينَئِذٍ يُعْتَرَضُ بِأَنَّ الْحَمَلَ حِينَئِذٍ لِهَذَا الْمَعْنَى وَلَا أَثَرَ لِاخْتِلَافِ الْجَمْعِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. وَقَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ: «هَذَا الْوَجْهُ، أَعْنِي اخْتِلَافَ الْجَمْعِ ضَعِيفٌ، لِأَنَّ اخْتِلَافَ الْجَمْعِ لَا إِشْعَارَ لَهُ بِالْبُتَّةِ، وَيَكُونُ اللَّفْظُ حَقِيقَةً فِي مَعْنَاهُ أَوْ مَجَازًا<sup>3</sup> انْتَهَى.

### {العلامة الخامسة: التزام التقييد}

وَأَمَّا الْخَامِسَةُ وَهِيَ "التَّزَامُ التَّقْيِيدُ"، فَأَعْلَمُ أَنَّ مَا مُثِّلَ بِهِ لَهَا «كَجَنَاحِ الدَّلِّ وَنَارِ الْحَرْبِ»<sup>4</sup>، يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الِاسْتِعَارَةُ الْمُصْرَحَةُ<sup>5</sup> بِأَنَّ يُشَبَّهَ الْعَطْفُ وَالشَّدَّةُ بِالْجَنَاحِ وَالنَّارِ، وَيَكُونُ ذِكْرُ الدَّلِّ وَالْحَرْبِ<sup>6</sup> تَجْرِيدًا لِلِاسْتِعَارَةِ، وَهُوَ الْقَرِينَةُ عِنْدَ

<sup>1</sup> - انظر المعتمد/1: 33، المستصفى/1: 343، المحصول/1: 150، الإحكام/1: 43، المختصر مع شرح العضد/1: 151-153، البحر المحيط/2: 237 والمزهر/1: 362.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>3</sup> - نص منقول من المحصول/1: 151.

<sup>4</sup> - انظر التشنيف/1: 473 وشرح المحلى على جمع الجوامع/1: 325.

<sup>5</sup> - وردت في نسخة ب: المستعارة.

<sup>6</sup> - انظر شرح العضد على المختصر/1: 153، فواتح الرحموت/1: 207، إرشاد الفحول: 25 وحاشية البناني على شرح جمع الجوامع/1: 186.

المُصَنَّفُ الْمُلتَزِمَةُ، فَيَكُونُ عَلَى مَا ذَكَرُوا، وَيُعَكَّرُ<sup>1</sup> عَلَيْهِ أَنَّ لُزُومَ التَّجْرِيدِ أَوْ التَّرْشِيحِ فِي الِاسْتِعَارَةِ الْمَصْرُوحَةِ غَيْرُ مَعْرُوفٍ، فَإِنَّ الِاسْتِعَارَةَ الْمُطْلَقَةَ صَحِيحَةٌ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الِاسْتِعَارَةُ بِالْكِنَايَةِ، بِأَنْ يُشَبَّهَ الدُّلُّ وَالْحَرْبُ بِالطَّائِرِ وَالْمَوْقِدِ، وَتَكُونُ إِضَافَةُ الْجَنَاحِ وَالنَّارِ تَخْيِيلًا، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَحِينَئِذٍ لَيْسَ هَذَا مِنَ الْبَابِ، لِأَنَّ الِاسْتِعَارَةَ الْمَكْنَى عَنْهَا مُسْتَعْمَلَةٌ فِي مَعْنَاهَا، وَكَذَا التَّخْيِيلُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، وَإِنَّمَا التَّجَوُّزُ فِي إِسْنَادِهِ لِمَا لَيْسَ لَهُ كَمَا عُرِفَ ذَلِكَ فِي مَحَلِّهِ.

فَإِنْ قِيلَ: لَا يَلْزَمُ مِنْ اخْتِلَالِ مِثَالِ بُطْلَانِ الْحُكْمِ مِنْ أَصْلِهِ، وَلِذَا لَا يُعْتَرَضُ عَلَى الْمِثَالِ.

قُلْنَا: لَمْ يَظْهَرْ بِهَذَا الْحُكْمِ عَلَى آخِرِ يَصَحُّ فِيهِ، فَإِنْ ظَفَرَ بِهِ فَلْيُعْتَبَرِ.

### {الْعَلَامَةُ السَّادِسَةُ: تَوْقُفُ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى الْآخَرِ}

وَأَمَّا السَّادِسَةُ وَهِيَ "تَوْقُفُ اللَّفْظِ عَلَى الْمُسَمَّى"<sup>2</sup> الْآخَرِ وَيُسَمَّى الْمَشَاكِلَةَ كَمَا مَرَّ. فَاعْلَمْ أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ تَحْقِيقِيَّةً، بِأَنْ يُعْبَّرَ عَنِ الشَّيْءِ بِلَفْظٍ غَيْرِهِ لَوُقُوعِهِ فِي صُحْبَةِ ذَلِكَ الْغَيْرِ، وَتَكُونُ الصُّحْبَةُ مُحَقَّقَةً نَحْوُ:

قَالُوا اقْتَرِحْ شَيْئًا نُجِدُ لَكَ طَبْخَهُ \* \* \* فَقُلْتُ: اطْبَخُوا لِي جُبَّةً وَقَمِيصًا  
أَيَّ خِيْطُوا لِي جُبَّةً وَقَمِيصًا، فَقَدْ أُطْلِقَ لَفْظُ الطَّبْخِ فِي خِيَاطَةِ الْجُبَّةِ وَالْقَمِيصِ، لَوُقُوعِهِ فِي صُحْبَةِ الطَّبْخِ.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: ويمكن.

<sup>2</sup> - انظر شرح العضد على المختصر/1: 145 وما بعدها، البحر المحيط/2: 329 وشرح المحلى على جمع الجوامع/1: 186.

وَقَدْ تَكُونُ تَقْدِيرِيَّةً، بَأَنَّ تَكُونَ الصُّحْبَةَ مُقَدَّرَةً نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾<sup>1</sup>، فَإِنَّهُ أُطْلِقَ فِي مُقَابَلِهِ مَكْرَهُمْ تَقْدِيرًا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَكْرُوا وَمَكْرَ اللَّهِ﴾<sup>2</sup>

459 وَاعْلَمْ / أَنَّ اللَّفْظَ فِي الْمَشَاكِلَةِ قَدْ اسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ، فَيَكُونُ مَجَازًا إِذَا لَا غَلْطَ، وَاسْتَشْكَلَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْعَلَاقَةِ، فَإِنَّهَا غَيْرُ مُتَحَقِّقَةٍ، إِذَا لَا يَظْهَرُ بَيْنَ الطَّبِيخِ وَالْخِيَاطَةِ عِلَاقَةٌ تُصَحِّحُ اسْتِعْمَالَهَا فِيهِ، وَامْتِنَاعُ أَنْ يُقَالَ مَكْرَ اللَّهِ ابْتِدَاءً يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ مُرَاعَاةِ التَّشْبِيهِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْعِلَاقَةُ هِيَ الْمَصَاحِبَةُ<sup>3</sup> فِي الذِّكْرِ»<sup>4</sup>

وَاسْتَشْكَلَ بِأَنَّ الْعِلَاقَةَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ سَابِقَةً لِتِلْكَحِظِ فِي اسْتِعْمَالِ الْمَجَازِ، وَالصُّحْبَةُ إِنَّمَا هِيَ بَعْدَ الذِّكْرِ.

وَأَجِيبَ: بِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يُعَبِّرُ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُلَاحِظَهَا قَبْلَ النُّطْقِ، وَلِذَا قَالَ بَعْضُهُمْ: الْعِلَاقَةُ هِيَ الْمُجَاوِرَةُ فِي الْخِيَالِ.

<sup>1</sup> - الأعراف: 99.

<sup>2</sup> - آل عمران: 54.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: مطابقة.

<sup>4</sup> - انظر حاشية السعد على شرح العضد للمختصر/1: 153.



## {العلامة السابعة: الإطلاق على المستحيل}

وأما السابعة وهي "الإطلاق على المستحيل"<sup>1</sup>، فالبحث فيها قريب من البحث في صحة النفي، وإن كان الالتفات هاهنا إلى المعنى أقوى فيكون البحث أخف، وفي العبارة مناقشة، لأن ظاهرها أن اللفظ مطلق على المعنى المستحيل، ولا يصح إذ اللفظ في محل الإطلاق مطلق على المعنى المجازي، وهو غير مستحيل في محله، وإنما المستحيل فيه المعنى الحقيقي، واللفظ غير مطلق عليه فلم يطلق اللفظ على المستحيل، بل على المستحيل معناه فيه، أي المستعمل في المحل الذي استحال معناه فيه، أو استحال إطلاقه فيه.

وقد يدعى أن المراد أن اللفظ أطلق على المعنى المستحيل في المحل الموضوع هو له أولاً، وهو بعيد مع نبو اللفظ عنه، وقد مثلوا في هذه العلاقة بقوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾<sup>2</sup>، ولا يستقيم إذا جرينا على ما مر من أنه من مجاز الحذف على التوسع، إذ لا مدخل له هنا.

ف قيل: أطلق سؤال القرية على سؤال أهلها، ولأشك أن سؤال القرية يقصد الاستخبار مستحيل، إذ القرية عبارة عن الأبنية المجتمعة.

وفيهِ نظر، لأنه على هذا التقدير، يكون من مجاز المركب لا المفرد الذي نحن فيه، إلا أن يدعى أن القصد المجاز على الإطلاق.

<sup>1</sup> - انظر شرح العضد على المختصر/1: 145، البحر المحيط/2: 329 وشرح المحلى على جمع الجوامع

مع حاشية البناي/1: 186.

<sup>2</sup> - يوسف: 82.

وَقِيلَ: لَفْظُ الْمَسْئُولِ الْمَفْهُومُ مِنَ الْفِعْلِ مُطْلَقٌ عَلَى الْقَرِيَةِ، وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ فِيهَا،  
وَفِيهِ تَكْلُفٌ وَبُعْدٌ.

### {مَا زَادَهُ الْغَزَالِيُّ مِنَ الْعَلَامَاتِ}

الرَّابِعُ: زَادَ فِي الْمُسْتَصْفَى عَلَامَتَيْنِ: «الْأُولَى امْتِنَاعُ الْاشْتِقَاقِ، فَإِنَّ الْأَمْرَ إِذَا  
أُطْلِقَ عَلَى الْقَوْلِ حَقِيقَةً اشْتَقَّ مِنْهُ أَمْرٌ وَمَأْمُورٌ، وَإِذَا أُطْلِقَ عَلَى الشَّأْنِ مَجَازاً لَمْ يُشْتَقَّ  
مِنْهُ»<sup>1</sup>

وَاعْتَرَضَهُ الْإِمَامُ: «بِأَنَّ الدَّعْوَى الْعَامَّةَ لَا تَتَّيَبُ بِمِثَالٍ وَاحِدٍ، وَلَأنَّهُ يُنْتَقَضُ  
بِقَوْلِكَ حِمَارٌ لِلْبَلِيدِ وَجَمْعُهُ حُمَرٌ، وَلَأنَّ لَفْظَ الرَّائِحَةِ أُطْلِقَ حَقِيقَةً عَلَى مَعْنَاهُ وَلَمْ يُشْتَقَّ  
مِنْهُ»<sup>2</sup>

قُلْتُ: أَمَّا الثَّانِي فَيُجَابُ عَنْهُ: بِأَنَّ الْعَلَاقَةَ لَا يَجِبُ انْعِكَاسُهَا، وَلَوْ مَثَلٌ لِلأَوَّلِ  
بِنَحْوِ الْقَتْلِ لِلضَّرْبِ الشَّدِيدِ، كَانَ أَوَّلَى بِاسْمِ الْاشْتِقَاقِ، وَإِلَّا فَالْأَمْرُ بِمَعْنَى الشَّأْنِ يُجْمَعُ  
أَيْضاً عَلَى أُمُورٍ.

الثَّانِيَةِ عَدَمُ التَّعْلُقِ، «فَإِنَّ الْقُدْرَةَ إِذَا أُطْلِقَتْ عَلَى الصِّفَةِ حَقِيقَةً كَانَ لَهَا تَعْلُقٌ  
460 / بِالْمَقْدُورِ، وَإِذَا أُطْلِقَتْ عَلَى الْمَقْدُورِ مَجَازاً كَالنَّبَاتِ الْعَجِيبِ، حَيْثُ يُقَالُ مَثَلًا انْظُرْ  
إِلَى قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى، لَمْ يَكُنْ لَهَا تَعْلُقٌ، إِذْ لَيْسَ لِلنَّبَاتِ مَقْدُورٌ»<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - نص منقول بتصريف من المستصفى / 1: 343.

<sup>2</sup> - نص منقول بتصريف من الحصول / 1: 150.

<sup>3</sup> - قارن بما ورد في المستصفى / 1: 343.

واعترضه الإمام أيضاً: بأن اللفظ يُحتمل أن يكون حقيقة فيهما، ويكون له في أحد اللفظين<sup>1</sup> تعلق دون الآخر<sup>2</sup>

{إذا عُرِفَ المجازُ بالعلاماتِ السابقةِ فالحقيقةُ تُعرفُ بخلاف ذلك}

الخامس: إذا عُرِفَ المجازُ بالعلاماتِ السابقة، فالحقيقة تُعرف بخلاف ذلك، فيُقَالُ مثلاً علامة كَوْنِ اللفظ حقيقة أن <لا><sup>3</sup> يتبادر منه غير المعنى المستعمل فيه، لولا القرينة.

واعترض عليها بالمُشْتَرَك، وقُدِّرَ ذلك بتقديرين:

أحدهما، أن المُشْتَرَك إذا سُمِعَ لَمْ يَتَبَادَرِ مِنْهُ شَيْءٌ أَصْلًا مَعَ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ.

<فإن قيل: يَتَبَادَرُ مِنْهُ الْمَعْنَى الزَّائِدُ بَيْنَ أَحَدِ مَعَانِيهِ وَذَلِكَ كَافٍ.

أجيب: بأنه لو كَانَ ذَلِكَ حَقِيقِيًّا<sup>4</sup> فِيهِ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَعْنَى مَجَازًا، إِذْ

يَصْدُقُ عَلَيْهِ فِيهِ أَنَّهُ يَتَبَادَرُ غَيْرُهُ، وَهُوَ غَيْرُ الْمَعْنَى؟ وَذَلِكَ عَلَامَةُ الْمَجَازِ.

وأجيبَ عَنِ الْإِعْتِرَاضِ مِنْ أَصْلِهِ: بِأَنَّ عَدَمَ التَّبَادُّرِ لِلغَيْرِ صَادِقٌ، <بِتَبَادُّرٍ<sup>5</sup>

الْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ وَبَعْدَمِ تَبَادُّرِ شَيْءٍ أَصْلًا، فَالْعِبَارَةُ صَحِيحَةٌ.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة أ: اللفظ.

<sup>2</sup> - قارن بما ورد في المحصول/1: 151.

<sup>3</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>4</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>5</sup> - سقطت من نسخة ب.

واعترض: بأنه إن لم يتبادر الحقيقي، ينبغي<sup>1</sup> أن لا يتبادر غيره، إذ تبادر  
الغير يخرطه في سلك المجاز. والمُشترك لا يتبادر معناه الحقيقي وهو المعين،  
ويتبادر غيره وهو الأحد<sup>2</sup> الدائر.

ويُجاب عن هذا: بأن هذا تعرض للطوارئ، والعبارة صحيحة في نفسها،  
وبأن الأحد<sup>3</sup> الدائر ليس معنى معتبراً كما سيأتي الجواب عنه في التقرير الثاني.  
وأجيب أيضاً: بأن الخاصة لا يجب أن تكون شاملة، فهذه العلامة خاصة بما  
سوى المشترك.

قلت: ولا يخفى ضعفه، لأن هذا تعريف، والخاصة ما لم تكن شاملة لا يُعرف  
بها، وما من لفظ إلا وهو في احتمال أن يكون مشتركاً فمتى يُعرف غيره.

ثانيهما أن المشترك إذا استعمل مجازاً كالعين في الرجل المُتفَع به، فإنه  
يصدق عليه علامة الحقيقة إذ لا يتبادر غيره، والفرض أن لا حقيقة.

وأجيب: بأنه يتبادر الأحد الدائر كما مر.

واعترض: بأنه لو صح ذلك لصدق على المعين أنه يتبادر غيره وهو غير المعين،  
فيكون في المعين مجازاً وهو باطل.

وأجيب: بأن المراد تبادر المعنى على أنه هو المراد، واللفظ موضوع له ومستعمل  
فيه.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: فينبغي.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: أحد.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: أحد.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْأَحَدَ الدَّائِرَ لَمْ يُوضَحْ لَهُ اللَّفْظُ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ فِيهِ إِلَّا كَانَ مُتَوَاطِئًا،  
أَوْ أَنَّهُ<sup>1</sup> هُوَ مَوْضُوعٌ لِلْمُعَيَّنِ وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ، فَمَجْرَدُ خُطُورٍ غَيْرِ الْمُعَيَّنِ بِالْبَالِ لَا يَقْتَضِي  
مَجَازِيَةً فِي الْمُعَيَّنِ، وَحِينَئِذٍ يَبْقَى أَصْلُ الْإِعْتِرَاضِ بِحَالِهِ، وَهُوَ أَنَّ الْمَشْتَرَكَ الْمُسْتَعْمَلَ  
فِي مَجَازِهِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَتَبَادَرُ غَيْرُهُ، فَيَكُونُ حَقِيقَةً وَهُوَ بَاطِلٌ، فَتُنْتَقَضُ  
الْعَلَامَةُ بِعَدَمِ الْإِطْرَادِ.

وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَوْلَا الْقَرِينَةُ لَتَبَادَرُ مَعْنَاهُ وَهُوَ وَاحِدٌ مُعَيَّنٌ. وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ بِعَيْنِهِ،  
461 وَذَلِكَ عَلَامَةُ الْمَجَازِ لَا الْحَقِيقَةِ، وَحَاصِلُهُ / أَنَّهُ حِينَئِذٍ يَتَبَادَرُ لَوْلَا الْقَرِينَةُ وَاحِدٌ لَا  
بَعَيْنَهُ<sup>2</sup>، لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ وَاحِدٌ لَا يَعْنِيهِ، فَافْهَمْ.

### {مِنْ عِلَامَاتِ الْحَقِيقَةِ}

وَيُقَالُ أَيْضًا عَلَامَةُ الْحَقِيقَةِ عَدَمُ صِحَّةِ السَّلْبِ، وَتَقْدَمُ الْبَحْثُ فِي ذَلِكَ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ صِحَّةَ السَّلْبِ وَعَدَمُ صِحَّتِهِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَعْنَى بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ، وَإِلَّا  
فَاللَّفْظُ بِحَسَبِ اللَّغَةِ يَصِحُّ فِيهِ السَّلْبُ وَعَدَمُهُ حَقِيقَةً وَمَجَازًا.

وَمِنْ عِلَامَاتِ الْحَقِيقَةِ <أَيْضًا><sup>3</sup> وَجُوبُ الْإِطْرَادِ كَمَا مَرَّ. وَأُورِدَ عَلَيْهَا السَّخِي  
وَالْفَاضِلُ لَا يُطْلَقَانِ لِلَّهِ تَعَالَى مَعَ وَجُودِ مَعْنَاهُمَا. وَكَذَا الْقَارُورَةُ لَا تُطْلَقُ فِي غَيْرِ  
الزُّجَاجَةِ الْمَخْصُوصَةِ مِنَ الظُّرُوفِ مَعَ وَجُودِ الْمَعْنَى.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: وإنما.

<sup>2</sup> - ورد في نسخة ب: واحد من نعايه.

<sup>3</sup> - سقطت من نسخة ب.

{مَا ذَكَرُوهُ فِي تَعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ}

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَ الْإِمَامُ<sup>1</sup> وَغَيْرُهُ: لِتَعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ شَيْئَانِ: أَحَدُهُمَا سَبَقَ الْمَعْنَى إِلَى الْفَهْمِ عِنْدَ سَمَاعِ اللَّفْظِ، فَيُعْلَمُ أَنَّ اللَّفْظَ حَقِيقَةٌ فِيهِ، وَلَا يَدُّ مِنْ تَقْيِيدِ أَنْ يَكُونَ سَبَقَهُ بِغَيْرِ قَرِينَةٍ لِيُخْرِجَ الْمَجَازُ خُصُوصاً الْمَجَازَ الرَّاجِحَ كَمَا مَرَّ. الثَّانِي الْاسْتِغْنَاءُ عَنِ الْقَرِينَةِ، وَهَذَا أَيْضاً يَرُدُّ عَلَيْهِ الْمَجَازُ الرَّاجِحُ عِنْدَمَا يُسْتَعْنَى عَنِ الْقَرِينَةِ.

وَالْجَوَابُ أَنَّهُ حِينَئِذٍ حَقِيقَةٌ فِيمَا اشْتَهَرَ فِيهِ كَمَا مَرَّ، وَهَذَا كُلُّهُ تَعْرِيفٌ لِلْحَقِيقَةِ بِالذَّلِيلِ، وَأَمَّا بِالضَّرُورَةِ فَهُوَ النَّصُّ عَنْ أَهْلِ اللَّفْظِ، أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ حَقِيقَةٌ أَوْ [مَجَازٌ]<sup>2</sup> مُسْتَعْمَلٌ فِيمَا وُضِعَ لَهُ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ كَمَا مَرَّ فِي الْمَجَازِ، فَكُلُّ مِنْهُمَا يُعْرَفُ بِالنَّظَرِ وَبِالضَّرُورَةِ.

{فِي أَنْ اسْتِعْمَالَ اللَّفْظِ فِي مَعْنَاهِ الْمَجَازِيِّ يَتَوَقَّفُ عَلَى السَّمْعِ}

«وَالْمُخْتَارُ اشْتِرَاطُ السَّمْعِ فِي تَوْعِ الْمَجَازِ»، فَلَا يُتَجَوَّزُ فِي نَوْعٍ مِنْهُ بِإِطْلَاقِ السَّبَبِ لِلْمُسَبَّبِ أَوْ عَكْسَهُ، أَوْ الشَّيْءِ عَلَى مُجَاوِرِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا مَرَّ، إِلَّا إِذَا سُمِعَ مِنْهُ قَوْلٌ عَنِ الْعَرَبِ فَأَكْثَرُ.

وَقِيلَ: لَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ بَلْ سَمَاعُ جِنْسِ التَّجَوُّزِ كَافٍ، فَمَتَى سُمِعَ التَّجَوُّزُ فِي صُورَةٍ مِنْ إِطْلَاقِ السَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ مَثَلًا، جَازَ بِذَلِكَ التَّجَوُّزُ فِي غَيْرِهِ كَالْمُسَبَّبِ لِلْسَّبَبِ، وَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ مِنْهُ شَيْءٌ أَصْلًا «وَتَوَقَّفُ الْأَمْدِي» فِي الْإِشْتِرَاطِ وَعَدَمِهِ.

<sup>1</sup> - انظر المحصول/1: 114 وما بعدها.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة أ.



تَنْبِيهَاتُ: {فِي أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِحَقَّةِ الْمَجَازِ النَّقْلُ عَنِ الْعَرَبِ فِي النَّوعِ لَا فِي  
الْأَحَادِ}

الأول: لَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا بُدَّ لِلْمَجَازِ مِنْ عِلَاقَةٍ تُصَحِّحُ الِاسْتِعْمَالَ، كَمَا مَرَّ التَّنْبِيهُ  
عَلَيْهِ فِي رِسْمِهِ، إِذْ لَوْ صَحَّ الْإِطْلَاقُ مِنْ غَيْرِ عِلَاقَةٍ لَجَازَ إِطْلَاقُ كُلِّ لَفْظٍ عَلَى <كُلِّ<sup>1</sup>  
مَعْنَى، وَأَنَّهُ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَأَنَّهُ خَرَقٌ لَا يُرَقَّعُ، وَفَتَحُ بَابِ الِالْتِبَاسِ وَعَدَمِ الْفَهْمِ،  
وَلِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ ذَلِكَ لَكَانَ مِنْ بَابِ الْإِشْتِرَاكِ لَا الْمَجَازِ.

الثاني: بَعْدَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى اعْتِبَارِ الْعِلَاقَةِ، أَجْمَعُوا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وُرُودِ النَّقْلِ فِي  
جِنْسِهَا، بِمَعْنَى أَنَّهُ <لَوْ<sup>2</sup> لَمْ تَتَجَوَّزِ الْعَرَبُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ أَصْلًا لَمْ يَكُنْ لَنَا أَنْ  
تَتَجَوَّزَ شَيْئًا، إِذْ يَكُونُ إِذْ ذَاكَ اخْتِرَاعًا لِلُّغَةِ، مَعَ أَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ.

وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ النَّقْلُ فِي أَشْخَاصِ الْمَجَازِ، بِمَعْنَى أَنَّ لَا تُطْلَقَ لَفْظَ الْأَسَدِ  
عَلَى زَيْدِ الشُّجَاعِ إِلَّا بَعْدَ سَمَاعِهِ بِعَيْنِهِ مِنَ الْعَرَبِ، لِأَنَّ هَذَا مُتَعَدِّرٌ، وَاخْتَلَفُوا فِي  
النَّوعِ<sup>3</sup> كَمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ وَقَرَّرْنَاهُ.

{حَاصِلُ مَا فِي النَّوعِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ}

الثالث: حَاصِلُ مَا فِي النَّوعِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ / ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ تَصْرِيحًا وَإِشَارَةً:

462

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>3</sup> - تراجع المسألة بتفصيل في المحصول/1: 138، الإحكام/1: 71، المختصر بشرح العضد/1: 143  
الإمهاج/1: 298، إرشاد الفحول/1: 24 وحاشية البتاني على شرح جمع الجوامع/1: 187.

{المذهب الأول: أنه يُشترط النقلُ فيه}

الأول، أنه يُشترط النقلُ فيه، وهو اختيارُ الإمام فخر الدين والبيضاوي<sup>1</sup> والمصنف.

واحتج الإمام بوجهين:

«الأول، لفظ الأسد مثلاً يُطلق للرجل الشجاع لمُشابهته للأسد في الشجاعة، ومعلوم أنه كما يُشبهه في الشجاعة، قد يُشبهه في صفات أخرى كالبحر والجمي والجذام مثلاً، فلو كانت المُشابهة كافيةً لجاز استعارة الأسد للابخر.

واعترض: بأنه من الجائز أن تُعتبر المُشابهة في الشجاعة لظهورها دون غيره لإخفائه.

الثاني، أنهم يُطلقون النخلة على الرجل الطويل دون غيره من الطوال، فدل ذلك على اعتبار الاستعمال<sup>2</sup>

وأجيب: بأن العلاقة مُصححة للتجوز، وتُخلف الصحة عنها لا يضر، إذ قد يكون ذلك لِمانع مخصوص.

واستدل أيضاً بأنه لو لم يكن نقلياً لكان قياساً في اللغة أو اختراعاً. وبيان المُلازمة أن التجوز بما لم يُسمع إما أن يكون لأجل جامع بينهما<sup>3</sup> وبين المسموع وهو القياس، أو لا شيء وهو الاختراع، أي إحداث لغة لم تثبت هي ولا ما يستلزمها، وكلا الأمرين باطل.

<sup>1</sup> - انظر الحصول/1: 138، منهاج الوصول: 31، الإهاج في شرح منهاج/1: 298.

<sup>2</sup> - قارن بما ورد في الحصول/1: 138.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: بينهما.

أَمَّا الْقِيَاسُ، فَقَدْ مَرَّ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ. وَأَمَّا الْإِخْتِرَاعُ فَمَتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَأَجِيبَ: بَأَنَّ لَا يُسَلَّمُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِجَامِعٍ يَكُونُ إِخْتِرَاعًا، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لَوْ لَمْ يَتَّبَعَتْ بِالِاسْتِقْرَاءِ الْوَضْعَ، وَلَكِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى النَّقْلِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ وَاحِدٍ، كَمَا فِي رَفْعِ الْفَاعِلِ وَنَصْبِ الْمَفْعُولِ.

قُلْتُ: وَهَذَا وَاضِحٌ فِي أَشْخَاصِ النَّوعِ الْوَاحِدِ، وَذَلِكَ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْبَحْثِ، أَمَّا فِيمَا بَيْنَ الْأَنْوَاعِ فَلَا يُسَلَّمُ الْخَصْمُ ثُبُوتَهُ بِالِاسْتِقْرَاءِ.

{الْمَذْهَبُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ النَّقْلُ فِي الْآحَادِ}

الْمَذْهَبُ الثَّانِي: «أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ النَّقْلُ فِي الْآحَادِ<sup>1</sup>، بَلْ يَكْتَفَى بِالْعَلَاقَةِ وَهُوَ مُخْتَارُ الْإِمَامِ ابْنِ الْحَاجِبِ<sup>2</sup>، وَأَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ بِذِكْرِ الْإِخْتِيَارِ.

وَأُسْتَدِلُّ فِي الْمُخْتَصِرِ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ثَقَلِيًّا، لَتَوَقَّفَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ فِي التَّجَوُّزِ عَلَى السَّمَاعِ ضَرُورَةً، لَكِنَّهُمْ لَا يَتَوَقَّفُونَ. فَإِنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ مَجَازَاتٍ لَمْ تُسَمَعْ عَنِ الْعَرَبِ<sup>3</sup> قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَلْ يَعْدُونَ إِخْتِرَاعَ آحَادِ الْمَجَازَاتِ مِنْ كَمَالِ الْبَلَاغَةِ»<sup>4</sup> انْتَهَى.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: بالآحاد.

<sup>2</sup> - انظر مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد/1: 143.

<sup>3</sup> - نفسه/1: 144.

<sup>4</sup> - نص منقول من حاشية السعد على شرح العضد للمختصر/1: 144.

وَاسْتَدِلُّ أَيْضاً بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ثَقُلِيّاً لَمَا افْتَقَرَ إِلَى النَّظَرِ فِي الْعَلَاقَةِ، ضَرُورَةً أَنَّ  
النَّقْلَ حِينَئِذٍ يُصَحِّحُ الاسْتِعْمَالَ، فَوْجُودَ الْعَلَاقَةِ وَعَدَمَهَا سَوَاءً، وَالتَّالِيَّ بَاطِلٌ بِإِجْمَاعِ  
أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ<sup>1</sup>، عَلَى افْتِقَارِ الْمَجَازِ إِلَى الْعَلَاقَةِ.

وَاعْتَرَضَ: بِأَنَّ النَّظَرَ فِي الْعَلَاقَةِ لَيْسَ مُحْتَاجاً إِلَيْهِ بِالنَّظَرِ لِلْمُسْتَعْمِلِينَ، حَبْلٌ  
بِالنَّظَرِ إِلَى الْوَاضِعِ وَهَذَا مَحَلُّ الْإِجْمَاعِ، وَهَذَا لَا يُغْنِي عَنْهُ ثُبُوتُ النَّقْلِ كَمَا لَا يَخْفَى،  
وَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمُسْتَعْمِلِينَ<sup>2</sup>، فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِتَصْحِيحِ  
الاسْتِعْمَالَ الْمَبْحُوثِ فِيهِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِمُغْرَضٍ آخَرَ، كَالْإِطْلَاعِ عَلَى الْحِكْمَةِ فِي  
الْمَجَازِ، وَأَنَّهُ كَيْفَ عَدَلَ بِاللَّفْظِ عَنْ وَضْعِهِ<sup>3</sup> إِلَى غَيْرِهِ. وَهَذَا أَيْضاً يَثْبُتُ مَعَ ثُبُوتِ  
النَّقْلِ<sup>4</sup>

463 وَاسْتَدِلُّ أَيْضاً بِوَجْهِينَ: / الْأَوَّلُ، أَنَّ اسْتِخْرَاجَ الاسْتِعَارَاتِ وَسَائِرِ الْمَجَازَاتِ  
مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَى فِكْرٍ وَنَظَرٍ دَقِيقٍ، وَالثَّقَلِيَّ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ. الثَّانِي، أَنَّ إِطْلَاقَ نَحْوِ الْأَسَدِ  
عَلَى الشُّجَاعِ لِقَصْدِ التَّعْظِيمِ، إِنَّمَا يَصِحُّ بِإِعْطَائِهِ مَعْنَاهُ، فَإِنَّ اللَّفْظَ يَدُونُ الْمَعْنَى غَيْرَ  
مُفِيدٍ. وَإِذَا كَانَ هَذَا الْمَعْنَى يَحْصُلُ بِمَجَرَّدِ قَصْدِ الْمُبَالِغَةِ لَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَى السَّمْعِ.  
وَأُجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّ الْمُسْتَخْرَجَ بِالفِكْرِ جِهَاتُ الْحِسِّ لَا غَيْرَ. وَعَنِ الثَّانِي:  
بِأَنَّ إِعْطَاءَ الْمَعْنَى لَيْسَ أَمراً حَقِيقِيّاً، بَلْ تَقْدِيرِيّاً ادِّعَائِيّاً، فَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ  
الْوَاضِعُ<sup>5</sup> يَمْنَعُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ دُونَ آخَرَ.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: العرب.

<sup>2</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: وضع.

<sup>4</sup> - انظر شرح العضد لمختصر المنتهى/1: 144.

<sup>5</sup> - وردت في نسخة ب: الوضع.

قُلْتُ: وَلَا يَخْلُو هَذَا كُلُّهُ عَنْ نَظَرٍ، وَالْإِشْتِغَالُ بِتَتَبُعِهِ يُطِيلُ.

{المذهب الثالث: التوقف عن ترجيح أحد الرأيين لتعارض الأدلة}

المذهب الثالث: الوقف أي التوقف عن ترجيح أحد الرأيين لتعارض الأدلة كما رأيت، وعزاه المؤلف للآمدي وهو صحيح، قال في الإحكام بعد تقرير حُجَج الفريقين والجواب عنها ما نصه: «وَإِذَا تَفَاوَتَتِ الاحْتِمَالَاتُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَعَلَى النَّازِلِ بِالْاجْتِهَادِ فِي التَّرْجِيحِ»<sup>1</sup> انتهى. فقد رأيت أنه لم يقض بشيء فيها، فالظاهر أنه واقف والله المستعان.

الرابع: ما ذكرناه من عدم الخلاف في أشخاص المجاز، هو ما تقرر عند المصنف، وظاهر كلام الآمدي أن الأشخاص [هي]<sup>2</sup> محل الخلاف، وعبارته في الإحكام: «اختلفوا في إطلاق اللفظ على معناه المجازي، هل يفتقر في كل صورة إلى كونه منقولاً عن العرب، أو يكفي فيه ظهور العلاقة؟»<sup>3</sup> إلخ، ومثله قول ابن الحاجب «وَلَا يُشْتَرَطُ النُّقْلُ فِي الْآحَادِ»<sup>4</sup>، وقرره شارحوه على ذلك.

وجعل المصنف تبعاً للقرافي الخلاف في الأنواع لا في الآحاد، وهو ظاهر كلام المنهاج [أيضاً]<sup>5</sup>، فإنه قال: «شَرَطُ الْمَجَازِ الْعَلَاقَةُ الْمُعْتَبَرُ نَوْعُهَا»<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - انظر الإحكام/1: 53.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>3</sup> - انظر الإحكام/1: 52.

<sup>4</sup> - انظر مختصر المنتهى مع شرح العضد/1: 143.

<sup>5</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>6</sup> - انظر المنهاج/1: 299.

وَحَمَلَ الْمُصَنَّفُ الْآحَادَ عَلَى الْآحَادِ النَّوعِيَّةِ لَا الشَّخْصِيَّةِ، وَقَالَ: «إِنَّ الشَّخْصِيَّةَ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهَا خِلَافٌ إِذْ لَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ إِطْلَاقَنَا الْأَسَدَ مَثَلًا عَلَى هَذَا الشُّجَاعِ بَعَيْنُهُ الْيَوْمَ، يَتَوَقَّفُ عَلَى إِسْمَاعٍ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَبْقَ الْيَوْمَ مَجَازٌ أَصْلًا، إِذْ لَا يُوجَدُ الْيَوْمَ شَخْصٌ قَدْ تَجَوَّزَ فِيهِ الْعَرَبُ. فَظَهَرَ أَنَّ الْخِلَافَ إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ فِي النَّوعِ».

قُلْتُ: وَمَا ذِكْرُهُ ظَاهِرٌ إِنْ أُريدَ بِالأشخاصِ الأشخاصِ المُتَجَوِّزِ فِيهَا، كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو مَثَلًا، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُتَعَيِّنٍ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ أَشْخَاصُ الْمَجَازَاتِ كَالْأَسَدِ وَالْبَحْرِ وَالْوَادِي وَالرَّأْوِيَّةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. فَإِذَا تَوَقَّفَتْ هَذِهِ عَلَى السَّمَاعِ، بِمَعْنَى أَنْ لَا يَتَجَوَّزُ إِلَّا بِلَفْظِ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ التَّجَوُّزَ بِهِ، لَمْ يَلْزَمْ فِيهِ الْمَحْذُورُ الْمَذْكُورُ، فَصَحَّ كَوْنُ الْخِلَافِ فِي كُلِّ صُورَةٍ صُورَةٍ مِنَ أَلْفَافِ الْمَجَازَاتِ، وَهِيَ الْأَشْخَاصُ وَالْآحَادُ الْمَذْكُورَةُ.

نَعَمْ، يَبْقَى النَّظَرُ عِنْدَ ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَ الْأَنْوَاعِ، وَلَا مَانِعَ مِنْ وَقُوعِ الْخِلَافِ فِي الْبَابَيْنِ، وَالْخَارِجُ عَنِ الْخِلَافِ جَزْأً شَيْئَانِ: أَحَدُهُمَا، الْجِنْسُ الْعَامُّ. الثَّانِي، الْأَشْخَاصُ بِمَعْنَى مَاصِدِّقَاتِ اللَّفْظِ الْمَجَازِيِّ، فَإِنَّهُ بَعْدَ سَمَاعِهِ لَا نِزَاعَ فِي أَنَّهُ / يُسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ مَحَلٍّ يَلِيقُ فِيهِ، فَافْهَمْ.

464

{مُخْتَارُ الْيُوسُفِيِّ مِنَ الْخِلَافِ أَنَّ آحَادَ الْمَجَازَاتِ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى النُّقْلِ}

هَذَا، وَالَّذِي نَخْتَارُهُ مِنْ هَذَا الْخِلَافِ، أَنَّ آحَادَ الْمَجَازَاتِ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى النُّقْلِ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْحَاجِبِ، وَدَلِيلُهُ مَا ذَكَرَ مِنْ حُصُولِ الْوَضْعِ الْكُلِّيِّ لَهَا بِالِاسْتِقْرَاءِ<sup>1</sup> وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِنَا: الْمَجَازُ مَوْضُوعٌ بِالنُّوعِ، وَالْمَوْضُوعُ بِالنُّوعِ لَا تَتَوَقَّفُ آحَادُهُ عَلَى السَّمَاعِ، وَإِذَا لَمْ تَتَوَقَّفِ الْآحَادُ فَالْأَنْوَاعُ كَذَلِكَ، إِذْ كَمَا تَتَعَدَّى بِاسْتِعْمَالِهِمْ لَفْظًا إِلَى

<sup>1</sup> - قارن بما ورد في المختصر بشرح العضد/1: 144.



اسْتِعْمَال لَفْظٍ آخَرَ، كَذَا يَصَحُّ أَنْ تَتَعَدَّى بِاسْتِعْمَالِهِمْ نَوْعاً إِلَى اسْتِعْمَالِ نَوْعٍ آخَرَ، ثُمَّ  
الَّذِي تَخْتَارُهُ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ فِي مُجَرَّدِ الصَّحَةِ.

وَأَمَّا فِي حُسْنِ الاسْتِعْمَالِ فَلَا يَحْسُنُ إِلَّا الْمَسْمُوعُ الْمُتَدَاوِلُ وَمَا شَاكَلَهُ، مِمَّا إِذَا  
سُمِعَ تَلَقَّتْهُ الْأَسْمَاعُ وَلَمْ تَشْمِئْزْ مِنْهُ الطَّبَاعُ، وَلَيْسَ كُلُّ جَائِزٍ مُسْتَحْسَنًا، وَلَا كُلُّ  
مُسْتَهْجَنٍ<sup>1</sup> مُمْتَنَعًا.

فَمِنْ الْمَعْلُومِ فِي بَابِ الْبَلَاغَةِ أَنَّ اللَّفْظَةَ الْمُتَنَافِرَةَ الْحُرُوفِ وَالْغَرِيبَةَ لَا تُسْتَعْمَلُ  
فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ الْمُسْتَحْسِنِ مَعَ صِحَّتِهَا لُغَةً. فَكَذَا الْمَجَازُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَعْمَلَ مِنْهُ  
إِلَّا مَا يُسْتَحْسِنُ، وَلَا يُسْتَحْسِنُ إِلَّا مَا لَا يَنْفِرُ عَنْهُ الطَّبَعُ<sup>2</sup>، وَلَا يَمْجُهِ السَّمْعُ، وَهَذَا  
الْمَعْنَى هُوَ الَّذِي أَوْجِبَ أَنْ لَا تُسْتَعْمَلَ الشَّبَكَةُ لِلصِّيدِ، وَلَوْلَا مُرَاعَاةُ الْحُسْنِ لَمْ يَكُنْ  
وَجْهٌ لَامْتِنَاعِهِ، لَوْجُودِ الْعَلَاقَةِ الْمُعْتَبَرَةِ. وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ.

### {الْكَلَامُ فِي مَسْأَلَةِ الْمُعَرَّبِ}

”مَسْأَلَةٌ: الْمُعَرَّبُ لَفْظٌ غَيْرُ عِلْمٍ اسْتَعْمَلَتْهُ الْعَرَبُ فِي مَعْنَى وَضَعِ لَهُ  
<فِي><sup>3</sup> غَيْرَ لُغَتِهِمْ“

فَقَوْلُهُ: ”لَفْظٌ جِنْسٌ، وَقَوْلُهُ: ”غَيْرُ عِلْمٍ“ مُخْرِجٌ لِلْعِلْمِ، فَلَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ  
مُعَرَّبٌ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ، وَمِنْ لَازِمِ ذَلِكَ أَلَّا يَكُونَ فِيهِ الْخِلَافُ الَّذِي فِي الْمُعَرَّبِ، وَقَدْ وَقَعَ  
فِي الْقِرَاءَةِ بِلَا نِزَاعٍ نَحْوُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: مستحسن.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: الطباع.

<sup>3</sup> - سقطت من نسخة ب.

وَقَوْلُهُ: "اسْتَعْمَلْتُهُ الْعَرَبُ" خَرَجَ بِهِ مَا اسْتَعْمَلْتُهُ الْعَجَمُ مِنْ لُغَتِهِمْ أَوْ لُغَةِ غَيْرِهِمْ فَلَيْسَ بِمُعَرَّبٍ بَلْ عَجَمِيٌّ أَوْ مُعْجَمٌ.

وَقَوْلُهُ: "فِي مَعْنَى وَضَع لَه" خَرَجَ بِهِ الْمَجَازُ.

وَقَوْلُهُ: "فِي غَيْرِ لُغَتِهِمْ" مُتَعَلِّقٌ بِوَضْعٍ لَا بِمَا اسْتَعْمَلْتُهُ فَخَرَجَ بِهِ مَا اسْتَعْمَلُوهُ فِي الْمَعْنَى الْمَوْضُوعِ لَهُ فِي لُغَتِهِمْ، فَلَيْسَ بِمُعَرَّبٍ بَلْ عَرَبِيٌّ.

"وَلَيْسَ" الْمُعَرَّبُ الْمَعْرُوفُ بِمَا ذَكَرَ فِي الْقُرْآنِ وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ وَابْنِ جَرِيرٍ وَالْأَكْثَرِ "مِنَ الْأَنْثَمَةِ. وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ فِيهِ كَمِشْكَاةٌ وَاسْتَبْرَقٌ وَنَحْوُهُمَا<sup>1</sup>

تَنْبِيهَاتُ: {فِي مَزِيدٍ تَقْرِيرُ مَسْأَلَةِ الْمُعَرَّبِ وَمُتَعَلِّقَاتُهَا}

الأولُ: الْمُعَرَّبُ بِفَتْحِ الرَّاءِ الْمَشْدُودَةِ، اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْ قَوْلِكَ: عَرَّبْتُ الشَّيْءَ تَعْرِيْبًا، كَأَنَّهُمْ قَصَدُوا بِهِ أَنَّهُ جُعِلَ عَرَبِيًّا، أَوْ أُدْخِلَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ كَمَا يُقَالُ: هُوْدُهُ وَمَجْسَهُ وَنَصْرُهُ.

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ<sup>2</sup>: «تَعْرِيْبُ الْأِسْمِ الْأَعْجَمِيِّ أَنْ تَتَفَوَّهَ بِهِ الْعَرَبُ عَلَى مِنْهَاجِهَا، تَقُولُ: عَرَّبْتُهُ الْعَرَبُ وَأَعْرَبْتُهُ أَيْضًا» انْتَهَى، فَعَلَى ذَلِكَ يُقَالُ بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ وَبِتَخْفِيفِهَا.

{فِي وُجُودِ الْمُعَرَّبِ فِي الْقُرْآنِ مَذْهَبَانِ}

الثَّانِي: <فِي><sup>3</sup> وَجُودِ الْمُعَرَّبِ فِي الْقُرْآنِ مَذْهَبَانِ:

<sup>1</sup> - قَارَنَ بِمَا وَرَدَ فِي شَرْحِ الْمُحَلِّي عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ/1: 326.

<sup>2</sup> - انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي الْجُزْءِ الثَّالِثِ ص: 63.

<sup>3</sup> - سَقَطَتْ مِنْ نَسَخَةِ ب.

## {الأول: لا وجود له وحججه}

الأول، أنه لا وجود له، وهو المحكي عن الشافعي<sup>1</sup> والقاضي<sup>2</sup> وكثير<sup>3</sup>، واختاره المصنف.

465 واحتج هؤلاء بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ / أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾<sup>4</sup>، فنفي أن يكون أعجمياً وأن يُعترض بتنوعه إلى أعجمي وعربي ولا ينتفي الاعتراض، إذا كان فيه أعجمي. وبقوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾<sup>5</sup>، وقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾<sup>6</sup>، وذلك كله يقتضي أن ليس فيه غير العربي.

ونظم الدليل على هذا المطلب أن يقال: لو كان العرب في القرآن لم يكن القرآن عربياً.

وبيان الملازمة أن ما بعضه أعجمي وبعضه عربي ليس مجموعهما عربياً، والقرآن اسم للمجموع، فلو كان كذلك لم يكن عربياً والثالي باطل للآيات السابقة.

وإن شئت قلت: لو كان فيه العرب، لكان بعضه أعجمياً، وبعضه عربياً والملازمة ظاهرة والثالي باطل لمذلول الآية الأولى.

<sup>1</sup> - انظر الرسالة: 26-27.

<sup>2</sup> - أي أبو بكر الباقلاني في كتابه: التقريب والإرشاد/1: 399 وما بعدها.

<sup>3</sup> - كابن جرير الطبري في مقدمة تفسيره/1: 8.

<sup>4</sup> - فصلت: 44.

<sup>5</sup> - الشعراء: 195.

<sup>6</sup> - يوسف: 2.

وَيُجَابُ عَنِ النَّظْمِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ تَسْمِيَةِ مَجْمُوعِ الْقُرْآنِ عَرَبِيًّا، إِذَا كَانَ جُلُّهُ عَرَبِيًّا عَلَى طَرِيقِ التَّغْلِيْبِ وَهُوَ شَائِعٌ. أَوْ بِمَنْعِ أَنَّ الْمُرَادَ فِي الْآيَاتِ مَجْمُوعُهُ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ كَمَا يُطْلَقُ عَلَى الْمَجْمُوعِ يَصْلَحُ إِطْلَاقُهُ عَلَى الْأَبْعَاضِ أَيْضًا، وَلَيْسَ فِي نَحْوِ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ حَصْرٌ يَمْنَعُ أَنَّهُ لَمْ يَنْزَلْ إِلَّا الْعَرَبِيَّ، أَوْ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ عَرَبِيَّ التَّرْكِيْبِ، وَهُوَ كَذَلِكَ جَمِيعًا.

وَيُجَابُ عَنِ الدَّلِيلِ الثَّانِي: بِمَا أَجَابَ ابْنُ الْحَاجِبِ وَغَيْرُهُ، مِنْ أَنَّ التَّقْدِيرَ فِي الْآيَةِ <الْكَرِيمَةِ><sup>1</sup> أَكْلَامٌ أُعْجِمِي <وَمُخَاطَبٌ عَرَبِي><sup>2</sup> لَا يَفْهَمُهُ<sup>3</sup>؟، <وَالْفَرَضُ أَنَّهُمْ يَفْهَمُونَ الْأَلْفَافَ الْمُعْرَبَةَ فِيهِ، فَلَا تَدْخُلُ فِي الْإِنْكَارِ أَوْ التَّقْدِيرِ: أَكْلَامٌ أُعْجِمِي لَا يَفْهَمُ><sup>4</sup>، وَالْفَرَضُ أَنَّ الْوَاقِعَ مَفْهُومٌ. وَدَلِيلُ التَّقْدِيرِ السِّيَاقُ: وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ أُنْزِلَ أُعْجَمِيًّا ﴿لَقَالُوا لَوْلَا فَسَّلَتْ آيَاتُهُ﴾.

{الثَّانِي: أَنَّ فِي الْقُرْآنِ مُعَرَّبٌ وَأَدَلَّتْهُ عَلَى ذَلِكَ}

الْمَذْهَبُ الثَّانِي: أَنَّهُ فِيهِ، وَهُوَ الْمَحْكِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعِكْرِمَةَ<sup>5</sup>، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ<sup>6</sup>، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ سَيْفِ الدِّينِ الْأَمْدِيِّ<sup>7</sup> وَاحْتِجَّ هَؤُلَاءِ بِالْكَلِمَاتِ الْمَوْجُودَةِ

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: يفهم.

<sup>4</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>5</sup> - عكرمة بن عمار (159/...هـ) الحنفي العجلي اليمامي، شيخ اليمامة في عصره من رجال الحديث. حدث بالبصرة ومكة. تهذيب التهذيب/7: 263.

<sup>6</sup> - انظر شرح العضد على المختصر/1: 170.

<sup>7</sup> - انظر الإحكام/1: 50، المسألة الرابعة.

فِيهِ نَحْوُ: الْقُسْطَاسُ بِمَعْنَى الْمِيزَانِ وَهُوَ بِلُغَةِ الرُّومِ، وَالْأَسْتِبرْقُ بِمَعْنَى الدِّيْبَاجِ الْغَلِيظِ وَهُوَ بِلُغَةِ الْفَارِسِ، وَمِشْكَاةٌ بِمَعْنَى الْكُوَّةِ غَيْرِ الْغَافِذَةِ وَهُوَ بِلُغَةِ الْهِنْدِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا سَنَذْكُرُهُ قَرِيباً إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَنَظَّمَ الدَّلِيلُ عَلَى هَذَا الْمَطْلَبِ أَنْ يُقَالَ: الْقُسْطَاسُ مُعَرَّبٌ الْقُسْطَاسُ فِي الْقُرْآنِ، فَيَنْتُجُ بَعْضُ الْمُعَرَّبِ فِي الْقُرْآنِ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ. وَالْكُبْرَى وَاضِحَةٌ، وَبَيَانُ الصُّغْرَى أَنَّ الْقُسْطَاسَ لَفْظٌ عَجَمِي تَكَلَّمْتُ بِهِ الْعَرَبُ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُعَرَّبٌ، فَيَنْتُجُ الْقُسْطَاسُ مُعَرَّبٌ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَأُجِيبَ: بِمَنْعِ الصُّغْرَى، فَلَا تُسَلِّمُ أَنَّ الْقُسْطَاسَ وَنَحْوَهُ مُعَرَّبٌ، وَأَنَّهُ عَجَمِي لَا غَيْرَ، بَلْ هُوَ عَرَبِي أَيْضاً تَوَافَقَتْ فِيهِ اللَّفْظَانِ، كَالصَّابُونِ وَالتَّنُورِ.

وَأَسْتَدِلُّ هَؤُلَاءِ أَيْضاً بِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَبْعُوثٌ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ 466 كِتَابُهُ مُشْتَمِلاً عَلَى اللُّغَاتِ <الْمُخْتَلِفَةِ>، لِيَتَحَقَّقَ خِطَابُهُ لِكُلِّ إِعْجَازاً / وَبَيَاناً، وَلِأَنَّ الْكِتَابَ كَلَامُ اللَّهِ الْمُحِيطِ بِجَمِيعِ اللُّغَاتِ فَلَا يَكُونُ مَذْلَمَةً بِاللُّغَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ<sup>1</sup> مُنْكَرًا، غَايَتُهُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مَفْهُوماً لِلْعَرَبِ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يُنْكَرُ إِذَا اشْتَمَلَ الْقُرْآنُ عَلَى الْمُتَشَابِهَاتِ الَّتِي لَا يَفْهَمُونَهَا.

وَأُجِيبَ عَنْهُمَا بِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ مِنَ الْإِشْتِمَالِ لَا يَقْتَضِيهِ، فَلَا يُقَاوِمُ النُّصُوصَ الدَّالَّةَ عَلَى نَقِيهِ.

الثَّالِثُ: سَاقَ الْمُصَنِّفُ الْمُعَرَّبَ حَيَاثَرِ لِمُتَشَابِهَتِهِمَا مِنْ حَيْثُ إِنَّ كِلَا مِنْهُمَا مُسْتَعْمَلٌ فِي غَيْرِ مَوْضُوعِهِ عِنْدَ الْعَرَبِ.

<sup>1</sup> - ساقط من نسخة ب.

فَإِنْ قُلْتُ: وَهَلْ يَكُونُ الْمُعَرَّبُ<sup>1</sup> بِذَلِكَ مَجَازاً أَمْ لَا؟

قُلْتُ: لَا، فَإِنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهُ عَنْ مَوْضُوعِهِ.

{الْعَلَمُ لَا يَدْخُلُ فِي حَقِيقَةِ الْمُعَرَّبِ}

الرَّابِعُ: أَخْرَجَ الْمُصَنِّفُ الْعَلَمَ مِنَ التَّعْرِيفِ فَلَا يَدْخُلُ فِي حَقِيقَةِ الْمُعَرَّبِ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْأَعْلَامَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ النَّاسِ، عَرَبِيَّةً وَعَجَمِيَّةً، إِذْ لَا مَحِيدَ عَنِ التَّعْبِيرِ عَنِ الشَّخْصِ بِاسْمِهِ الْعَلَمِ، فَإِنَّهُ لَا مُفِيدٌ<sup>2</sup> لِفَهْمِهِ غَيْرَ ذَلِكَ، بِخِلَافِ الْجِنْسِ، فَإِنَّ الْعِبَارَةَ عَنْهُ تَتَعَدَّدُ لِرُجُوعِهِ فِي أَذْهَانِ كُلِّ قَوْمٍ وَاسْتِعْمَالِهِمْ، فَكُلُّ يُعَبَّرُ عَنْهُ بِلَفْظِهِ، وَفِيهِ يَتَحَقَّقُ التَّعْرِيبُ وَالتَّعْجِيمُ.

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَجْعَلُهُ مُعَرَّباً، لِأَنَّ الْقُسْمِيَّةَ وَقَعَتْ لِلْعَجَمِ ثُمَّ يُخْرِجُهُ عَنِ الْخِلَافِ، إِذْ لَا نِزَاعَ فِي وَقُوعِهِ فِي الْقُرْآنِ، كَأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ الْعَجَمِ، وَأَسْمَاءِ بَعْضِ الْمَلَائِكَةِ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَجْرِيَ الْمُصَنِّفُ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، وَيَكُونُ إِنَّمَا عَرَّفَ الْمُعَرَّبَ الْمُخْتَلَفَ فِيهِ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: الْمُعَرَّبُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ لَفْظٌ غَيْرُ عِلْمٍ... إِلَى آخِرِهِ.

فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ لَمْ يَقُلْ لَفْظُ جِنْسٍ؟ لِيُخْرِجَ الْعَلَمَ فَيَسْلَمَ مِنَ التَّعْرِيفِ بِالسُّلْبِ، فَإِنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلِ.

قُلْتُ: كَأَنَّهُ أَحَبَّ التَّصْرِيحَ بِالْمَقْصُودِ مِنَ التَّنْبِيهِ عَلَى خُرُوجِ الْعَلَمِ، وَلِأَنَّهُ لَوْ قَالَ الْجِنْسُ، لَتَوَهَّم أَنَّ الصِّفَاتِ وَسَائِرَ الْمُشْتَقَّاتِ مِنَ الْأَفْعَالِ وَنَحْوِهَا لَا تَدْخُلُ فِي الْبَحْثِ

<sup>1</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: للمفيد.



وليس كذلك، فإنَّ التَّعْرِيبَ مُمَكِّنٌ فِي الْجَمِيعِ تَبَعاً، أَوْ بِلَا تَبَعٍ، إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ  
تَعْرِيبِ الْفِعْلِ أَحْيَاناً مِنْ غَيْرِ اسْتِعْمَالِ لِمَصْدَرِهِ أَصْلاً.

الخامس: الألفاظُ المدعى كونها مُعَرَّبَةً فِي الْقُرْآنِ كَثِيرَةٌ (....)<sup>1</sup>

السادس: أسماء الأنبياء كلها أعجمية إلا أربعة وهي: هُودٌ وَصَالِحٌ وَشُعَيْبٌ  
وَمُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَيَجْمَعُهَا «شَهْصَمٌ»، وَزَيْدٌ عَلَيْهَا / آدَمُ،  
وَأَسْمَاءُ الْمَلَائِكَةِ كُلُّهَا أعجمية إلا أربعة: مُنْكَرٌ وَنَكِيرٌ وَمَالِكٌ وَرِضْوَانٌ. 467

{الكلامُ في الواسطة بين الحقيقة والمجاز}

مسألة: اللَّفْظُ "الْمُسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَى "إِمَّا حَقِيقَةً" فِيهِ فَقَطْ، كَمَا فِي الْحَقِيقَةِ  
اللُّغَوِيَّةِ نَحْوِ الْأَسَدِ فِي الْحَيَوَانِ الْمُفْتَرَسِ.

"أَوْ مَجَازٌ" فِيهِ فَقَطْ، كَمَا فِي الْمَجَازِ اللَّغَوِيِّ نَحْوِ الْأَسَدِ فِي الرَّجُلِ الشُّجَاعِ.

"أَوْ حَقِيقَةً" فِيهِ "وَمَجَازٌ"، وَيَكُونُ ذَلِكَ "بِاعْتِبَارَيْنِ" كَمَا فِي الْحَقِيقَةِ  
الشَّرْعِيَّةِ وَالْعُرْفِيَّةِ، نَحْوِ الصَّلَاةِ إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي الْأَفْعَالِ الْمَخْصُوصَةِ تَكُونُ حَقِيقَةً  
بِاعْتِبَارِ عُرْفِ الشَّرْعِ، وَمَجَازاً بِاعْتِبَارِ اللَّغَةِ، وَلَوْ اسْتُعْمِلَتْ فِي الدُّعَاءِ كَانَ الْأَمْرُ  
بِالْعَكْسِ.

وكالدابة هي <اسمٌ><sup>2</sup> لِمَا دَبَّ عَلَى الْأَرْضِ، وَخُصَّتْ عُرْفاً بِذَاتِ الْحَافِرِ وَفِي  
بَعْضِ الْبُلْدَانِ بِالْحِمَارِ، فَإِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي مُطْلَقِ الدَّابِّ كَالْإِنْسَانِ أَوْ النَّمْلَةِ مَثَلاً كَانَتْ

<sup>1</sup> - بياض في النسختين.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة ب.

حَقِيقَةُ بَاعْتِبَارِ اللُّغَةِ، وَمَجَازاً بِاعْتِبَارِ العُرْفِ، وَلَوْ اسْتُعْمِلَتْ فِي الحِمَارِ كَانَ الأَمْرُ  
بِالعَكْسِ.

وَكَذَا العُرْفِيَّةُ الخَاصَّةُ كَالجَوْهَرِ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ.

وَأِنَّمَا قَالَ: "بِاعْتِبَارَيْنِ"، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ كَوْنَ اللَّفْظِ حَقِيقَةً وَمَجَازاً بِاعْتِبَارِ  
وَاحِدٍ لِلتَّنَافُرِ بَيْنَهُمَا، إِذْ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ أَنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ فِيمَا وَضَعَ لَهُ  
أَوَّلًا، وَفِيمَا وَضَعَ لَهُ ثَانِيًا، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ.

"وَالْأَمْرَانِ" أَيِ كَوْنِ اللَّفْظِ حَقِيقَةً وَكَوْنَهُ مَجَازاً "مُتَّفَيَّانِ" >عَنِ اللَّفْظِ "قَبْلُ  
الاسْتِعْمَالِ"<sup>1</sup>، إِذِ الاسْتِعْمَالُ مَأْخُودٌ فِي تَعْرِيفِ كُلِّ مِنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ كَمَا مَرَّ فِي  
تَعْرِيفِهِمَا. فَإِذَا لَمْ يُسْتَعْمَلِ اللَّفْظُ فَلَا يَكُونُ لَا حَقِيقَةً وَلَا مَجَازاً.

"ثُمَّ هُوَ" أَيِ اللَّفْظِ "مَحْمُولٌ عَلَى عُرْفِ المُخَاطَبِ [أَبْدَأُ]<sup>2</sup> بِكَسْرِ الطَّاءِ، وَهُوَ  
الْمُتَكَلِّمُ بِهِ، فَمَا كَانَ اللَّفْظُ دَالًّا عَلَيْهِ عِنْدَهُ مِنَ الْمَعْنَى، فَهُوَ الَّذِي يَحْمِلُ عَلَيْهِ اللَّفْظُ  
فَيُفْهَمُ مِنْهُ.

"فَقِي" خِطَابُ "الشَّرْعِ" الْمَحْمُولُ عَلَيْهِ الْمَعْنَى "الشَّرْعِي لَأَنَّهُ عُرْفُهُ"، أَيِ  
لَأَنَّ الشَّرْعِيَّ عُرْفُ الشَّرْعِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ<sup>3</sup> الشَّارِعَ إِنَّمَا هُوَ بِصَدَدِ بَيَانِ الشَّرْعِيَّاتِ.

<sup>1</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>2</sup> - سقطت كلمة أبدا من النسختين الخطيتين معا، والزيادة من المتن المطبوع.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة أ: أي.

”ثُمَّ” إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْفَظِّ مَعْنَى شَرْعِي، أَوْ كَانَ وَتَعَذَّرَ الْحَمْلُ عَلَيْهِ لِصَارِفٍ صَرْفَ عَنَّهُ، <فَالْحَمُولُ عَلَيْهِ الْمَعْنَى “الْعُرْفِيَّ الْعَامَّ” كَمَا مَرَّ تَفْسِيرُهُ عِنْدَ ذِكْرِ الْحَقِيقَةِ الْعُرْفِيَّةِ.

”ثُمَّ” إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْفَظِّ مَعْنَى فِي الْعُرْفِ، أَوْ كَانَ وَتَعَذَّرَ الْحَمْلُ عَلَيْهِ كَذَلِكَ<sup>1</sup>، فَالْحَمُولُ<sup>2</sup> عَلَيْهِ الْمَعْنَى “الْغَوِيَّ” إِذْ لَمْ يَبْقَ إِلَّا هُوَ.

فَتَلَخَّصَ مِنْ كَلَامِهِ: أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا كَانَ لَهُ مَعْنَى شَرْعِي وَمَعْنَى عُرْفِي، <يُحْمَلُ أَوَّلًا عَلَى الشَّرْعِيِّ، وَكَذَا إِنْ كَانَ لَهُ مَعْنَى شَرْعِي وَمَعْنَى لُغَوِي أَوْ الْجَمِيعِ، وَإِذَا كَانَ لَهُ مَعْنَى عُرْفِي><sup>3</sup> وَمَعْنَى لُغَوِي، يُحْمَلُ أَوَّلًا عَلَى الْعُرْفِيِّ، وَهَذَا كُلُّهُ هُوَ الْمَشْهُورُ، وَلَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ أَنْ يُرَادَ اللَّفْظُ فِي مَقَامِ الْإِثْبَاتِ أَوْ مَقَامِ النُّفْيِ.

”وَقَالَ الْقَزَالِيُّ وَالْأَمْدِيُّ: «فِيمَا إِذَا كَانَ لِلْفَظِّ مَعْنَى شَرْعِي وَمَعْنَى لُغَوِي، فَحَمَلُهُ «فِي الْإِثْبَاتِ» الْمَعْنَى “الشَّرْعِيَّ”، عَلَى وَفْقِ مَا مَرَّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، ”وَفِي النُّفْيِ” وَكَذَا النُّهْيِ، قَالَ “الْقَزَالِيُّ”: «هُوَ “مُجْمَلٌ” أَي لَمْ تَنْضَحْ دِلَالَتَهُ»، ”وَقَالَ “الْأَمْدِيُّ”: «الْحَمُولُ عَلَيْهِ الْمَعْنَى “الْغَوِيَّ” لَا الشَّرْعِيَّ». / وَسَنُمَثِّلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

468

<sup>1</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: فالحمل.

<sup>3</sup> - ساقط من نسخة ب.

تَنْبِيهَاتٌ: {فِي مَزِيدٍ تَقْرِيرِ مَسْأَلَةِ الْوَاسِطَةِ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ}

{الْفَوَائِدُ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا عَقَدَ الْمُصَنِّفُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ}

الأول: عَقَدَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لِثَلَاثِ فَوَائِدَ:

الأولى، أَنَّ اللَّفْظَ يَكُونُ حَقِيقَةً وَمَجَازًا فِي آنٍ وَاحِدٍ، وَلَكِنْ بِاعْتِبَارَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ.

الثانية، أَنَّ اللَّفْظَ قَدْ لَا يَكُونُ حَقِيقَةً وَلَا مَجَازًا، فَيَكُونُ وَاسِطَةً.

الثالثة، حُكْمُ التُّعَارُضِ بَيْنَ الْحَقَائِقِ الثَّلَاثِ، أَعْنِي الشَّرْعِيَّةَ وَالْعُرْفِيَّةَ

وَاللُّغَوِيَّةَ، وَقَدْ ذَكَرَهَا عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ.

{تَقْسِيمُ اللَّفْظِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ}

الثاني: قَسَمُوا اللَّفْظَ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

الأول، مَا هُوَ حَقِيقَةٌ فَقَطْ، وَهُوَ الْمُسْتَعْمَلُ فِي مَوْضُوعِهِ<sup>1</sup> الأول، نَحْوُ الْأَسَدِ فِي

الْحَيَوَانَ الْمَفْتَرَسِ.

الثاني، مَا هُوَ مَجَازٌ فَقَطْ، وَهُوَ الْمُسْتَعْمَلُ بِوَضْعٍ ثَانٍ، نَحْوُ الْأَسَدِ فِي الرَّجُلِ

الشُّجَاعِ.

الثالث، مَا هُوَ حَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِاعْتِبَارَيْنِ،

لَا سِتِحَالَةَ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ حَقِيقَةً، أَيْ مُسْتَعْمَلٍ فِيمَا وَضِعَ لَهُ <أَوَّلًا،

وَمَجَازًا أَيْ مُسْتَعْمَلًا فِي مَا وَضِعَ لَهُ><sup>2</sup> ثَانِيًا، فَإِنَّهُمَا مُتَنَافِيَانِ.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة أ: موضعه.

<sup>2</sup> - ساقط من نسخة ب.

قِيلَ: <وَهُوَ><sup>1</sup> إِمَّا لِمَعْنَيْنِ، وَإِمَّا لِمَعْنَى وَاحِدٍ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ الْعَامِ الْمَخْصُوصِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ حَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ فِي الْبَاقِي بِاعْتِبَارِ تَنَاوُلِهِ، وَبِاعْتِبَارِ الْاِقْتِصَارِ عَلَيْهِ. وَالثَّانِي كَالدَّابَّةِ فِي الْجِمَارِ بِاعْتِبَارِ أَهْلِ الْعُرْفِ وَأَهْلِ اللُّغَةِ.

[قُلْتُ:]<sup>2</sup> وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ الْمَعْنَى فِي الْأَوَّلِ وَاحِدٌ أَيْضاً، <وَالأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ إِمَّا بِاعْتِبَارَيْنِ فِي مَعْنَاهُ، كَالأَوَّلِ أَمْ بِحَسَبِ خَارِجٍ عَنْهُ كَالثَّانِي.

فَإِنْ قِيلَ: أَنَّ نَحْوَ الْأَسَدِ أَيْضاً><sup>3</sup> حَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ بِاعْتِبَارَيْنِ، فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الْقِسْمِ وَالَّذِينَ قَبْلَهُ؟.

قُلْنَا: الْمُرَادُ أَنَّ اللَّفْظَ فِي إِطْلَاقٍ وَاحِدٍ يَكُونُ حَقِيقَةً وَمَجَازاً بِاعْتِبَارَيْنِ، أَمَّا نَحْوُ الْأَسَدِ فَإِنَّمَا يُوجَدُ فِيهِ ذَلِكَ فِي إِطْلَاقَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، لَا فِي إِطْلَاقٍ وَاحِدٍ فَافْهَمْ.

الرَّابِعُ، مَا هُوَ غَيْرُ حَقِيقَةٍ وَلَا مَجَازٍ، وَهُوَ الْوَاسِطَةُ، وَمِثَالُهُ اللَّفْظُ قَبْلَ الْاِسْتِعْمَالِ كَمَا مَرَّ.

قِيلَ<sup>4</sup>: وَقَدْ أَطْلَقُوهُ وَيَجِبُ <أَنْ يَكُونَ><sup>5</sup> مُرَادُهُمْ لَيْسَ مَجَازاً بِحَسَبِ مَا وَضَعَ لَهُ، أَمَّا فِي غَيْرِهِ فَلَا مَانِعَ مِنْ كَوْنِهِ مَجَازاً، إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي غَيْرِ مَا وَضَعَ لَهُ مَجَازاً<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>3</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>4</sup> - وردت في نسخة ب: قبل.

<sup>5</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>6</sup> - انظر المعتمد/1: 11، المحصول/1: 147، الإحكام/1: 46، المختصر مع شرح العضد/1: 153، الإيهام/1: 319، جمع الجوامع مع حاشية البناني/1: 188 وإرشاد الفحول/1: 26.

قِيلَ: أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِيمَا وَضَعَ لَهُ لِمُنَاسَبَةِ بَيْنَ مَا اسْتُعْمِلَ فِيهِ وَمَا وَضَعَ لَهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ مُرَادُهُمْ، لِأَنَّ الرُّادَ بِاللَّفْظِ قَبْلَ الاسْتِعْمَالِ، هُوَ أَنْ لَا يُسْتَعْمَلَ أَصْلًا لَا فِي مَوْضُوعِهِ وَلَا فِي غَيْرِهِ، وَإِلَّا فَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْمَجَازَ مُتَوَقَّفٌ عَلَى الْوَضْعِ الْأَوَّلِ لَا عَلَى الاسْتِعْمَالِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا لَمْ يُوَضَّعْ أَصْلًا، يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا حَقِيقَةَ وَلَا مَجَازَ، ضَرُورَةُ انْتِفَاءِ الاسْتِعْمَالِ بَانْتِفَاءِ الْوَضْعِ، فَهُوَ مِنْ أَمْثَلَةِ هَذَا الْقِسْمِ، وَمَنْ لَا يَعْتَبِرُ وَضْعَ الْعَلَمِ يَجْعَلُهُ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ أَيْضًا كَمَا مَرَّ ذِكْرُهُ.

الثَّالِثُ: قَدْ بَقِيَ قِسْمٌ فِي هَذَا التَّقْسِيمِ، وَهُوَ كَوْنُ اللَّفْظِ حَقِيقَةً وَمَجَازًا مَعًا بِالْإِرَادَةِ، وَذَلِكَ عَلَى رَأْيٍ مَنْ يُجَوِّزُ إِطْلَاقَ اللَّفْظِ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ مَعًا كَمَا مَرَّ.

{ ذَهَبَ الْإِمَامُ أَنَّ اللَّفْظَ مَتَى كَانَ مَجَازًا فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً فِي غَيْرِهِ }

469 / الرَّابِعُ: ذَكَرَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينَ «أَنَّ اللَّفْظَ مَتَى كَانَ مَجَازًا فَلَا بَدَّ وَأَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً فِي غَيْرِهِ وَلَا يَنْعَكُسُ، -قَالَ:- وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَلَأَنَّ الْمَجَازَ هُوَ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَوْضُوعِهِ الْأَصْلِيِّ، وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ وَضَعَ فِي الْأَصْلِ لِمَعْنَى آخَرَ، فَالَلَّفْظَ مَتَى اسْتُعْمِلَ فِي ذَلِكَ الْمَوْضُوعِ كَانَ حَقِيقَةً فِيهِ. وَأَمَّا الثَّانِي فَلَأَنَّ الْمَجَازَ هُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَوْضُوعِهِ الْأَوَّلِ لِتَشَابُهِ بَيْنَهُمَا، وَلَيْسَ يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ اللَّفْظِ مَوْضُوعًا لِمَعْنَى أَنْ يَصِيرَ مَوْضُوعًا لِشَيْءٍ آخَرَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ مُنَاسَبَةً»<sup>1</sup> انْتَهَى.

<sup>1</sup> - نص منقول بتصريف من الحصول/1: 148.



قُلْتُ: وَهَذَا الْكَلَامُ بظَاهِرِهِ، حَاصِلُهُ<sup>1</sup> اسْتِلْزَامُ الْمَجَازِ الْحَقِيقَةِ لَا الْعَكْسَ، لِأَنَّ الْمَجَازَ مُتَوَقِّفٌ عَلَى تَقَدُّمِ الْوَضْعِ.

فَإِنْ أَرَادَ أَنْ مُجَرَّدُ وَضْعِ اللَّفْظِ اسْتِعْمَالُ أَوَّلًا كَافٍ فِي كَوْنِهِ حَقِيقَةً، فَبَاطِلٌ عَلَى مَا مَرَّ مِنْ أَخْذِ الاسْتِعْمَالِ قَيْدًا فِي تَعْرِيفِ كُلِّ مِنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ.

وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ الْوَضْعَ مُسْتَلْزِمٌ لِلْاسْتِعْمَالِ، فَبَاطِلٌ عَلَى مَا مَرَّ<sup>2</sup> مِنْ صِحَّةِ نَقْلِ اللَّفْظِ مَجَازًا قَبْلَ أَنْ يُسْتَعْمَلَ، وَحِينَئِذٍ فَكَمَا أَنَّ الْحَقِيقَةَ لَا تَسْتَلْزِمُ الْمَجَازَ لِصِحَّةِ أَنْ لَا يُنْقَلَ اللَّفْظُ أَصْلًا، كَذَلِكَ الْمَجَازُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْحَقِيقَةَ لِصِحَّةِ أَنْ يُنْقَلَ اللَّفْظُ قَبْلَ الْاسْتِعْمَالِ فِي<sup>3</sup> مَوْضُوعِهِ الْأَوَّلِ، وَاللَّهُ الْمُوَفِّقُ. وَتَقَدَّمَ مَا وَقَعَ بَيْنَ الْبُلْغَاءِ فِي الْمَجَازِ الْعَقْلِيِّ.

وَإِنْ أَرَادَ الْإِمَامُ أَنَّ اللَّفْظَ مَتَى كَانَ مَجَازًا فِي مَعْنَى، صَحَّ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً فِي غَيْرِهِ فَصَحِيحٌ، لِأَنَّهُ يَصَحُّ اسْتِعْمَالُهُ وَمَتَى اسْتُعْمِلَ كَانَ حَقِيقَةً، وَلَكِنْ إِنْ أَرَادَ هَذَا فَالْعَكْسُ أَيْضًا صَادِقٌ، لِأَنَّ اللَّفْظَ مَتَى كَانَ حَقِيقَةً فِي مَعْنَى، صَحَّ أَنْ يَكُونَ مَجَازًا فِي غَيْرِهِ، لِجَوَازِ النُّقْلِ بِشَرْطِهِ، وَاللَّهُ الْمُوَفِّقُ.

الخَامِسُ: التَّعَارُضُ يَقَعُ بَيْنَ الْمَجَازِ وَالْحَقِيقَةِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِيمَا مَرَّ فِي الْأَشْيَاءِ الْمُخَلَّةِ بِأَلْفَهُمْ، وَيَقَعُ بَيْنَ أَنْوَاعِ الْحَقِيقَةِ وَهُوَ هَذَا، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْأَوَّلِ، لِأَنَّ الْحَقِيقَةَ اللَّغَوِيَّةَ مَجَازًا بِإِعْتِبَارِ الشَّرْعِ أَوْ الْعُرْفِ وَبِالْعَكْسِ.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة أ: حاصل.

<sup>2</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: في.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَجَازَ وَالْحَقِيقَةَ اللَّغَوِيَيْنِ قَدْ مَرَّ تَعَارُضُهُمَا، وَمَا سِوَى ذَلِكَ يَدْخُلُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ، فَإِنْ شِئْنَا عَبَّرْنَا فِي الْجَمِيعِ بِالْحَقِيقَةِ، فَنَقُولُ هِيَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: حَقِيقَةُ لُغَوِيَّةٌ، وَحَقِيقَةُ شَرْعِيَّةٌ، وَحَقِيقَةُ عُرْفِيَّةٌ. وَإِنْ اعْتَبَرْنَا الْعُرْفَ الْعَامَّ وَالْخَاصَّ فَهِيَ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ.

وَإِنْ شِئْنَا عَبَّرْنَا بِالْمَجَازِ وَبِالْحَقِيقَةِ فَنَقُولُ هِيَ سِتَّةُ أَقْسَامٍ: مَجَازٌ لُغَوِيٌّ وَحَقِيقَةُ شَرْعِيَّةٌ، مَجَازٌ لُغَوِيٌّ وَحَقِيقَةُ عُرْفِيَّةٌ، مَجَازٌ شَرْعِيٌّ وَحَقِيقَةُ لُغَوِيَّةٌ، مَجَازٌ عُرْفِيٌّ وَحَقِيقَةُ لُغَوِيَّةٌ، مَجَازٌ شَرْعِيٌّ وَحَقِيقَةُ عُرْفِيَّةٌ، مَجَازٌ عُرْفِيٌّ وَحَقِيقَةُ شَرْعِيَّةٌ. وَإِنْ اعْتَبَرْنَا الْعُرْفَ الْعَامَّ وَالْخَاصَّ فَهِيَ عَشْرَةُ أَقْسَامٍ وَذَلِكَ وَاضِحٌ.

{عِنْدَ تَعَارُضِ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ يَجِبُ الْحَمْلُ عَلَى الْحَقِيقَةِ}

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا لُوْحِظَ التَّعَارُضُ بَيْنَ الْمَجَازِ وَالْحَقِيقَةِ وَجِبَ الْحَمْلُ عَلَى الْحَقِيقَةِ لِأَنَّهَا / أَوْلَى كَمَا مَرَّ، فَأَيُّ بَحْثٍ يَبْقَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَأَيُّ خِلَافٍ يُتَصَوَّرُ؟ 470

قُلْنَا: ذَلِكَ<sup>1</sup> لَوْ كَانَ اللَّفْظُ مَجَازًا دَائِمًا أَوْ حَقِيقَةً دَائِمًا، وَهُوَ الْمَفْرُوعُ مِنْهُ فِيمَا مَرَّ، أَمَّا إِذَا كَانَ مَجَازًا بِاعْتِبَارٍ وَحَقِيقَةً بِاعْتِبَارٍ، وَهُوَ الْمَذْكُورُ هَاهُنَا، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنْفَصِلَ عَنْهُ<sup>2</sup>، بِمُجَرَّدِ كَوْنِ الْمَجَازِ خِلَافَ الْأَصْلِ وَكَوْنِ الْحَقِيقَةِ أَوْلَى، إِذْ لَمْ يَتَعَيَّنْ فِي هَذَا الْقِسْمِ الْمَجَازُ مِنَ الْحَقِيقَةِ لِتَعَارُضِ الِاعْتِبَارَاتِ، فَوَجِبَ الْمَصِيرُ إِلَى عُرْفِ الْمُخَاطَبِ، وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ مَقْصِدَهُ هُوَ الْحَقِيقَةُ عِنْدَهُ فَيَكُونُ أَوْلَى، وَخِلَافَهُ هُوَ الْمَجَازُ فَيُتْرَكُ.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة أ: ذاك.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة أ: فيه.

فَكَانَ هَذَا الْبَحْثُ جَارِياً أَيْضاً عَلَى مَا مَرَّ، وَلَكِنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَى عُرْفِ الْمُخَاطَبِ،  
فَإِنَّهُ هُوَ الْمَعْيَارُ، <فَأَفْهَمَ><sup>1</sup>

{عِنْدَ تَعَارُضِ الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَاللُّغَوِيَّةِ وَالْعُرْفِيَّةِ فَالْمُعْتَبَرُ عُرْفُ الْمُخَاطَبِ}  
السَّادِسُ: إِذَا عُلِمَ أَنَّ اللَّفْظَ قَدْ يُعْتَبَرُ شَرْعِيًّا، وَقَدْ يُعْتَبَرُ لُغَوِيًّا، وَقَدْ يُعْتَبَرُ  
عُرْفِيًّا عَامًّا أَوْ خَاصًّا، فَالْخِطَابُ يَكُونُ بِكُلِّ مِنْهُمَا، وَالْمُعْتَبَرُ فِي الْجَمِيعِ "عُرْفُ  
الْمُخَاطَبِ" بِكَسْرِ الطَّاءِ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ.

وَقَدْ ذَكَرُوا وَاحِدًا مِنْهَا فَقَطْ، وَهُوَ مَا إِذَا كَانَ الْمُخَاطَبُ بِالْكَسْرِ هُوَ الشَّارِعُ،  
وَسَكَتَ عَمَّا سِوَاهُ، وَهُوَ مَا إِذَا كَانَ هُوَ صَاحِبَ اللُّغَةِ، أَوْ أَهْلَ الْعُرْفِ الْعَامِّ أَوْ الْخَاصِّ  
وَلَا فَرْقَ. وَلَعَلَّ مَا ذَكَرَهُ هُوَ الْوَاقِعُ فِي كَلَامِ الْأَصُولِيِّينَ بِالصَّرَاحَةِ، وَلَأنَّهُ هُوَ الْأَهَمُّ، إِذْ  
مَقْصِدُ الْأَصُولِيِّ الْبَحْثُ فِي أَلْفَاظِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَهُوَ الْمَعْنَى بِخِطَابِ الشَّرْعِ<sup>2</sup> وَأَيْضاً  
مَا ذَكَرَ يُعْرَفُ بِهِ مَا سِوَاهُ، فَهُوَ كَالْتَّمَثِيلِ.

السَّابِعُ: حَاصِلُ مَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ، أَنَّ اللَّفْظَ فِي خِطَابِ الشَّرْعِ يُحْمَلُ عَلَى الْمَقْصِدِ  
"الشَّرْعِيِّ"، لِأَنَّهُ هُوَ الظَّاهِرُ نَفِيًّا لِلْإِجْمَالِ، فَإِنْ تَعَدَّرَ ذَلِكَ بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى  
شَرْعِي فِي مَحَلِّ الْخِطَابِ، أَوْ عُلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَرُدْ بِقَرِينَةٍ، حُمِلَ عَلَى مَعْنَاهُ "الْعُرْفِيِّ"،  
فَإِنْ تَعَدَّرَ ذَلِكَ أَيْضاً بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى عُرْفِي هُنَاكَ، أَوْ عُلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَرُدْ بِقَرِينَةٍ حُمِلَ  
عَلَى الْمَعْنَى "اللُّغَوِيَّةِ"، إِذْ لَمْ يَبْقَ غَيْرُهُ فَهُوَ مُتَعَيَّنٌ حِينَئِذٍ.

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - ورد في نسخة ب: الخطاب الشرعي.

وَوَجْهٌ تَقْدِيمِ الْعُرْفِيِّ عَلَى اللُّغَوِيِّ، <أَنَّهُ><sup>1</sup> هُوَ الْمُتَعَارَفُ فِي الْوَقْتِ، وَالْخِطَابُ  
إِنَّمَا يَكُونُ بِمَا يَعْرِفُهُ النَّاسُ، وَبِذَلِكَ قَدَّمَ الشَّرْعِيَّ بَعَيْنَهُ، وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا عِنْدَ  
الْجُمْهُورِ بَيْنَ مَا يَقَعُ فِي الْكَلَامِ الْإِثْبَاتِيِّ وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْأَمْرِ، وَبَيْنَ مَا يَقَعُ فِي  
النَّفْيِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ النَّهْيِ.

وَخَالَفَ الْغَزَالِيُّ وَالْآمِدِيُّ فِي الْقِسْمَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ، وَهُمَا النَّفْيُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ،  
فَقَالَ الْغَزَالِيُّ: «إِذَا كَانَ لِلْفِظِ مَعْنَى شَرْعِيٌّ وَمَعْنَى لُغَوِيٌّ، وَوَقَعَ فِي النَّهْيِ يَعْنِي أَوْ  
النَّفْيِ، فَهُوَ مُجْمَلٌ لِتَعَذُّرِ حَمْلِهِ عَلَى الشَّرْعِيِّ، حَيْثُ وَقَعَ النَّهْيُ وَكَذَا عَلَى اللُّغَوِيِّ،  
لَأَنَّ الْخِطَابَ لِلشَّارِعِ»<sup>2</sup>

وَقَدْ حَكَى الْغَزَالِيُّ عَنِ الْقَاضِي: «أَنَّ الْفِظَ يَكُونُ مُجْمَلًا لَا فِي النَّفْيِ وَلَا فِي  
الْإِثْبَاتِ، لَأَنَّ الرَّسُولَ كَمَا يُخَاطَبُ الْعَرَبَ بِالْأَلْفَاظِ الشَّرْعِيَّةِ يُخَاطَبُهُمْ بِلُغَتِهِمْ أَيْضًا،  
وَلَمْ يَرْتَضِهِ وَاخْتَارَ هُوَ التَّفْصِيلَ، وَعِبَارَتُهُ فِي الْمُسْتَصْفَى: «إِذَا دَارَ الْأِسْمُ بَيْنَ مَعْنَاهُ  
اللُّغَوِيِّ وَمَعْنَاهُ الشَّرْعِيِّ». قَالَ الْقَاضِي: مُجْمَلٌ، / لَأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يُنَاطِقُ الْعَرَبَ  
[بِلُغَتِهِمْ]<sup>3</sup> كَمَا يُنَاطِقُهُمْ بِعُرْفِ شَرْعِهِ، وَلَعَلَّ هَذَا مِنْهُ تَفْرِيعٌ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يُثَبِّتُ  
الْأَسْمَاءَ <الشَّرْعِيَّة><sup>4</sup>، وَإِلَّا فَهُوَ مُنْكَرٌ لِلْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، لَأَنَّ غَالِبَ عَادَةِ الشَّارِعِ، اسْتِعْمَالُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ عَلَى عُرْفِ  
الشَّارِعِ لِبَيَانِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ. وَإِنْ كَانَ أَيْضًا كَثِيرًا مَا يُطْلَقُ عَلَى الْوَضْعِ<sup>5</sup> اللُّغَوِيِّ

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - انظر المستصفى/1: 355.

<sup>3</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>4</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>5</sup> - وردت لي نسخة أ: المعنى.

كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: (دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِكَ)<sup>1</sup>، وَ(مَنْ بَاعَ حُرًّا)<sup>2</sup>، أَوْ (مَنْ بَاعَ خَمْرًا)<sup>3</sup> فَحُكْمُهُ كَذَا، وَإِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ فِي حَالَةِ الْحَيْضِ وَبَيْعِ الْحُرِّ وَالْخَمْرِ لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا بِمَوْجِبِ الْوَضْعِ.

فَأَمَّا الشَّرْعِيُّ فَلَا، وَمِثَالُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَيْثُ لَمْ يُقَدِّمْ إِلَيْهِ<sup>4</sup> غَذَاءً (إِنِّي إِذْنًا أَصُومُ)<sup>5</sup> فَإِنَّهُ إِنْ حُمِلَ عَلَى الصَّوْمِ الشَّرْعِيِّ دَلٌّ عَلَى جَوَازِ النِّيَّةِ نَهَارًا، وَإِنْ حُمِلَ عَلَى الْإِمْسَاكِ لَمْ يَدُلْ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: (لَا تَصُومُوا لِيَوْمِ النَّحْرِ)<sup>6</sup>، إِنْ حُمِلَ عَلَى الْإِمْسَاكِ الشَّرْعِيِّ دَلٌّ عَلَى انْتِعَاقِهِ، إِذْ لَوْلَا إِمْكَانُهُ لَمَا قِيلَ لَهُ لَا تَفْعَلْ، إِذْ لَا يُقَالُ لِلْأَعْمَى لَا تُبْصِرْ، وَإِنْ حُمِلَ عَلَى الصَّوْمِ الْحِسِّي لَمْ يَنْشَأْ مِنْهُ <دَلِيلٌ><sup>7</sup> عَلَى انْتِعَاقِهِ.

<sup>1</sup> - أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة، باب: ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة. بلفظ: أن رسول الله ﷺ قال في المستحاضة: (كَدَغِ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فِيهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَتَصُومُ وَتُصَلِّي).

<sup>2</sup> - أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب: إثم من باع حراً. وابن ماجه في كتاب الأحكام، باب: أجر الأجراء.

<sup>3</sup> - أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب: لا يذاب شحم الميت ولا يباع ودكه. ومسلم في باب المساقاة، باب: تحريم بيع الخمر.

<sup>4</sup> - وردت في نسخة ب: له.

<sup>5</sup> - أخرجه مسلم بشرح النووي/8: 34. والنسائي في كتاب الصيام، باب: النية في الصيام.

<sup>6</sup> - أخرجه مسلم في كتاب الصيام، باب: النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى ولفظه: (عَنْ أَبِي

سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ يَوْمِ: الْفِطْرِ وَيَوْمِ النَّحْرِ).

<sup>7</sup> - سقطت من نسخة ب.

وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَبِيعَ الْخَمْرَ لَا يَحْنُثُ بِبَيْعِهِ، لِأَنَّ الشَّرْعِيَّ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ. وَقَالَ الْمُزَنِيُّ: يَحْنُثُ لِأَنَّ الْقَرِيبَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْبَيْعَ اللَّغْوِيَّ.

وَالْمُخْتَارُ عِنْدَنَا أَنَّ مَا وَرَدَ فِي الْإِثْبَاتِ وَالْأَمْرِ فَهُوَ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةُ، وَمَا وَرَدَ فِي النَّهْيِ كَقَوْلِهِ ﷺ: (دَعِيَ الصَّلَاةَ)، فَهُوَ مُجْمَلٌ<sup>1</sup> انْتَهَى كَلَامُهُ.

قُلْتُ: وَاسْتِدْلَالُ الْقَاضِي عَلَى الْإِجْمَالِ، بِأَنَّ الشَّارِعَ يُنَاطِقُ الْعَرَبَ بِلَفْظِهِمْ كَمَا يُنَاطِقُهُمْ بِعُرْفِ الشَّرْعِ، أَحْسَنَ مِنْ اسْتِدْلَالِ الْغَزَالِيِّ، >وَلَكِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ ضَعِيفٌ بِمَا قَالَ الْغَزَالِيُّ مِنْ إِرَادَتِهِ الْعُرْفَ الشَّرْعِيَّ أَغْلَبَ، وَالْأَغْلَبُ أَوْلَى.

وَأَمَّا اسْتِدْلَالُ الْغَزَالِيِّ<sup>2</sup> فِي تَفْرِيقِهِ فَضَعِيفٌ جَدًّا، إِذْ لَا خَفَاءَ أَنَّ الْحَقَائِقَ الشَّرْعِيَّةَ هِيَ الَّتِي وَقَعَ التَّكْلِيفُ بِهَا مُطْلَقًا، فَفِي الْأَمْرِ بِإِقْفَائِهَا وَفِي النَّهْيِ بِتَجَنُّبِهَا لَا الْأُمُورَ اللَّغْوِيَّةَ، أَلَا تَرَى أَنَّ نَحْوَ (دَعِيَ الصَّلَاةَ) الْمَأْمُورَ بِتَرْكِهِ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ الصَّلَاةُ الشَّرْعِيَّةُ قَطْعًا، وَإِلَّا فَالْلَّغْوِيَّةُ الَّتِي هِيَ الدُّعَاءُ لَا يَنْهَى عَنْهَا فِي الْحَيْضِ، فَلَوْ لَمْ يُرَدِّ الصَّلَاةُ الشَّرْعِيَّةُ لَمْ يَصِحْ هَذَا الْكَلَامُ.

>وَكَذَا الصَّوْمُ الْمَنْهَى عَنْهُ فِي النَّحْرِ، إِنَّمَا هُوَ الصَّوْمُ الشَّرْعِيُّ، وَهُوَ الْإِمْسَاكُ بِنِيَّةِ التَّقَرُّبِ، أَمَّا اللَّغْوِيُّ وَهُوَ مُجَرَّدُ<sup>3</sup> الْإِمْسَاكِ بِلَا نِيَّةٍ، أَوْ بِنِيَّةٍ أُخْرَى كَالِاحْتِمَاءِ<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - نص منقول من المستصفى/1: 357-359.

<sup>2</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>3</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>4</sup> - الاحتماء من الحمية راجع في ذلك فصل: في هديه ﷺ في الاحتماء من التخم والزيادة في الأكل على قدر الحاجة والقانون الذي ينبغي مراعاته في الأكل والشرب. الطب النبوي: 12.



مثلاً، فلا محذور فيه ولا نهى عنه، ما لم يقصد الإغراض عن ضيافة الله تعالى وترك  
سنة الأكل والتصدق، وفساد النهي عنه لا يخرجُه عن كونه شرعياً بالاسم، فإن لفظ  
الشرعي عبارة عن المعنى المعروض للصحة والفساد معاً لا عن الصحيح فقط، وهذا  
المعنى مفتقر إلى مزيد تحقيق، ولعله يأتي في باب النهي إن شاء الله تعالى.

ونشير هاهنا إلى طرف، فنقول: إن النهي مثلاً إن ورد لأجل أمر خارج،  
472 كالإغراض عن ضيافة الله تعالى في النهي عن صوم العيد، / فنقول: منصب<sup>1</sup> النهي  
هو المعنى الشرعي لتحقيقه بدون هذا التعارض بحسب التصور، وإن كان لا يعتد به،  
مثلاً الصوم هو الإمساك عن شهوتي البطن والفرج جميع النهار بنية، وهذه الماهية  
متصورة في يوم العيد، إذ لا مدخل لزمان مخصوص فيها كما ترى، والنهي أفاد عدم  
جواز الإقدام عليها والاعتداد بها، وإن ادعى دخول الزمان فيها بأن يقال مثلاً: هو  
الإمساك عن كذا في زمان يباح له أو نحو ذلك.

أو كان النهي وارداً لأجل أمر داخل يؤخذ في الماهية، فالنهي أيضاً منصبه  
المعنى الشرعي، ولكن بحسب إفادة أنه غير مستقيم في ذلك المحل، كما لو وقع  
الإخبار عنه أنه لا يتقرر فيه، فافهم.

وقال الآمدي: «إن وقع في النهي يحمل على اللغوي لتعذر الشرعي بما مر»<sup>2</sup>  
والرد عليه بما مر من ظهور الشرعي في خطاب الشارع.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: وجب.

<sup>2</sup> - نص منقول من الأحكام بتصرف/1: 27.

الثَّامِنُ: لَمْ يَتَعَرَّضِ الْغَزَالِيُّ وَالْآمِدِيُّ لِمَا لَهُ مَعْنَى شَرْعِي وَعُرْفِي، وَلِمَا لَهُ مَعْنَى  
عُرْفِي وَلُغَوِي، وَلَا لِمَا لَهُ الْمَعْنَى الثَّلَاثَةُ، وَأَمْرُهَا وَاضِحٌ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، وَكَذَا مَا  
ذَكَرَاهُ وَاضِحٌ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، أَنَّهُ يُقَدَّمُ فِيهِ الشَّرْعِيُّ عَلَى اللُّغَوِيِّ، لِتَقَدُّمِ الشَّرْعِيِّ عَلَى  
الْعُرْفِيِّ الْمُتَقَدِّمِ عَلَى اللُّغَوِيِّ، وَالْمُتَقَدِّمِ عَلَى الْمُتَقَدِّمِ عَلَى الشَّيْءِ مُتَقَدِّمٌ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ.  
وَلَوْضُوحُ هَذَا تَعَرُّضُ الْمُصَنِّفِ لِخِلَافِهِمَا فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ هُوَ صَرِيحًا، فَافْهَمَ.

التَّاسِعُ: لَمْ يَتَعَرَّضِ لِلْعُرْفِ الْخَاصِّ، وَاسْتَظْهَرَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ تَقْدِيمَ الْعَامِّ  
عَلَى الْخَاصِّ.

قُلْتُ: وَهُوَ بَيِّنٌ، لِأَنَّ الْعَامَّ أَعْرَفُ، وَلِذَلِكَ يُقَدَّمُ الْجِنْسُ عَلَى الْفَصْلِ فِي  
التَّعَارِيفِ.

الْعَاشِرُ: اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي لَفْظِ <الْحَالِفِ><sup>1</sup>، إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ وَلَا بِسَاطَ هَلْ  
يُحْمَلُ عَلَى الْعُرْفِيِّ أَوْ الشَّرْعِيِّ أَوْ اللُّغَوِيِّ؟ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ، وَالْأَشْهَرُ عِنْدَنَا حَمْلُهُ عَلَى  
الْعُرْفِيِّ ثُمَّ اللُّغَوِيِّ ثُمَّ الشَّرْعِيِّ، وَلَا يُعَارِضُ مَا وَقَعَ هُنَا، بَلْ <هُوَ><sup>2</sup> مُصَدِّقُهُ، لِأَنَّهُ  
اعْتُبِرَ فِيهِ مَا هُوَ الظَّاهِرُ فِي مَقْصِدِ التَّكَلُّمِ، وَلِذَا قُلْنَا فِي الشَّرْعِ<sup>3</sup> أَنَّهُ يُعْتَبَرُ مَا هُوَ  
الظَّاهِرُ فِي مَقْصِدِهِ، وَهُوَ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةُ.

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة أ: الشارع.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَشْدٍ<sup>1</sup> فِي الْإِيمَانِ عِنْدَ ذِكْرِ الْخِلَافِ فِي الْبَسَاطِ وَاللَّفْظِ هَذَا كُلُّهُ فِي الْمَنْطُوقِ، وَأَمَّا الْمَعْلُومُ نَحْوُ: لِأَقْوَدَن زَيْدًا كَمَا يُقَادُّ الْبَعِيرُ، أَوْ لِأَرِيئَةَ النُّجُومِ بِالنَّهَارِ، فَهَذَا وَنَحْوُهُ مِمَّا عُلِمَ أَنَّهُ قَصِدٌ فِيهِ خِلَافُ اللَّفْظِ يُحْمَلُ؟ عَلَى مَا عُلِمَ مِنْ قَصْدِهِ بِلَا خِلَافٍ.

قُلْتُ: وَمِثْلُ هَذَا يُعْتَبَرُ فِي خِطَابِ الشَّارِعِ، أَنَّهُ إِذَا تَعَدَّرَتِ الْحَقَائِقُ الثَّلَاثُ فِيهِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَطْلُبَ لِلْفَظِ مَجَازًا آخَرَ يُحْمَلُ عَلَيْهِ صَوْنًا لِلْكَلَامِ، وَاللَّهُ الْمُوَفِّقُ.

{فِي تَعَارُضِ الْمَجَازِ الرَّاجِحِ وَالْحَقِيقَةِ الْمَرْجُوحَةِ}

"وَفِي تَعَارُضِ الْمَجَازِ الرَّاجِحِ" بِغَلَبَةِ اسْتِعْمَالِ "وَالْحَقِيقَةِ الْمَرْجُوحَةِ" بِمَغْلُوبِيَةِ اسْتِعْمَالِ ثَلَاثَةِ "أَقْوَالٍ":

الأول، أَنَّ الْحَقِيقَةَ أَوْلَى، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ.

الثاني، أَنَّ الْمَجَازَ أَوْلَى، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ.

473 / "ثَالِثُهَا"، أَنَّ "الْمُخْتَارَ" أَيْ اللَّفْظَ "مُجْمَلٌ" لَا يُحْمَلُ عَلَى أَحَدِهِمَا إِلَّا بِقَرِينَةٍ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْبَيْضَاوِيِّ<sup>2</sup> وَتَبِعَهُ الْمُؤَلِّفُ، وَمِثَالُهُ الدَّابَّةُ اسْمٌ لِكُلِّ مَا دَبَّ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ نُقِلَ لِلْحِمَارِ فَغَلَبَ اسْتِعْمَالُهُ حَتَّى صَارَ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً.

<sup>1</sup> - محمد بن أحمد بن رشد أبو الوليد (520/450هـ)، قاضي الجماعة بقرطبة، من أعيان المالكية. له:

تصانيف عديدة منها: "البيان والتحصيل" الأعلام/5: 317.

<sup>2</sup> - انظر الإيهاج في شرح المنهاج/1: 315.

تنبهات: {في مزيدٍ تقريرٍ تعارضٍ المجازِ الرَّاجِحِ وَالْحَقِيقَةِ المَرْجُوحَةِ}  
{في المسألة أربعة مذاهب}

الأول: هذه المسألة ذكرها الحنفية، قال الشَّهابُ القرافي رحمه الله: «وَقَدْ سَأَلْتُهُمْ عَنْهَا وَرَأَيْتُهَا مَسْطُورَةً فِي كُتُبِهِمْ عَلَى مَا أَصِفُ لَكَ»<sup>1</sup>

وَحَاصِلُ ذَلِكَ «أَنَّ الْمَجَازَ إِنْ كَانَ لَا يُفْهَمُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ وَذَلِكَ كَالْأَسَدِ لِلشُّجَاعِ، فَلَا خِلَافَ فِي تَقْدِيمِ الْحَقِيقَةِ عَلَيْهِ، وَإِنْ غَلَبَ <عَلَيْهِ><sup>2</sup> حَتَّى سَاوَى الْحَقِيقَةَ وَلَا رَاجِحَ وَلَا مَرْجُوحَ، فَالْحَقِيقَةُ أَيْضاً مُقَدِّمَةٌ بِوِفَاقِ أَبِي يُوسُفَ، وَلَا خِلَافَ عِنْدَهُمْ فِيهَا.

وَإِنْ غَلَبَ الْمَجَازُ حَتَّى صَارَ رَاجِحاً، فَتَارَةٌ ثَمَاتٌ؟ مَعَهُ الْحَقِيقَةُ، فَالْمَجَازُ فِي هَذَا مُقَدِّمٌ بِوِفَاقِ أَبِي حَنِيفَةَ لِأَبِي يُوسُفَ، وَلَا خِلَافَ فِي هَذَا أَيْضاً، وَمِثَالُهُ أَنْ يَحْلِفَ لِأَكْلَتِ مِنْ هَذِهِ التَّخْلَةِ، فَالْحَقِيقَةُ الْأَكْلُ مِنْ خَشْبِهَا وَهِيَ لَا تُرَادُّ أَصْلاً، وَالْمَجَازُ الْأَكْلُ مِنْ ثَمَرِهَا وَهُوَ الْمُرَادُّ فَيَحْنُثُ بِالتَّمَرِ لَا بِالْخَشْبِ.

وَتَارَةٌ لَا ثَمَاتٌ مَعَهُ الْحَقِيقَةُ بَلْ تَتَعَاذُ أَحْيَاناً، فَهَذَا مَحَلُّ الْخِلَافِ بَيْنَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ، وَمِثَالُهُ أَنْ يَحْلِفَ لَا شَرِبْتُ مِنْ هَذَا النَّهْرِ، فَالْحَقِيقَةُ الْكَرْعُ فِيهِ، وَإِذَا أَخَذَ الْمَاءَ فِي الْإِنَاءِ وَشَرِبَ، فَهُوَ مَجَازٌ إِذْ لَمْ يَشْرَبْ مِنَ النَّهْرِ، بَلْ مِنَ الْإِنَاءِ وَلَكِنَّهُ هُوَ الشَّائِعُ، فَهُوَ رَاجِحٌ، وَالْحَقِيقَةُ أَيْضاً قَدْ تُرَادُّ كَمَا يَفْعَلُ كَثِيرٌ مِنَ الرُّعَاءِ وَغَيْرِهِمْ حَيْثُ يَكْرَعُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ، فَهَلْ يُحْمَلُ عَلَى الْحَقِيقَةِ؟ وَهُوَ رَأْيُ أَبِي حَنِيفَةَ»<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - انظر شرح تنقيح الفصول: 119.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>3</sup> - انظر الإيهاج في شرح المنهاج/1: 315.

وَوَجْهَهُ أَنَّهَا الْأَصْلُ، أَوْ عَلَى الْمَجَازِ وَهُوَ رَأْيُ أَبِي يُوسُفَ، وَوَجْهَهُ أَنَّهُ هُوَ  
الْغَالِبُ الظَّاهِرُ، أَوْ يَقَعُ التَّعَارُضُ لِأَنَّ أَصَالََةَ الْحَقِيقَةِ عَارِضُهَا ظُهُورُ الْمَجَازِ، وَهُوَ  
اخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ تَبَعاً لِلْبَيضَاوِيِّ.

وَقَدْ اخْتَارَ الْقَرَاظِيُّ مَذْهَبَ أَبِي يُوسُفَ، وَهُوَ الْعَمَلُ بِالْمَجَازِ، قَالَ: «لَأَنَّ كُلَّ  
شَيْءٍ قَدَّمَ مِنَ الْأَلْفَافِ، إِنَّمَا قَدَّمَ لِرُجْحَانِهِ، وَالتَّقْدِيرُ رُجْحَانُ الْمَجَازِ، فَيَجِبُ الْمَصِيرُ  
إِلَيْهِ، - وَقَالَ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي، وَهُوَ مَا إِذَا تَسَاوَى الْمَجَازُ وَالْحَقِيقَةُ رَدًّا عَلَى الْحَنْفِيَّةِ -  
أَنَّ تَقْدِيمَ الْحَقِيقَةِ لَا وَجْهَ لَهُ، لِأَنَّ أَصَالََةَ الْحَقِيقَةِ قَدْ بَطُلَتْ بِمَا فُرِضَ مِنَ التَّسَاوِيِّ،  
فَوَجِبَ الْإِجْمَالُ وَالتَّوَقُّفُ»<sup>1</sup>

الثَّانِي: قَدْ تَحَرَّرَ مِنْ كَلَامِ الْقَرَاظِيِّ فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ، <وَهُوَ><sup>2</sup> الْقِسْمُ الرَّابِعُ مِنَ  
الْأَقْسَامِ الْمَذْكُورَةِ.

وَنَقَلَ الْإِسْنَوِيُّ عَنِ ابْنِ الْقَلَمْسَانِيِّ أَنَّهُ جَعَلَ مَحَلَّ النِّزَاعِ الْقِسْمَ الثَّانِي<sup>3</sup>  
وَعَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ: «أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ أَنْ يَكُونَ الْمَجَازُ رَاجِحاً عَلَى الْحَقِيقَةِ،  
بِحَيْثُ يَكُونُ هُوَ الْمُتَبَادِرَ إِلَى الذَّهْنِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، كَالْمَنْقُولِ الشَّرْعِيِّ وَالْعُرْفِيِّ، وَوَرَدَ  
اللَّفْظُ مِنَ غَيْرِ الشَّرْعِ وَغَيْرِ الْعُرْفِ. فَأَمَّا إِذَا وَرَدَ مِنْ أَحَدِهِمَا، فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى مَا وُضِعَ  
لَهُ»<sup>4</sup> انْتَهَى.

قُلْتُ: وَالظَّاهِرُ نَقْلًا وَعَقْلًا مَا ذَكَرَ الْقَرَاظِيُّ وَكَلَامُ الْأَصْبَهَانِيِّ غَيْرُ بَعِيدٍ مِنْهُ.

<sup>1</sup> - نص منقول من شرح تنقيح الفصول بتصرف/1: 120.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>3</sup> - انظر نهاية السؤل/2: 174.

<sup>4</sup> - نص منقول من نهاية السؤل/2: 175.

الثالث: عبارة البيضاوي في هذه المسألة: «فإن غلب -يعني المجاز- كالطلاق تساويًا، والأول: هي الحقيقة عند أبي حنيفة، والمجاز عند أبي يوسف رحمهما الله تعالى»<sup>1</sup> انتهى.

### {حاصل المذهب في قول الإمام الرازي}

وهو حاصل قول الإمام في المحصول: «إذا دار اللفظ بين الحقيقة المرجوحة والمجاز الراجح، فأيهما أولى؟ فعند أبي حنيفة رحمه الله الحقيقة <المرجوحة><sup>2</sup> / 474 / أولى، وعند أبي يوسف المجاز الراجح أولى. ومن الناس من يجعل التعارض، لأن كل واحد منهما راجح على الآخر من وجه، ومرجوح من وجه آخر، فحصل التعادل»<sup>3</sup> انتهى.

فاعترض على المصنف، بأن لفظ «الإجمال» الذي ذكره لم يقع في كلام الناس. ويجاب عنه: بأن التعادل والتساوي، الواقعيان في كلام الإمام والبيضاوي مُحققان للإجمال بعدم تعيين أحد المحلّين ولا ظهوره، والنظر إنما هو إلى المعاني دون الألفاظ، وقد وقع ذكر الإجمال عند القرافي في القسم الثاني كما مرّ بعلّة التساوي، وهذا مثله عند القائل به.

الرابع: ذكر القرافي وتبعه الإسنوي<sup>4</sup> أن التوقف على القرينة لأجل التعادل الذي ذكره الإمام، -يعني في القول الثالث بعد تسليمه- إنما يستقيم في بعض صور

<sup>1</sup> - انظر الإجماع في شرح المنهاج/1: 315.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>3</sup> - نص منقول من الغصول/1: 146-147.

<sup>4</sup> - انظر نهاية السؤل/2: 176.



المسألة، وذلك أن المجاز إما أن يكون بعض<sup>1</sup> أفراد الحقيقة كالدابة للحمار، أو خارجاً عنها كالرأوية للمزادة، فإن الرأوية في الأصل الجمل وليست المزادة من أفراد الجمل كما مرّ تقرير هذا.

فإذا كان من الأفراد ففي صورة النفي، نحو قولك لا دابة في الدار، ينتفي المجاز قطعاً، لأنك إن أردته فقد انتفى تصريحاً ولا إشكال. وإن أردت الحقيقة أي مطلق ما يدب لزم انتفاء الحمار أيضاً، إذ هو من أفرادها، وانتفاء الأعم موجب لانتفاء الأخص، فلا يتوقف المجاز في هذا على القرينة بحال.

وأما الحقيقة فيحتمل أن تنتفي وذلك عند إرادتها، ويحتمل ألا تنتفي وذلك عند إرادة المجاز، فتوقفت على القرينة. وفي صورة الإثبات نحو قولك في الدار دابة على العكس، أي تثبت الحقيقة جزماً، لأنك إن أردتها فذلك، وإن أردت المجاز فهي صادقة به، لأن صدق الأخص ملزوم لصدق الأعم، فلا تتوقف على القرينة.

وأما المجاز حينئذٍ، فيحتمل أن يراد فيثبت، ويحتمل أن لا يراد فيفتقر إلى القرينة<sup>2</sup>

فهذه خمس صور المجاز في النفي، والحقيقة في الإثبات، والحقيقة في النفي، والمجاز في الإثبات، وما ليس من أفراد الحقيقة مطلقاً، والإجمال المذكور إنما يظهر أثره في الثلاث الأخيرة دون الأولين، وذلك كله واضح.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة أ: بعد.

<sup>2</sup> - قارن بما ورد في شرح تنقيح الفصول/1: 120-121.

الخامس: هذه المسألة الأولى أن تُذكر فيما مر من تعارض ما يخل بالفهم، أو فيما سيأتي من مبحث الجمل، وكأن المصنف إنما ذكرها هنا لأنه تعرض لِمثالها، وهو الحقيقة الشرعية والعرفية، فإن ذلك من المجاز الراجح كما مر في التمثيل، فاستطردّها والله الموفق.

{الكلام في مسألة: أن ثبوت حكم الخطاب إذا تناوله على وجه المجاز لا يدل على أنه مراد بالخطاب}

"وثبوت حكم" في الشرع بالإجماع مثلاً "يمكن كونه" أي كون ذلك الحكم "مراداً من<sup>1</sup> خطاب" واقع في الكتاب والسنة، "لكن" لا حقيقة بل "مجازاً لا يدل" أي ثبوته "على أنه" أي ذلك الحكم "المراد منه" أي من ذلك الخطاب.

"بل يبقى الخطاب" المذكور "على حقيقته" فيما دل عليه من المعاني، ولا يجعل مجازاً ليدل على الحكم المذكور "خلفاً للكرخي" من الحنفية "و"أبي عبد الله البصري<sup>2</sup> من المعتزلة في قولهما: إن الخطاب يحمل<sup>3</sup> على الدلالة على الحكم الثابت، وإن كان بطريق المجاز، حيث فرض أن لا دليل سواه (....)<sup>4</sup>، فلا مستند.

<sup>1</sup> - ردت في نسخة ب: به.

<sup>2</sup> - عبد الله بن سالم بن عيسى البصري منشأ المكي مولداً (1048/1134م)، لقيه شافعي من العلماء. من مصنفاته: "الإمداد بمعرفة علو الإسناد" الأعلام/4: 88.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: يدل.

<sup>4</sup> - كذا وجد هذا الفراغ في النسختين الخطيتين.

وَمِثَالُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُجَامِعَ إِذَا فَقَدَ / الْمَاءَ يَتَيَمَّمُ إِجْمَاعًا، فَهَذَا حُكْمٌ ثَابِتٌ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾<sup>1</sup> يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ اللَّامَسُ بِالْيَدِ وَهُوَ حَقِيقَةٌ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْجَمَاعُ وَهُوَ مَجَازٌ وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ. فَقَالَ الْكَرْخِيُّ وَالْبَصْرِيُّ: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ هَذَا <هُوَ><sup>2</sup> الْمُرَادُ، لِتَكُونَ الْآيَةُ دَلِيلًا عَلَى الْحُكْمِ وَمُسْتَنَدًا لِلْإِجْمَاعِ الْمَذْكُورِ<sup>3</sup>.

وَقَالَ الْجُمْهُورُ: لَا يُحْمَلُ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّ حَمَلَ الْكَلَامِ عَلَى حَقِيقَتِهِ أَوَّلَى مَا لَمْ يَمْنَعُ مَانِعٌ، وَلَا مَانِعٌ هُنَا، وَمَا ذَكَرَ مِنْ تَصْحِيحِ ذَلِكَ الْحُكْمِ لَا يَصْلُحُ لِلْمَنْعِ مِنْ حَمْلِهَا عَلَى حَقِيقَتِهَا وَصَرَفِهَا إِلَى الْمَجَازِ، إِذْ لَا يَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ <هِيَ الدَّلِيلُ><sup>4</sup>، لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الدَّلِيلُ غَيْرَهَا، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ ظُهُورِهِ عَدَمُ وُجُودِهِ.

قَالُوا: لَوْ كَانَ لِنَقْلِ لَقُلْنَا: يَصِحُّ أَنْ يَسْتَعْنِيَ عَنْ نَقْلِهِ بِذِكْرِ الْإِجْمَاعِ.

وَنَقُولُ: إِنَّ ثُبُوتَ الْحُكْمِ يَسْتَدْعِي ثُبُوتَ الدَّلِيلِ سَوَاءٌ عُرِفَ أَوْ لَمْ يُعْرَفْ، لَا سِتِحَالَةً<sup>5</sup> ثُبُوتِ الْمُسَبَّبِ أَوْ الْمَشْرُوطِ بِدُونِ السَّبَبِ أَوْ الشَّرْطِ.

وَنَزِيدُ هُنَا خُصُوصًا، فَنَقُولُ: إِنَّ الْإِجْمَاعَ مَعْصُومٌ بِالنَّظَرِ، فَحُكْمُهُ ثَابِتٌ قَطْعًا، فَالدَّلِيلُ ثَابِتٌ قَطْعًا، وَلَا غَرَضُ فِي تَعْيِينِهِ وَلَا مَعْرِفَتِهِ، فَتَبْقَى الْآيَةُ عَلَى ظَاهِرِهَا وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

<sup>1</sup> - المائدة: 6.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>3</sup> - النظر المعتمد/1: 300 وما بعدها.

<sup>4</sup> - ماقط من نسخة ب.

<sup>5</sup> - وردت في نسخة أ: لاحتمال.

فَقَوْلُهُ: "ثُبُوتٌ" مُبْتَدَأٌ، وَقَوْلُهُ: "يُمْكِنُ" وَصْفٌ لِحُكْمٍ، وَقَوْلُهُ: "لَا يَدُلُّ" هُوَ الْخَبَرُ، وَقَوْلُهُ: "مَجَازاً" نُصِبَ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ أَيْ لَكِنْ بِطَرِيقِ الْمَجَازِ، أَوْ عَلَى الْحَالِ مِنْ خِطَابٍ أَوْ مِنْ ضَمِيرٍ لَهُ يُقَدَّرُ، أَيْ مُرَادٌ مِنْهُ حَالُ كَوْنِهِ مَجَازاً أَيْ مُتَجَوِّزاً بِهِ، أَوْ عَلَى التَّعْلِيلِ، أَوْ خَبَرٌ كَانَ مُقَدَّرَةً وَكِلَاهُمَا ضَعِيفٌ مُتَكَلِّفٌ.

### تَنْبِيهَاتٌ: {فِي مَزِيدِ تَقْرِيرِ الْمَسْأَلَةِ}

الأول: الآية الكريمة<sup>1</sup> إِذَا حُمِلَتْ عَلَى حَقِيقَتِهَا، كَمَا قَالَ الْجُمْهُورُ، تَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّمَسَ مِنْ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ، لِأَنَّ الْاِحْتِيَاجَ لِلتَّيْمُمِ عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ مُؤَيَّنٌ بِانْتِفَاءِ الْوُضُوءِ، وَتَعْلِيلُ ذَلِكَ بِاللَّمَسِ يُؤَيِّنُ بِأَنَّهُ هُوَ السَّبَبُ لِأَنَّهُ مُنَاسِبٌ، وَإِذَا حُمِلَتْ عَلَى الْجِمَاعِ، كَمَا قَالَ الْكَرْخِيُّ<sup>2</sup> لَمْ تَدَلْ.

الثاني: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ قَرَّرَهَا فِي الْحَصُولِ، وَذَكَرَ فِي أَثْنَائِهَا: أَنَّهُ «إِذَا حُمِلَ الظَّاهِرُ عَلَى الْمَجَازِ وَجِبَ أَنْ لَا يُحْمَلَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، لِامْتِنَاعِ أَعْمَالِ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ مَعاً»<sup>3</sup>

وَكَأَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مُفْرَعَةً عَلَى امْتِنَاعِ أَنْ يُرَادَ بِاللَّفْظِ حَقِيقَتُهُ وَمَجَازُهُ، إِذْ مُجَوِّزٌ ذَلِكَ يَحْمِلُ الْخِطَابَ عَلَيْهِمَا مَعاً، فَوَقَعَ الْاِعْتِرَاضُ عَلَى الْمُصَنِّفِ، بِأَنَّ الْمُخْتَارَ عِنْدَهُ هُوَ الْجَوَازُ، فَكَيْفَ يُفْرَعُ عَلَى ضَعِيفٍ<sup>4</sup>، وَيُثَبِّتُ الْمُخْتَارَ هَاهُنَا عَلَى غَيْرِ الْمُخْتَارِ هُنَاكَ.

<sup>1</sup> - وهي قوله تعالى في سورة المائدة: 6 «أَوْ لَمْ يَسْتَمِ الْإِنْسَاءُ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا».

<sup>2</sup> - انظر المعتمد/1: 300 وما بعدها.

<sup>3</sup> - انظر الحصول/1: 183.

<sup>4</sup> - قارن بما ورد في تشنيف المسامع/1: 485.

وَحَاوَلَ بَعْضُهُمُ الْجَوَابَ بِأَنَّ «الْمَسْأَلَةَ مَفْرُوضَةٌ حَيْثُ لَا قَرِينَةَ، فَلَوْ وُجِدَتْ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى الْمَجَازِ أَيْضًا، حُمِلَ عَلَيْهِ مَعَ الْحَقِيقَةِ بِنَاءً عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ جَوَازِ إِرَادَتِهِمَا مَعًا بِاللَّفْظِ الْوَاحِدِ».

قُلْتُ: <وَهُوَ ظَاهِرٌ><sup>1</sup>، وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ مَنْصُوبَةً فِي الْمُبَاحَثَةِ فَقَطْ، وَالرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّفْظَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَجَازِ، لِمَجْرَدِ ثُبُوتِ الْحُكْمِ وَعَدَمِ ظُهُورِ دَلِيلٍ آخَرَ عَلَيْهِ، بِأَنَّ هَذَا بِمَجْرَدِهِ غَيْرُ مُوجِبٍ لِذَلِكَ، وَلَا مُلْزِمٌ<sup>2</sup> لَهُ كَمَا بَيَّنَّ عِنْدَ التَّقْرِيرِ، وَحِينَئِذٍ فَحْمَلُهُ عَلَى الْمَجَازِ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ الْحَقِيقَةِ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ لَا يَمْنَعُهُ.

وَلَا يُنَافِي مَا قَرَّرْنَا مِنْ عَدَمِ اللَّزُومِ، بَلْ نَقُولُ: لَا تُذَكِّرُ أَنَّ عَدَمَ ظُهُورِ دَلِيلٍ آخَرَ لِمِثْلِ الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ فِي مَسْأَلَتِنَا، مَعَ الْبَحْثِ وَالِاسْتِقْرَاءِ مِمَّا يُعْضَدُ الْحَمْلُ عَلَى الْمَجَازِ، 476 لِأَنَّ عَدَمَ الْوُجُودِ / مَعَ الْبَحْثِ مِنْ أَهْلِهِ يَظْهَرُ بِهِ عَدَمُ الْوُجُودِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، كَمَا سَيَأْتِي فِي الْقِيَاسِ.

الثَّالِثُ: مُنَاسَبَةُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِمَا قَبَلَهَا، أَنَّ فِي هَذِهِ التَّرْدُّدِ فِي الْخِطَابِ، هَلْ حَقِيقَةٌ أَوْ مَجَازٌ؟ كَمَا أَنَّ الْأَوَّلَى إِذَا وَقَعَ التَّعَارُضُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ الْمَرْجُوحَةِ وَالْمَجَازِ الرَّاجِحِ فِيهَا، يَلْزَمُ التَّرْدُّدُ فِي كَوْنِ اللَّفْظِ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا.

<sup>1</sup> - ماقط من نسخة ب.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: ولا ملزوم.

{الكَلَامُ فِي تَعْرِيفِ الْكِنَايَةِ وَهَلْ هِيَ حَقِيقَةٌ أَوْ مَجَازٌ؟}

”مَسْأَلَةٌ: الْكِنَايَةُ لَفْظٌ اسْتُعْمِلَ فِي مَعْنَاهُ” الْمَوْضُوعُ هُوَ لَهُ حَالٌ كَوْنُهُ، أَيْ ذَلِكَ اللَّفْظُ ”مُرَادًا مِنْهُ لَازِمُ الْمَعْنَى“ الَّذِي اسْتُعْمِلَ فِيهِ نَحْوُ: فَلَانٌ عَرِيضُ الْقَفَا كِنَايَةٌ عَنِ الْبَلَهْ، فَإِنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْنَاهُ الَّذِي هُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى عَرْضِ الْقَفَا حِسًّا، وَلَكِنْ أُرِيدَ مَا يَلْزَمُ هَذَا الْأَمْرَ عَادَةً وَخِلْقَةً مِنَ الْبَلَهْ، وَهُوَ قِلَّةُ الْفَهْمِ. وَنَحْوُ: فَلَانٌ جَبَانُ الْكَلْبِ كِنَايَةٌ عَنْ كَوْنِهِ مِضْيَافًا، فَإِنَّهُ يَنْتَقِلُ مِنْ جُبْنِ الْكَلْبِ إِلَى كَوْنِهِ أَلُوفًا لِلنَّاسِ عُمُومًا، وَمِنْهُ إِلَى كَثَرَةِ غَشْيَانِهِمْ، وَمِنْ ذَلِكَ إِلَى الْمَقْصُودِ.

”فَهِيَ“ أَيْ الْكِنَايَةُ ”حَقِيقَةٌ“ لَاسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي مَعْنَاهُ، وَلَا يَضُرُّ أَنْ يُرَادَ لَازِمُهُ، ”فَإِنْ لَمْ يُرِدِ الْمَعْنَى“ الْمَوْضُوعُ لَهُ اللَّفْظُ بِاللَّفْظِ، ”وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِالْمَكْرُومِ عَنْ اللَّازِمِ فَهُوَ“ أَيْ اللَّفْظُ الْمُعْبَّرُ بِهِ عَنْ ذَلِكَ ”مَجَازٌ“ لِصَدَقَ حَقِيقَةُ الْمَجَازِ عَلَيْهِ، حَيْثُ نُقِلَ عَنْ مَعْنَاهُ إِلَى لَازِمِ الْمَعْنَى.

”وَالْتَّعْرِيزُ: لَفْظٌ اسْتُعْمِلَ فِي مَعْنَاهُ لِيُؤَيِّحَ“، بِفَتْحِ الْوَاوِ الشَّدْدَةِ، أَيْ لِيُشَارَ ”بِغَيْرِهِ“، نَحْوُ قَوْلِكَ فِي حَقِّ مَنْ يُؤَيِّزِي الْمُسْلِمِينَ: (الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ)<sup>1</sup>، فَهَذَا كَلَامٌ فِي نَفْسِهِ وَاضِحٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَاهُ الْمُنَاطِقِ، وَتَفْهَمُ مِنْهُ الْإِشَارَةُ إِلَى أَمْرٍ آخَرَ، وَهُوَ كَوْنُ الشَّخْصِ الْمُؤَيِّزِي لَيْسَ بِمُسْلِمٍ، وَهَذَا هُوَ فَائِدَةُ ذِكْرِ ذَلِكَ الْكَلَامِ وَالتَّعْرِيزُ بِهِ، ”فَهُوَ“ أَيْ التَّعْرِيزُ ”حَقِيقَةٌ أَبَدًا“، أَيْ لَيْسَ فِيهِ <تَفْصِيلٌ><sup>2</sup>، لِأَنَّهُ كَلَامٌ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْنَاهُ أَبَدًا.

<sup>1</sup> - أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده. ومسلم في كتاب الإيمان، باب: تفاضل الإسلام وأي الأمور أفضل.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة ب.



تَنْبِيهَاتُ: {فِي مَزِيدِ تَحْرِيرِ الْكِنَايَةِ وَمُتَعَلِّقَاتِهَا وَمَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ فِيهَا}

الأول: هَذَا حَاصِلُ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ، الْمُقْتَضِي أَنَّ التَّعْرِيضَ خِلَافَ الْكِنَايَةِ، وَأَنَّ الْكِنَايَةَ<sup>1</sup> قَدْ تَكُونُ حَقِيقَةً، وَقَدْ تَكُونُ مَجَازًا، وَلَا بَدْ فِيهِ مِنْ مَزِيدِ تَحْرِيرِ يَكْشِفُ عَنْ قِنَاعِهِ مَا سَتَّسَمِعُهُ مِنَ التَّقْرِيرِ.

الثاني: وَقَعَ اخْتِلَافٌ فِي الْكِنَايَةِ، أَهِيَ حَقِيقَةٌ أَمْ مَجَازٌ أَمْ قِسْمٌ ثَالِثٌ؟ وَالْمَشْهُورُ أَنَّهَا حَقِيقَةٌ.

{الْأَوْجُهُ الَّتِي فَرَّقَ بِهَا السَّكَائِي بَيْنَ الْكِنَايَةِ وَالْمَجَازِ}

وَفَرَّقَ السَّكَائِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَجَازِ بِوَجْهَيْنِ:

«أَحَدُهُمَا، أَنَّ الْكِنَايَةَ لَا تُنَافِي إِرَادَةَ الْحَقِيقَةَ بِلَفْظِهَا فَلَا يَمْتَنِعُ فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ طَوِيلُ النَّجَادِ، أَنْ تُرِيدَ طُولَ الْقَامَةِ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِالْكِنَايَةِ، وَتُرِيدُ مَعَ ذَلِكَ طُولَ نِجَادِهِ أَيْ حِمَالَةَ سَيْفِهِ، إِذْ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُمَا. وَكَذَا قَوْلُكَ: فَلَانَّةٌ تَنَامُ الضُّحَى بَعْدَ إِرَادَةِ أَنَّهَا مَخْدُومَةٌ مُرْفُوهَةٌ لَا مَانِعَ مِنْ أَنْ تُرِيدَ أَنَّهَا تَنَامُهُ حَقِيقَةً، وَهَذِهِ فِي قَوْلِ امْرِؤ الْقَيْسِ<sup>2</sup>:

وَتُضْحِي فَتَيْتُ الْمِسْكَ فَوْقَ فِرَاشِهَا \* \* \* نَنُومُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفْضُلِ<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - انظر مفتاح العلوم: 402 وما بعدها، نهاية الإيجاز: 27، الإشارة إلى الإيجاز: 85، البرهان في علوم

القرآن/2: 300 وفوائح الرحموت/1: 226.

<sup>2</sup> - انظر ترجمته في الجزء الثالث ص: 81.

<sup>3</sup> - روائع الأدب العربي: 48.

بِخِلَافِ الْمَجَازِ، فَإِنَّهُ يُنَافِي الْحَقِيقَةَ، فَفِي قَوْلِكَ رَأَيْتُ فِي الْحَمَامِ أَسَدًا، أَوْ جُوذْرًا لَا يَصِحُّ أَنْ تُرِيدَ بِهِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةَ، وَفِي قَوْلِكَ: رَعَيْنَا الْغَيْثَ، لَا يَصِحُّ أَنْ تُرِيدَ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةَ وَهُوَ الْمَطَرُ، وَكَيْفَ يَصِحُّ وَالْمَجَازُ مُلَازِمٌ لِقَرِينَةٍ دَافِعَةٍ لِلْحَقِيقَةِ مُعَانِدَةً لَهَا، وَمُلَازِمٌ الْمُعَانِدَ مُعَانِدٌ.

الثَّانِي، أَنَّ الْكِنَايَةَ الْإِنْتِقَالَ فِيهَا / مِنَ الْإِلْزَامِ إِلَى الْمَلْزُومِ.

477

فَإِنَّ طُولَ النَّجَادِ مَثَلًا، لَا زِمٌ لَطُولِ الْقَامَةِ، فَإِذَا ذُكِرَ فَهُمُ مِنَ الْمَلْزُومِ الَّذِي هُوَ طُولُ الْقَامَةِ، وَالْمَجَازُ الْإِنْتِقَالُ فِيهِ مِنَ الْمَلْزُومِ إِلَى الْإِلْزَامِ، فَإِنَّ الشَّجَاعَةَ لَا زِمٌ لِلْأَسَدِ مَثَلًا، فَإِذَا ذُكِرَ الْأَسَدُ فَهُمُ مِنَ هَذَا الْإِلْزَامِ، وَهُوَ كَوْنُهُ شَجَاعًا<sup>1</sup>

وَوَافَقَهُ الْجَلَالُ الْقَزْوِينِي<sup>2</sup> فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَخَالَفَهُ فِي الثَّانِي. وَقَالَ: «إِنَّ الْإِلْزَامَ مِنْ حَيْثُ هُوَ لَا زِمٌ لَا يَنْتَقِلُ مِنْهُ، يَعْنِي لِجَوَازِ كَوْنِهِ أَعَمَّ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُوَ أَيْضًا مَلْزُومًا، يَعْنِي بِأَنْ يَكُونَ مُسَاوِيًا، فَإِنَّ كُلًّا مِنَ الْمُتَسَاوِيَيْنِ مَلْزُومٌ لِلْآخَرِ، وَلَا زِمٌ لَهُ، وَحِينَئِذٍ فَلَيْسَ الْإِنْتِقَالُ إِلَّا مِنَ الْمَلْزُومِ فِي الْقِسْمَيْنِ»<sup>3</sup>

وَالْجَوَابُ أَنَّ السَّكَاكِي: لَمْ يُرِدِ الْإِلْزَامَ مِنْ حَيْثُ هُوَ، بَلِ الْمُسَاوِي، وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ فِي مَحَلٍّ آخَرَ، حَيْثُ تَعَرَّضَ لِكَوْنِ الْكِنَايَةِ أَبْلَغَ مِنَ التَّصْرِيحِ، فَقَالَ: «إِنَّ مَبْنَى الْكِنَايَةِ عَلَى الْإِنْتِقَالِ مِنَ الْإِلْزَامِ إِلَى مَلْزُومٍ مُعَيَّنٍ، وَمَعْلُومٍ عِنْدَكَ أَنَّ الْإِنْتِقَالَ مِنَ الْإِلْزَامِ إِلَى مَلْزُومٍ مُعَيَّنٍ يَعْتَمِدُ مُسَاوَاتِهِ إِيَّاهُ، لَكِنَّهُمَا عِنْدَ التَّسَاوِيِ يَكُونَانِ مُتَلَازِمَيْنِ، فَيَصِيرُ

<sup>1</sup> - نص منقول يتصرف من مفتاح العلوم: 403.

<sup>2</sup> - انظر ترجمته في الجزء الثالث ص: 93.

<sup>3</sup> - قارن بما ورد في التلخيص المطبوع ضمن مهمات المحرر: 687.

الانتقال من اللازم إلى الملزوم إذ ذاك، بمنزلة الانتقال من الملزوم إلى اللازم<sup>1</sup> انتهى المراد منه.

وإنما سمّاه لازماً لكونه تابعاً، ألا ترى أن طول النّجاء إنّما سببه طول القامة، فوجود<sup>2</sup> الأول وجد الثاني.

وتحقيق ذلك أن طول النّجاء لازم في الوجود الخارجي ملزوم في الذّهن، والملزومية في الذّهن هي مُحَقِّقَة الاستدلال، غايته أنه يُعْطَى الآنية ولا يُعْطَى المعية، والمجاز يُفِيدُهُمَا معاً، والاستلزام في القسمين صحيح.

وقال السّكاكي أيضاً: «إنّ الكلمة لا تُفِيدُ البتّة إلا بالوضع، أو الاستلزام بواسطة الوضع، وإذا استعملت فإمّا أن يُرادَ معناها وحده أو غير معناها وحده، أو معناها وغير معناها معاً. فالأول هو الحقيقة في المفرد، وهي تستغني في الإفادة بالنفس عن الغير. والثاني هو المجاز في المفرد، وأنه مُفْتَقِرٌ إلى نصب دلالة مانعة عن إرادة معنى الكلمة. والثالث هو الكناية، ولا بدّ له من دلالة حال»<sup>3</sup>

وهذا الكلام منه يقتضي أن الكناية ليست من باب الحقيقة، بل قسماً آخر.

ثم قال: «والحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين، وتفتركان في التصريح وعدم التصريح»<sup>4</sup>. وهذا يقتضي أنها منها، فكان في ظاهر كلام السّكاكي تدافع.

<sup>1</sup> - نص منقول من مفتاح العلوم: 413.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة أ: فيوجد.

<sup>3</sup> - نص منقول من مفتاح العلوم: 414.

<sup>4</sup> - نفسه: 414.

وَأَجَابَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ عَنْهُ: بِأَنَّهُ «أَرَادَ بِالْحَقِيقَةِ فِي ذَلِكَ التَّقْسِيمِ الصَّرِيحِ مِنْهَا، لِأَنَّهُ الَّذِي يُرَادُ بِهِ مَعْنَاهُ فَقَطْ، وَأَمَّا الْكِنَايَةُ فَلَا كَلَامَ أَنَّهُ لَا يُرَادُ فِيهَا مَعْنَاهَا وَحْدَهُ، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي أَنَّهُ هَلْ يُرَادُ مَعَ اللَّازِمِ الْمَعْنَى أَوْ يُقْتَصَرُ عَلَى اللَّازِمِ؟»

لَكِنْ مَعَ جَوَازِ إِرَادَةِ الْمَعْنَى قَالَ السَّعْدُ: وَمِنْهُمْ مَنْ فَهِمَ ذَلِكَ، وَجَزَمَ بِأَنَّ الْحَقِيقَةَ مُطْلَقًا تُقَابِلُ الْكِنَايَةَ، فَحَمَلُ مَا ذَكَرَ مِنْ اشْتِرَاكِيهِمَا فِي كَوْنِهِمَا حَقِيقَتَيْنِ عَلَى اشْتِرَاكِيهِمَا فِي إِفَادَةِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِي مِنْهُمَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَصَحَّ إِطْلَاقُ اسْمِ الْحَقِيقَةِ عَلَى الْكِنَايَةِ. قَالَ: وَهَذَا الْإِصْطِلَاحُ مِمَّا لَمْ نَجِدْهُ لِلْقَوْمِ<sup>1</sup> انْتَهَى.

478 فَانْظُرْ كَلَامَ الْمُحَقِّقِينَ فِي أَنَّ الْكِنَايَةَ مِنْ قَبِيلِ الْحَقِيقَةِ مِنْ غَيْرِ / تَفْصِيلٍ، خِلَافَ مَا عِنْدَ الْمُصَنِّفِ، وَمَبْنَى ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا مُسْتَعْمَلَةٌ فِي مَعْنَاهَا، وَبِذَلِكَ صَرَّحَ السُّكَاكِيُّ فِي تَعْرِيفِهَا، فَقَالَ: «الْكِنَايَةُ تَرُكُ التَّصْرِيحِ بِذِكْرِ <الشَّيْءِ><sup>2</sup> إِلَى ذِكْرِ مَا يَلْزِمُهُ لِيَفْتَقِلَ مِنَ الْمَذْكُورِ إِلَى الْمَتْرُوكِ»<sup>3</sup>. وَهَذَا تَعْرِيفٌ لَهَا بِمَعْنَاهَا الْمَصْدَرِي.

نَعَمْ، كَوْنُ اللَّفْظِ فِيهَا مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْنَاهُ مُسْتَشْكَلٌ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ اللَّازِمُ، وَالْقَصْدُ هُوَ مَحَطُّ الِاسْتِعْمَالِ، وَقَدْ قَالَ السُّكَاكِيُّ بِنَفْسِهِ فِي مَبْحَثِ الْحَقِيقَةِ: «إِنَّمَا لَا نَقُولُ فِي عُرْفِنَا اسْتَعْمَلَتِ الْكَلِمَةَ فِيمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ، أَوْ فِي غَيْرِ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ، حَتَّى يَكُونَ الْفَرَضُ الْأَصْلِيُّ طَلَبُ دِلَالَتِهَا عَلَى الْمُسْتَعْمَلِ فِيهِ»<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - انظر شرح المفتاح/1: 262.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>3</sup> - نص منقول من مفتاح العلوم: 402.

<sup>4</sup> - نفسه: 360.

وَقَالَ السَّعْدُ فِي شَرْحِ الْمِفْتَاحِ<sup>1</sup>: «لَهُمْ فِي تَقْرِيرِ الْكِنَايَةِ طَرِيقَانِ: أَحَدُهُمَا، أَنَّهُ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ فِي غَيْرِ الْمَوْضُوعِ لَهُ مَعَ جَوَازِ إِرَادَةِ الْمَوْضُوعِ لَهُ. وَثَانِيَهُمَا، أَنَّهُ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ فِي الْمَوْضُوعِ لَهُ لَكِنْ لَا لِيَكُونَ مَقْصُودًا، بَلْ لِيَنْتَقِلَ مِنْهُ إِلَى غَيْرِ الْمَوْضُوعِ لَهُ.

—قَالَ:— وَالْأَوَّلُ أَوْفَقُ بِمَا سَبَقَ مِنْ أَنَّا لَا نَقُولُ فِي عُرْفِنَا اسْتَعْمَلْتَ الْكَلِمَةَ فِي كَذَا حَتَّى يَكُونَ الْغَرَضُ الْأَصْلِيُّ طَلَبُ دِلَالَتِهَا عَلَيْهَا<sup>2</sup>. وَالثَّانِي بِمَا سَيَجِيءُ مِنْ <أَنَّ<sup>3</sup> الْكِنَايَةَ مِنْ قَبِيلِ الْحَقِيقَةِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ فِيهَا مِنَ الْكَلِمَةِ مَعْنَاهَا وَمَعْنَى مَعْنَاهَا جَمِيعًا.

قَالَ: وَعِبَارَةُ الْكِتَابِ يَعْنِي الْمِفْتَاحُ: تَحْتَمِلُ الطَّرِيقَتَيْنِ وَقَرَّرَهُمَا، ثُمَّ قَالَ: وَالثَّانِي أَظْهَرَ وَبِكَلَامِهِ فِيمَا سَيَجِيءُ أَوْفَقُ<sup>4</sup>» انْتَهَى.

وَالْأَوَّلُ أَنْسَبُ بِعِبَارَةِ التَّلْخِيصِ، إِلَّا أَنَّهُ عَرَّفَ الْكِنَايَةَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا لَفْظٌ، فَقَالَ: «لَفْظٌ أُرِيدَ بِهِ لَازِمٌ مَعْنَاهُ مَعَ جَوَازِ إِرَادَتِهِ مَعَهُ»<sup>5</sup>، وَرُبَّمَا يُقَالُ إِنَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ جَارٍ عَلَى هَاتَيْنِ الطَّرِيقَتَيْنِ، عَلَى أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَأَنَّ لَمْ يَرُدَّ مَعْنَاهُ» إلخ، أَيْ إِنْ اُعْتَبِرَ فِي الْكِنَايَةِ أَنَّ اللَّفْظَ فِيهَا مُسْتَعْمَلٌ فِي اللَّازِمِ، لَا أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ الْكِنَايَةَ تَارَةً يُرَادُ فِيهَا الْمَعْنَى، وَتَارَةً يُرَادُ اللَّازِمُ عَلَى مَا يَظْهَرُ مِنْ عِبَارَتِهِ.

وَلَا يَسْتَقِيمُ مَعَ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ بَعْدَ تَقْرِيرِهِ عَلَى الْاِعْتِبَارَيْنِ، قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الثَّانِي مِنْهُمَا مُقَيَّدٌ فِي كَلَامِهِمْ، لِقَوْلِهِمْ إِرَادَةُ اللَّازِمِ مَعَ جَوَازِ إِرَادَةِ الْمَلْزُومِ، وَبِهَذَا الْقَيْدِ فَارْقَتِ الْمَجَازُ.

<sup>1</sup>— وردت في نسخة أ: المنهاج.

<sup>2</sup>— وردت في نسخة ب: عليه.

<sup>3</sup>— سقطت من نسخة ب.

<sup>4</sup>— انظر شرح المفتاح/1: 253.

<sup>5</sup>— انظر مهمات المتون: 687.

وَالْمُصَنَّفُ قَدْ أَخْلَ بِهِذَا الْقَيْدَ فَلَمْ يَجْرَ عَلَى مَا عِنْدَ النَّاسِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ قَرَّرَهُ فِي لَفْظِهِ فَلَا يَصِحُّ، إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى أَنَّهُ لَوْ <أَرَادَهُ><sup>1</sup> لَمْ يَصِحَّ عَلَيْهَا الْحُكْمُ بِكَوْنِهَا مَجَازاً، لَأَنَّهُ بِذَلِكَ تَفَارَقَ الْمَجَازُ كَمَا مَرَّ كُلُّ ذَلِكَ، وَالِاتِّصَافُ حِينَئِذٍ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَجَازٍ وَلَا حَقِيقَةٍ. أَمَّا أَوَّلًا فَلِلْقَيْدِ الْمَذْكُورِ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِعَدَمِ اسْتِعْمَالِهَا فِيمَا وَضَعَتْ لَهُ.

### {الْكِنَايَةُ مَصْدَرٌ وَتُسْتَعْمَلُ كَذَلِكَ}

الثالث: الكِنَايَةُ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَصْدَرٌ، وَتُسْتَعْمَلُ كَذَلِكَ، وَبِمَعْنَى اللَّفْظِ الْمَكْنَى بِهِ، يُقَالُ: كُنِيَ بِالشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ، <فَالْمَكْنَى بِهِ اللَّفْظُ وَمَعْنَاهُ الْأَصْلِي، وَالْمَكْنَى عَنْهُ اللَّازِمُ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ. وَتَقْدُمُ تَعْرِيفُهَا بِالْإِعْتِبَارَيْنِ فِي كَلَامِ الْمُصَنَّفِ السَّكَامِيِّ وَالْقَزْوِينِيِّ، وَيُسَمَّى الْمَعْنَى كِنَايَةً لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِخْفَاءِ><sup>2</sup>، يُقَالُ: كُنِيَ عَنِ الشَّيْءِ إِذَا لَمْ يُفْصَحْ بِهِ.

قَالَ فِي الْمِفْتَاحِ: «إِنَّ هَذِهِ الْمَادَّةَ دَائِرَةٌ عَلَى مَعْنَى الْخَفَاءِ حَيْثُ تَرَكُّبَتْ، فَمِنْ ذَلِكَ الْكِنَايَةُ، وَمِنْهُ الْكُنَى، <كَمَا فِي: أَبُو فَلَان><sup>3</sup>، وَأُمُّ فَلَانٍ لِعَدَمِ التَّصْرِيحِ فِيهَا بِأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ. 479 وَمِنْ ذَلِكَ نَكَى فِي الْعَدَمِ، / وَيُنَكَّى إِذَا أُوصِلَ إِلَيْهِ مَضَارٍ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ بِهَا، وَمِنْهُ: نَكَيَاتُ الدَّهْرِ أَيُ جَوَائِحِ الْحَالَةِ فِيهِ عَلَى بَنِيهِ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ. وَمِنْهُ: الْكَيْنُ وَهُوَ لَحْمٌ بَاطِنُ الْفَرْجِ لِخَفَائِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَقْلُوبُ الْكَيْنِ إِذَا شَأْنُهُ أَنْ يُخْفَى».

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>3</sup> - ساقط من نسخة ب.



{الكِنَايَةُ تَصَحُّ أحياناً حَيْثُ لَا يَكُونُ لِلْمَعْنَى وُجُودُ أَصْلٍ}

الرَّابِعُ: الكِنَايَةُ قَدْ سَمِعْتَ أَنَّ الْمَقْصُودَ فِيهَا لَا زِمَ الْمَعْنَى مَعَ جَوَازِ إِرَادَةِ الْمَعْنَى، فَاعْلَمْ أَنَّهُ تَصَحُّ الكِنَايَةُ أحياناً، حَيْثُ لَا يَكُونُ لِلْمَعْنَى وُجُودُ أَصْلٍ، فَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يُقَالَ: زَيْدٌ طَوِيلُ النَّجَادِ، مُرَاداً بِهِ الْإِخْبَارُ عَنْ طُولِ قَامَتِهِ، وَلَوْ فُرِضَ أَلَّا يَكُونَ لَهُ نِجَادٌ وَلَا سَيْدٌ قَطُّ. وَقَدْ يَمْتَنِعُ وُجُودُهُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>1</sup> إِذَا جُعِلَ كِنَايَةً يَنْفِي «مِثْلُ الْمِثْلِ عَنْ»<sup>2</sup> نَفْيِ الْمِثْلِ، كَمَا مَرَّ تَقْرِيرُهُ ذَلِكَ فِي الْمَجَازِ، وَالْمَعْنَى الْأَصْلِي هُنَا مُمْتَنِعٌ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا انْتَفَى الْمَعْنَى انْتَفَتِ إِرَادَتُهُ قَطْعاً، فَكَانَ اللَّفْظُ مُسْتَعْمَلاً فِي اللَّازِمِ فَقَطُّ، وَهَذَا هُوَ الْمَجَازُ وَهُوَ عَيْنُ مَا أَنْكَرْتُمْ عَلَى الْمُصَنِّفِ.

فَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا، أَنَّا قَيَّدْنَا بِجَوَازِ الْإِرَادَةِ فِي الْجُمْلَةِ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ الكِنَايَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ كِنَايَةٌ، لَا تُنَافِي إِرَادَةَ الْمَعْنَى الْأَصْلِي كَمَا يُنَافِيهِ الْمَجَازُ، وَلَا يَضُرُّ امْتِنَاعُ ذَلِكَ لِخُصُوصِ مَادَّةٍ.

ثَانِيَهُمَا: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ انْتِفَاءَ الشَّيْءِ فِي الْخَارِجِ، يَكُونُ مَانِعاً مِنْ إِرَادَتِهِ بِاللَّفْظِ دِلَالَةً وَإِفْهَاماً، حَتَّى إِذَا حَصَلَ فَهْمُهُ وَقَعَ الْإِثْقَالُ إِلَى الْمَقْصُودِ، كَمَا يُعْلَمُ فِي دِلَالَةِ الْإِثْرَامِ أَنَّ فَهْمَ اللَّازِمِ تَابِعٌ لِفَهْمِ الْمَلْزُومِ، وَبِمَا قَرَّرْنَا يَنْدَفِعُ اسْتِشْكَالُهُمْ لِهَذَا

<sup>1</sup> - الشورى: 11.

<sup>2</sup> - ساقط من نسخة ب.

الْمَعْنَى. وَاسْتَشْهَادُهُمْ يَقُولُ السَّكَاكِيُّ: «لَا يُقَالُ اسْتُعْمِلْتَ الْكَلِمَةَ فِي مَعْنَى حَتَّى يَكُونَ الْمَقْصُودُ الْأَصْلِيُّ طَلَبُ دِلَالَتِهَا عَلَيْهِ».

فَنَقُولُ: الْأَمْرُ كَذَلِكَ، أَنَّهُ يُطَلَّبُ دِلَالَتُهَا عَلَيْهِ، وَلَكِنْ إِمَّا لِذَاتِهِ أَوْ لِلتَّوَصُّلِ بِهِ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ، فَإِنَّ الْكِنَايَةَ دَلِيلٌ كَمَا سَنَقَرُّهُ، وَالْدَّلِيلُ وَإِنْ كَانَ مَطْلُوباً لِغَيْرِهِ، وَهُوَ النَّتِيجَةُ، فَلَا يَقُولُ أَحَدٌ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَطْلُوبٍ وَمَقْصُودٍ، إِذْ لَا مَحِيصَ عَنْهُ وَلَا طَرِيقَ غَيْرِهِ، فَافْقَهُم.

{الْأَزْمُ الْمُتَنَقِّلُ إِلَيْهِ فِي الْكِنَايَةِ قَدْ يَكُونُ لَازِماً لِلْمَذْكُورِ بِلاَ وَاسِطَةٍ}  
الْخَامِسُ: الْأَزْمُ الْمُتَنَقِّلُ إِلَيْهِ فِي الْكِنَايَةِ قَدْ يَكُونُ لَازِماً لِلْمَذْكُورِ بِلاَ وَاسِطَةٍ نَحْوُ: فَلَانٌ طَوِيلُ النَّجَابِ، فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ طَوْلُ الْقَامَةِ بِغَيْرِ وَسْطٍ، وَقَدْ يَكُونُ بِوَاسِطَةٍ أَوْ وَسَائِطٍ، مِثْلُ أَنْ يُقَالَ: فَلَانٌ عَرِيضُ الْوَسَادِ، وَيُرَادُ التَّوَصُّلُ بِهِ إِلَى عَرْضِ الْقَفَا وَبِهِ إِلَى الْبَلَهِ. أَوْ يُقَالَ: هُوَ كَثِيرُ الرَّمَادِ، وَيُرَادُ التَّوَصُّلُ <sup>1</sup>حَبِهِ إِلَى كَثْرَةِ إِيقَادِ الْفَارِ، وَبِهِ إِلَى كَثْرَةِ الطَّبُخِ وَبِهِ إِلَى كَثْرَةِ الْآكِلِينَ، وَبِهِ إِلَى كَثْرَةِ الضَّيْفَانِ وَبِهِ إِلَى كَوْنِهِ جَوَاداً مُضِيافاً إِلَى غَيْرِ هَذَا.


{تَعْرِيفُ التَّعْرِيزِ وَعِلَاقَتُهُ بِالْكِنَايَةِ}

الْسَّادِسُ: التَّعْرِيزُ خِلَافُ التَّضْرِيحِ، وَكَأَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنَ الْعَرَضِ، وَهُوَ الْجَانِبُ وَالنَّاحِيَةُ<sup>2</sup>، وَكَأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ فِيهِ يُوقِعُ الْكَلَامَ فِي غَرَضٍ وَمَقْصُودَةٍ غَرَضٌ آخَرَ، فَلَمْ يَأْتِ الْمَقْصُودُ كِفَاحاً حَبْلٌ<sup>3</sup> مِنْ جَانِبٍ.

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - انظر مفاتيح الغيب/6: 430، البحر المحيط/2: 251، البرهان في علوم القرآن/2: 311، شرح الكوكب المنير/1: 202 وشرح المحلى على جمع الجوامع مع حاشية الباني/1: 192.

<sup>3</sup> - سقطت من نسخة ب.

وَأَعْلَمَ أَنَّ التَّعْرِيضَ عِنْدَهُمْ هُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْكِنَايَةِ، فَالْكِنَايَةُ إِذَا طُلِبَ بِهَا الْوَصْفُ  
 قَدْ يَكُونُ الْمَوْصُوفُ فِيهَا مَذْكُوراً نَحْوَ قَوْلِكَ: زَيْدٌ يُصَلِّي وَيَصُومُ، كِنَايَةً عَنْ كَوْنِهِ  
 مُسْلِماً. وَزَيْدٌ يَلْبَسُ الزَّنَارَ، كِنَايَةً عَنْ كَوْنِهِ يَهُودِيّاً. وَقَدْ يَكُونُ / غَيْرَ مَذْكُورٍ كَقَوْلِكَ: 480  
 (الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ)<sup>1</sup> تَعْرِيضاً بِإِنْسَانٍ يُؤْذِي النَّاسَ، وَهُوَ كِنَايَةٌ  
 عَنْ كَوْنِهِ لَا إِسْلَامَ لَهُ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُكَذَا لِلْمُتَّقِينَ﴾  الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ  
 بِالْغَيْبِ<sup>2</sup>، إِذَا فُسِّرَ الْغَيْبُ بِالْغَيْبَةِ، وَتَعْرِيضاً بِالْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ عِنْدَ مُلَاقَاةِ  
 النَّاسِ، ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾<sup>3</sup> فَمُقَابِلَةُ الْمُصَنَّفِ لَهُ  
 بِالْكِنَايَةِ غَيْرَ سَدِيدٍ<sup>4</sup>

نَعَمْ، قَالَ السَّكَاكِي: «إِنَّ التَّعْرِيضَ قَدْ يَكُونُ مَجَازاً أَيْضاً، فَإِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ  
 آذَيْتَنِي، فَسَتَعْرِضُ عَلَى سَبِيلِ التَّهْدِيدِ وَأَنْتَ لَا تُرِيدُهُ، وَإِنَّمَا تُرِيدُ إِنْسَاناً آخَرَ مَعَهُ،  
 فَذَلِكَ مَجَازٌ، لِأَنَّكَ اسْتَعْمَلْتَ الْكَلَامَ الْخَطَائِي فِي غَيْرِ مَا وَضَعَ لَهُ، وَإِنْ أَرَدْتَ الْمُخَاطَبَ  
 وَإِنْسَاناً آخَرَ مَعاً فَهُوَ كِنَايَةٌ»<sup>5</sup>، لَكِنَّكَ اسْتَعْمَلْتَ اللَّفْظَ فِي مَوْضِعِهِ<sup>6</sup> وَغَيْرِهِ.

<sup>1</sup> - سبق تخرجه في ص: 236.

<sup>2</sup> - البقرة: 2-3.

<sup>3</sup> - تَضْمِينُ لِلآيَةِ 14 مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنُوا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾.

<sup>4</sup> - قَارَنَ بِمَا وَرَدَ فِي مِفْتَاحِ الْعُلُومِ: 410-411.

<sup>5</sup> - انظر مجموع مهمات المتون من التلخيص: 689.

<sup>6</sup> - وردت في نسخة أ: موضوعه.

## {الكِنَايَةُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ أَعْمُ مِنْهَا عِنْدَ أَهْلِ الْبَيَانِ}

السَّابِعُ: الكِنَايَةُ تَقَعُ فِي عِبَارَاتِ الْفُقَهَاءِ كَثِيرًا، قِيلَ: «وَهُوَ عِنْدَهُمْ أَعْمُ مِنْهَا عِنْدَ أَهْلِ الْبَيَانِ، لِأَنَّهَا عِنْدَ الْفُقَهَاءِ مَا احْتَمَلَ الْمَعْنِيَيْنِ فَأَكْثَرَ، سَوَاءٌ كَانَ أَحَدُهُمَا لَازِمًا لِلْآخَرِ أَوْ لَا».

قُلْتُ: كَانَ يُقَالُ لِلْمَرْأَةِ حَبْلُهَا عَلَى غَارِبِهَا، فَهُوَ كِنَايَةٌ عِنْدَهُمْ، وَهُوَ مِنْ الِاسْتِعَارَةِ التَّمثِيلِيَّةِ.

وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولُ: إِنَّ مَبْنَى الْكِنَايَةِ عَلَى تَرْكِ التَّصْرِيحِ بِالشَّيْءِ وَالْإِثْنَانِ بِمَا يَقْتَضِيهِ بَوَاحُ مَآ، وَالْأُمُورُ إِضَافِيَّةٌ، فَلَا يَكُونُ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ اخْتِلَافٌ.

نَعَمْ، لَا حِجْرَ فِي الْإِصْطِلَاحِ، وَقَدْ قَسَمَ الْإِمَامُ ابْنُ الْحَاجِبِ الْفَاضِلُ إِلَى صَرِيحٍ وَكِنَايَةٍ وَغَيْرِهِمَا، فَقَالَ الْمَوْضِعُ: «عَدَلَ الْمُصَنِّفُ، -يَعْنِي ابْنَ الْحَاجِبِ- عَنْ طَرِيقَةٍ أَكْثَرَ الْفُقَهَاءِ، وَهِيَ أَنَّ الطَّلَاقَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ فَقَطْ: صَرِيحٌ وَكِنَايَةٌ، لِأَنَّ الْمُصَنِّفَ رَأَى أَنْ اسْقَنِي الْمَاءَ وَنَحْوَهُ، لَا يَنْبَغِي عَدُّهُ فِي الْكِنَايَاتِ، لِأَنَّ الْكِنَايَةَ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ فِي لَازِمِ الْمُسَمَّى. لَكِنْ هَذَا إِصْطِلَاحٌ وَلَا مُنَاقَشَةَ فِيهِ» انْتَهَى. وَأَمَّا التَّعْرِيزُ فَوَاحِدٌ عِنْدَ الْفَرِيقَيْنِ.

{مَا يَقَعُ فِي كَلَامِ الْبُلْغَاءِ مِنَ الْكِنَايَاتِ اسْتِدْلَالَاتٌ عَقْلِيَّةٌ عَلَى مَا يُرَامُ مِنَ الْمَطَالِبِ}

الثَّامِنُ: يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ كُلَّ مَا يَقَعُ فِي كَلَامِ الْبُلْغَاءِ، مِنَ الْكِنَايَاتِ وَالِاسْتِعَارَاتِ وَسَائِرِ الْمَجَازَاتِ، اسْتِدْلَالَاتٌ عَقْلِيَّةٌ عَلَى مَا يُرَامُ مِنَ الْمَطَالِبِ<sup>1</sup> فِي الْمَدِيحِ

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: الغالب.

وَالدَّمُ وَغَيْرَهُمَا، وَلِذَلِكَ كَانَتْ أُبْلَغَ مِنَ التَّصْرِيحِ وَالْحَقِيقَةِ. وَقَدْ عَلَّلَ الْبُلْغَاءُ ذَلِكَ بِأَنَّهَا  
كَدَعَوَى الشَّيْءِ بَبَيِّنَةٍ إِشَارَةً إِلَى مَا ذَكَرْنَا<sup>1</sup> وَدَوِ الْمُشَارَكَةِ فِي عِلْمِ الْاسْتِدْلَالِ لَا يَخْفَى  
عَلَيْهِ ذَلِكَ.

وَلَا بَأْسَ أَنْ نُشِيرَ إِلَى طَرَفٍ مِنْ ذَلِكَ، لِيَعْرِفَهُ مَنْ عَسَى أَنْ يَعْرضَ عَلَى قَلْبِهِ غَيْمُ  
الْجَهْلِ وَالْغَفْلَةِ<sup>2</sup>

فَنَقُولُ: إِنَّا إِذَا قُلْنَا: زَيْدٌ كَثِيرُ الرَّمَادِ، فَهُوَ قِيَاسٌ حُذِفَتْ نَتِيجَتُهُ مَعَ إِحْدَى  
مُقَدِّمَتَيْهِ لِلْعِلْمِ بِهِمَا، وَنَظَّمَهُ هَكَذَا: زَيْدٌ كَثِيرُ الرَّمَادِ، وَكُلٌّ مِنْ<sup>3</sup> هُوَ كَثِيرُ الرَّمَادِ فَهُوَ  
مِضْيَافٌ، فَيَنْتُجُ زَيْدٌ مِضْيَافٌ. وَمِنْ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ أَبْيَنُهَا، أَمَّا الصُّغْرَى  
فَضَرُورِيَّةٌ حِسِّيَّةٌ إِنْ وُجِدَ الْمَعْنَى، وَادِّعَائِيَّةٌ إِنْ لَمْ يُوْجَدْ.

وَأَمَّا الْكُبْرَى فَمَعْلُومَةٌ بِالْعُرْفِ، وَلَكِنْ صِدْقُهَا كُلِّيَّةٌ، إِنَّمَا هُوَ بِقَيْدِ مُقَدَّرٍ، أَيْ  
كَثْرَةُ الرَّمَادِ النَّاشِئَةِ عَنِ الطَّبَّخِ <النَّاشِئِ><sup>4</sup> عَنْ إِطْعَامِ الضُّيْفَانِ، لِأَنَّ الرَّمَادَ قَدْ يَكْثُرُ  
عِنْدَ صَاحِبِ الْحَمَّامِ وَغَيْرِهِ، وَالطَّبَّخِ قَدْ يَكُونُ عِنْدَ / صَاحِبِ السُّوقِ مَثَلًا. 481

وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا الْقَيْدِ الْأَحْوَالُ الْمُقَارَنَةُ لِلْكَلامِ، مِثْلُ ذِكْرِهِ فِي سِيَاقِ الْمَدِيحِ  
وَالْإِسْتِعْطَاءِ<sup>5</sup> مَثَلًا، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ صَاحِبِ الْمِفْتَاحِ فِي الْكِنَايَةِ، أَنَّهُ «لَا بَدَّ لَهَا مِنْ  
دِلَالَةِ حَالٍ».

<sup>1</sup> - قَارَنَ بِمَا وَرَدَ فِي التَّلْخِيصِ الْمَطْبُوعِ ضَمْنِ مَجْمُوعِ مَهْمَاتِ الْمُتُونِ: 689. وَمِفْتَاحُ الْعُلُومِ: 412.

<sup>2</sup> - وَرَدَتْ فِي نَسْخَةِ ب: أَوْ الْغَفْلَةِ.

<sup>3</sup> - وَرَدَتْ فِي نَسْخَةِ أ: بِر.

<sup>4</sup> - سَقَطَتْ مِنْ نَسْخَةِ ب.

<sup>5</sup> - وَرَدَتْ فِي نَسْخَةِ ب: وَالْإِسْتِعْلَاءُ.

وَإِذَا قُلْنَا: رَأَيْتُ أَسَدًا فِي الْحَمَامِ، فَمَعْنَاهُ زَيْدٌ أَسَدٌ وَكُلُّ أَسَدٍ شُجَاعٌ، فَيَنْتَجُ عَنْ<sup>1</sup> الْأَوَّلِ زَيْدٌ شُجَاعٌ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ. أَمَّا الْكُبْرَى فَوَاضِحَةٌ، وَأَمَّا الصُّغْرَى فَادِّعَائِيَّةٌ، لِأَنَّ لَمَّا بِالْغِنَاءِ فِيهِ بَطْيٌ التَّشْبِيهِ وَإِذْرَاجُهُ فِي جِنْسِ الْأَسَدِ، كُنَّا قَدْ ادَّعَيْنَا لَهُ الْأَسَدِيَّةَ قَضَاءً لِحَقِّ الْمُبَالَغَةِ فَصَحَّ أَنَّهُ أَسَدٌ، وَهَذَا هُوَ مُدْرَجٌ اسْتِدْلَالُ أَهْلِ الْفَصَاحَةِ فَلْيُقَسَّ.

وَقَدْ يَكُونُ بَعْضُ ذَلِكَ مِنَ التَّعْرِيفَاتِ، كَالْكِنَايَةِ الْمَطْلُوبِ بِهَا غَيْرِ الصِّفَةِ وَالنِّسْبَةِ نَحْوُ: رَأَيْتُ حَيًّا مُسْتَوِي الْقَامَةِ، عَرِيضَ الْأُظْفَارِ، كِنَايَةً عَنِ الْإِنْسَانِ وَهُوَ وَاضِحٌ. وَقَدْ كِدْنَا نَخْرُجُ عَنِ الْغَرَضِ وَلَا نَسْتَوْفِي مَبَاحِثَ الْمَسْأَلَةِ، فَإِنَّهَا مُسْتَوْفَاةٌ فِي فَنِّهَا، وَاللَّهُ الْمُوفِّقُ.

{الْكَلَامُ فِي الْحُرُوفِ الَّتِي يَحْتَاجُ الْفَقِيهُ إِلَى مَعْرِفَةِ مَعَانِيهَا}

«الْحُرُوفُ»: أَي هَذَا مَبْحَثُ الْحُرُوفِ الَّتِي يَحْتَاجُ الْفَقِيهُ إِلَيْهَا<sup>2</sup> وَهِيَ الْكَثِيرَةُ الْوُقُوعُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَكَلَامِ أَهْلِ الشَّرْعِ وَالْعُرْفِ.

تَنْبِيهَاتٌ: {فِي تَحْرِيرِ الْقَوْلِ فِي مَبْحَثِ الْحُرُوفِ}

{مَعْنَى الْحَرْفِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا}

الأول: الْحُرُوفُ جَمْعُ حَرْفٍ، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ طَرَفُ الشَّيْءِ، كَحَرْفِ الْجَبَلِ وَحَرْفِ السَّفِينَةِ، وَفِي الْاصْطِلَاحِ قِسْمَانِ:

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: من.

<sup>2</sup> - قال الزركشي في البحر المحيط/2: 253 «وغنما احتاج الأصولي إليها لأنها من جملة كلام العرب، وتختلف الأحكام الفقهية بسبب اختلاف معانيها، قال ابن السيد النحوي، يخبر عمن تأمل غرضه ومقصده: فإن الطريقة الفقهية مفتقرة إلى علم الأدب مؤسسة على أصول كلام العرب».



حَرْفٌ هِجَاءٌ وَحَرْفٌ مَعْنَى. فَحَرْفُ الْهِجَاءِ أَحَدُ التَّسْعَةِ وَالْعِشْرِينَ الَّتِي هِيَ  
أَلِفٌ بَاءٌ إِلَى آخِرِهِ، وَهِيَ مَوَادُّ الْكَلِمِ كُلِّهَا فِي جَمِيعِ اللُّغَاتِ، وَقَدْ تَقَعُ الزِّيَادَةُ وَالنُّقْصَانُ  
فِيهَا بِحَسَبِ الْإِبْدَالِ وَالتَّخْفِيفِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَحَرْفُ الْمَعْنَى مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى غَيْرِ الْأِسْمِ <وَالْفِعْلِ><sup>1</sup>، وَالْحَرْفُ، نَحْوُ:  
«مِنْ» وَ«عَنْ» وَ«الْوَاوِ» وَ«سَوْفَ» وَ«قَدْ»، وَهُوَ الْمُرَادُّ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ.

وَقَدْ يَكُونُ «عَلَى» حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْهِجَاءِ أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، كَمَا فِي الْأَسْمَاءِ  
وَالْأَفْعَالِ، وَهَذَا الْقِسْمُ هُوَ الْمَشْهُورُ فِي اصْطِلَاحِ النُّحَوِيِّينَ وَفِيهِ تَقَعُ مَبَاحِثُهُمْ غَالِبًا.

{تَحْقِيقُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَرْفِ وَبَيْنَ مَا يُشَبِّهُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ}

الثَّانِي: لِلنَّاسِ خَبَطٌ فِي تَحْقِيقِ مَعْنَى الْحَرْفِ، وَتَحْقِيقُ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا  
يُشَبِّهُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ غَيْرُ مَوْضِعٍ لِمَعْنَى وَلَا  
دَالٌّ عَلَيْهِ، وَإِلَّا عُدَّ مِنَ الْمُهْمَلَاتِ.

ثُمَّ لَا خَفَاءَ أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقِلٍّ بِالْمَفْهُومِيَّةِ، بَلْ مُحْتَاجٌ إِلَى مُتَعَلِّقٍ، فَيُطْلَبُ الْفَرْقُ  
بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَا يَسْتَقِلُّ مِنَ الْأَسْمَاءِ، كِ «فَوْقَ» وَ«تَحْتَ» وَ«ذُو»<sup>2</sup>، وَمِنْ الْأَفْعَالِ كِ «كَانَ»  
وَأَخَوَاتُهَا، وَأَشَدُّ ذَلِكَ التَّبَاسًا مَا يَكُونُ مُشْتَرَكًا، كِ «الْكَافِ» وَ«عَلَى» مَثَلًا.

وَفَرَّقَ ابْنُ الْحَاجِبِ بَيْنَ الْحُرُوفِ وَغَيْرِهَا فِي هَذَا «بِأَنَّ الْحُرُوفَ مَشْرُوطٌ فِي  
دِلَالَتِهَا عَلَى مَعَانِيهَا الْإِفْرَادِيَّةِ، ذِكْرُ مُتَعَلِّقِهَا بِخِلَافِ غَيْرِهَا»<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: وقد.

<sup>3</sup> - انظر مختصر المنتهى بشرح العضد/1: 185.

وَقَرَّرَ الْعَضُدُ<sup>1</sup> وَالسَّعْدُ ذَلِكَ بِمَا حَاصِلُهُ: «أَنَّ الْوَاضِعَ قَدْ يَنْظُرُ فِي وَضْعِ اللَّفْظِ إِلَى خُصُوصِ اللَّفْظِ لِخُصُوصِ الْمَعْنَى كَالْعَلَمِ. وَقَدْ يَنْظُرُ إِلَى خُصُوصِ اللَّفْظِ لِعُمُومِ الْمَعْنَى كَرَجُلٍ، فَإِنَّ هَذَا اللَّفْظَ بِخُصُوصِهِ قَدْ وَضِعَ بِإِزَاءِ أَمْرٍ عَامٍّ أَيْ كُلِّي قَابِلٍ لِلكَثْرَةِ، وَالْحَمَلُ عَلَى كَثِيرٍ، حَتَّى إِنَّكَ لَوْ أَطْلَقْتَ رَجُلًا عَلَى زَيْدٍ بِخُصُوصِهِ كَانَ مَجَازًا لَا حَقِيقَةً.

482 وَقَدْ يَنْظُرُ إِلَى عُمُومٍ / اللَّفْظِ لِخُصُوصِ الْمَعْنَى، بِأَنَّ لَا يُلَاحِظُ لَفْظًا بَعَيْنَهُ، بَلْ أَمْرًا كُلِّيًّا، وَذَلِكَ فِي وَضْعِ الْهَيْئَاتِ، نَحْوِ صَيِّغَةِ فَاعِلٍ مِنْ كُلِّ مَصْدَرٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَصَيِّغَةِ مَفْعُولٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ، فَيَعْلَمُ بِذَلِكَ أَنَّ ضَارِبًا لِمَنْ قَامَ بِهِ الضَّرْبُ، وَقَاعِدًا لِمَنْ قَامَ بِهِ الْقُعُودُ، وَمَضْرُوبًا لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ الضَّرْبُ، إِلَى غَيْرِ هَذَا مِنْ الْخُصُوصِيَّاتِ الَّتِي لَا تَنْحَصِرُ.

وَقَدْ يَكُونُ إِلَى خُصُوصِ اللَّفْظِ بِحُصُولِ<sup>2</sup> الْمَعْنَى، وَلَكِنْ بِوَاسِطَةِ النَّظَرِ إِلَى أَمْرٍ عَامٍّ صَابِقٍ بِتِلْكَ الْخُصُوصِيَّاتِ، بِمَعْنَى أَنَّ يَكُونُ الْوَضْعُ لِلْخُصُوصِيَّاتِ، وَلَكِنْ مَعَ مُلَاحَظَةِ أَمْرٍ عَامٍّ، كَوَضْعِ هَذَا لِهَذَا الرَّجُلِ أَوْ هَذَا الْفَرَسِ، بِمُلَاحَظَةِ أَمْرٍ عَامٍّ، وَهُوَ مَفْهُومُ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِالْخُصُوصِ<sup>3</sup>

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَنَقُولُ الْحَرْفُ مِنْ قَبِيلِ هَذَا الْقِسْمِ<sup>4</sup> الْأَخِيرِ، وَهُوَ أَنَّهُ مَوْضِعٌ لِخُصُوصِيَّاتٍ بِمُلَاحَظَةِ أَمْرٍ عَامٍّ، كَ«مِنْ» مَثَلًا هِيَ مَوْضُوعَةٌ لِلْإِبْتِدَاءَاتِ الْخَاصَّةِ،

<sup>1</sup> - انظر ترجمته في الجزء الثالث ص: 79.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: لخصوص.

<sup>3</sup> - نص منقول بتصريف من حاشية السعد على شرح العضد للمختصر/1: 187-188.

<sup>4</sup> - وردت في نسخة أ: الاسم.

كَالابْتِدَاءِ مِنَ الْبَصَرَةِ أَوْ مِنَ السَّمَاءِ بِمُلاحَظَةِ مُطْلَقِ الْإِبْتِدَاءِ لَا الْإِبْتِدَاءِ، وَلِذَا<sup>1</sup> كَانَ لَفْظُ  
الْإِبْتِدَاءِ اسْمًا وَإِنْ دَلَّ عَلَى النَّسَبَةِ، لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ لِلْمَعْنَى الْمُطْلَقِ، فَكَانَ مُسْتَقْلًا.

وَلَفْظَةُ «مِنْ» حَرْفٌ لِأَنَّهَا لِلْخَاصِّ، وَإِذَا كَانَتْ لِخَاصٍّ، فَالْخَاصُّ لَا يَتَحَصَّلُ  
زِهْنًا وَلَا خَارِجًا إِلَّا بِتَعْيِينِ الْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ، فَلَمْ<sup>2</sup> يَكُنْ بُدٌّ فِي دِلَالَتِهَا مِنْ ذِكْرِ مُتَعَلِّقٍ لَهَا  
يُعَيِّنُ تِلْكَ النَّسَبَةَ، نَحْوُ: جِئْتُ مِنَ الْبَصَرَةِ، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي «إِلَى» وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ  
الْحُرُوفِ.

وَهَذَا بِخِلَافِ الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ، فَإِنَّهُمَا لَيْسَا<sup>3</sup> لِنِسْبَةٍ بِخُصُوصِهَا، بَلِ الْأِسْمُ قَدْ  
يَكُونُ لِنَفْسِ الدَّاتِ، كَرَجُلٌ قَدْ يَكُونُ لِذَاتِ بَاعْتِبَارِ نِسْبَةِ كـ «ذُو» وَ«فَوْقَ»، وَقَدْ يَكُونُ  
لِنِسْبَةٍ لَا لِخُصُوصِهَا كَالِابْتِدَاءِ وَالْإِنْتِهَاءِ.

وَكَذَا الْفِعْلُ، فَإِنَّهُ لِنِسْبَةِ الْحَدَثِ إِلَى مَوْضِعٍ مَا وَ«عَلَى» وَ«عَنْ» وَ«الْكَافِ» إِذَا  
أُرِيدَ بِهَا عُلُوٌّ وَتَجَاوُزٌ وَشَبَهٌ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى الْخُصُوصِيَّاتِ كَانَتْ أَسْمَاءً، وَإِذَا  
أُرِيدَ بِهَا عُلُوٌّ وَتَجَاوُزٌ وَشَبَهٌ بِخُصُوصِهَا كَانَتْ حُرُوفًا. هَذَا مُلَخَّصٌ مَا ذَكَرُوا<sup>4</sup>

وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْحَرْفَ مَوْضِعٌ لِخُصُوصِ النَّسْبَةِ، فَلَا دِلَالَةَ [لَهُ]<sup>5</sup> إِلَّا بِذِكْرِ  
الْمُتَعَلِّقِ، وَالْإِسْمَ مَوْضِعٌ لِمَعْنَاهُ وَدَالٌّ عَلَيْهِ، وَقَدْ يَكُونُ فِي الْمَعْنَى نِسْبَةٌ فَيَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ  
مُتَعَلِّقِهَا لِتَفْهَمَ، وَنَحْوُ هَذَا مَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَجَازِ وَالْمُشْتَرَكِ مَعَ احْتِيَاجِهِمَا مَعًا إِلَى

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: وكذلك.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة أ: فلن.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: سبب.

<sup>4</sup> - قارن بما ورد في شرح العضد على المختصر/1: 189.

<sup>5</sup> - سقطت من نسخة أ.

الْقَرِينَةُ، فَإِنَّ الْقَرِينَةَ فِي الْمَجَازِ لِتَحْصِيلِ الدَّلَالَةِ، وَفِي الْمُشْتَرَكِ لِتَبْيِينِهَا<sup>1</sup>، فَافْهَم.  
فَإِنَّهُ مَعْنَى وَاضِحٌ.

غَيْرَ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ لَهُمْ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْحَرْفَ مَوْضِعٌ لِلْخُصُوصِيَّاتِ دُونَ  
الْأَسْمِ؟ عَادَتِ الْحَرْبُ خُدْعَةً، وَالتَّعْوِيلُ عَلَى الْقَرَائِنِ فِي هَذَا الْأَمْرِ ضَعِيفٌ، بَلْ يُقَالُ:  
إِنَّ «مِنْ» مَثَلًا إِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّهَا مَوْضِعَةٌ لِلْإِبْتِدَاءِ الْخَاصِّ، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهَا  
لِمَفْهُومِهِ أَوْ لِحِصَصِهِ الْخَارِجِيَّةِ، وَالتَّالِي بَاطِلٌ بِقِسْمِيهِ.

أَمَّا أَوَّلًا، فَلَأَنَّهَا لَوْ وُضِعَتْ لِمَفْهُومِ الْإِبْتِدَاءِ الْخَاصِّ، كَانَتْ مَوْضِعَةً لِأَمْرٍ كُلِّيٍّ،  
وَهُوَ مَا فَرَّوْا مِنْهُ، إِذْ لَا فَرْقَ حِينَئِذٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَفْظِ الْإِبْتِدَاءِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا، فَلَأَنَّهَا لَوْ وُضِعَتْ لِلْحِصَصِ «الْخَارِجِيَّةِ»<sup>2</sup>، وَهِيَ لَا تُشَارِكُ أَصْلًا،  
483 كَانَتْ / «مِنْ» مُشْتَرَكَةً، إِذْ لَا مَعْنَى لِلْمُشْتَرَكِ إِلَّا مَا وُضِعَ لِمَعَانٍ شَتَّى، لَكِنَّ الْمُشْتَرَكَ مَا  
وُضِعَ لِمَعَانِي وَضْعًا مُسْتَقْلًا لِجَمِيعِهَا، وَلَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ إِلَّا فِيمَا وَجَدَ عِنْدَ الْوَاضِعِ لِيَضَعَ  
لَهُ، وَالْحِصَصُ لَا وُجُودَ لِجَمِيعِهَا عِنْدَ الْوَاضِعِ وَلَا يَجْمَعُهَا زَمَانٌ، بَلْ لَا تَزَالُ تَتَجَدَّدُ،  
فَتَعْدُرُ الْوَضْعَ لَهَا.

وَإِنْ قِيلَ: يَكُونُ الْوَضْعُ لَهَا نَوْعِيًّا.

قُلْنَا: لَا بَدَّ فِيهِ مِنْ مُمْلَاحِظَةِ أَمْرٍ وَاحِدٍ عَامٍّ، وَهُوَ الْمَفْرُورُ مِنْهُ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ  
الْبَحْثُ فِي سَائِرِهَا، فَلَا نُطِيلُ بِهِ. وَفِي تَقْسِيمِهِمُ السَّابِقِ مِنَ الْبَحْثِ مَا يَطُولُ تَتَبُّعُهُ  
وَلَيْسَ الْمَحَلُّ مَحَلَّةً.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة ب: لتبيينها.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة ب.

وَقَالَ فِي الْفَتْاحِ عِنْدَ ذِكْرِ مُتَعَلِّقِ مَعْنَى الْحَرْفِ فِي الِاسْتِعَارَةِ التَّبَعِيَّةِ «وَأَعْنِي بِمُتَعَلِّقَاتِ مَعَانِي الْحُرُوفِ، مَا يُعْبَرُ بِهِ عَنْهَا عِنْدَ تَفْسِيرِهَا مِثْلَ قَوْلِنَا: «مِنْ» مَعْنَاهَا ابْتِدَاءُ الْغَايَةِ، وَ«إِلَى» مَعْنَاهَا انْتِهَاءُ الْغَايَةِ، حَوْكِي»<sup>1</sup> مَعْنَاهَا الْغَرَضُ، فَابْتِدَاءُ الْغَايَةِ وَانْتِهَاءُ الْغَايَةِ وَالْغَرَضُ لَيْسَتْ مَعَانِيهَا، إِذْ لَوْ كَانَتْ هِيَ مَعَانِيهَا، وَالْابْتِدَاءُ وَالْانْتِهَاءُ وَالْغَرَضُ أَسْمَاءٌ، لَكَانَتْ هِيَ أَيْضاً أَسْمَاءً، لِأَنَّ الْكَلِمَةَ إِذَا سُمِّيَتْ اسْمًا، سُمِّيَتْ لِمَعْنَى الْأَسْمِيَّةِ لَهَا، وَإِنَّمَا هِيَ مُتَعَلِّقَاتِ مَعَانِيهَا، أَيِ إِذَا أَفَادَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ مَعَانٍ، رَجَعَتْ<sup>2</sup> إِلَى هَذِهِ بِنُوعِ اسْتِغْلَامٍ<sup>3</sup> انْتَهَى، وَكَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى الْخُصُوصِ الْمَذْكُورِ وَاللَّهُ الْمُوفُّ.

الثَّالِثُ: أَطْلَقَ الْمُصَنِّفُ الْحُرُوفَ عَلَى مَا ذَكَرُوا مِنْهَا أَسْمَاءً، كـ «كُلٌّ» وَ«بَيْدٌ» وَ«مِنْ» وَ«مَا» الشَّرْطِيَّتَيْنِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ إِمَّا تَغْلِيْبًا، لِأَنَّ الْحُرُوفَ أَكْثَرَ، وَإِمَّا تَشْبِيْهًا، لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ هُنَا إِلَّا مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَرْفِ شَبَهُ مَا، إِمَّا فِي الْمَعْنَى، وَإِمَّا فِي الصُّورَةِ، وَإِمَّا تَوْسَعًا مُرَاعَاةً لِكَوْنِ الْكَلِمِ الثَّلَاثِ كُلُّهَا تُسَمَّى حُرُوفًا كَمَا تُسَمَّى أَيْضاً أَسْمَاءً.

وَسَمَّى الْحَرْفُ حَرْفًا، إِمَّا لِكَوْنِهِ طَرَفًا لِلْكَلامِ أَوْ لِلتَّرْكِيبِ، أَوْ لِكَوْنِهِ لَا شَرْفَ لَهُ بِاعْتِبَارِ قَسِيمِهِ فَهُوَ طَرَفٌ، أَوْ لِكَوْنِهِ قَرِيبًا مِنْ حَرْفِ الْهَجَاءِ فَسَمَّى بِهِ، أَوْ لِأَنَّهُ قَلِيلُ الْبُنْيَةِ فَهُوَ ضَامِرٌ.

وَالْحَرْفُ النَّاقَةُ الضَّامِرَةُ وَالْمَهْزُولَةُ، أَوْ لِكَوْنِهِ خَارِجًا عَنِ التَّمَكُّنِ، فَهُوَ طَرَفٌ، أَوْ لِكَوْنِهِ مَحْرُوفًا أَيِ مَصْرُوفًا عَنِ التَّمَكُّنِ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْاِعْتِبَارَاتِ:

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: أفضت.

<sup>3</sup> - نص منقول من المفتاح: 380.

## {الكَلَامُ فِي مَعَانِي «إِذْنَ»}

«أَحَدُهَا» أَيِ الْحُرُوفِ الْمَذْكُورَةِ «إِذْنَ قَالَ» الْإِمَامُ «سَيَبَوِيه»: هِيَ «الْجَوَابِ وَالْجَزَاءُ»<sup>1</sup>

«قَالَ» أَبُو عَلِيٍّ «الشُّلُوبِيْنَ» الْأَنْدَلِسِيُّ<sup>2</sup>: هِيَ لِمَا ذُكِرَ مِنَ الْجَوَابِ وَالْجَزَاءِ «دَائِمًا»، «وَقَالَ» أَبُو عَلِيٍّ «الْفَارِسِيُّ»: هِيَ لِذَلِكَ «غَالِبًا».

وَقَدْ تَكُونُ لِمَجَرَّدِ الْجَوَابِ بِلَا جَزَاءٍ. فَإِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: سَأُحْسِنُ إِلَيْكَ، فَقَالَ: إِذْنَ أَتُنْبِي عَلَيْكَ خَيْرًا، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ لَهُ: إِنْ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ أَتُنْبِيْتُ عَلَيْكَ، فَقَدْ أَجَبْتَهُ عَنْ قَوْلِهِ بِمَا هُوَ جَزَاءُ فِعْلِهِ.

وَقَالَ الْفَارِسِيُّ: إِنَّمَا تَكُونُ جَزَاءً فِي الْأَكْثَرِ، لِأَنَّكَ تَقُولُ: إِنِّي أَحَبُّكَ، فيَقُولُ: إِذْنَ أَظُنُّكَ صَادِقًا وَلَا مُجَازَاةً هُنَا.

قُلْتُ: وَفِيهِ بَحْثٌ، لِأَنَّ امْتِنَاعَ كَوْنِ الظَّنِّ الْمَذْكُورِ وَنَحْوِهِ جَزَاءً، إِنْ كَانَ لِيَكُونَهُ لَيْسَ مُسْتَقْبَلًا، فَالْجَزَاءُ جَزَاءُ مُسْتَقْبَلًا كَانَ أَوْ حَالًا، ثُمَّ هُوَ لَا يَمْتَنِعُ اسْتِقْبَالُهُ <عِنْدَمَا يُرَادُ><sup>3</sup>، فَإِنَّ الظَّنَّ وَالْعُلُومَ وَالشُّكُوكَ تَحْدُثُ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ، وَإِنْ كَانَ لِيَكُونَهُ لَا جَدْوَى لَهُ، أَوْ / لِيَكُونَهُ لَيْسَ مِنْ أَفْعَالِ الْعَبْدِ، فَلَا يَسْتَقِيمُ.

484

<sup>1</sup> - انظر الكتاب لسيويه/4: 234، معاني الحروف: 117، مغني اللبيب/1: 20، البرهان في علوم القرآن/4: 187 والإتقان في علوم القرآن/1: 150.

<sup>2</sup> - عمر بن محمد بن عمر الأندلسي أبو علي الأزدي الإشبيلي (.../645هـ)، النحوي، إمام العربية في عصره، والشلوبين بلغة الأندلس: الأبيض الأشقر. له: «تعليق على كتاب سيويه»، «التوطأة في النحو»، وشرحان على الجزولية. شذرات الذهب/5: 232. بغية الوعاة/2: 224.

<sup>3</sup> - ساقط من نسخة ب.



أَمَّا أَوَّلًا، فَلأنَّهُ يَسْرُ كَمَا أَنَّ ظَنَّ الكَذِبِ يَسُوءُ، وَهَذِهِ فَائِدَةٌ، فَإِنَّ إِدْخَالَ السُّرُورِ عَلَى الْقُلُوبِ مَطْلُوبٌ، مَعَ مَا يُتَرَجَّى مِنَ الثَّمَرَةِ الْمَبْنِيَةِ عَلَى التَّصَدِيقِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا، فَلأنَّ الْعَقَائِدَ تُنَاطُ بِهَا [الْأَحْكَامُ]<sup>1</sup> مِنْ أَجْلِ ثَمَرَاتِهَا، وَالتَّصْمِيمِ عَلَيْهَا، وَتَوَجِيهِ النَّفْسِ لاسْتِحْصَالِهَا، وَقَطْعِ الْعَوَائِقِ عَنْهَا، وَقَلِّ ذَلِكَ فِي طَوْقِ<sup>2</sup> الْعَبْدِ، وَلِذَا أُمِرَ بِالْإِيمَانِ وَرُتِّبَ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ، وَنُهِيَ عَنِ الْكُفْرَانِ، وَأُمِرَ بِالْمَحَبَّةِ وَمُدِّحَ عَلَيْهَا. وَلِذَا يُقَالُ فِي الْعُرْفِ: أَحْسَنْتُ إِلَى فُلَانٍ فَجَازَانِي بِالْبَعْضِ، أَيْ بِحَسَبِ الثَّمَادِي عَلَيْهِ وَالْعَمَلِ بِمَوْجِبِهِ، وَإِلَّا فَالْخُطُورُ لَيْسَ مِنْ عَمَلِهِ وَلَا يُلَامُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ الشُّبْلِيُّ<sup>3</sup> رحمته الله: مَا جَزَاءُ مَنْ يُحِبُّ إِلَّا يُحِبُّ، وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَ «إِذَنْ» جَوَابٌ لِشَرْطٍ يُقَدَّرُ، أَغْنَتْ عَنْ ذِكْرِهِ كَمَا تُغْنِي نَعَمٌ عَنْ ذِكْرِ السُّؤَالِ. وَالْجَوَابُ وَقَدْ مَرَّ تَقْرِيرُ ذَلِكَ.

فَأَمَّا لَوْ قِيلَ: «أَنَّهَا»<sup>4</sup> فِي نَحْوِ هَذِهِ الصُّورَةِ لَيْسَتْ عَلَى تَقْدِيرِ<sup>5</sup> شَرْطٍ وَجَوَابٍ، بَلْ هِيَ فِي حُكْمِ الزَّائِدَةِ، وَكَأَنَّهُ قِيلَ: أَحْبُّكَ، فَقِيلَ: أَظُنُّكَ عَلَى طَرِيقِ الِاسْتِثْنَاءِ، لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ، وَحِينَئِذٍ لَا بَأْسَ أَنْ يُقَالَ: لَا جَزَاءَ، أَيْ أَنَّهُ «لَمْ»<sup>6</sup> يَقْصِدُ

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>2</sup> - وردت في نسخة ب: طرف.

<sup>3</sup> - أبو بكر الشبلي البغدادي، أصله من الشبلية قرية (.../334 هـ)، الفقيه العارف بمذهب مالك.

كتب الحديث عن طائفة، وقال الشعر، وله ألفاظ وحكم وحال وتمكن. تهذيب السير/2: 103.

<sup>4</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>5</sup> - وردت في نسخة أ: تقرير.

<sup>6</sup> - سقطت من نسخة ب.

ذَلِكَ، وَلَكِنْ عِنْدَ ذَلِكَ يُقَالُ: وَلَا جَوَابَ أَيْضًا، فَفَنَفِي الْجَوَابِ دُونَ الْجَزَاءِ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ، فَإِنْ أُطْلِقَ الْجَوَابُ عَلَى مُجَرَّدِ [كَلَامٍ]<sup>1</sup> تَلْقَى بِهِ كَلَامٌ وَلَمْ يُرَدِّ الْجَوَابُ [فِي]<sup>2</sup> النَّحْوِي فَلَيْسَ جَزَاءً أَيْضًا.

تَنْبِيهَاتٌ: {فِي مَزِيدٍ تَقْرِيرٍ مَعَانِي «إِذَنْ»}

{الْاِخْتِلَافُ فِي «إِذَنْ»}

الأولُ: اِخْتَلَفَ فِي «إِذَنْ»، فَقِيلَ: حَرْفٌ وَهُوَ رَأْيُ الْجُمْهُورِ، وَعَلَيْهِ فَقِيلَ: بَسِيطَةٌ وَهُوَ الْمُخْتَارُ. وَقِيلَ: مُرَكَّبَةٌ مِنْ «إِذْ» وَ«إِنْ»، وَعَلَى أَنَّهَا بَسِيطَةٌ فَقِيلَ: هِيَ النَّاصِبَةُ لِلْمُضَارِعِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ.

وقِيلَ: «إِنْ» مُضْمَرَةٌ بَعْدَهَا. وَقِيلَ: هِيَ اسْمٌ وَأَصْلُهُ «إِذَا» الظَّرْفِيَّةُ، فَإِذَا قِيلَ أَزُورُكَ، فَقِيلَ: «إِذَنْ» أَكْرَمُكَ، فَمَعْنَاهُ إِذَا جِئْتَنِي أَكْرَمَكَ، فَحُذِفَتِ الْجُمْلَةُ لِلْعِلْمِ بِهَا مِنْ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ، كَمَا تُحْدَفُ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ، ثُمَّ عَوُضَ التَّنْوِينُ عَنْهُمَا، وَعَلَيْهِ فَتُضْمَرُ «أَنْ» بَعْدَهَا لِلنَّصْبِ.

الثَّانِي: تَكَلَّمَ الْمُصَنِّفُ عَلَى مَعْنَاهَا وَلَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَى عَمَلِهَا، إِذْ لَا حَاجَةَ بِالْفَقِيهِ إِلَى ذَلِكَ.

{وُرُودُ «إِذَنْ» فِي مَسَالِكِ الْعِلَّةِ}

الثَّالِثُ: سَيَأْتِي ذِكْرُهَا فِي مَسَالِكِ الْعِلَّةِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ مَا بَعْدَهَا مُسَبَّبٌ عَمَّا قَبْلُهَا كَمَا مَرَّ ذِكْرُهُ، فَلَا تَنَافِي بَيْنَ كَوْنِهَا تَنْبِيئٌ عَنِ الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ، وَكَوْنِهَا تَنْبِيئٌ

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة أ.

عَنِ الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ، إِذْ هَذَا هُوَ هَذَا، وَلَعَلَّهُ لِيُخَفِّاءَ هَذَا شَيْئاً [مَا]<sup>1</sup>، لَمْ يَسْتَغْنِ الْمُصَنِّفُ بِذِكْرِهَا هُنَا عَنْ ذِكْرِهَا هُنَاكَ.

### {ضَبْطُ لَقَبِ الشُّلُوبِيِّنِ}

الرَّابِعُ: الشُّلُوبِيُّنَ بِفَتْحِ اللَّامِ وَضَمِّهَا، وَهُوَ لَقَبُ لِأَبِي عَلِيٍّ، قِيلَ: وَمَعْنَاهُ فِي كَلَامٍ <الْأَنْدَلُسِ><sup>2</sup> الْأَبْيَضُ الْأَشْقَرُ.

### {الْكَلَامُ فِي مَعَانِي «إِنْ»}

«النَّائِي: إِنْ» بِكَسْرِ الِهَمْزَةِ وَسُكُونِ التَّوْنِ «لِلشَّرْطِ» وَهُوَ «تَعْلِيْقٌ»<sup>3</sup> حُصُولُ مَضْمُونٍ جُمْلَةٍ بِحُصُولِ مَضْمُونٍ<sup>4</sup> آخَرَ نَحْوُ: «إِنْ يَنْتَهَوْا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ»<sup>5</sup>، «وَإِنْ عُدْتُمْ عُدَّتْنَا»<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>2</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>3</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>4</sup> - انظر الجني الداني للمرادي: 207، مغني اللبيب/1: 22، البرهان في علوم القرآن/4: 215 والإتقان في علوم القرآن/1: 155.

<sup>5</sup> - تضمين للآية 38 من سورة الأنفال: «قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ».

<sup>6</sup> - تضمين للآية 8 من سورة الإسراء: «عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُرَحِّمَكُمْ وَإِنْ عُدتُمْ عُدَّتْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا».

وَالْتَقَى" وَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ [نَحْوُ:]<sup>1</sup> «إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ»<sup>2</sup>، وَعَلَى الْفِعْلِيَّةِ الْمَاضِيَةِ نَحْوُ: «إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَ»<sup>3</sup>،  
وَالْمُضَارِعِيَّةِ نَحْوُ: «إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا»<sup>4</sup>  
وَالزِّيَادَةِ" قَبْلَ الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ نَحْوُ:

فَمَا إِنْ طِينَنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ \* \* \* مَنَائِبًا وَدَوْلَةً آخِرِينَ<sup>5</sup>  
485 / أَي مَا عَادَتْنَا جُبْنٌ.

وَقَبْلَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ نَحْوُ:

يُرْجِي الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ \* \* \* وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ<sup>6</sup>  
وَقَبْلَ الْمَاضِي نَحْوُ:

وَرَجَّ الْفَقَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ \* \* \* عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ<sup>7</sup>

<sup>1</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>2</sup> - تضمن للآية 44 من سورة الفرقان: «أَمْ تَحْسَبُ أَنْ أَكْثَرُهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا».

<sup>3</sup> - تضمن للآية 107 من سورة التوبة: «وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ».

<sup>4</sup> - تضمن للآية 5 من سورة الكهف: «مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبِرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا».

<sup>5</sup> - القاتل هو فروة بن مسيك المرادي الصحابي. انظر الخصائص/3: 108 وشرح مغني اللبيب: 170.

<sup>6</sup> - أحد الأبيات الثلاثة التي أوردها أبو زيد الأنصاري في نوادره، وقال هي لجابر بن رألان الطائي. انظر شرح مغني اللبيب: 173.

<sup>7</sup> - القاتل هو المعلوط بن يدل القريني. انظر الخصائص/1: 110. وشرح المغني: 175.

تَنْبِيهَاتُ: {فِي مَزِيدِ تَقْرِيرِ مَعَانِي «إِنْ»}

الأول: قَدْ تَتَّصَلَ الشَّرْطِيَّةُ بِ«لَا» النَّافِيَةِ، فَكَثِيرًا مَا يُتَوَهَّم أَنَّهَا اسْتِثْنَائِيَّةٌ قَبْلَ التَّأَمُّلِ نَحْوُ: «إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ»<sup>1</sup>، «إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً»<sup>2</sup>

الثاني: بَقِيَ مِنْ مَعَانِي «إِنْ» الْمُتَّفِقُ عَلَيْهَا، الْمُخَفِّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ نَحْوُ: «وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُؤْفِقِيَهُمْ»<sup>3</sup> أَوْ مُهْمَلَةٌ نَحْوُ: «وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ»<sup>4</sup>، وَمَعْنَاهَا التَّوَكِيدُ كَأَصْلِهَا.

وَقِيلَ: إِنَّهَا قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى «قَدْ» نَحْوُ: «وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِيمَا إِنْ مَكَنَّاكُمْ فِيهِ»<sup>5</sup>، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «فَطَكُّوا إِنْ نَفَعَتِ الطُّكُورُ»<sup>6</sup>، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا فِي الْأُولَى نَافِيَةٌ وَفِي الثَّانِيَةِ شَرْطِيَّةٌ.

<sup>1</sup> - تَضْمِينُ لِلآيَةِ 40 مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ: «إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ الثَّنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّقْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ».

<sup>2</sup> - تَضْمِينُ لِلآيَةِ 73 مِنْ سُورَةِ الْأَنْفَالِ: «وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ».

<sup>3</sup> - تَضْمِينُ لِلآيَةِ 111 مِنْ سُورَةِ هُودٍ: «وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُؤْفِقِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ».

<sup>4</sup> - تَضْمِينُ لِلآيَةِ 32 مِنْ سُورَةِ يَسٍ.

<sup>5</sup> - تَضْمِينُ لِلآيَةِ 26 مِنْ سُورَةِ الْأَحْقَافِ: «وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِيمَا إِنْ مَكَنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً لَمَّا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ».

<sup>6</sup> - الْأَعْلَى: 9.

وَقِيلَ: تَكُونُ أَيْضاً بِمَعْنَى «إِذْ» نَحْوُ: «وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنُفُكُمْ مُؤْمِنِينَ»<sup>1</sup>  
وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا شَرْطِيَّةٌ.

{الكَلَامُ فِي مَعَانِي «أَوْ»}

«الثَّالِثُ أَوْ»<sup>2</sup> الَّتِي هِيَ إِحْدَى حُرُوفِ الْعَطْفِ «لِلشَّكِّ» فِي حَقِّ الْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ:  
«لَبِئْسَ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ»<sup>3</sup>

«وَالْإِبْهَامُ» أَيْ قَلْبِيئُ الْأَمْرِ عَلَى السَّمَاعِ نَحْوُ: «أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ  
نَهَارًا»<sup>4</sup>

«وَالتَّخْيِيرُ» بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ أَوْ الْأُمُورِ نَحْوُ: «فَفَطِيئَةٌ مِنْ حَيَاتِهِ أَوْ حَقِيقَةٌ  
أَوْ نُسْلُهُ»<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - تَضْمِينُ لِلآيَةِ 57 مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُورًا وَلَعِبًا  
مِنَ الَّذِينَ أَوْفُواكِ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكَافِّرَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنُفُكُمْ مُؤْمِنِينَ».

<sup>2</sup> - انْظُرْ مَعَانِي «أَوْ» فِي: الْجَنِيِّ الدَّائِي: 227 وَمَا بَعْدَهَا، الْبِرْهَانُ/1: 140، الْمَقْصَلُ: 304، مَعْنَى  
الْجَبِّ/1: 61 وَمَا بَعْدَهَا، الْإِحْكَامُ/1: 97-98، شَرْحُ تَفْهِيمِ الْفُصُولِ: 105 وَالْبَهَانُ فِي عُلُومِ  
الْقُرْآنِ/4: 209.

<sup>3</sup> - تَضْمِينُ لِلآيَةِ 19 مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ وَالآيَةِ 113 مِنْ سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ.

<sup>4</sup> - تَضْمِينُ لِلآيَةِ 24 مِنْ سُورَةِ يُونُسَ: «إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أُنْزِلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ  
نَبَاتُ الرُّضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ  
قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ  
لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ».

<sup>5</sup> - تَضْمِينُ لِلآيَةِ 196 مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ  
الْهَدْيِ وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ =



”وَمُطْلَقِ الْجَمْعِ” أَيِ بِمَعْنَى الْوَاوِ نَحْوُ قَوْلِهِ:

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ \*\*\* مَا بَيْنَ مُلْجِمٍ مُهَرِّهِ أَوْ سَافِعٍ<sup>1</sup>

أَيِ أَخَذَ بِنَاصِيئِهِ بِلَا لِجَامٍ.

”وَالْتَّقْسِيمِ” نَحْوُ:

فَقَالُوا لَنَا ثِفْتَانِ لَأَبَدٍ مِنْهُمَا \*\*\* صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرَعَتْ أَوْ سَلَاسِلُ<sup>2</sup>

”وَبِمَعْنَى إِلَى” وَيُنْتَصَبُ الْمُضَارِعُ بَعْدَهَا بِأَنْ مُضْمَرَةٌ نَحْوُ قَوْلِهِ:

لَا تَسْتَسهِلَنَّ الصُّعْبَ أَوْ أَدْرِكِ الْمُنَى \*\*\* فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِحَازِمٍ<sup>3</sup>

”وَالِإِضْرَابِ كَ«بَلِ»” نَحْوُ:

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمَتْ بِهِمْ \*\*\* لَمْ أُخْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَادِ

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً \*\*\* لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي<sup>4</sup>

أَيِ بَلِ زَادُوا ثَمَانِيَةً.

---

= فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أَمْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ).

<sup>1</sup> - انظر شرح المغني: 455 وشرح التسهيل/3: 222.

<sup>2</sup> - انظر شرح مغني اللبيب: 462، والبيت من أبيات ستة لجعفر بن عليّة الحارثي أوردها أبو تمام في أول "الحماسة"

<sup>3</sup> - انظر شرح مغني اللبيب: 472.

<sup>4</sup> - شرح مغني اللبيب: 457 والبيتان من آخر قصيدة لجوير مدح بها معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان.

«قال» أبو محمد القاسم بن علي «الحريري: والتقريب نحو: ما أذري أسلم أو ودّع»، أي قال تكون «أو» لما مرّ من المعاني، وتكون أيضاً للتقريب، وهذا المثال يُقال عند استقصار مدة السلام على طريق التّجاهل، وذلك حيث يُشبه الوداع من قصره.

تنبيهات: {في مزيد تقرير معاني «أو»}

{الفرق اللطيف بين الشك والتشكيك}

الأول: يُقال «أو» للشك والتشكيك، ومعناه إيقاع الشك في قلب السامع وهو الإبهام.

والحق أن بينهما فرقا لطيفا بحسب مفهوميتهما، فمتى تعلّق غرض المتكلم بتعمية الحكم / عن السامع لا غير، فهو إبهام<sup>1</sup> ويلزمه غالباً شك السامع، وإن لم يقصد<sup>2</sup> ومتى تعلّق غرضه بإيقاعه في بحبوحة التّخير، فهو تشكيك ويلزمه إنبهام الأمر، وإن لم يكن مقصوداً. وبحسب الفرق يحسن عدّهما<sup>3</sup> معاً، وبحسب تلازمهما في الخارج غالباً يحسن الاكتفاء بأحدهما، فافهم.

{موارد وقوع التّخير}

الثاني: التّخير يقع بعد الطلب بين أمرين، فتارة يمكن الجمع بينهما في آن واحد نحو: تصدّق ببر أو شعير، وتارة لا يمكن نحو: تزوّج هنداً أو أختها<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - قارن بما ورد في شرح تنقيح الفصول: 105.

<sup>2</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>3</sup> - وردت في نسخة ب: عدمهما.

<sup>4</sup> - قارن بما ورد في التّشيف/1: 494.

وَالْمَشْهُورُ قَصْرُ اسْمِ التَّخْيِيرِ عَلَى الْقِسْمِ الثَّانِي، وَتَسْمِيَةُ الْأَوَّلِ الْإِبَاحَةِ، وَهَذَا إِنْ كَانَ  
اصْطِلَاحًا فِي التَّلْقِيبِ فَلَا مُشَاحَّةَ.

وَأَمَّا الْعِبَارَتَانِ فَيَصِحُّ كُلُّ مِنْهُمَا فِي كُلِّ مِنْهَا.

أَمَّا أَوَّلًا، فَلَأَنَّ إِبَاحَةَ كُلِّ مِنَ الطَّرْفَيْنِ هِيَ مُقْتَضَى الْكَلَامِ، حَوْهَذَا بِعَيْنِهِ  
تَخْيِيرٌ، أَمَّا إِبَاحَةُ الْجَمْعِ فَإِنَّمَا تُعْرَفُ مِنْ خَارِجٍ.

وَأَمَّا ثَانِيًا، فَلَأَنَّ التَّخْيِيرَ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ هُوَ مُقْتَضَى الْكَلَامِ<sup>1</sup>، وَهَذَا بِعَيْنِهِ  
إِبَاحَةٌ لِكُلِّ مِنْهُمَا، أَمَّا امْتِنَاعُ الْجَمْعِ فَإِنَّمَا يُعْرَفُ مِنْ خَارِجٍ، فَافْهَم.

الثَّالِثُ: عَبَّرَ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ بِدَلِّ التَّقْسِيمِ بِالتَّفْرِيقِ الْمُجْرَدِ<sup>2</sup> عَنِ الشَّكِّ  
وَالِإِبْهَامِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ [أَوَّلَى]<sup>3</sup> مِنَ التَّقْسِيمِ، لِأَنَّ الْوَاوَ أَجُودُ فِي التَّقْسِيمِ»، وَاعْتَرَضَ  
بِأَنَّ كَوْنَ الْوَاوِ أَجُودَ يَقْتَضِي جَوَازًا، «أَوْ» غَيْرَ أَجُودٍ<sup>4</sup>

وَأَنَا أَقُولُ: الْحَقُّ أَنَّ لَا مَعْنَى لـ«أَوْ» فِي التَّقْسِيمِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الْوَاوِ، أَوْ  
يُرَاعَى فِيهَا مَعْنَاهَا الْأَصْلِي، فَإِذَا قِيلَ: الْكَلِمَةُ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ، فَإِنْ اعْتَبِرَ التَّقْسِيمُ  
كَانَ الْمَعْنَى أَنَّ أَقْسَامَ الْكَلِمَةِ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ، وَلَا مَعْنَى هَاهُنَا إِلَّا لِلْوَاوِ، وَمَتَى عَبَّرَ<sup>5</sup>  
بـ«أَوْ» فَلَمْ يُرَدِّ هَذَا الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا أُريدَ شَيْءٌ تَخْيِيرٌ، وَكَأَنَّهُ قِيلَ: اعْتَبِرْ<sup>5</sup> هَذَا أَوْ هَذَا،  
أَوْ مَا يُضَاهِي هَذَا الْمَعْنَى.

<sup>1</sup> - ساقط من نسخة ب.

<sup>2</sup> - انظر شرح التسهيل/3: 215 وما بعدها.

<sup>3</sup> - سقطت من نسخة أ.

<sup>4</sup> - قارن بما ورد في التشنيف/1: 495.

<sup>5</sup> - وردت في نسخة ب: عبر.

{قَوْلُ الْمُحَقِّقِينَ فِي «أَوْ»}

الرَّابِعُ: الْمُحَقِّقُونَ أَنَّ «أَوْ» مَوْضُوعَةٌ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ، وَيُسْتَفَادُ غَيْرَ ذَلِكَ كَالْتَقْرِبِ وَنَحْوُهُ مِنْ قُوَّةِ الْكَلَامِ لَا مِنْ الْحَرْفِ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ.

{قَدْ تَكُونُ «أَوْ» بِمَعْنَى إِلَّا}

الخَامِسُ: بَقِيَ مِنْ مَعَانِي «أَوْ» أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى «إِلَّا» وَيَنْتَضِبُ الْمُضَارِعُ بَعْدَهَا بِ«أَنْ» مُضْمَرَةٌ نَحْوُ قَوْلِهِ:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاقَةَ قَوْمٍ \*\*\* كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا<sup>1</sup>  
أَيَّ إِلَّا أَنْ تَسْتَقِيمَ.

وَزَادَ بَعْضُهُمْ كَوْنَهَا بِمَعْنَى الشَّرْطِ نَحْوُ: لِأَضْرِبَنَّهُ عَاشَ أَوْ مَاتَ، >أَيَّ إِنْ عَاشَ وَإِنْ مَاتَ.

وَبَعْضُهُمْ أَنْ تَكُونَ لِلتَّبْعِيضِ وَجَعَلَ مِنْهُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا كُفُّوا هَذَا أَوْ نَحَارَهِ﴾<sup>2</sup>

قُلْتُ: وَاسْمُ التَّسْوِيَةِ عَلَى الْأُولَى وَالتَّفْصِيلِ أَوْ التَّخْيِيرِ عَلَى الثَّانِيَةِ أُولَى.

<sup>1</sup> - انظر شرح مغني اللبيب: 467 والبيت نسبة سيوبه وشراحه إلى زياد الأعجم، وهو من أبيات ثمانية هجا بها المغيرة بن حنساء الحنظلي التميمي.

<sup>2</sup> - البقرة: 135.

## {الكَلَامُ فِي مَعَانِي «أَي»}

«الرَّابِعُ أَي بِالْفَتْحِ وَالسُّكُونِ» أَي بِفَتْحِ الهمزة وسُكُونِ الياء «لِلتَّفْسِيرِ»، أَي لِتَفْسِيرِ مَا قَبْلَهَا بِمَا بَعْدَهَا<sup>1</sup>، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي الْمُفْرَدَاتِ نَحْوِ عِنْدِي عَسْجُدٌ، أَي: ذَهَبٌ، وَرَأَيْتُ غَضَنْفَرًا أَي: أَسَدًا.

وَالثَّانِي بَدَلُ أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ عَطْفُ نَسَقٍ وَ«أَي» عِنْدَهُمْ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ.

وَفِي الْجُمْلِ نَحْوُ قَوْلِهِ:

وَتَرْمِيَنِي بِالطَّرْفِ أَي أَنْتَ مُذْنَبٌ \* \* \* وَتَقْلِيَنِي لَكِنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلَى<sup>2</sup>

487 / وَلِنَدَاءِ الْقَرِيبِ أَوْ الْبَعِيدِ أَوْ الْمَتَوَسِّطِ هَذِهِ «أَقْوَالٌ» ثَلَاثَةٌ، الْأَوَّلُ:

لِلْمُبَرَّدِ<sup>3</sup> وَمَنْ وَافَقَهُ، وَالثَّانِي لِسَيِّبُونِهِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ، وَالثَّالِثُ لِابْنِ بُرْهَانَ.

وَحَكَى ابْنُ مَالِكٍ فِي بَابِ الْإِشَارَةِ مِنْ شَرْحِ التَّسْهِيلِ «إِجْمَاعَ النُّحَاةِ: أَنَّ الْمُنَادَى لَيْسَ لَهُ إِلَّا مَرْتَبَتَانِ الْقُرْبُ وَالْبَعْدُ»<sup>4</sup>، فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ كَانَ قَوْلُ ابْنِ بُرْهَانَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُخَالَفًا لِلْإِجْمَاعِ.

<sup>1</sup> - انظر معاني «أَي» في: الجني الداني: 233-234، الأزهرية: 106-110، معني الليب/1: 79.

<sup>2</sup> - البيت من شواهد معني الليب/1: 76، الفصل: 147 وخزاة الأدب/4: 490. وزعم قوم أنه لكثير غزوة.

<sup>3</sup> - أبو العباس محمد يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، إمام في اللغة والنحو والأدب. من مصنفاته: «الكامل» في الأدب، «معاني القرآن» و«الاشتقاق» شذرات الذهب/2: 190. بغية الوعاة/1: 169. إنباء الرواة/3: 241. طبقات المفسرين للداودي/2: 269.

<sup>4</sup> - انظر شرح التسهيل/1: 236.

وَمِنْ اسْتِعْمَالِهَا فِي النِّدَاءِ قَوْلُهُ:

أَلَمْ تَسْمَعْ أَيْ عَبْدُ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى \* \* \* بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرٌ<sup>1</sup>

وَفِي حَدِيثِ الْجَهَنَّمِيِّينَ<sup>2</sup> فِي قَوْلِ آخِرِهِمْ خُرُوجاً أَيْ رَبٌّ<sup>3</sup>، فَقِيلَ هَذَا لِلْقَرِيبِ  
لَأَنَّ اللَّهَ قَرِيبٌ، وَالْحَقُّ أَنْ لَا دَلِيلَ فِيهِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَرِيبٌ عِلْماً وَرَحْمَةً، وَبَعِيدٌ  
عَظَمَةً وَجَلَالاً، وَلِأَنَّهُ يَجُوزُ نِدَاءُ الْقَرِيبِ بِمَا لِلْبَعِيدِ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: «أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ نِدَاءِ الْقَرِيبِ بِمَا لِلْبَعِيدِ، عَلَى سَبِيلِ  
التَّوَكُّيدِ وَمَنْعُوا الْعَكْسَ».

تَنْبِيهَاتٌ: {فِي مَزِيدٍ تَقْرِيرِ مَعَانِي «أَيْ»}

الأول: قَدْ يُقَالُ «أَيْ» لِنِدَاءِ الْبَعِيدِ نَقْلُهُ ابْنُ مَالِكٍ عَنِ الْكُوفِيِّينَ.

الثاني: إِذَا وَقَعَتْ «أَيْ» بَعْدَ تَقْوِيلٍ وَبَعْدَهَا فِعْلٌ مُسْنَدٌ إِلَى الضَّمِيرِ، فَالْوَجْهُ ضَمُّ  
النَّاءِ فِيهِ لِيَكُونَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ دَاخِلاً فِي الْحِكَايَةِ، كَقَوْلِكَ لِصَاحِبِكَ: تَقُولُ شَخْصَتُ  
الْبَلَدِ أَيْ خَرَجْتُ بِضَمِّ النَّاءِ فِيهِمَا، وَلَوْ كَانَتْ «إِذَنْ» فِي مَحَلِّهَا فَالْوَجْهُ فَتْحُ الثَّانِي  
لِأَنَّهُ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي الْحِكَايَةِ بِالْمَعْمُولِ لِنَقْوِ، وَذَلِكَ مَعْنَى قَوْلِ الْقَائِلِ:

<sup>1</sup> - انظر مغني اللبيب: 516.

<sup>2</sup> - تضمن حديث: (أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنَ النَّارِ بَعْدَ مَا مَسَّهُمْ مِنْهَا  
سَقْعٌ فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ فَيَسْمِيهِمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَهَنَّمِيِّينَ) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق،  
باب: صفة الجنة والنار.

<sup>3</sup> - تضمن حديث: (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: وَكَلَّ اللَّهُ بِالرَّحِمِ مَلَكًا فَيَقُولُ أَيْ رَبُّ لُطْفَةٍ أَيْ رَبُّ عِلْقَةٍ  
أَيْ رَبُّ مُصَنَّفَةٍ فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَقْضِيَ خَلْقَهَا قَالَ أَيْ رَبُّ أَذْكَرٌ أَمْ أُنْثَى أَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ فَمَا الرِّزْقُ فَمَا  
الْأَجَلُ فَيَكْتُبُ كَذَلِكَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ) أخرجه البخاري في كتاب القدر، باب: في القدر. ومسلم في  
كتاب القدر، باب: كيفية خلق آدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله.



إِذَا كُنَيْتَ بِأَيِّ فِعْلٍ تُفْسِّرُهُ      \*\*  
 فَضُمَّ تَاءُكَ فِيهِ ضَمٌّ مُعْتَرِفٌ      \*  
 وَإِنْ تَكُنْ بِإِذْنِ يَوْمٍ تُفْسِّرُهُ      \*\*  
 فَفَتْحُكَ التَّاءُ قَوْلٌ غَيْرٌ مُخْتَلَفٌ<sup>1</sup>      \*

{الكلامُ في معاني «أي» بالتشديد}

الخامس: أي «بالتشديد» أي و«أي» بالفتح كالأولى وبتشديد الياء «للشروط»

نحو: ﴿أَيُّهَا مَا كُطِعُوا فَلَهُ الْآسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>2</sup>

و«الاستفهام» نحو: ﴿أَيُّكُمْ زَادَهُ حَبِيرٌ إِيْمَانًا﴾<sup>3</sup>

وَقَدْ تُخَفَّفُ كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ<sup>4</sup>:

تَنْظَرْتُ نَصْرًا وَالسَّمَائِينَ أَيُّهُمَا      \*\*  
 عَلَيَّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهْلَتْ مَوَاطِرُهُ<sup>5</sup>      \*

و«موصولة» نحو: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى

الرَّحْمَانِ عِتْيًا﴾<sup>6</sup> أي: الذي هو أشد.

<sup>1</sup> - انظر شرح مغني اللبيب: 518.

<sup>2</sup> - تضمين للآية 110 من سورة الإسراء: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَانَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تُخَافُوا بِهَا وَاتَّبِعُوا يَتَنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾.

<sup>3</sup> - تضمين للآية 124 من سورة التوبة: ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا سُورَةً فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَرَّادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾.

<sup>4</sup> - انظر ترجمته في الجزء الثالث ص: 182.

<sup>5</sup> - انظر مغني اللبيب: 520.

<sup>6</sup> - تضمين للآية 69 من سورة مريم.

«وَدَّالَةٌ عَلَى مَعْنَى الْكَمَالِ» بَأَنَّ تَكُونَ صِفَةً لِنَكْرَةٍ، أَوْ حَالًا لِمَعْرِفَةٍ، نَحْوُ:  
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيْ رَجُلٍ وَبَزِيدٍ أَيْ فَتًى، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

فَأَوْمَأْتُ إِيْمَاءً خَفِيًّا لِحَبِثْرٍ \* \* \* وَلِلَّهِ عَيْنًا حَبِثْرٌ أَيْمًا فَتًى<sup>1</sup>  
وَحَبِثْرٌ اسْمُ رَجُلٍ.

«وَوُصِّلَةٌ» بَضَمِ الْوَاوِ أَيْ: ذَرْبَعَةٌ «لِنِدَاءٍ مَا فِيهِ أَل» نَحْوُ: «يَا أَيُّهَا  
الرَّسُولُ»<sup>2</sup>

تَنْبِيهَاتٌ: {فِي مَزِيدٍ تَقْرِيرٌ مَعَانِي «أَيُّ»}

الأول: هَذَا هُوَ الْحَرْفُ الْخَامِسُ، وَقَدْ يَكْتُبُ كَذَلِكَ فِي بَعْضِ النُّسخِ.

الثاني: إِذَا دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى الْكَمَالِ، فَإِذَا أُضِيفَتْ إِلَى اسْمٍ جَامِدٍ / دَلَّتْ عَلَى  
الْكَمَالِ فِي جَمِيعِ أَوْصَافِ ذَلِكَ الْجِنْسِ، وَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى مُشْتَقٍّ دَلَّتْ عَلَى الْكَمَالِ فِي  
ذَلِكَ الْوَصْفِ فَقَطْ دُونَ غَيْرِهِ.

فَإِذَا قِيلَ: هَذَا رَجُلٌ أَيْ رَجُلٌ، فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ كَامِلٌ فِي الرُّجُولِيَّةِ، فَتَدُلُّ عَلَى  
الْكَمَالِ فِي جَمِيعِ أَوْصَافِ الرُّجَالِ مِنْ عِلْمٍ وَشَجَاعَةٍ وَكَرَمٍ وَحِلْمٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَإِذَا قِيلَ:

<sup>1</sup> - انظر شرح التسهيل/3: 177 والتذيل والتكميل في شرح التسهيل/3: 141 والبيت للشاعر  
الراعي، وحبر المذكور ابن أخت الشاعر.

<sup>2</sup> - تضمنين للآية 41 من سورة المائدة: «يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزَنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ  
الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ  
لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا وَمَنْ  
يُرِذِ اللَّهُ مُنْتَهًى فَلَنْ تُمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِذِ اللَّهُ أَنْ يُطَهَّرَ قُلُوبُهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ  
وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ».

هَذَا عَالَمٌ أَيْ عَالَمٍ، فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ كَامِلٌ فِي الْعَالَمِيَّةِ، فَتَدُلُّ عَلَى كَمَالِهِ فِي صِفَةِ الْعِلْمِ لَا غَيْرَ.

الثَّالِثُ: بَقِيَ عَلَيْهِ ذِكْرُ «إِي» بِكَسْرِ الهمزة وَسُكُونِ الْيَاءِ، وَهِيَ حَرْفُ جَوَابٍ كَنَعَمْ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِي وَرَبُّكِ إِنَّهُ لَحَقٌّ<sup>1</sup> وَتَقَعُ بَعْدَ الْخَبَرِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَالطَّلَبِ، وَلَا تَقَعُ إِلَّا قَبْلَ الْقَسَمِ.

### {الكَلَامُ فِي مَعَانِي «إِذ»}

السادسُ: «إِذ» اسْمٌ لِلْمَاضِي وَعِنْدَ ذَلِكَ تَكُونُ تَارَةً «ظَرْفًا» مَفْعُولًا فِيهِ

نَحْوُ: ﴿فَقَطَّ نَصْرُهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الطَّيْنَ كَفَرُوا ثَانِيًا الثَّانِي<sup>3</sup>﴾  
وَتَارَةً مَفْعُولًا بِهِ نَحْوُ: ﴿وَاطْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرَكُمْ<sup>4</sup>﴾

وَتَارَةً «بَدَلًا مِنَ الْمَفْعُولِ» نَحْوُ: ﴿وَاطْكُرُوا فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذْ انْقَبَطَتْ<sup>5</sup>﴾ فـ «إِذ» بَدَلِ اسْتِمَالٍ مِنْ مَرْيَمَ.

<sup>1</sup> - يونس: 53.

<sup>2</sup> - انظر معاني «إِذ» في: تسهيل الفوائد: 92 وما بعدها، الجني الداني: 185، مغني اللبيب/1: 80، البرهان في علوم القرآن/4: 207، الإتيان في علوم القرآن/1: 158 ومعتك الأقران/1: 576.

<sup>3</sup> - تضمين للآية 40 من سورة التوبة: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا الثَّانِي إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

<sup>4</sup> - تضمين للآية 86 من سورة الأعراف: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِهِ وَتَبْغُوهَا عِوَجًا وَادْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرَكُمْ وَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾.

<sup>5</sup> - تضمين للآية 16 من سورة مريم: ﴿وَادْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّخَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾.

”وَ”تارة ”مضافاً إليها اسمُ زمانٍ” نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِحْ

سَدَيْتَنَا﴾<sup>1</sup>

”وَ”قد تكون أيضاً ”المستقبل في الأصح” نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحْطَّتُ

أَخْبَارُهَا﴾<sup>2</sup> ونحو: ﴿إِطْ الْأَغْلَالُ فِيهِمْ﴾<sup>3</sup> والجمهور يُنكرون هذا

المعنى ويقولون في نحو الآيتين أنه من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة الواقع.

”وترد” أيضاً ”للتعليل حرفاً” كلام التعليل ”أو ظرفاً” بمعنى وقت، ويستفاد

التعليل من قوة الكلام، وهما قولان نحو: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِطْ ظَلَمُكُمْ

أُنْكُمْ فِيهِ الْعَذَابُ مُشْتَرِكُونَ﴾<sup>4</sup>

ومعناه ولن ينفَعكم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا، فقيل ”إذ”

حرفُ تعليل، وقيل ظرفُ استقل التعليل بالتقييد به كما يقال: ضربت العبدَ وأساء،

فيعلم أن الضربَ لأجل الإساءة، وفي الآية بحثٌ يطول تتبعه مقرر في كتب

الأغريب.

”وَ”ترد أيضاً ”للمفاجأة” أي للدلالة على أن مدخولها مفاجئ من فاجأه الأمر

إذا هجم عليه ”وفقاً لسيبويه”.

<sup>1</sup> - تضمن للآية 8 من سورة آل عمران: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾.

<sup>2</sup> - تضمن للآية 4 من سورة الزلزلة.

<sup>3</sup> - تضمن للآية 71 من سورة غافر: ﴿إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ﴾.

<sup>4</sup> - تضمن للآية 39 من سورة الزخرف.

وَتَقَعُ إِذَاكَ بَعْدَ بَيْنَا وَبَيْنَمَا كَقَوْلِ عُمَرَ رضي الله عنه: «بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه»  
إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ<sup>1</sup>، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْأَرَاكِ مَعًا      \* \* \*  
إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهِ<sup>2</sup>

تَنْبِيهَاتٌ: {فِي مَزِيدٍ تَقْرِيرٌ مَعَانِي «إِذَا»}

الأول: إِذَا كَانَتْ «إِذَا» اسْمًا لِلْمَاضِي، فَهِيَ اسْمُ زَمَانٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ، غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا  
أَنْ يُعْتَبَرُ وَاقِعًا فِيهِ الْفِعْلُ أَوْ شَبِيهَهُ وَهُوَ الظَّرْفُ، أَوْ وَاقِعًا عَلَيْهِ كَمَا يَقَعُ عَلَى غَيْرِ  
الزَّمَنِ نَحْوِ رَجُلٍ وَفَرَسٍ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ بِهِ أَوْ بَدَلًا مِنْ ذَلِكَ.

وَذَلِكَ كُلُّهُ ظَاهِرٌ فِي أَوَائِلِ الْقَصَصِ فِي الْقُرْآنِ غَالِبًا مَفْعُولٌ بِهِ بِتَقْدِيرِ اذْكُرْ نَحْوَ  
﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ﴾<sup>3</sup>، ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾<sup>4</sup> وَغَيْرِ ذَلِكَ.

فَالْمُرَادُ فِي ذَلِكَ مِنَ الْخِطَابِ الْمُخَاطَبِ الْأَمْرَ بِذِكْرِ ذَلِكَ الزَّمَانِ بِحَسَبِ مَا وَقَعَ  
فِيهِ، لَا ذِكْرَ شَيْءٍ فِيهِ لِتَعَدُّرِ ذَلِكَ، فَإِنَّ الزَّمَانَ وَقْتُ النُّزُولِ فَائْتُ فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُؤْمَرَ  
بِالذِّكْرِ فِيهِ وَهُوَ لَمْ يُوْجَدْ.

<sup>1</sup> - جزء من حديث طويل أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان.  
والنسائي في كتاب الإيمان وشرائعه، باب: نعت الإسلام.

<sup>2</sup> - البيت من مقطوعة لجميل. انظر شرح شواهد المغني للسيوطي/1: 366، 2/ 722.

<sup>3</sup> - تضمين للآية 34 من سورة البقرة، و الآية 61 من سورة الإسراء، والآية 50 من سورة الكهف،  
والآية 116 من سورة طه.

<sup>4</sup> - تضمين للآية 49 من سورة البقرة: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ  
يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾.

وَقِيلَ: / ظَرَفُ يَتَّقِدِيرٍ عَامِلٍ، فَفِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ<sup>1</sup>

لِلْمَلَائِكَةِ<sup>2</sup> تَقْدِيرُهُ: وَابْتِدَاءُ خَلْقِي إِذْ قَالَ رَبُّكَ وَهَكَذَا. وَقِيلَ هِيَ فِي ذَلِكَ زَائِدَةٌ.

التَّائِي: مُقْتَضَى كَوْنِهَا <إِنَّهَا><sup>3</sup> اسْمُ زَمَانٍ فِي الْمَقْعُولِيَّةِ وَالْبَدَلِيَّةِ وَالْإِضَافِيَّةِ،  
أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ مَثَلًا «وَاذْكُرُوا زَمَانَ كُنْتُمْ»، «وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ زَمَانَ انْتَبَذَتْ  
بَعْدَ زَمَانٍ هَدَيْتُنَا». وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ ذِكْرَ كَوْنِهِمْ قَلِيلًا، وَاذْكُرِ الْإِنْتِبَازَ وَبَعْدَ الْهِدَايَةِ.

وَقَدْ يَقَعُ التَّصْرِيحُ بِهَذِهِ الْمَصَادِرِ فِي تَقَاوِيرِ الْأَثْمَةِ، وَحِينَئِذٍ إِنْ لَمْ يَتَعَلَّقِ الْغَرَضُ  
بِذِكْرِ<sup>4</sup> الزَّمَانِ، فَلَمْ لَا يُقَالُ إِنَّهَا فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ حَرْفُ مَصْدَرٍ، وَالْمَصْدَرُ هُوَ الْمَفْعُولُ  
بِهِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَلَا سِيَمَا فِي الْقِسْمَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ.

الثَّالِثُ: إِذَا أُضِيفَ إِلَيْهَا اسْمُ زَمَانٍ، فَتَقَارَةُ يَصْلُحُ الْاسْتِغْنَاءُ عَنْهُ نَحْوُ: يَوْمِئِذٍ  
وَحِينَئِذٍ. وَتَقَارَةُ لَا يَصْلُحُ نَحْوُ: مَا مَثَلْنَا أَوَّلًا.

الرَّابِعُ: إِذَا وَرَدَتْ لِلْمُفَاجَأَةِ بَعْدَ بَيِّنَا وَبَيْنَمَا، فَكَثِيرًا مَا تُحذفُ، بَلِ الْحذفُ  
أَفْضَلُ لِلْاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا      \* \* \* مُتَعَلِّقٌ وَفُضَةٌ وَزِنَادٍ رَاعِي<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - الساقط يقابل مقدار صفحة من نسخة ب.

<sup>2</sup> - البقرة: 30، الحجر: 28.

<sup>3</sup> - سقطت من نسخة ب.

<sup>4</sup> - وردت في نسخة أ: بتذكير.

<sup>5</sup> - البيت منسوب لرجل من قيس غيلان كما قال الزمخشري. انظر شرح شواهد المغني/2: 798.



وَالْوَفْضَةُ خَرِيطَةٌ لِلرَّاعِي يَجْعَلُ فِيهَا زَادَهُ وَأَدَوَاتَهُ، وَاخْتَلَفَ فِي «إِذَا» هَذِهِ، فَقِيلَ:  
ظَرَفَ مَكَانًا، وَقِيلَ: ظَرَفَ زَمَانًا، وَقِيلَ: حَرَفٌ يَدُلُّ عَلَى الْمَفَاجَأَةِ.

### {الكَلَامُ فِي مَعَانِي «إِذَا»}

السَّابِعُ: " إِذَا<sup>1</sup> لِلْمَفَاجَأَةِ حَرْفًا وَمَعْنَاهَا كَمَا مَرَّ فِي «إِذَا» "وَفَاقًا لِلْأَخْفَشِ<sup>2</sup>  
وَأَبْنِ مَالِكٍ. وَقَالَ الْمُبَرِّدُ وَأَبْنُ عُصْفُورٍ ظَرَفَ مَكَانًا. وَالزَّجَاجُ<sup>3</sup> وَالزَّمْخَشَرِيُّ<sup>4</sup>  
ظَرَفَ زَمَانًا"

وَمِثَالُهُ أَنْ تَقُولَ: خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ وَقَافٌ، أَيْ فَاجَأَنِي وَقُوفُهُ، أَوْ مَكَانُهُ أَوْ  
زَمَانُهُ، أَوْ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ أَوْ الزَّمَانِ زَيْدٌ، وَتُفْهَمُ الْمَفَاجَأَةُ مِنْ قُوَّةِ الْكَلَامِ.

وَتَرَدُّ ظَرَفًا لِلْمُسْتَقْبَلِ مُضْمِنَةً مَعْنَى الشَّرْطِ غَالِبًا نَحْوُ: ﴿وَإِذَا ظَلَمْتُمْ  
عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾<sup>5</sup>، وَرُبَّمَا لَمْ تَقْتَضِ مَعْنَى الشَّرْطِ نَحْوُ: ﴿وَإِذَا مَا

<sup>1</sup> - انظر معاني «إِذَا» في معاني اللبيب/1: 87 وما بعدها، تسهيل الفوائد: 93، الجني الداني: 367 وما  
بعدها، البرهان في علوم القرآن/4: 190 وما بعدها، البحر المحیط/2: 306 وفواتح الرحموت/1: 248.

<sup>2</sup> - سعيد بن مسعدة المجاسعي بالولاء، (.../210هـ) البلخي ثم البصري أبو الحسن. نحوي عالم  
باللغة والأدب من أهل بلخ. من تصانيفه: "تفسير معاني القرآن" الأعلام/4: 291.

<sup>3</sup> - إبراهيم بن سهل أبو إسحاق الزجاج (241هـ/...) عالم بالنحو واللغة، كان في فتوته يخرط  
الزجاج، ومال إلى النحو والعربية فعلمه المبرد. من كتبه: "معاني القرآن"، "الاشتقاق"، و"الأمالي" في  
الأدب واللغة" طبقات المفسرين/1: 9. الأعلام/1: 33.

<sup>4</sup> - انظر ترجمته في الجزء الثالث ص: 179.

<sup>5</sup> - تضمين للآية 2 من سورة الأنفال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ  
عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾.

غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ<sup>1</sup> فَمِنْهُ ظَرْفٌ «مَا» قَطُّ، إِذْ لَوْ كَانَ فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ لَقَالَ<sup>2</sup> :  
فَهُمْ يَغْفِرُونَ بِالْفَاءِ.

«وَتَذَرُ مَجِيئَهَا لِلْمَاضِي» نَحْوُ: «وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا»<sup>3</sup>،  
لَأَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ بَعْدَ وَقْعِ قِصَّةِ الْعِيرِ<sup>4</sup> وَانْفِضَائِهِمْ إِلَيْهَا، حَمَلًا عَلَى «إِذَا» كَالْعَكْسِ  
عَلَى مَا مَرَّ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ نَحْوَ هَذَا الْمِثَالِ لِلِاسْتِقْبَالِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ تَوْبِيخًا عَلَى نَفْسِ الصُّورَةِ  
الْوَاقِعَةِ، بَلْ عَلَى جِنْسِ ذَلِكَ، فَإِنَّ مَنْ عُرِفَ بِأَمْرِ فِيمَا مَضَى يُوصَفُ بِهِ اسْتِقْبَالًا،  
وَالذُّوقُ شَاهِدٌ بِذَلِكَ.

«وَالْحَالُ» نَحْوُ: «وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى»<sup>5</sup>، «وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى»<sup>6</sup>، إِذْ  
لَوْ كَانَتْ لِلِاسْتِقْبَالِ لَمْ تَكُنْ مَعْمُولَةً لِفِعْلِ الْقَسَمِ، وَلَا لِيَكُونَ تُقَدَّرُ حَالًا مِنَ اللَّيْلِ أَوْ  
النَّجْمِ، لَأَنَّ الْقَسَمَ إِنْشَاءٌ، فَهُوَ حَالٌ.

<sup>1</sup> - تضمين للآية 37 من سورة الشورى: «وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ».

<sup>2</sup> - وردت في نسخة أ: لقليل.

<sup>3</sup> - تضمين للآية 11 من سورة الجمعة: «وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ».

<sup>4</sup> - وردت في نسخة أ: العبيد.

<sup>5</sup> - تضمين للآية 1 من سورة الليل.

<sup>6</sup> - تضمين للآية 1 من سورة النجم.

واعتُرض بأنه لا مانع من التعليق بكائن مع بقاء «إذا» على الاستقبال، كما  
تجيء الحال المقدرة.

وأما التعليق بأقسام الإنشاء، فلا يصح، إذ القديم لا زمان له لا حال ولا غيره،  
بل هو سابق على الزمان.

تنبيهات: { في مزيد تقرير معاني «إذا» الفجائية }

490 الأول: إذا الفجائية لها أحكام، / وهي أنها لا تدخل إلا على الجملة  
الاسمية، وأنها لا تكون في ابتداء الكلام، وأنها لا تحتاج إلى جواب، وأنها بمعنى  
الحال لا الاستقبال.

واختلف فيها، فذهب من الأقدمين الأخفش إلى أنها حرف<sup>1</sup>، والمبرد إلى أنها  
ظرف مكان<sup>2</sup> والزجاج إلى أنها ظرف زمان<sup>3</sup> واختار من المتأخرين ابن مالك، قول  
الأخفش، وابن عصفور.

قال في شرح التسهيل: «ويدل على صحته -أي مذهب الأخفش- ثمانية  
أوجه:

أحدها<sup>4</sup>، أنها كلمة تدل على معنى، وغيرها غير صالحة لشيء من علامات  
الأسماء والأفعال.

<sup>1</sup> - وهو المذهب المنسوب للكوفيين وحكي عن الأخفش، واختاره الشلوبين في أحد قوله، وإليه  
ذهب ابن مالك. انظر مغني اللبيب/1: 87 وتسهيل الفوائد: 94.

<sup>2</sup> - وهو ما ذهب إليه المبرد والفارسي وابن جني. انظر مغني اللبيب/1: 87 وتسهيل الفوائد: 94.

<sup>3</sup> - وهو ما ذهب إليه الزجاج والرياشي، واختاره ابن طاهر وابن خروف ونسب إلى المبرد، وقيل:  
هو ظاهر كلام سيويه. انظر مغني اللبيب/1: 87 وتسهيل الفوائد: 94.

<sup>4</sup> - وردت في نسخة ب: الأول.

ثَانِيهَا، أَنَّهَا كَلِمَةٌ لَا تَقَعُ إِلَّا بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ، وَذَلِكَ لَا يُوْجَدُ إِلَّا فِي الْحُرُوفِ،  
كـ«لَكِنَّ» وَ«حَتَّى» الْاِبْتِدَائِيَّةِ.

ثَالِثُهَا، أَنَّهَا كَلِمَةٌ لَا يَلِيهَا إِلَّا جُمْلَةٌ اِبْتِدَائِيَّةٌ مَعَ اِنْتِفَاءٍ عِلَامَاتِ الْاَفْعَالِ، وَلَا  
يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْحُرُوفِ.

رَابِعُهَا، أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ ظَرْفًا، لَمْ يَخْتَلِفْ مَنْ حَكَمَ بِظَرْفِيَّتِهَا فِي كَوْنِهَا مَكَائِيَّةً  
أَوْ زَمَانِيَّةً، إِذْ لَيْسَ فِي الظُّرُوفِ مَا هُوَ كَذَلِكَ.

خَامِسُهَا، أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ ظَرْفًا لَمْ تَرْتَبِطْ<sup>1</sup> بَيْنَ جُمْلَتَيْ الشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ، فِي نَحْوِ:  
﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِيَّاهُمْ يَقْنُطُونَ﴾<sup>2</sup>، إِذْ لَا تَكُونُ  
كَذَلِكَ إِلَّا حَرْفًا.

سَادِسُهَا، أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ ظَرْفًا، لَوَجِبَ اقْتِرَانُهَا بِالْفَاءِ إِذَا صُدِّرَ بِهَا جَوَابُ  
الشَّرْطِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَأَزِمُ لِكُلِّ ظَرْفٍ صُدِّرَ بِهِ الْجَوَابُ نَحْوِ: إِنْ تَقُمْ فَحِينَئِذٍ أَقُومُ.

سَابِعُهَا، أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ ظَرْفًا، لَأَغْنَتْ عَنْ خَبَرٍ مَا بَعْدَهَا، وَلَكِنَّهَا تَصِبُ مَا بَعْدَهُ  
عَلَى الْحَالِ، كَمَا كَانَ مَعَ الظُّرُوفِ الْمُجْمَعِ عَلَى ظَرْفِيَّتِهَا، كَقَوْلِكَ: عِنْدِي زَيْدٌ مُقِيمًا،  
وَالاسْتِعْمَالُ فِي نَحْوِ: مَرَرْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ بِخِلَافِ ذَلِكَ<sup>3</sup> اِنْتَهَى.

<sup>1</sup> - وردت في نسخة أ: ترتبط.

<sup>2</sup> - تضمين للآية 36 من سورة الروم: ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنُطُونَ﴾.

<sup>3</sup> - أما الوجه الثامن الذي لم يتيسر لليوسي رحمه الله أن يأتي على ذكره فهو قول ابن مالك: «الثامن،  
أما لو كانت ظرفا لم تقع بعدها «إن» المكسورة غير مقترنة بالفاء، كما لا تقع بعد سائر الظروف =

انتهى، هذا ما وجد من شرح جمع الجوامع للشيخ الإمام، قدوة المحققين  
وخاتمهم، العارف بالله أبي المعالي سيدي الحسن ابن مسعود اليوسي سقى الله ثراه  
ونفع به المسلمين آمين.

والله أسأل، أن ينفع بهذا الشرح الحافل جميع من سعى في تحصيله، وأن يمن  
على المسلمين من يسعى في تكميله.



---

= نحو: عندي أنك فاضل، وأمر «إن» بعد «إذا» المفاجأة بخلاف ذلك كقوله من الطويل: «إذا إنه  
عبد القفا واللاهزم» فعين الاعتراف بثبوت الحرفية وانتفاء الظرفية...». شرح التسهيل/2: 143.  
<sup>1</sup> - نص منقول من شرح التسهيل/2: 142-143.

انتهى إلى ربنا المفتي تحقيق كتاب "البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع" بتوفيق من ذي العزة والطول، وبذلك تيسرت أسباب إخراجه من خبايا الخمود، بعد أن ظل لمدة ثلاثة قرون وزيادة نسيا منسيا، مع قيمته العلمية ومكانة صاحبه الفكرية اللتين لا يمارى فيهما، فضلا عن كونه إسهاما للفكر الأصولي المغربي المطبوع بالأصالة والاجتهاد، في مرحلة حاسمة من تاريخ المغرب (القرن 11هـ/17م) في أبعادها السياسية والثقافية والاجتماعية.

هذا والجدير بالذكر، وأنا في غمرة البحث والإعداد للجزأين الثالث والرابع من الكتاب، أسعف البحث في العثور على نسخة خطية ثالثة له بخزانة الرباط العامة تحت رقم: 153/142 د، حسبما ورد في فهرس المخطوطات العربية المجلد الأول صفحة: 50 إعداد ليفي بروفنصال، ومراجعة صالح التادلي وسعيد المرابطي، طبعة ثانية شتنبر 1997-1998.

وقد تبين عند الاطلاع عليها، أن المستشرق المذكور نسبها خطأ للكوراني الشافعي، وتابعه على نفس الخطأ الباحثان المذكوران، فنسبها زعما منهما أنه عين الصواب لإبراهيم اللقاني المصري المتوفى سنة 1041 هـ، عدد صفحاتها 362، فهي ناقصة بالمقارنة مع النسختين المعتمدتين من قبلنا في تحقيق الكتاب.

فله الحمد والمنة أولا وآخرا على ما أنعم وألهم ويسر، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

ونجز بالدار البيضاء يوم الجمعة 9 جمادى الثانية 1424 هـ الموافق 8 غشت 2003 على يد الفقير إلى الله تعالى حميد بن عبد القادر بن حماني اليوسي غفر الله له ولوالديه آمين.



## الفهارس العامة

- 1- مسرد أوائل الآيات القرآنية
- 2- مسرد أوائل الأحاديث النبوية
- 3- مسرد الشواهد الشعرية
- 4- فهرس الأماكن والبلدان والقبائل
- 5- فهرس الفرق والمذاهب والأجناس
- 6- فهرس الأعلام
- 7- فهرس الكتب
- 8- فهرس المصادر والمراجع
- 9- فهرس تفصيلي لمحتويات الكتاب

## 1- مسرد أوائل الآيات

السورة	رقم الآية	جزء من الآية	الجزء/الصفحة
الفاتحة	2	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.....﴾	31-20/3
"	5	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ.....﴾	176-140/3
البقرة	3-2	﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ.....﴾	245/4
"	14	﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا.....﴾	245/4
"	19	﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ.....﴾	-121-112/4
"	30	﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ.....﴾	167-153
"	31	﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا.....﴾	272/4
"	33-31	﴿أَلْبِسُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ.....﴾	264-254/3
"	34	﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ.....﴾	256/3
"	49	﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ.....﴾	271/4
"	102	﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ.....﴾	271/4
"	114	﴿وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ.....﴾	171/4
"	133	﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ.....﴾	85/4
"	135	﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى.....﴾	55/4
"	143	﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ.....﴾	264/4
"	173	﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ.....﴾	84/4
"	102	﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ.....﴾	182/3
"	187	﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ.....﴾	171/4
"	196	﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.....﴾	139-102/3
"	196	﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ.....﴾	55-39/3
"			260/4

173/3	﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ.....﴾	222	البقرة
71/3	﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ.....﴾	225	"
43/4	﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ.....﴾	228	"
173-139/3	﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.....﴾	230	"
149/4			
172/4	﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ.....﴾	233	"
244/3	﴿الَّذِي يَدُهُ عُقْدَةُ النِّكَاحِ.....﴾	237	"
144-142/4	﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا.....﴾	275	"
64-59-57/3	﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ.....﴾	7	آل عمران
246-243/3	﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ....﴾	7	"
270/4	﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا.....﴾	8	"
84/4	﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ.....﴾	19	"
131/3	﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ.....﴾	28	"
194-186/4	﴿وَمَكْرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ.....﴾	54	"
121-114/3	﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِطَارٍ...﴾	75	"
84/4	﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ...﴾	85	"
188/3	﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ.....﴾	144	"
176/3	﴿لِإِلَى اللَّهِ تُخْشَرُونَ.....﴾	158	"
167/4	﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ.....﴾	173	"
185/3	﴿وَإِنَّمَا تُؤَلَّفُونَ أَجُورَكُمْ.....﴾	185	"
85/4	﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ.....﴾	192	"
153/4	﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ.....﴾	210	"
157/4	﴿وَأَتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ.....﴾	2	النساء
121/3	﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى.....﴾	10	"

149/4	﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾	22	النساء
129-109/3	﴿وَرَبَائِبُكُمْ اللَّائِي فِي خُجُورِكُمْ.....﴾	23	"
60/4	﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ.....﴾	43	"
154/4	﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ.....﴾	92	"
156/3	﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا.....﴾	101	"
62/3	﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ.....﴾	116	"
64/3	﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ.....﴾	3	المائدة
150/4	﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ.....﴾	4	"
233/4	﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ.....﴾	6	"
85/4	﴿وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ.....﴾	33	"
39/3	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا.....﴾	38	"
268/4	﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ.....﴾	41	"
85/4	﴿وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ.....﴾	44	"
219/3	﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ.....﴾	54	"
260/4	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ.....﴾	57	"
61/4	﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ.....﴾	64	"
39/3	﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.....﴾	79	"
89/4	﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ.....﴾	82	الأنعام
143/4	﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾	121	"
89/4	﴿يَشْرَحْ صَدْرُهُ لِلْإِسْلَامِ.....﴾	125	"
165/3	﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ.....﴾	56	الأعراف
269/4	﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا.....﴾	86	"
194/4	﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ.....﴾	99	"
24/3	﴿لَبَآئِي.....﴾	185	"

273-176/4	﴿وَإِذَا ثَلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتَهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا....﴾	2	الأنفال
257/4	﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ.....﴾	38	"
259/4	﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً.....﴾	73	"
318/3	﴿اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ.....﴾	5	التوبة
269-259/4	﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ.....﴾	40	"
170-155/3	﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ...﴾	80	"
62/3	﴿وَأَخْرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ.....﴾	106	"
258/4	﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى.....﴾	107	"
267-178/4	﴿فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا.....﴾	124	"
260/4	﴿أَنَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا.....﴾	24	يونس
269/4	﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ.....﴾	53	"
248/3	﴿كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ.....﴾	1	هود
30/3	﴿بِاسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا.....﴾	14	"
259/4	﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوقِفْنَهُمْ.....﴾	111	"
209-81/4	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا.....﴾	2	يوسف
153/4	﴿إِنِّي أَرَانِي أُغْصِرُ خُمْرًا.....﴾	36	"
121/4	﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ.....﴾	77	"
149/4 - 100/3	﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ.....﴾	82	"
183-163-			
185/3	﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ.....﴾	86	"
85/4	﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ.....﴾	106	"
89/4	﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ.....﴾	29	الرعد
257/3	﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ..﴾	4	إبراهيم
272/4 :	﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ.....﴾	28	الحجر

55/3	﴿فَوَرَبُّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ.....﴾	92	الحجر
171/4	﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ.....﴾	1	النحل
138/3	﴿فِيهِ تُسَمُّونَ.....﴾	10	"
93/4	﴿لَتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ.....﴾	44	"
57-55/3	﴿إِلَهِينِ اثْنَيْنِ.....﴾	51	"
177/4	﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ.....﴾	70	"
247/3	﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ.....﴾	77	"
89/4	﴿وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ.....﴾	106	"
182/3	﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ.....﴾	115	"
177/3	﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ.....﴾	118	"
257/4	﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عَدُوًّا.....﴾	8	الاسراء
121-108/3	﴿وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ.....﴾	23	"
169/4	﴿حِجَابًا مُسْتُورًا.....﴾	45	"
271/4	﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ.....﴾	61	"
17/3	﴿قُلْ لَنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ.....﴾	88	"
107/4	﴿قُلْ اذْعُوا اللَّهَ أَوْ اذْعُوا الرَّحْمَنَ.....﴾	109	"
267/4 30/3	﴿قُلْ اذْعُوا اللَّهَ أَوْ اذْعُوا الرَّحْمَنَ.....﴾	110	"
258/4	﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا.....﴾	5	الكهف
260/4	﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ.....﴾	19	"
271/4	﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ.....﴾	50	"
10/4	﴿وَهُمْ يَخْشَوْنَ اللَّهَ يَخْشَوْنَ صُنْعًا.....﴾	104	"
178-140-/3	﴿أَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ.....﴾	110	"
57/3	﴿كَهَيْعَص.....﴾	1	مريم
269/4 :	﴿وَإِذْ كُنَّا فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّخَذَتْ.....﴾	16	"



267/4	﴿ثُمَّ لَنَرَّ عَنْ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَشَدُّ.....﴾	69	مريم
172/4	﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَانُ مَدًّا.....﴾	75	"
170/4	﴿وَأَصْلَبْكُمْ فِي جُدُوعِ التَّخْلِ.....﴾	71	طه
89/4	﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ.....﴾	74	
152/4	﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُورًا.....﴾	88	
181/3	﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ.....﴾	98	"
271/4	﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ.....﴾	116	"
188-178/3	﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ.....﴾	108	الأنبياء
41/4	﴿أَلَمْ تَرَى أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي.....﴾	18	الحج
63-36/4	﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ.....﴾	77	"
260/4	﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ.....﴾	113	المؤمنون
130/3	﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ.....﴾	23	النور
130/3	﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ.....﴾	23	"
84/4	﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ.....﴾	62	"
258/4	﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ.....﴾	44	الفرقان
179/4	﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ.....﴾	151	الشعراء
209-81/4	﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ.....﴾	195	"
30/3	﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِاسْمِ اللَّهِ.....﴾	2	النمل
181/4	﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ.....﴾	181	القصص
256/3	﴿وَإِخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَالْوِانِكُمْ.....﴾	22	الروم
276/4	﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ.....﴾	36	"
101/3	﴿وَفَصَالُهُ فِي عَامَيْنِ.....﴾	14	لقمان
62-40/4	﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ.....﴾	56	الأحزاب
185/3 :	﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْظَمُكُمْ بِوَاحِدَةٍ.....﴾	46	سبا

يس	32	﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُخَضَّرُونَ.....﴾	259/4
الصفات	65	﴿رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ.....﴾	58-57/3
"	107	﴿بِذَنِّحٍ عَظِيمٍ.....﴾	326/3
ص	74	﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ.....﴾	61/4
الزمر	16	﴿ذَلِكَ يُخَوِّفُ اللَّهَ بِهِ عِبَادَهُ.....﴾	61/3
"	23	﴿كِتَابًا مُتَشَابِهًا.....﴾	248/3
"	30	﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ.....﴾	153/4
"	53	﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا.....﴾	61/3
"	54	﴿وَأَنبِئُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلَمُوا لَهُ.....﴾	62/3
غافر	71	﴿إِذَا الْأَغْلَالُ فِي أَغْنَاقِهِمْ.....﴾	270/4
فصلت	44	﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا...﴾	209/4
الشورى	11	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ.....﴾	-162-153/4
			243
"	37	﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ.....﴾	274/4
"	39	﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا.....﴾	94/3
الزخرف	39	﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ.....﴾	270/4
الأحقاف	14	﴿وَحَمَلُهُ وَفَصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا.....﴾	101/3
"	26	﴿وَلَقَدْ مَكَنَّاهُمْ لِيَمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ.....﴾	259/4
محمد	30	﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ.....﴾	117/3
الحجرات	6	﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ.....﴾	152-144/3
"	9	﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا.....﴾	89/4
"	13	﴿إِنْ أَكْرَمَكُمُ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ.....﴾	73/3
الذاريات	35	﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ.....﴾	84/4
"	56	﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ...﴾	202/3
"	58	﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ.....﴾	140/3 :

24/3	﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ.....﴾	11	الطور
274/4	﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى.....﴾	1	النجم
22/3	﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ.....﴾	1	القمر
61/4	﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا.....﴾	14	"
21/4	﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا.....﴾	31	"
165/3	﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَتُحَرَّ.....﴾	54	"
205/3	﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ.....﴾	4-3	الرحمن
54/3	﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ.....﴾	39	"
219/3	﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ.....﴾	21	الحديد
89/4	﴿أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ.....﴾	22	المجادلة
85/4	﴿وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ.....﴾	3	الحشر
219/3	﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ.....﴾	4	الجمعة
274/4	﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا.....﴾	11	"
89/4	﴿وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا.....﴾	9	التغابن
139/3	﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَلْفِقُوا عَلَيْهِنَّ...﴾	6	الطلاق
100-85/4	﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ.....﴾	8	التحريم
168-154/4	﴿بِأَيْكُمُ الْمَفْسُونُ.....﴾	6	القلم
172/4	﴿فَهَلْ تَرَى لَهُم مِّن بَاقِيَةٍ.....﴾	8	الحاقة
57-55/3	﴿تَفْخِخَةً وَاحِدَةً.....﴾	13	"
247/3	﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ﴿إِلَّا مَن...﴾	27-26	الجن
176/4	﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا.....﴾	17	الزمل
10/4	﴿وَرَبُّكَ فَكْبَرُ.....﴾	3	المدثر
165/3	﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا.....﴾	4	الإنسان
107/4 :	﴿وَلَا كِهَةَ وَأَبَا.....﴾	31	عبس

152/3	﴿كَأَلَا إِلَهُمَّ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ...﴾	15	المطففين
140/3	﴿وَلِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ.....﴾	26	"
178-169/4	﴿مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ.....﴾	6	الطارق
259/4	﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى.....﴾	9	الأعلى
71/3	﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ۖ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ...﴾	15-14	"
153-121/4	﴿وَجَاءَ رَبُّكَ.....﴾	22	الفجر
274/4	﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى.....﴾	1	الليل
73/3	﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى.....﴾	17	"
177/3	﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۖ وَأَمَّا السَّائِلَ...﴾	11-9	الضحى
83/4	﴿وَمَا أَمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ.....﴾	5	البينة
270/4	﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا.....﴾	4	الزلزلة
121/3	﴿لَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ.....﴾	8-7	"
178/4	﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ.....﴾	7	القارعة
20/3	﴿مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّاسِ.....﴾	6	الناس

## 2- مسرد أوائل الأحاديث النبوية

الصفحة

طرف الحديث

60/4 (	(إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ وَخَلَقَ.....)
8/3 (	(أَنَا عَنْ ظَنِّ عَبْدِي بِي.....)
148/4 (	(إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ.....)
180/3 (	(إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِئَةِ.....)
223/4 (	(إِنِّي إِذْنُ أَصُومُ.....)
147/4 (	(أَوْيْتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَاخْتَصِرَ لِي الْكَلَامُ.....)
157/4 (	(أَيُّمَا امْرَأَةٍ أُنْكَحْتَ نَفْسَهَا.....)
27/3 (	(اقْرَءُوا مَا بَيْنَ الدُّفْتَيْنِ.....)
55/4 (	(الْأَيْدِي ثَلَاثُ: يَدُ اللَّهِ الْعَلِيَا.....)
144/3 (	(الشَّيْبُ تُغْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا.....)
148/4 (	(الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنٌ.....)
29/3 (	(الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ سَبْعَ آيَاتٍ.....)
245-236/4 (	(الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ.....)
271/4 (	(بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولٍ ﷺ إِذْ طَلَعَ.....)
101/3 (	(تَمَكُّتْ إِخْدَاهُنَّ شَطْرَ الدَّهْرِ لَا تُصَلِّي.....)
93/4 (	(خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ.....)
155/3 (	(خَيْرَ لِي اللَّهُ وَسَأَزِيدُ عَلَى السَّبْعِينَ.....)
130/3 (	(دِبَاغُهَا طَهُورٌ.....)
224-223/4 (	(دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِكَ.....)
99/3 (	(رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ.....)
148/4 (	(رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ.....)

- (سَرَقَ الشَّيْطَانُ مِنَ النَّاسِ ..... ) 23/3
- (صَبُّوا عَلَيْهِ ذُنُوبًا مِنْ مَاءٍ ..... ) 58/4
- (صَدَقَهُ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ ..... ) 156/3
- (صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي ..... ) 93/4
- (صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ..... ) 30/3
- (فَالْحَنُوا لِي لِحَنًا وَلَا تَفْتُوا لِي ..... ) 116/3
- (فِي أَرْبَعِينَ شَاةً ..... ) 139/3
- (فِي الْغَنِمِ السَّائِمَةِ الزَّكَاةَ ..... ) 130-129/3
- (قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي ..... ) 31/3
- (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَعْرِفُ خَتَمَ سُورَةٍ ..... ) 23/3
- (كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ ..... ) 274/3
- (لَأَنْ يَمْتَلِي جَوْفُ الرَّجُلِ قَيْحًا ..... ) 154/3
- (لَا تَصُومُوا لِيَوْمِ النَّحْرِ ..... ) 223/4
- (لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ ..... ) 144/3
- (لِي الْوَاجِدُ يُحِلُّ عَرَضُهُ ..... ) 153/3
- (مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أُوتِيَ مَا مِثْلُهُ آمَنَ ..... ) 16/3
- (مَظْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ ..... ) 165-154/3
- (مَنْ بَاعَ حُرًّا ..... ) 223/4
- (مَنْ بَاعَ خَمْرًا ..... ) 223/4
- (مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ ..... ) 148/4
- (نَحْنُ مِنْ مَاءٍ ..... ) 50/4
- (وَأَيَّاكُمْ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ ..... ) 142/3
- (وَفِي صَدَقَةِ الْغَنِمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا ..... ) 137/3
- (يَدُ اللَّهِ مَلَأَ لَا تَغِيضُهَا كَثْرَةُ الْإِثْفَاقِ ..... ) 112/4



### 3- فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة	الشاعر	عدد الأبيات	القافية
			قافية -ب-
143/3	جرير	1:	أغضبا
116/3	القتال الكلابي	1:	بالمرتاب
258/4	جابر بن رآلان الطائي	1:	الخطوب
			قافية -ت-
262/3	امرئ القيس	1:	الفترات
268/4		1:	فتى
			قافية -د-
56/4		1:	معتد
261/4	جرير	2:	بعداد
302/3	حسان بن ثابت	1:	محمد
258/4	المعلوط القريني	1:	يزيد
			قافية -ر-
56/4		1:	ثأر
178/4	أبو فراس	1:	البدر
68/4	عامر بن الطفيل	1:	جعفر
266/4		1:	هدير
			قافية -ز-
314-313/3	الشمي	2:	مجازا

			قافية -س-
90/3	النابعة الدياني	1:	الهراسا
116/4		1:	المخلبس
			قافية -ص-
193/4		1:	قميصا
			قافية -ع-
272/4	رجل من قيس غيلان	1:	راعسي
117/3	الأسير	2:	فاصطنعوا
261/4		1:	سافع
			قافية -ف-
155/4		2:	إنصاف
267/4		2:	معرّف
			قافية -ق-
321/3		1:	البقا
80/3		1:	أنطق
21/4	عقيل بن علفة المري	1:	طريق
			قافية -ك-
68/4		1:	آكا
			قافية -ل-
82/3	امرئ القيس	1:	بمعطل
83/3	القتال الكلابي	1:	مال
184-182/3	الفرزدق	1:	مثلي
9/4		1:	الخالبي
155/4	أبو الفتح البستي	1:	الشكل

237/4	امروء القيس	1:	تفضل
261/4	أبو تمام	1:	سلاسل
265/4	كثير عزة	1:	أقلى
قافية - لا -			
118/3	ابنة مهلهل بن ربيعة	2:	مجدلا
90/3	ليد	1:	المثالا
قافية - م -			
118/3	مهلهل بن ربيعة	1:	أيكما
205/3		1:	الدم
56/4	بعض الطائيين	1:	إقداما
108/4		1:	السقيم
161/4	أبو تمام	2:	صميما
261/4		1:	لحازم
264/4	زياد الأعجمي	1:	تستقيما
قافية - ن -			
184/3		1:	أنا
143/3		1:	فاسقينا
116/3	الفزاري	2:	وزنا
12/4	بشار بن برد	1:	للداني
57/4	الحريري	1:	عينين
61/4	عروة بن حزام	1:	يدان
68/4		1:	بيننا
120/4		1:	رحانا
258/4	فروة بن مسيك	1:	آخريتنا

قافية -هـ-

267/4	الفرزدق	1:	مواطره
271/4	جميل	1:	جمله
144/4		2:	يخلفه

قافية -ي-

141/3		1:	أغيا
-------	--	----	------

#### 4- فهرس الأماكن والبلدان والقبائل

الجزء/الصفحة	البلد/القبيلة
45/3	- الأمصار
45/3	- البوادي
46/3	- الحرمين
142/3	- الحرمين
150-46/3	- الشام
150-46/3	- العراق
46/3	- اليمامة
84/3	- بعلبك
195-183/3	- بغداد
142/3	- بنو نعيم
195/3	- مكة
37/3	- منى

## 5- فهرس الفرق والمذاهب والأجناس

الفرقة / المذهب / الجنس	الجزء/الصفحة
- أهل الحق	198-43/3
- أهل الشرع	94-77/4
- أهل العراق	48/3
- أهل العربية	204/4
- أهل العرف	221/3
- أهل اللسان	341/3
- أهل اللغة	270-248-173-153/3
	15-5/4
- أهل علم المعاني والبيان	172/3
- الأشاعرة	337-323-321/3
- الأصوليون	340-319-199-144-80-47/3
	22-17/4
- الأعراب	46/3
- البصريين	314-308/3
- الجبائية	323/3
- الجمهور	317-248-228-186-181-165-156-152-49/3
	270-234-233-94-77-72/4
- الجهنميين	266/4
- الحشوية	60-56-54/3
- الحكماء	124/3
- الحنابلة	122/4 160-150/3



43-21/3	- الحنفية
230-229/4	
134/3	- الرافضي
209/3	- السوفسطائية
170-38-33-22-21/3	- الشافعية
105/4	- العجم
301-149-118-70-59-58-37/3	- العرب
206-105-56/4	
74/3	- العقلاء
57/3	- الفرس
142-83-41/3	- الفقهاء
246-108-97-94-74/4	
323/3	- القادرية
131/3	- الكافرون
314-309/3	- الكوفيين
97/4 131/3	- المؤمنون
160-150/3	- المالكية
54/3	- المبتدعة
120-41/3	- المتكلمين
52/3	- المحققون
62-61-54/3	- المرجئة
341/3	- المسلمون
-70-37/3	- المشركين
329-328-323-321-315-252-170-168-43/3	- المعتزلة
100-98-97-34-10/4	
95-94-93/3	- المنطقيون

246-176/4

- جمهور أهل البيان

222/3

- معتزلة البصرة

252/3

- نفاة الحال

120/3

- نفاة القياس

## 6- فهرس الأعلام

الأعلام	الجزء/الصفحة
- أبو إسحاق الإسفرايني	258-253/3
	122/4
- أبو إسحاق الشاطبي	187/3
- أبو إسحاق الشيرازي	263-179/3
	102-98-67/4
- أبو الحسين البصري	46-34/4 323-153/3
- أبو الفتح (ابن جني)	313/3
	132-130/4
- أبو الفتح البستي	155/4
- أبو بكر <small>رحمته الله</small>	73-30/3
- أبو بكر ابن الخداد (صاحب الفروع)	34/3
- أبو بكر ابن داود الأصبهاني	122/4
- أبو تمام	161/4
- أبو جعفر يزيد بن القعقاع	50/3
- أبو حاتم	6/4
- أبو حنيفة	168-163-162-150-148-52-38/3
	230-227-132/4
- أبو حيان	188-185/3
- أبو سهل الصعلوكي	284/3
- أبو شامة	49-48-42/3
- أبو عبد الله البصري	232/4
- أبو عبد الله المازري	38/3
	95/4

154/3	- أبو عبيد القاسم بن سلام
157-154-153-68/3	- أبو عبيدة
335-323/3	- أبو علي الجبائي
257-254/4	- أبو علي الشلوبين الأندلسي
56-16/4 117/3	- أبو علي القالي
48-41/3	- أبو عمرو البصري
47-32/3	- أبو عمرو الداني
178/4	- أبو فراس
48/3	- أبو نشيط
323-257/3	- أبو هاشم
47/4	
29/3	- أبو هريرة <small>رضي الله عنه</small>
230-229-227-132/4	- أبو يوسف
168-160/3	- أحمد بن حنبل <small>رضي الله عنه</small>
158/4 314-179-166/3	- إلكيا الهراس
263-170-168-151-135-129-119-109/3	- إمام الحرمين
102-67/4	
30/3	- أنس بن مالك <small>رضي الله عنه</small>
222/3	- ابن أبي شريف
263/3	- ابن أبي هريرة
55/4	- ابن الأتباري
-78-67-64-53-51-49-47-42-40-34-24/3	- ابن الحاجب
-137-128-115-114-104-102-96-93-80	
306-302-294-259-207-201-198-169-163	
336-333-326-320-	
249-203-175-100-73-67-53-44-39-19/4	

43/3	- ابن الساعاتي (صاحب البديع)
163/3	- ابن السمعاني
94-66/4	- ابن القشيري
265/4	- ابن برهان
10/4	- ابن بري
208/4	- ابن جرير
38/3	- ابن جزري
13/4	- ابن خالويه
187/3	- ابن خروف
160-150/3	- ابن خويرمندان
6/4	- ابن دريد
58/4	- ابن دقيق العيد
227/4	- ابن رشد
263-168/3	- ابن سريج
335/3	- ابن سينا
48-41/3	- ابن عامر الشامي
22/3	- ابن عباس ؓ
210/4	
171/4	- ابن عبد السلام
279/3	- ابن عرفة
275-273/4	- ابن عصفور
5/4	- ابن فارس
252/3	- ابن فورك
41-27-26/3	- ابن كثير

183/4	- ابن ماجه
292-186/3	- ابن مالك
275-265-263-55-54-34-23/4	
52-39-30/3	- ابن مسعود <small>رضي الله عنه</small>
188-187-186-182/3	- ابن هشام
275-273/4	- الأخفش
339-331-324/3	- الإسوي
230-229-123-71-58-50-43-38-22-17/4	
321-252-168-152/3	- الأشعري
340-249/3	- الأصفهاني
229-51/4	
68/3	- الأصمعي
36-28/3	- الإمام المهدوي
39/4	- الإمام مالك <small>رضي الله عنه</small>
-110-96-95-79-67-54-53-35-16/3	- الآمدي
-335-334-333-263-257-178-123-121	
341-336	
-100-99-92-90-80-74-67-58-17-6/4	
225-222-215-210-200-119	
53/4	- الأندلسي
183/4	- البخاري
51/3	- البغوي
24/4	- البلخي
341-306-305-302-238-59-55/3	- البيضاوي
230-227-202-150-141-70-43-39-7/4	
342/3	- التبريزي
11/4	- الجاحظ



53/4	- الجزولي
63/3	- الجوهرى
208/4	
57/4	- الحريرى
262/4	- الحريرى
61/3	- الحسن البصرى
68/3	- الخليل
160-150/3	- الدقاق
189/3	- الدمامينى
53/4	- الرضى
275-273/4	- الزجاج
335-334-223-168-166-135-80-45-40/3	- الزركشى (الشارح)
177-101-64/4	
273/4 190-189-188-179/3	- الزمخشري
182/3	- السكاكى
247-244-239-237-176-175-163/4	
186/3	- السيوطى
126-123-119-109-53-38-22-21-20/3	- الشافعى <small>رحمته الله</small>
168-154-152-	
224-209-208-63-53-51-47-44-39-34/4	
255/4	- الشبلى
313-190/3	- الشمى
340-338-317-222-221-176-148-100/3	- الشهاب القرايى
230-229-228-205-140-70-69-39-15/4	
127/3	- الصفى الهندى
7/4	
160-150/3	- الصيرفى

34/3	- العمراني
-110-107-64-59-53-33-25-24-16-9/3	- الفزالي
163-155-152-128-126-123-121-115-112	
314-267-263-246-179-168-	
224-222-215-182-173-109-46-35-34/4	
182/3	- الفارسي
254-132/4	
182/3	- الفرزدق
267/4	
116/3	- الفزاري
314-263-259-173-170-168-152-40-21/3	- القاضي أبو بكر الباقلاني
-99-94-92-66-63-45-44-39-36-34/4	
222-209-122-103	
174-167/3	- القاضي الحسين
116/3	- القتال الكلابي
93/3	- القزويني
238/4	
234-232-47/4	- الكرخي
48-41-27-26/3	- الكساني
275-273-265/4	- المبرد
224-183/4	- المزني
111/3	- المسيلي
-41-40-38-37-36-18-17-12-11-10/3	- المصنف
78-77-72-71-66-65-56-54-52-51-49	
-123-121-114-112-105-104-103-102	-99-97-94-93-84-82-81-79-
-147-145-144-143-142-141-137-136	-135-133-131-128-127-126
-172-171-169-168-167-166-163-162	-160-159-153-151-150-149
-206-203-201-197-196-192-191-188	-187-186-180-176-175-174

-241-240-232-231-230-229-228-224	-221-220-218-216-214-212
-293-289-288-286-285-278-275-259	-254-253-249-247-246-245
-325-324-322-320-319-318-315-314	-313-308-306-304-302-294
342-341-340-338-337-336	-335-334-333-331-327-326
64-58-57-53-46-45-44-40-39-35-25	-23-20-19-18-17-15-8-6/4
-117-115-114-113-112-108-107-106	-101-100-99-98-79-77-73
-150-149-146-145-144-142-140-139	-138-125-122-120-119-118
-187-183-182-181-174-170-159-158	-156-155-154-153-152-151
-226-221-216-212-211-209-207-206	-205-203-202-201-193-191
.257-256-253-249-246-245-243-241	-240-237-234-232-230-229
305-302/3	- الميداني
90/3	- النابغة الذبياني
171/4	- النقشواني
81/3	- امرئ القيس
237/4	
11/4	- بشار
298-229-218-172-166-163-151-51/3	- تقي الدين السبكي (والد المصنف)
24/4	- ثعلب الأهمري
5/4	- ثعلب
143/3	- جرير
301/3	- حسان بن ثابت
47-41/3	- حمزة
50/3	- خلف
257-176-115-106-93-79/3	- سعد الدين التفتازاني
250-240-203-194-180-177-75-73/4	
187/3	- سيويه
270-265-254-183/4	

- شرف الدين الفهري (ابن التلمساني) 337-279-73-72/3  
 229/4  
 63/3 صاحب القاموس  
 27/3 عائشة رضي الله عنها  
 48-41-27-26/3 - عاصم  
 68/4 - عامر بن الطفيل  
 223-222-217/3 - عباد بن سليمان الصيمري  
 174-153/3 - عبد الجبار  
 39/4  
 177-176-135/4 - عبد القاهر الجرجاني  
 36-30/3 - عثمان رضي الله عنه  
 61/4 - عروة بن حزام  
 307-305-94-79/3 - عضد الدين الأيوبي  
 250-177/4  
 21/4 - عقيل بن علفة المري  
 210/4 - عكرمة  
 37/3 - علي بن أبي طالب رضي الله عنه  
 183/3 - علي بن عيسى الربيعي  
 156-30/3 - عمر رضي الله عنه  
 271/4  
 21/4 - عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه  
 - فخر الدين الرازي  
 -175-169-168-152-119-109-94-71-56/3  
 298-279-265-263-248-238-218-208-179  
 342-336-334-329-327-323-309-302-  
 70-67-57-47-43-38-24-20-18-14-7-5/4  
 150-141-135-130-108-106-102-95-80-  
 230-218-200-196-192-181-172-166-

48-27/3	- قالون
90/3	- لبيد
152-21/3	- مالك بن أنس <small>رحمته الله</small>
132/4	- محمد بن الحسن
120/4	- مسيلمة الكذاب
118/3	- مهلهل بن ربيعة
41/3	- نافع
222/3	- هشام بن عمرو القوطي
10/4	- واصل بن عطاء الغزال
47/3	- ورش
119-102-79/4	- ولي الدين العراقي
50/3	- يعقوب
156/3	- يعلى بن أمية

## 7- فهرس الكتب

الكتاب	الجزء/الصفحة
- اقتطاف الزهر	10/4
- الإحكام	341-336-333-320-95-54/3
	205-119-99-6/4
- الانتصار	40/3
- البديع	43/3
- البرهان	168/3
- التسهيل	263/4
- التقيح	176/3
	15/4
- التيسير	47-32/3
- الحاصل والتحصيل	341/3
- الشيرازيات	182/3
- الصحاح	118-83/3
	127/4
- الفروع	34/3
- القاموس	222-198-160-115-63/3
	127/4
- القوائين الفقهية	38/3
- القول الفصل في تمييز الخاصة عن	284-236/3
الفصل	



-238-228-219-170-168-152-97-94-60/3	- المصنوع
343-336-334-326-320-302-248	
-102-81-70-69-57-47-43-32-22-16-14/4	
234-172-142-141-140	
336-305-275-168-152-114-100-43/3	- المختصر
279/3	- المختصر المنطقي لابن عرفة
244-163-121-115-59-33-25/3	- المستقصى
222-196-182-109-47-45/4	
337-71/3	- المعالم
189-182/3	- المعنى
224-182-177/3	- المفتاح
253-247-242-241-163/4	
114/3	- المنتهى
336-330-324-320-310-170-94/3	- المنهاج
205-142-71-41-38-20-17-16-7/4	
28/3	- الهداية
93/3	- تلخيص القزويني
75/4	- حاشية سعد الدين التفتازاني على
	شرح العضد للمختصر
279/3	- حواشي المختصر المنطقي لليوسي
34/3	- زوائد العمراني
292-186/3	- شرح التسهيل
275-265/4	- شرح التسهيل
176/3	- شرح التلخيص
140-75/4	- شرح التنقيح

53/4	- شرح الحاجية
53/4	- شرح الكافية
98/4	- شرح اللمع
51/4	- شرح المحصول للأصفهاني
94-45/3	- شرح المختصر
177/4	
241/4	- شرح المفتاح
54-53/4	- شرح المفصل
111/3	- شرح المنتهى للمسيلى
210-170/3	- شرح المنهاج
73/4	
339/3	- شرح المنهاج للإسنوي
187/3	- شرح جمع الجوامع للسيوطي
249/3	- شروح المحصول
100/3	- قواعد القرافي
209/3	- كتاب العين
27/4	
209/3	- كتاب سيويه
342/3	- مختصر المحصول للتبريزي
313/3	- منع الموانع
177/4	- نهاية الإيجاز
117/3	- نوادر أبو علي القالي
16/4	

## 8- فهرس المصادر والمراجع

### القرآن الكريم

#### 1- الكتب المطبوعة

- الإلهام في شرح المنهاج للسبكي وابنه تاج الدين ط1 بيروت 1984م.
- الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين الآمدي ط2 بيروت 1406هـ.
- إرشاد الفحول للشوكاني ط1 القاهرة 1992م.
- أصول السرخسي للإمام أبي بكر محمد السرخسي، دار المعرفة بيروت لبنان.
- الأعلام للزركلي دار العلم للملايين الطبعة السادسة 1984م.
- الأمالي لأبي علي القالي، مراجعة لجنة إحياء التراث العربي ط 1980م دار الآفاق الجديدة بيروت.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني الحنفي طبعة دار الحديث.
- البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين، تحقيق عبد العظيم الديب، ط1، 1399هـ.
- التحصيل للأرموي مؤسسة الرسالة.
- التذيل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي ط1، 2000 دار القلم دمشق.
- تسهيل الفوائد لابن مالك دار الكتاب العربي 1967م.
- تشنيف المسامع بجمع الجوامع للزركشي، تحقيق سيد عبد العزيز وعبد الله ربيع، مكتبة قرطبة ط3، 1999م.
- التقريب والإرشاد للقاضي أبي بكر الباقلاني، تقديم وتحقيق وتعليق د. عبد الحميد بن علي مؤسسة الرسالة ط الأولى 1993م.
- التيسير في القراءات السبع للإمام أبي عمرو الداني، دار الكتاب العربي بيروت ط2، 1985م
- حاشية البناني على شرح جمع الجوامع للمحلي، دار إحياء الكتب العربية.

- حاشية التفتازاني على شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، مراجعة وتصحيح د. شعبان محمد إسماعيل.
- حاشية العطار على شرح المحلى دار الكتاب العربي.
- حياة الحيوان الكبرى للدميري، تصحيح عبد اللطيف سامر، دار إحياء التراث العربي بيروت ط1، 1995م.
- الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار دار الهدى للطباعة والنشر بيروت لبنان.
- الديباج المذهب لابن فرحون دار الكتب العلمية بيروت.
- ديوان الفرزدق دار الكتب العلمية ط 1 بيروت 1987م.
- ديوان امرؤ القيس دار صادر 1972م.
- ديوان بشار جمع وتحقيق سيد بدر الدين بيروت دار الثقافة 1983م.
- ديوان حسان بن ثابت تحقيق د. سيد حنفي حسني دار المعارف.
- ديوان زهير بن أبي سلمى دار الكتب العلمية ط 1 بيروت 1988م.
- رسالة الإمام الشافعي طبعة مصطفى البابي الحلبي 1403 هـ.
- زهر الأكم في الأمثال والحكم للحسن اليوسي، تحقيق المرحوم محمد حجي ومحمد الأخضر دار الثقافة ط1، 1401هـ.
- سنن أبي داود تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا بيروت.
- سنن ابن ماجه، تحقيق فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي بيروت.
- سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية الإمام السندي، المطبعة المصرية ط1، 1930م.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية للشيخ ابن مخلوف دارالفكر.
- شذرات الذهب لابن عماد دار إحياء التراث العربي بيروت.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد دار الكتب العلمية ط1، 2001م.
- شرح العضد على مختصر ابن الحاجب، تصحيح د. شعبان محمد إسماعيل مكتبة الكليات الأزهرية 1983م.

- شرح الكافية لمحمد بن الحسن الرضوي، مطبعة الشركة الصحافية العثمانية 1310هـ.
- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير في أصول الفقه لأبي العباس أحمد الفتوح، طبعة جامعة الملك عبد العزيز.
- شرح اللمع لأبي إسحاق الشيرازي، تقديم وتحقيق عبد المجيد التركي دار الغرب الإسلامي بيروت ط1، 1988م.
- شرح المحلى على جمع الجوامع حاشية البناني، طبعة عيسى الحلبي ومع حاشية العطار طبعة بيروت.
- شرح الهداية للإمام المهدوي، تحقيق ودراسة د. حسام سعيد حيدر مكتبة الرشد ط1، 1995م.
- شرح تنقيح الفصول للإمام القرافي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد مكتبة الكليات الأزهرية ط2، 1998م.
- شرح شواهد المغني لجلال الدين السيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت لبنان.
- شرح مغني اللبيب وشواهد لابن هشام الأنصاري، تصنيف وتحقيق عبد الله إسماعيل الصاوي مطبعة بابي الحلبي ط1، 1958م.
- شروح التلخيص دار الكتب العلمية.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السليبي، دراسة وتحقيق الشريف علي الحسيني البركاتي المكتبة الفيصلية ط1، 1986م.
- الصحاح للجوهري، تحقيق وضبط شهاب الدين أبو عمرو ط1، دار الفكر بيروت 1998م.
- صحيح البخاري عالم الكتب بيروت ط2 1982م.
- صحيح مسلم بشرح النووي، إعداد رياض عبد الهادي دار إحياء التراث العربي ط1 1995م.
- صحيح مسلم منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت.

- طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي، المطبعة الحسنية المصرية الطبعة الأولى.
- طبقات المفسرين للداودي، مراجعة وضبط لجنة من العلماء بإشراف الناشر دار الكتب العلمية ط1، 1403 هـ - بيروت لبنان.
- الفهرست لابن النديم تحقيق رضا تجدد 1971م.
- القاموس المحيط للفيروزآبادي دار الفكر للطباعة والنشر بيروت 1983م.
- القانون في أحكام العلم وأحكام العالم وأحكام المتعلم للحسن اليوسي، تحقيق وشرح وتعليق وتقديم د. هيد حماني مطبعة شالة الرباط ط 1998م.
- الكاشف عن المحصول للأصفهاني، رسالة دكتوراه تحت رقم 3100 كلية الشريعة والقانون إعداد محمد مصطفى.
- الكتاب لسيويه، تحقيق عبد السلام هارون ط الهيئة العامة للكتاب.
- الكشف للزمخشري، تحقيق محمد الصادق قمحاوي مصر 1972م.
- كشف الأسرار عن أصول البزدوي، لعلاء الدين البخاري مطبعة دار سعادت اسطنبول 1308هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة دار إحياء التراث العربي.
- كثر العمال في سنن الأقوال والأفعال، ضبط وتصحيح الشيخين بكري حباني وصفوة السقا مؤسسة الرسالة بيروت 1993م.
- لسان العرب لابن منظور، إعداد يوسف خياط ونديم مرعشلي بيروت.
- مجموع مهمات المتون دار الفكر.
- المحصول للرازي طبعة دار الكتب العلمية بيروت ط1، 1988م.
- المستقصى من علم الأصول للغزالي، وبهامشه كتاب فوائح الرحوت لابن نظام الدين الأنصاري طبعة دار الفكر.
- المسودة في أصول الفقه لابن تيمية، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. القاهرة 1964م.



- المعالم في أصول الدين للإمام الرازي، مراجعة طه عبد الرؤوف سعد مكتبة الكليات الأزهرية.
- معاني القرآن للزجاج طبعة عالم الكتب ط1، 1988م.
- المعتمد لأبي الحسين البصري دار الكتب العلمية بيروت.
- المغني والشرح الكبير لابن قدامة دار الكتاب العربي بيروت 1983م.
- مفاتيح الغيب للإمام الرازي دار الغد العربي 1993م
- مفتاح العلوم للسكاكي، ضبط وشرح ذ. نعيم زرزور ط1، 1983م دار الكتب العلمية بيروت.
- المقدمات الممهدات لابن رشد مطبعة السعادة 1325 هـ.
- نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول للإنسوي عالم الكتب.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين للبغدادى، طبعة اسطبول 1955م أعادت طبعه دار إحياء التراث العربي بيروت.
- الوصول إلى الأصول لابن برهان، تحقيق عبد الحميد علي أبو زيد مكتبة المعارف الرياض 1983م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس دار صادر بيروت 1971م.
- 2- المخطوطات
- حاشية اليوسي على شرح كبرى السنونسي مخطوط الخزانة الملكية رقم: 263.
- شرح المعالم لابن التلمساني مخطوط الخزانة العامة رقم: 230ق.
- القول الفصل في تمييز الخاصة عن الفصل للحسن اليوسي مخطوط الخزانة الملكية رقم: 1314.
- نفائس الدرر في حواشي المختصر للحسن اليوسي مخطوط خاص.

الصفحة	الموضوع
	متن كتاب البدور اللوامع محرر محقق مفهرس (الجزء الرابع)
5	الكلام في وقوع المترادف في اللغة
8	تنبيهات: في مزيد تقرير المترادف ووقوعه وتمييزه عما يلتبس به
8	أدلة القائلين بالمترادف على وقوعه
9	أدلة المانعين المترادف على عدم وقوعه
9	قوائد المترادف
14	الاختلاف والاحتمال في وقوع المترادف يمكن في لغة واحدة
14	المترادف في الأسماء الشرعية واقع
15	الاختلاف في ألفاظ الحد والمحدود والتابع والمتبوع
17	الفرق بين المرادف والتابع والمؤكد
18	أحكام المترادف ثلاث مسائل
18	المسألة الأولى: سبب المترادف
19	المسألة الثانية: المترادف على خلاف
19	المسألة الثالثة: هل يُقام كل من المترادفين مقام الآخر؟
20	تحقيق مسألة وقوع كل من المترادفين مقام الآخر
24	الكلام في مذاهب وقوع المشترك
25	تنبيهات: في مناقشة أقوال المذاهب السبعة في المشترك
25	المشترك ثلاث مسائل: في إثباته وإطلاقه وكونه خلاف الأصل
25	حكى المصنف في إثبات المشترك سبعة مذاهب
25	المذهب الأول: المشترك جائز واقع ودليل ذلك

- 27 المذهب الثاني: المشترك غير واقع
- 28 المذهب الثالث: المشترك غير واقع في القرآن ودليله
- 28 المذهب الرابع: المشترك غير واقع في القرآن والحديث
- 28 المذهب الخامس: المشترك واجب الوقوع ووجوه الاستدلال له
- 29 الوجه الأول المستدل به على وجوب وقوع المشترك
- 31 الوجه الثاني: المستدل به على وجوب وقوع المشترك
- 32 المذهب السادس: المشترك مُمتنع الوقوع ودليله
- 32 المذهب السابع: المشترك مُمتنع بين النقيضين
- 33 في الكلام على الاختلاف في صحة إطلاق المشترك على معنیه معاً
- 37 تنبيهات: في مزيد تقرير مسألة المشترك والخلاف فيه وفي الحقيقة والمجاز
- 37 المشترك أقسام
- 38 ضرورة معرفة الفرق بين الوضع والاستعمال والحمل
- 39 مختلف المذاهب في صحة إطلاق المشترك على معنیه
- 39 المذهب الأول: الجواز مطلقاً
- 39 الأمور المحتج بها لهذا المذهب
- 43 جواب الإمام الرازي عن أدلة هذا المذهب
- 44 اختلاف المجوزين هل هو حقيقة أو مجاز؟ على ثلاثة مذاهب فرعية
- 46 المذهب الثاني: يجوز إطلاقه بحسب المعنى؟
- 47 اختلاف المانعين في وجه الامتناع
- 48 الثالث: لا يجوز في الإثبات ويجوز في النفي
- 49 تحرير محل النزاع في إطلاق المشترك

51	تَحْقِيقُ الْيُوسِيِّ لِلْمَسْأَلَةِ
54	اِخْتِلَافُ النُّحَوِيِّينَ فِي تَنْثِيَةِ الْمُشْتَرَكِ وَجَمْعِهِ
58	إِلْحَاقُ الْمُصَنِّفِ الْحَقِيقَةَ وَالْمَجَازَ بِالْمُشْتَرَكِ فِي جَرَيَانِ الْخِلَافِ
58	مِثَالٌ لِسِتْعْمَالِ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ
60	مِثَالٌ آخَرَ لِسِتْعْمَالِ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ
61	يَجُوزُ تَنْثِيَةُ اللَّفْظِ وَجَمْعُهُ بِحَسَبِ حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ وَبِحَسَبِ مَجَازِيهِ
62	شُرُوطُ صِحَّةِ إِطْلَاقِ الْمُشْتَرَكِ عَلَى مَعْنِيِهِ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ
65	الْكَلَامُ فِي تَعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ وَأَقْسَامِهَا وَمَذَاهِبِ الْمُشْبِتِينَ وَالتَّانِيْنَ لَهَا
67	تَنْبِيْهَاتٌ: فِي مَزِيدِ تَقْرِيرِ الْحَقِيقَةِ وَمُتَعَلِّقَاتِهَا
67	تَعْرِيفُ الْحَقِيقَةِ لُغَةً وَاصْطِلَاحاً
71	بَحْثُ الْيُوسِيِّ مَعَ كَلَامِ الْإِمَامِ وَالْبَيْضَاوِيِّ فِي تَعْرِيفِهِمَا الْحَقِيقَةَ
72	مُنَاقَشَةُ تَعْرِيفِ الْجُمْهُورِ لِلْحَقِيقَةِ
74	إِشْكَالَاتٌ عَلَى التَّعْرِيفِ لِلْحَقِيقَةِ
75	الْوَضْعُ الشَّخْصِي فِي غَيْرِ الْعِلْمِ عَلَى ضَرْبَيْنِ
77	أَقْسَامُ الْحَقِيقَةِ: اللُّغَوِيَّةُ وَالشَّرْعِيَّةُ وَالْعُرْفِيَّةُ وَالْعُرْفِيَّةُ عَامَّةٌ وَخَاصَّةٌ
79	فِي وَجْهِ تَقْدِيمِ الْمُصَنِّفِ الْحَقِيقَةَ اللُّغَوِيَّةَ فِي التَّقْسِيمِ
79	الْبَحْثُ فِي إِمْكَانِ الْحَقِيقَةِ وَوُقُوعِهَا
80	الْمَذَاهِبُ الْمَحْكِيَّةُ فِي الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ
80	الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ: أَنَّهَا غَيْرُ مُمَكِّنَةٍ وَلَا يَصِحُّ وُقُوعُهَا
80	الْمَذْهَبُ الثَّانِي: إِنْكَارُ وُقُوعِهَا مُطْلَقاً
81	رُدُودُ الْفَخْرِ الرَّازِيِّ عَلَى أَدْلَةِ الْقَائِلِينَ بِهَذَا الْمَذْهَبِ
83	نَمَازِجٌ مِنَ الْأَلْفَافِ الدَّالَّةِ عَلَى غَيْرِ مَا وُضِعَتْ لَهُ فِي اللُّغَةِ

83	الإيمان في اللغة والشرع
86	الصلاة في اللغة والشرع
86	الزكاة في اللغة والشرع
86	الصوم في اللغة والشرع
87	أجوبة الفخر الرازي عن أدلة الخصوم
94	المتحصل في الألفاظ عند الأصحاب ثلاثة أقوال
94	الصلاة والزكاة والحج حقائق لغوية
94	ألفها حقائق شرعية
95	ألفها مجازات لغوية
97	ألفها واقعة مطلقاً
98	التفصيل بين الإيمان وغيره
99	الوقف لتعارض الأدلة
100	التفصيل في الألفاظ الدالة على الأحكام الفرعية
	والدالة على الأحكام الأصلية
101	مسألة مرتكب الكبيرة عند المعتزلة ليس مؤمناً ولا
	كافراً
101	مناقشة اليوسي لمختار المصنف في المسألة
106	أمران أنسب بالمصنف في تعريف الشرعي
106	جعل الإمام وغيره الوضع واللفظ أربعة أقسام
108	في تعريف الشرعي عند المصنف شبه استطراد
108	كما وجد الاسم الشرعي فهل وجد الفعل والحرف الشرعيين؟
109	اسم الحقيقة مشترك
110	الحقيقة العرفية قسمان

110	الكلام في المجاز
113	تنبيهات: في مزيد تقرير حقيقة المجاز ومباحث أحكامه
113	تعريف المجاز لغة
113	تعريف المجاز اصطلاحاً
117	المجاز يكون لغوياً وشرعياً وعرفياً عاماً أو خاصاً
118	تحقيق مسألة المجاز هل يستلزم الحقيقة؟
120	في علة تقدم الرحمن على الرحيم في البسملة
120	الأقوال المختلفة في وقوع المجاز
120	الأول: أنه واقع والدليل عليه
122	الثاني: أنه لم يقع وحجج المانعين
122	الثالث: أنه غير واقع في الكتاب والسنة
123	حجج المانعين وقوع المجاز
124	الكلام في أسباب العدول الحقيقية عن استعمال المجاز
125	تنبيهات: في مزيد تقرير مباحث العدول إلى المجاز عن الحقيقة الأصل
125	في شرح ألفاظ: العدول، الثقل، البشاعة والبلاغة
126	أسباب العدول إلى المجاز قد ترجع إلى اللفظ أو إلى المعنى أو
	لهما معاً
126	مثال لثقل اللفظ
127	مثال لبشاعة اللفظ
127	مثال للتعظيم
128	أطبق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة
128	الكلام في أن المجاز ليس غالباً على أكثر اللغات خلافاً لابن جني



- 130 تَنْبِيهَاتٌ: فِي تَقْرِيرِ مَجَازَاتٍ أُخَرِ وَمَذَاهِبِ اللُّغَوِيِّينَ فِيهَا
- 130 اسْتِدْرَاكُ الْإِمَامِ عَلَى ابْنِ جَنِّي فِي الْمَجَازِ
- 131 مَا تَجَوَّزَ بِهِ ابْنُ جَنِّي جَعْلُهُ الرَّازِي مِنَ الْمَجَازِ الْعَقْلِيِّ
- 132 اخْتِلَافُ الْأَقْوَالِ فِي أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ بَيْنَ قَوْلِهِ بِالْمَجَازِ وَالْكَارِهِ
- 132 مَسْأَلَةُ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ وَإِرَادَةِ الْمَعْنَى الْمَجَازِي هَلْ يُشْتَرَطُ إِمْكَانُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ بِهَذَا اللَّفْظِ أَمْ لَا؟
- 132 تَنْبِيهَاتٌ: فِي مَزِيدِ تَفْصِيلِ الْقَوْلِ فِي جَوَابِ مُرْتَبِطَةٍ بِالسَّأَلَةِ
- 132 آراءُ أئمةِ الحنْفيةِ فِي الْمَسْأَلَةِ
- 133 الْفَرْعُ الْمَذْكُورُ إِنْ كَانَ فَرَضُ مِثَالٍ فَلَا مُنَاقَشَةَ وَإِنْ كَانَ مُتَعَيِّنًا فَلَا
- 134 مَا ذَكَرُوهُ مِنْ مَشْرُوطِيَّةِ صَحَّةِ الْمَجَازِ بِإِمْكَانِ الْحَقِيقَةِ لَا يَسْتَقِيمُ
- 135 اخْتِلَافُ الْمَعَانِي فِي الْمَجَازِ الْعَقْلِيِّ هَلْ يَسْتَلْزِمُ الْحَقِيقَةُ؟
- 136 يَصَحُّ عِنْدَ الْمَالِكِيَةِ الْوَصِيَّةُ بِنَصِيبِ الْإِبْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَوْصِيِّ ابْنٌ
- 137 الْكَلَامُ فِي مَسْأَلَتِي الْمَجَازِ وَالثَّقَلُ خِلَافُ الْأَصْلِ
- 138 تَنْبِيهَاتٌ: فِي تَفْصِيلِ الْقَوْلِ فِي مُتَعَلِّقَاتِ الْمَسْأَلَتَيْنِ
- 139 إِذَا تَعَارَضَ الْمَجَازُ وَالثَّقَلُ مِنْ جِهَةٍ وَالْإِشْتِرَاكُ فَالْحَمْلُ عَلَيْهِمَا أَوْلَى
- 141 إِذَا اخْتَمَلَ الْكَلَامُ لِأَنَّهُ يَكُونُ فِيهِ مَجَازٌ وَإِضْمَارٌ أَوْ ثَقْلٌ وَإِضْمَارٌ فَحَمْلُهُ عَلَيْهِمَا أَوْلَى
- 142 تَنْبِيهَةٌ: فِي أَنَّ الْإِضْمَارَ مِنْ أَقْسَامِ الْمَجَازِ فَالْمُرَادُ بِمُقَابِلِهِ مَجَازٌ خَاصٌّ
- 142 الْكَلَامُ فِي أَنَّ التَّخْصِصَ أَوْلَى مِنَ الْمَجَازِ وَالثَّقَلِ
- 144 تَنْبِيهَاتٌ: فِي تَقْرِيرِ أَقْسَامِ أُخْرَى تُخَلُّ بِالْفَهْمِ غَيْرَ مَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ
- 144 الْأَحْوَالُ اللَّفْظِيَّةُ الْمُخَلَّةُ بِالْأَفْهَامِ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ

- 145 إذا تعارض المجاز والتقل فالمجاز أولى
- 146 إذا تعارض الاشتراك والإضمار فالإضمار أولى
- 149 إذا تعارض الاشتراك والتخصيص فالتخصيص أولى
- 150 إذا تعارض الإضمار والتخصيص فالتخصيص أولى
- 150 إذا تعارض النسخ والاشتراك فالاشتراك أولى
- 150 دوران اللفظ بين أن يكون مشتركاً بين علمين أو معنيين كِلَيْتَيْنِ
- 151 إذا دار اللفظ بين الاشتراك والتواطى فالتواطى أولى
- 151 ما يُخلُّ بالفهم غير مُنحصر فيما ذُكر
- 152 الكلام في أنواع علاقات المجاز
- 154 تنبيهات: في مزيد تقرير أنواع علاقات المجاز والتمثيل لها
- 154 العلاقة الأولى: المُشابهة في الشَّكل
- 156 العلاقة الثانية: المُشابهة في صفة من الصفات
- 157 العلاقة غير المُشابهة ممَّا يكون في المجاز المرسل
- 157 العلاقة الثالثة: اعتبار ما يكون
- 159 العلاقة الرابعة: المُضادة وهي تسمية الشيء باسم ضده
- 161 العلاقة الخامسة: المُجاورة
- 162 العلاقة السادسة: الزيادة
- 163 العلاقة السابعة: النقصان
- 165 تقرير اعتراض الناس على التمثيل للزيادة
- 166 العلاقة الثامنة: إطلاق السبب على المسبب
- 166 العلاقة التاسعة: إطلاق المسبب على السبب
- 167 العلاقة العاشرة: إطلاق اسم الكل على البعض
- 168 العلاقة الحادية عشر: إطلاق الجزء على الكل

- 168 العلاقة الثانية والثالثة عشر: تسمية المتعلق باسم المتعلق وبالعكس
- 169 العلاقة الرابعة عشر: إطلاق ما بالفعل على ما بالقوة
- 170 استدراك اليوسي على المصنف عدم تعرضه لعلاقة الحصر وغيرها
- 171 الكلام عن المجاز في الحروف والأفعال والأغلام
- 173 تنبيهات: في تقرير الكلام على المجاز الإفرادي والتركيب
- 173 المجاز اللغوي والعقلي ومختلف المواقف منهما
- 174 النوع الأول: مما اختلف فيه إفرادياً أو تركيبياً
- 179 النوع الثاني: مما اختلف فيه إفرادياً أو تركيبياً: الأفعال والحروف
- 181 النوع الثالث: المختلف فيه الأغلام
- 182 خالف الغزالي في ملامح الصفة وقال بالتجوز فيه
- 184 زاد الغزالي قسماً من الأسماء لا يصح التجوز فيه
- 185 ما يعرف به كون اللفظ مجازاً
- 187 تنبيهات: في مزيد تقرير الوجوه التي يعرف بها المجاز
- 187 يعرف المجاز بالضرورة والتظن
- 187 تفصيل القول في علامات المجاز
- 187 العلامة الأولى: التبادر
- 188 العلامة الثانية: صحة النفي
- 191 العلامة الثالثة: عدم وجوب الاطراد
- 192 العلامة الرابعة: جمعة على خلاف جمع الحقيقة
- 192 العلامة الخامسة: التزام التقييد
- 193 العلامة السادسة: توقف اللفظ على المعنى الآخر

- 195 العلامة السابعة: الإطلاق على المستحيل
- 196 ما زادة القزالي من العلامات
- 197 إذا عُرف المجاز بالعلامات السابقة فالحقيقة تُعرف بخلاف ذلك
- 199 من علامات الحقيقة
- 200 ما ذكروه في تعريف الحقيقة
- 200 في أن استعمال اللفظ في معناه المجازي يتوقف على السمع
- 201 تنبيهات: في أنه يشترط لصحة المجاز الثقل عن العرب في النوع لا في الآحاد
- 201 حاصل ما في النوع ثلاثة مذاهب
- 202 المذهب الأول: أنه يشترط الثقل فيه
- 203 المذهب الثاني: أنه لا يشترط الثقل في الآحاد
- 205 المذهب الثالث: التوقف عن ترجيح أحد الرأيين لتعارض الأدلة
- 206 مختار اليوسي من الخلاف أن آحاد المجازات لا تتوقف على الثقل
- 207 الكلام في مسألة المعرب
- 208 تنبيهات: في مزيد تقرير مسألة المعرب ومتعلقاتها
- 208 في وجود المعرب في القرآن مذهبان
- 209 الأول: لا وجود له وحججه
- 210 الثاني: أن في القرآن معرب وأدله على ذلك
- 212 العلم لا يدخل في حقيقة المعرب
- 213 الكلام في الواسطة بين الحقيقة والمجاز
- 216 تنبيهات: في مزيد تقرير مسألة الواسطة بين الحقيقة والمجاز

- 216 الفوائد التي من أجلها عقد المصنف هذه المسألة
- 216 تقسيم اللفظ إلى أربعة أقسام
- 218 ذهب الإمام أن اللفظ متى كان مجازاً فلا بد أن يكون حقيقة في غير
- 220 عند تعارض الحقيقة والمجاز يجب الحمل على الحقيقة
- 221 عند تعارض الحقيقة الشرعية واللغوية والعرفية فالمعتبر عرف
- المخاطب
- 227 في تعارض المجاز الراجح والحقيقة المرجوحة
- 228 تنبيهات: في مزيد تقرير تعارض المجاز الراجح والحقيقة المرجوحة
- 228 في المسألة أربعة مذاهب
- 230 حاصل المذاهب في قول الإمام الرازي
- 232 الكلام في مسألة: أن ثبوت حكم الخطاب إذا تناوله على وجه المجاز
- لا يدل على أنه مراد بالخطاب
- 234 تنبيهات: في مزيد تقرير المسألة
- 236 الكلام في تعريف الكناية وهل هي حقيقة أو مجاز؟
- 237 تنبيهات: في مزيد تحرير الكناية ومترقاتها ومذاهب العلماء فيها
- 237 الأوجه التي فرق بها السكاكي بين الكناية والمجاز
- 240 الكناية مصدر وتستعمل كذلك
- 243 الكناية تصح أحياناً حيث لا يكون للمعنى وجود أصلاً
- 244 اللازم المنقل إليه في الكناية قد يكون لازماً للمذكور بلا واسطة
- 244 تعريف التعريض وعلاقته بالكناية
- 246 الكناية عند الفقهاء أعم منها عند أهل البيان

- 246 مَا يَقَعُ فِي كَلَامِ الْبُلْغَاءِ مِنَ الْكُنَايَاتِ اسْتِدْلَالَاتٍ عَقْلِيَّةٍ عَلَى مَا يُرَامُ  
مِنَ الْمَطَالِبِ
- 248 الْكَلَامُ فِي الْحُرُوفِ الَّتِي يَحْتَاجُ الْفَقِيهُ إِلَى مَعْرِفَةِ مَعَانِيهَا
- 248 تَنْبِيهَاتٌ: فِي تَحْرِيرِ الْقَوْلِ فِي مَبْحَثِ الْحُرُوفِ
- 248 مَعْنَى الْحَرْفِ لُغَةً وَاصْطِلَاحاً
- 249 تَحْقِيقُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَرْفِ وَبَيْنَ مَا يُشَبِّهُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ
- 254 الْكَلَامُ فِي مَعَانِي «إِذَنْ»
- 256 تَنْبِيهَاتٌ: فِي مَزِيدِ تَقْرِيرِ مَعَانِي «إِذَنْ»
- 256 الْإِخْتِلَافُ فِي «إِذَنْ»
- 256 وَرُودُ «إِذَنْ» فِي مَسَالِكِ الْعِلَّةِ
- 257 ضَبْطُ لَقَبِ الشُّلُوبِينَ
- 257 الْكَلَامُ فِي مَعَانِي «إِنْ»
- 259 تَنْبِيهَاتٌ: فِي مَزِيدِ تَقْرِيرِ مَعَانِي «إِنْ»
- 260 الْكَلَامُ فِي مَعَانِي «أَوْ»
- 262 تَنْبِيهَاتٌ: فِي مَزِيدِ تَقْرِيرِ مَعَانِي «أَوْ»
- 262 الْفَرْقُ اللَّطِيفُ بَيْنَ الشَّكِّ وَالتَّشْكِيكِ
- 262 مَوَارِدُ وَقُوعِ التَّخْيِيرِ
- 264 قَوْلُ الْمُحَقِّقِينَ فِي «أَوْ»
- 264 قَدْ تَكُونُ «أَوْ» بِمَعْنَى إِلَّا
- 265 الْكَلَامُ فِي مَعَانِي «أَيُّ»
- 266 تَنْبِيهَاتٌ: فِي مَزِيدِ تَقْرِيرِ مَعَانِي «أَيُّ»



267	الكَلَامُ فِي مَعَانِي «أَيُّ» بِالتَّشْدِيدِ
268	تَنْبِيهَاتٌ: فِي مَزِيدِ تَقْرِيرِ مَعَانِي «أَيُّ»
269	الكَلَامُ فِي مَعَانِي «إِذْ»
271	تَنْبِيهَاتٌ: فِي مَزِيدِ تَقْرِيرِ مَعَانِي «إِذْ»
273	الكَلَامُ فِي مَعَانِي «إِذَا»
275	تَنْبِيهَاتٌ: فِي مَزِيدِ تَقْرِيرِ مَعَانِي «إِذَا» الْفُجَائِيَّةِ
279	الفهارس العامة
280	1- مسرد أوائل الآيات
289	2- مسرد أوائل الأحاديث النبوية
291	3- فهرس الشواهد الشعرية
295	4- فهرس الأماكن والبلدان والقبائل
296	5- فهرس الفرق والمذاهب والأجناس
299	6- فهرس الأعلام
308	7- فهرس الكتب
311	8- فهرس المصادر والمراجع
316	9- ثبت تفصيلي لمحتويات الكتاب

يطلب هذا الكتاب من محققه في:

الهاتف 82-27-29 (022)

الفاكس: 82-27-29 (022)

المحمول: 78-30-34 (068)